

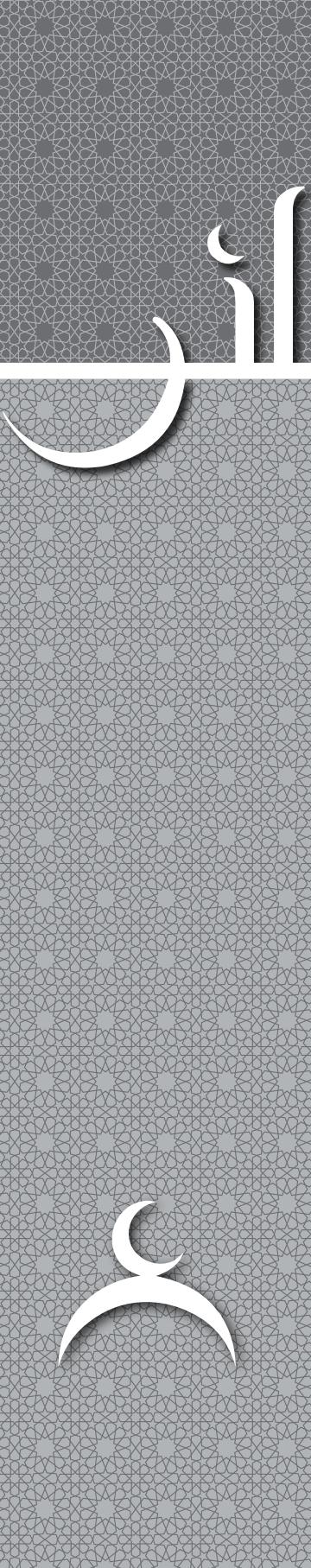
الإمامون

ملف: الحراك الجماهيري

قراءة في مستقبل الإصلاح والتغيير في الأمة

- ثورة شباب مصر.. قراءة في أسباب نجاح ثورة ٢٥ يناير
- الحراك العربي بواكير فجر جديد
- العرب وسؤال التحول المدنى
- الثورات الشعبية وأزمة الحركات الإسلامية
- الثورات بين التحرك الجماهير وحاكمية النخبة
- الشباب العربي وطموحات الإصلاح.. محاولة لتفهم الجيل الجديد
- قوى الاستبداد وطرق مكافحته
- شمعة أمل.. الاحتجاجات الشعبية.. قراءة لعهد جديد





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ هَذَا بَصَرٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ ﴾

قواعد النشر

تكلفت مجلة البصائر منذ انطلاقتها أن تكون معبرة عن الفكر الإسلامي الأصيل، بعيداً عن تعقيبات اللغة وغموض المفاهيم، مع احتفاظها بعمق المضمون ورصانة المحتوى...

- من هنا ترحب المجلة بالدراسات والبحوث الإسلامية التي تسهم في نشر الوعي الديني والثقافي الفكري.. وذلك وفقاً لقواعد الشروط التالية:
- ١- أن تكون الدراسات أصلية لم يسبق نشرها. وتعالج القضايا بأسلوب رصين، وتلتزم قواعد البحث العلمي بتوثيق المصادر واستيفاء بياناتها.
 - ٢- تخضع الدراسات لمراجعة إدارة التحرير، كما إنها لا تعاد، سواء نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلة بإلزام أسباب عدم النشر.
 - ٣- ترتب الدراسات والأبحاث عند النشر وفق اعتبارات فنية.
 - ٤- يرجى أن ترافق الدراسات والأبحاث المقدمة للمجلة، بموجز تعريفي بالكاتب.
 - ٥- للمجلة حق نشر الدراسات والأبحاث مجتمعة أو مستقلة. بلغتها الأصلية أو مترجمة إلى لغة أخرى.
 - ٦- تستقبل المجلة الدراسات والأبحاث في مختلف أبوابها، كما ترحب بمراجعة الكتب، وتغطيه الندوات، ومناقشة الأفكار المنشورة في المجلة.

المقالات والدراسات التي تنشرها البصائر لا تعبّر بالضرورة عن آراء المركز أو المجلة

سعر العدد

▪ بريطانيا جنيهان ونصف	▪ العراق ١٠٠٠ دينار	▪ لبنان ٣٠٠٠ ل.ل.
▪ سويسرا ١٠ فرنك	▪ إيران ١٠٠٠ ريال	▪ سوريا ٦٠ ل.س
▪ ألمانيا ١٠ مارك	▪ اليمن ١٧٠ ريال	▪الأردن دينار ونصف
▪ إيطاليا ٥٠٠٠ ليرة	▪ السودان ٧٠ دينار	▪ مصر ٥ جنيهات
▪ هولندا ١٠ فلورن	▪ ليبيا دينار ونصف	▪ الكويت دينار ونصف.
▪ كندا ٥ دولارات	▪ تونس دينار ونصف	▪ السعودية ١٥ ريالاً
▪ أمريكا ٥ دولارات	▪ المغرب ٢٠ درهماً	▪ البحرين دينار ونصف
▪ أستراليا ٦ دولارات	▪ موريتانيا ١٥٠ أوقية	▪ الإمارات العربية ١٥ درهماً
▪ الدول الأوروبية والأمريكية والإفريقية الأخرى ٥ دولارات	▪ الجزائر ٢٠ ديناراً	▪ عمان ريال ونصف
	▪ فرنسا ٣٠ فرنكـاً	▪ قطر ١٥ ريالاً

التوزيع

التوزيع خارج لبنان: الفلاح للنشر والتوزيع

لبنان - بيروت ص.ب ١١٣/٦١٥٩

فاكس: ٩٦١-١-٨٥٦٦٧



مجلة إسلامية فكرية

تصدرها مركز الدراسات والبحوث
الإسلامية في حوزة الإمام القائم العلمية

الم الهيئة الاستشارية



- * الأستاذ حسن العطار (الكويت)
- * الشيخ زكريا داود (السعودية)
- * الشيخ صاحب الصادق (العراق)
- * الشيخ محمد العليوات (السعودية)

رئيس التحرير



- * السيد جعفر العلوى (السعودية)

مدير التحرير



- * الشيخ محمد زين الدين (السعودية)

هيئة التحرير



- * الشيخ حسن البلوشي (الكويت)
- * الشيخ عمار المنصور (السعودية)
- * السيد محمود الموسوي (البحرين)
- * الشيخ معتصم سيد أحمد (السودان)
- * الشيخ ناجي أحمد زواد (السعودية)

للتوصال



- * لبنان - بيروت - الحمراء، ص.ب: ٦١٣/٦١٥٩.

* P.O.Box 113/6159 Hamra - Beirut - Lebanon

* www: albasaer.org

* E-mail: albasaer@gawab.com

٤٨

السنة الثانية والعشرون

٢٠١١ هـ، ١٤٣٢ م

من المحرر

٦ □

مفتتح

٧ □ الحراك العربي بوأكير فجر جديد - السيد جعفر العلوى

ملف العدد

الحراك الجماهيري

قراءة في مستقبل الإصلاح والتغيير في الأمة

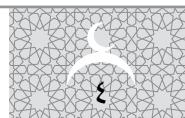
- العرب وسؤال التحول المدني - الشيخ محمد محفوظ ١٨
- ثورة الشباب في مصر - الشيخ علي آل موسى ٤٧
- الثورات الشعبية وأزمة الحركات الإسلامية - الشيخ معتصم سيد أحمد ٦٢
- الشباب العربي وطموحات الإصلاح - كاظم الشبيب ٧٨
- الثورات بين التحرك الجماهيري وحاكمية النخبة - السيد محمود الموسوي ١١١
- الدولة والمجتمع.. حكومة الإمام علي نموذجاً - إبراهيم محمد جواد ١١٨

رأي

١٣٠ □ شمعة أمل الاحتجاجات الشعبية - الشيخ صاحب الصادق

منتدى البصائر

١٣٥ □ الحراك الجماهيري: قراءة في مستقبل الإصلاح والتغيير في الأمة



الآن

48

22th year
1432h - 2011m

نافذة الأدب

- غربة القمح - عبدالله علي الغاوي ١٦٠

من الذاكرة

- قوى الاستبداد وطرق مكافحته - المرجع الشيخ محمد حسين النائيني ١٦٢

كتب دراسة ونقد

- سياسات النظم الحاكمة في التعامل مع المطالب الشيعية - السيد حسن الحسن .. ١٧١

إصدارات حديثة

- ١٨٣

تقارير ومتابعات

- ندوة: الحرية والعدالة والمساواة..... ١٨٨

- ندوة تضامنية للدائرة القانونية وحقوق الإنسان ١٨٩

- مؤتمر: نصرة الشعب البحريني المظلوم واجب شرعي..... ١٩٠

- ندوة: المنهج الروائي والإخباري في البناء العقائدي الإسلامي ١٩١

- ندوة: أهمية الترجمة بين العربية والفارسية ١٩٢

- المشهد الثقافي لمجلات الدراسات الإسلامية الغربية ١٩٣

من المحرر

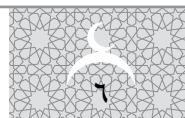
يشهد الواقع العربي والإسلامي رياح التغيير والإصلاح السياسي، جاءت بعد أن أذن لها من ضعّى بنفسه راقدًا العيش في واقع الظلم والقهر فحطمت السدود المنيعة، وأشعل بجسده ثورةً أطاحت بحاكمٍ جثم على واقع تونس ثلاثة عقود من زمن الدكتاتورية والاستبداد، وعلى الطريق ذاته انقض الشباب في مصر فأطاح بسلطة مبارك، فما لبثت هذه الرياح أن تنتقلت في واقع الأمة بين ليبيا واليمن والبحرين، ففرضت على بعض الواقع في الأمة النظر الجاد في التغيير قبل أن يجتاحها داء السقوط. ندعوا الله تعالى أن يكتب لها الانتصار القريب، لتنفس الشعوب عبر العربية، وتترسم العيش الكريم.

وليقول واقع الأمة: أن لا مكانة بعد هذا التحول للحكم الدكتاتوري الاستبدادي، الذي فلت مقدراتنا وخيراتنا، وأضعف قوانا بعد أن أمعن علينا التدخل الخارجي.

إننا وأمام هذا التحول الكبير نرى ضرورة الحضور الفعلي والتظيري للنخب المثقفة التي بلا شك ترى نفسها أمام مسؤولية تاريخية، تتطلب منها النظر والتوجيه للمساهمة في دفع عجلة التغيير والإصلاح نحو الطريق الصحيح، فلا بد أن تُعنِّي الساحة بقراءات تستalem منها الشعوب خارطة متكاملة من القيم والفكر، تعبّر عن سأتمتها من تلك الرؤى الاستبدادية والدكتاتورية التي كممت الحرية الفكرية، وأشاعت جو الرعب والخوف.

من هنا ونحن نعيش في غمرة هذا التحول ونشهد إرهاصاته في كل حدث ساعة بساعة، عزمنا على لا تقوتنا الفرصة دون تقديم قراءة واعية، فخصصنا هذا العدد (٤٨) من مجلة البصائر، بمشاركة ثلاثة من الكتاب والباحثين، فجاء عددها على قسمين، حمل الأول دراسات قدّمت بعضها رؤى مستقبل وحاضر التحول، كما حاول بعضها قراءة هذا التحول من واقع الأمة بعيدًا عن خصوصية المكان. وقد ختم القسم الأول بقراءة نقدية لنتاج معرفي يقرأ طبيعة تعامل سياسيات النظم الحاكمة في التعاطي مع المطلب الشيعي. كما قدمنا للقارئ رؤية في مقاومة قوى الاستبداد من تراثنا العظيم فكانت للشيخ النائيني صاحب (تبه الأمة وتتزيه الله).

أما القسم الثاني فكان أن جمع (منتدى البصائر)رأي بعض الباحثين في حوارٍ، جاد رغبة منا في تقديم وجهات نظر متعددة حول طبيعة هذا التحول.. هذا كل ما في العدد نرجو أن يستفيد منه القارئ. كما نرجو من الله تعالى القبول والتوفيق.





مفتاح

الحراك العربي بواكير فجر جديد

* السيد جعفر العلوى

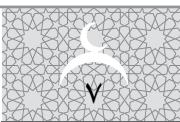
﴿وَتَلْكَ أَيَّامٌ تُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَقْلِمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَئِخْدَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^(١).

الحمد لله الذي أرانا إرهادات ما كانت أمتنا تحلم به. إنه زمن عربي بامتياز.. استعادت الأمة بعض الثقة في تموز وغزة لكنها كانت تجارب رائدة من مجموعة محددة، واليوم الروح العارمة تنتشر من المحيط إلى الخليج. الموج الذي تفجر في تونس أطلق كوانن الطاقة المختزنة في الأمة، وكسر حاجز الخوف، وولّد قناعة واقعية جديدة تتسم بروح الشجاعة والتطلع وإرادة التغيير. قد لا يعتبرها بعض الباحثين ثورة لمبررات توصيفية، وقد يعتري البعض القلق على المستقبل لما يحيط الحراك العربي من تعقيدات السياسات الدولية.. لكن الأكيد أن الروح الجديدة تؤذن بسلوك سياسي جديد في الشارع العربي يفرض خيارات جديدة تقترب من القيم التي نحلم بها. إن التحديات كبيرة وبقدر الآمال المعقودة على الحراك، وهي تحديات جدية ومعقدة نود أن نقارب بعضها متخذين توسيف طبيعة النظام السياسي العربي مدخلاً لذلك.

أزمة الدولة العربية

في تقرير الدول الفاشلة لعام ٢٠٠٨ الذي أعدّه صندوق دعم السلام الأميركي تناول

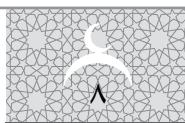
* عالم دين، رئيس التحرير، كاتب وباحث، أستاذ الدراسات العليا في حوزة القائم العلمية، السعودية.
(١) آل عمران: ١٤٠.



المؤشر السنوي الرابع للدول الفاشلة حدد ١٢ مؤشراً، يتم الاستناد عليها في تقييم مدى فشل أو نجاح أي دولة. كانهيار الحكومة أو صراع السلطة وفقدان الشرعية وفساد الحكم والتمرد الاجتماعي وحالة تدني الخدمات وانتهاك القانون والتدخلات الخارجية والتهاون الاقتصادي وحكم الأقلية والنزاعات العرقية وحركة النزوح واللجوء ونقص الغذاء والوضع الصحي والمستوى التعليمي. وتتبع كتابات الباحثين العرب في هذا الحقل يكشف عن ثلاثة محاور أساسية يدور عليها رحى تفسير التوتر بين المجتمع والدولة، والتي قد تفسر الحراك العربي الجديد.

المحور الأول: تأكل صلاحية المشاريع الوطنية للدولة العربية، وذلك إما بفعل الفشل السياسي والفساد الاقتصادي والظلم الاجتماعي، أو لانعدام القدرة على تحقيق التماسک الداخلي. فالهويات الفرعية المتصارعة ضمن الدولة الواحدة يجعلها عرضة للفشل. فالانقسام الطائفي أو العرقي أو القبلي وما شاكل لا يمكن التغلب عليه إلا بأسس ثقافية تخلق الانسجام ولو في حدود دنيا معقولة ضمن نظم سياسية تستند للمشاركة والمساواة.. وهذا ما ليس متوفراً في دولة تخلو من معاني المشاركة وتنكع على العصبيات الطائفية أو القبلية أو الحزبية. إن السعي الاجتماعي لتحقيق المشاركة يشكل تحدياً جوهرياً لأساس النظم المستبدة والمستقردة، ويفسر دائماً على أنه خروج على الشرعية. وقد يُستطاع تخفيف إشكالية الفشل مع الوفرة النسبية للمواطن لكن في الدول غير النفطية أو مع تقلبات الأسواق النفطية وغيرها أو تعاظم الأكلة للثروات تتساوى الدول النفطية وغيرها. إن الدولة العربية كانت مجرد تاجر يمارس الاحتكار، تحدد الأجور والأسعار والاستثمارات والوسطاء والشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي سيطرت على الثروة دون المجتمع مضافاً للسلطة الأمنية.. مما أضعف نفوذ المجتمع أمام الدولة والذي أصبح في غالبه مجرد أجير.

المحور الثاني: لم ترتبط الدولة العربية بفكرة الحرية والحقوق والعدالة والعقلانية، وإنما تراوحت بين إرادة التقديم والتحرر من الاستعمار مع تجاهل الحرية والعدالة والعقلانية وبين استمرار منطق شيخ العشيرة والبداوة. وسواء كان شكل الحكم عائلياً أم جمهورياً فقد كان إقصائياً استفراديّاً فتؤيّداً تحولت معه جلّ مرافق السلطة إلى أدوات تدعم مصالح الفئة الحاكمة، ونُظمت الحياة السياسية بصورة حالت دون الطعن في مدى شرعية ذلك. وبينما كان المتوقع ضمور القبيلة في مجتمعات عربية فإن فشل التنمية وتنظيم الدولة الإداري على أساس الولاء لا الكفاءة، والحال مشابه في الحزب أو البطانة (الدائرة القريبة) وتفريغاتها. إن مسألة المشاركة/ الديمقراطية هي أحد أوضح وأخطر الإشكاليات التي تعيق التقدم المدني والإنساني في العالم العربي، إذ إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لا يمكن تحقيقه واستمراره في ظل غياب الإصلاح السياسي، والاستناد إلى قاعدة ديمقراطية أوسع، وتمتع فعال بالحرفيات السياسية والفكرية، والدور الفاعل للمجتمع المدني.

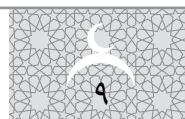


المحور الثالث: السياسات القومية والوقوع تحت تأثير إرادات الدول الكبرى أو التموضع خارجها. فمن جهةٍ: علاقة الدول الغربية الكبرى مع بعض الدول العربية تقوم على أساس تفاهم مع النظم السياسية الحاكمة ومقاييس ضمان استمرار الحكم وحماية السلطة المطلقة للحاكم مقابل أخذ الحُكَّام «بنصيحة» القوى العظمى في الغرب والانسجام مع رؤيتها الإستراتيجية، في ظل الوجود العسكري والنفوذ الاقتصادي، وإعطاء الأفضلية للمصالح الاقتصادية والتجارية للدول الأجنبية الحامية. وهذا ما يزيد من تعقيد توتر العلاقة بين المجتمعات والنظم السياسية. ومن جهة أخرى فإن معايير «لا صوت يعلو على صوت المعركة» كانت ذريعة لتجاهل مطلق لمنطق الحرية والمشاركة، وكانت تبريراً لكافة أنواع العجز والفشل في الأداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومع أن الدور التخريبي لسياسات الدول الكبرى واضح كل الوضوح إلا أن المجتمعات ليست مضطرة بين ناري الاستبداد الداخلي والارتهان للخارج.

وهكذا ومن خلال جملة الأطر الثلاثة تولدت أزمة حقيقة يمكن توصيفها بأحد عنوانين: «أزمة الهوية والمواطنة» و«كرامة المواطن»، فلا يوجد شعور بأن الوطن والدولة الحديثة في الدول العربية هما لشعوبهما، بل الوطن والدولة العربية المعاصرة هي للسلطة الأسرية والحزبية الحاكمة. فالافتقار لشرعية التعاقد الاجتماعي، والاستبداد والاغتراب السياسي حيث لم تعد سياساتها الداخلية والخارجية تعبر عن توجهات شعوبها.. جعل الأزمة جدية، وزادها تعقيداً فقدان الفاعلية والكفاءة السياسية على إدارة شؤون الدولة وتطويرها، وهو ما لو تحقق فعلاً - أي التطوير والكفاءة - لكان يفتقر أزمة الإحساس بعدم الشرعية وتراجع الشعوبية التي تتنامي لدى شعوب الدول العربية تجاه حكوماتها، إذ قدرة الحكومات على إدارة الشأن العام، وتحقيق الإنجازات التاريخية للدول، قد يجعل الشعوب تغض الطرف إلى أمد عن موضوع شرعية الحكومات. وإذا كانت بعض الدول تتعمى لحقب تاريخية متختلفة في بنيتها فإن الأنموذج الآخر لم يكن طيباً مطلقاً. فبداءً بإشكالية الدولة الحديثة أنها انبثقت من خارج رحم المجتمعات على مطيّة الاستعمار، فقد تجاوزت مجتمعاتها وهدمت مؤسساته التقليدية لصالح الدولة واستبدادها، مما سمح بالفساد السياسي والاقتصادي وتكريس التبعية للخارج، وأفشل مشاريع التنمية، العرجاء أساساً، التي اختزلت الحداثة في التحديث العمراني والشكلي وأهملت الإنسان. إن مركبة الإنسان في الحداثة لم تتخذ سبيلاً ولو في الحدود الدنيا في الدولة الحديثة العربية؛ أي المشاركة السياسية.

الشرعية الزائفة

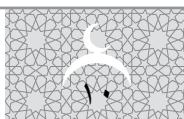
لماذا يستمر الناس في تأييد أو الغض عن أنظمة فاشلة وتخالف تطلعاتهم؟.. هو سؤال جوهري لتفسير سلوك المجتمعات العربية سواء في تأخر الحراك في ساحات أو في تعثره



في ساحات أخرى أو قدرة الأنظمة على استيعابه أو واده. تشكل «السلبية» في المجتمعات المتجانسة العامل الأكبر في استمرارية النظم العاجزة.. والسلبية تبدأ من تحاشي أي تصرف ضد نظام ما والقبول بسياساته طالما أنهم لن يتضرروا شخصياً. والأنظمة السياسية تعتمد غالباً على السلبية محمية بعدم تشكّل أنوية اجتماعية معارضة، لذا تحرّص بشكل حيث عل تذويب الجماعات في إطار دامج لها مع النظام السياسي. ويتكىّن النظام على «المنتزعين» بصورة أساسية في تنفيذ سياساته التي ينصاع لها السواد الأعظم المتسمون بالسلبية. فالسياسة شخصية وفؤوية؛ فالرجال النافذون مثل وزراء الحكومة وزعماء القبائل والتجار القريبون من دائرة السلطة، يسيطرون على معظم المصادر ويهظون بأغلب الأتباع. والزعيم/ الرئيس يقوم بتوزيع قسم من الفنائيم من أجل إرضاء الأتباع. لذا فإن السرقات المتواصلة والهائلة من أموال الدولة بالغ الحيوية للزعيم لتأمين السلطة وترسيخ ولاء الأتباع. وأالية الفساد السياسي تعناش على عدم المساواة في الثروة، والنفوذ. فضمان ولاء الطبقات المحرومة من خلال الفتايات والذي يُسلّب منهم بأضعاف مضاعفة. بيد أن الأزمات العاصفة التي لا بد أن يمر بها أي نظام تتطلب أكثر مما سبق. وإن حقيقة كون الأنظمة الاستبدادية غالباً ما تتجه لفترة ما، مع أنه من المنطقي أن ليس بإمكانها أن تستمر وبحيوية ينبئ عن وسائل تتبعها:

١- الاستبداد والاستمرار:

الوسيلة التي تجعل الأنظمة المستبدة قادرة على المحافظة على نفسها في السلطة هو الاستبداد عينه والاتكاء على سياسة الترغيب والترهيب.. فبدءاً من انتهاك الحقوق الفردية للخصوص إلى منظومات قوانين تُشرع الاستبداد تطال الإعلام والانتخابات إن وجدت. وتسلح بمنظومة أمنية واسعة ومعقدة وضخمة حتى تكون الجهاز الأكبر الذي يبتلع ويردف الجهاز الأمني بمنظومات دعم إعلامية وثقافية ومنظومات دعم اجتماعية الدولة.. ويردف الجهاز الأمني بمنظومات دعم إعلامية وثقافية ومنظومات دعم اجتماعية وسياسية تستحدث الدعم والتأييد بتبرير السلوك السياسي وتزيينه، وخلق أعداء وهميين وإنجازات تاريخية وهمية. ومن أسوأ صور استحثاث الدعم استجلاب المبر الرديني بمقولة «طاعة ولاة الأمر» لتبرير الظلم والسكوت عليه، وكيف يتسلق معهم أن الله عدل ويشرع لظلم العباد.. إن الدين المؤسسة تشريعاته على الحق والخير والعدل والإحسان والرحمة لا يمكن أن يُشرع للظلم والفساد، وكأنهم يتهمنون هذا الدين بالتناقض بين قيمه وتشريعاته، أو ينفون تلك القيم عنه: «أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^(٢).



٢- العصبية وخلق الشرعية:

البديل الطبيعي عن الدولة المتمدنة هو العصبية، وبما يكون التعصب الحزبي أضعفها لصالح عصبية القبيلة وعصبية الطائفة الأكثر تأثيراً في العالم العربي كما يبيان في الأزمات. وتتنوع العصبيات، ولكن حقيقتها واحدة، هي الاسترسال مع العاطفة أو مع المصالح، ومجانبة الحق والعدل. إن التمسك بالحق والاستقامة عليه، يختلف عن التعصب للنفس ولما تمسك الإنسان به سابقاً، حتى ولو خالف الحق. وتمتاز العصبيات الدينية بإضفاء الشرعية و تستثمر كل العواطف الدينية في تأجيج الصراعات. إن العصبية الدينية خطيرة جداً، لأنها تتسرّب إلى النفس بعيداً عن الرقابة العقلية. فالشخص يعتقد بصحّة مذهبه فيؤمّن به ثم يتعصب له، وعندما يتعصب لا يدري هل هو يتعصب لدينه الحق أم لنفسه التي تؤمن به، ومع الزمن وعند ضعف الإيمان تراه يتعصب لنفسه ويترك ميزان الإيمان الذي إنما انتهى أولاً إلى الدين بسببه، ويرى أن تعصبه هو استقامة على الحق. إن العصبية هي التي دعت النصارى إلى محورية الانتقام إليهم وليس الحق، فقال سبحانه عنهم: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهَذِّبُوا قُلْ بْلَ مَلَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَزِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(١). وهي التي دعت أهل الكتاب إلى تكفير بعضهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتَلَوُنُ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَحْتَلِفُونَ﴾^(٤). وهي التي جعلت النصارى يختلفون إلى فرق مختلفة، يكفر بعضهم ببعضًا: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخْذَنَا مِنَاقِبَهُمْ فَنَسُوا حَظًا مِمَّا ذُكِرُوا بِهِ فَلَعْنَتِنَا بِيَهُومُ الْعَدَاؤَ وَالْبَعْضَاءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يَبْيَهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^(٥). وهي التي حذرّ منها القرآن المسلمين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيَنَهُمْ وَكَانُوا شِيعَيْمَا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُبَيِّنُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٦). وترتافق العصبيات مع ثقافة الخوف من الآخر والانغلاق عنه، ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَأْكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَبِيرٌ﴾^(٧). بحيث يكون وجود الآخر في تصورهم أو بحسب إعلام الاستبداد خطراً وجودياً عليه، وبعبارة أخرى: إن نيل الآخر المختلف لحقوقه يقلل من مكاسبه أو استحواده على الخيرات والنفوذ اللذين يحظى بهما بالاستبداد والظلم، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَى الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيعَيْمَا يَسْتَصْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَيْعُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَخْيِي

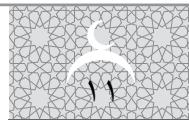
(٣) البقرة: ١٣٥.

(٤) البقرة: ١١٣.

(٥) المائدة: ١٤.

(٦) الأنعام: ١٥٩.

(٧) الحجرات: ١٣.



نِسَاءُهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٤) وَتُرِيدُ أَنْ تَمْنَأَ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعَفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلُهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلُهُمُ الْوَارِثِينَ (٥). وقال تعالى: «فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (٥٣) إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشَرِذَمَةٌ قَلِيلُونَ (٥٤) وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ (٥٥) وَإِنَّا لَجَمِيعُ حَادِرُونَ (٦)». إن الاختلاف المذهبي / الدينى يشكل أرضية خصبة للشقاق خصوصاً مع تزاحم النفوذ في المجتمع والقدرات.. لكن الشقاق بسب التزاحم يكون بين المختلفين دينياً وبين المتجانسين. نعم إن استناد حدوث الظلم الاجتماعي -كتبرير ظاهري- لفئة بسب الاختلاف الدينى هو ما يجعل الظلم مستساغاً من الفئة الأخرى. ومع عدم الانسياق للتقليل من المبرر الدينى إلا أنه لا يشكل المبرر الحقيقي والخفي وإنما يتذرع به اجتماعياً.. حيث يتم تصنيف المختلفين من قبل الشريحة النافذة إلى مواطنين من الدرجة الثانية لا يتمتعون بكمال الحقوق ولا ينبغي لهم ذلك. فانعدام العدالة الاجتماعية باستضعاف فئة ما هو حقيقة الأمر من الناحية العملية بالنسبة للنظام، إذ به يتحقق طبقة عاملة رخيصة الأجور، وتتركز الشروط عند الفئة النافذة.. ويكون الخطاب الطائفى لتبرير الظلم للأخر. وتتبع خطاب فرعون في استهانه للمجتمع المصري لتأليهم على بنى إسرائيل يكشف عن هذه الحقيقة وإنما يتخذ الدين ذريعة للظلم من قبل الساسة. وينبغي القول: إن توافر الدعم الشعبي الواسع لنظام استبدادي انطلاقاً من العصبيات لا يعني الشرعية ضمن فلسفة الدين الحنيف القائمة على ثنائية الحق والباطل، وذلك بـملاحظة ثلاثة أمور:

الأول: اتصال الدعم بالسلبية غالباً.

الثاني: افتقاد الدعم للعقد الاجتماعي الواضح.

الثالث: تأسس الدعم على العصبيات والتواافق على ظلم الآخر.

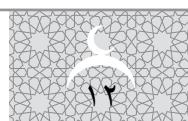
إرهادات وتحديات

الإنسان الفاعل بوابة العبور:

يصح أن نعتبر أن أهم مكتسبات الحراك هو إعادة الاعتبار للإنسان العربي في المضمون بتغلبه على «سيكولوجية الإنسان المقهور». والإنسان المتخلف، هو في النهاية الإنسان المقهور أمام القوة التي يفرضها عليه المسلط، وبذلك يصبح الإنسان الذي لا حق له، ولا مكانة ولا قيمة، إلا ما شاء الطرف المسلط أن يتكرم به عليه. ولا يجد الإنسان المقهور (بحسب سيكولوجية الإنسان المقهور) من مكانة له في علاقة التسلط العنفي هذه سوى: الرضوخ والتبغية، والكذب (التفاق) على مختلف الصعد وفي كل الظروف، فمعظم

(٨) القصص: ٤ - ٥

(٩) الشعراء: ٥٣ - ٥٦



العلاقات زائفة والالتزامات خداع. إن أشد نقاط المقاومة استعصاءً على التغيير هي البنية النفسية التي يفرزها التخلف، بما تتميز به من قيم ونظرية إلى الكون. والإنسان المتخلف منذ أن ينشأ تبعاً لبيئة اجتماعية معينة، يصبح قوة فاعلة ومؤثرة فيها. فهو يعزز هذه البنية ويدعم استقرارها، بمقاومة تغييرها، نظراً لارتباطها ببنائه النفسي. وجوهر التخلف يمكن في النظرة إلى الحياة بجمود وشلل الإنسان، وجوهر التخلف الثقافي بيده من اليأس والإحباط والشعور بالعجز ليتمد تاليًا في تفسيرات ثقافية غير عقلانية. والانبعاث وروح التغيير يأتي نتيجة تجليات روحية تبدأ بالثقة في الذات والشعور العميق بمحورية الإرادة الذاتية في تقرير نوعية الحياة والتعلل نحو حياة أفضل، واستثمار ذلك في تحدي الظروف المعيشية والتفاعل مع الظروف المشجعة بهدف الانفكاك من التخلف والهامشية، وهذا هو بالضبط المكسب الأهم.

من العصبية إلى المجتمع المدني:

القيم السلبية تعكس على سائر حقوق إدارة الحياة العامة لتحكمه بمفاصل المجتمع سامحاً للفساد بهدم قيمة السعي فاسحاً المكان للعصبيات والمصالح والأساليب الملتوية، حيث تستند السلطة إلى قيم تتنافى مع قيم الكفاءة وسيادة القانون والمساواة.. وهكذا يكون إعادة تشكيل المجتمع بحاجة إلى ثقافة جديدة تعتمد أشكال التنظيم العقلاني، والأخلاقيات الإيجابية، وقيم العمل والعدالة... والعصبيات من بين أهم معوقات قيام مجتمع مدني، فهي على تنويعها كانت محور التنظيمات الاجتماعية في العالم العربي حتى تلك الدول التي اصطبغت بشكل الدولة الحديثة وتحررت ظاهراً منها ولم تتحرر ثقافياً، فشخص الزعيم هو المحور، منطق الزعيم العربي دائماً «أنا ربكم الأعلى»، وهو مقياس الرشاد «ما أريكم إلا ما أرى»، و «ما أهدىكم إلا سبيل الرشاد»، الاقتراب منه أو الابتعاد هو فيصل الرضا والسيطرة والتمتع بنوع من الحياة أو العرمان الكامل.. فهي دول ترتبط بشخاص وتزول بزوالهم كما الدول في التاريخ.. فالأنهزاب السياسي في العالم العربي تنتهي إلى شركات عائلية. والحركات الاجتماعية المتطلع لقضاياها تتصل بكل المجتمع تشكل فرصة لإعادة تشكيل المجتمع من جديد بعيداً عن العصبيات الهدامة من خلال إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي للأفراد. إن الروح النبيلة المعطاءة المترافقية مع الحراك ذي الأهداف السامية هو أسرع الطرق لتطهير النفوس من أدran العصبيات في أنفس المتعاملين معه. ومن هنا تتأتى أهمية أن يكون الحراك متصلةً بالقضايا التي تهم الجميع وتحاطب ضمائرهم الأخلاقية، ومن هذا المنطلق يسعى النظام السياسي على تشويه أهداف الحراك بإثارة العصبيات والفتنة. وأيضاً من الأهمية بمكان أن يتجاوز الحراك عقدة التشفي وتصفية الحسابات، واعتماد مبدأ العفو ما أمكن؛ فيه يفتح الباب لمن تلوثوا بالأوبئة للمجتمع. ويبقى الخطر

المحذق بالحرارك حال نجاحه هو الانقسام في سؤال: ماذا بعد؟، المتعلق بـ بهوية النظام القادم.. إن الحراك الاجتماعي انطلق من خلال قيم وطلعات لحياة فضلى تُصاغ وفق قيم الخير والتقدم، وإنما يختلف في وسائلها، وليس من مخرج إلا بالاستمرار والإصرار على القيم ذاتها.. بنبذ الاستبداد والاستفراد والاحتکام إلى ميثاق ينظم الاختلاف ويسمح للجميع بالمشاركة الفاعلة والحياة الكريمة، حيث لا يضطر الأفراد أن يعودوا تارة أخرى لعصبياتهم للاحتمام من القوانين الجائرة أو التمتع بالحظوظ غير المستحقة.

متاهات السياسات الدولية:

يفسر شومسكي الصراع العنيف ومن ثم الحرب الباردة بين الغرب الرأسمالي والاتحاد السوفياتي وما شابهه من نظم اشتراكية على مدى سبعة عقود، بمحاولة تجاوز تلك النظم للخطوط الحمراء التي حددتها الغرب، والتي تمثل في ثلاثة ممنوعات على الدول الأخرى:

أولها: التوجه إلى حماية الأسواق الداخلية وإعاقة حرية التجارة، التي يجد فيها الغرب مجالاً لتصریف منتجاته في أسواق الدول الأخرى، مستفيداً من تقدمه التقني وإمكانية الإنتاج على نطاق واسع.

ثانيها: حرية انتقال رأس المال الغربي للاستثمار المباشر ومشاركته المباشرة، حيث وجدت موارد وفرص للاستثمار في أي دولة كانت.

ثالثها: يتمثل في الوقوف بشدة وحسم ضد كل دولة تسعى لتنمية رادع عسكري يعيق استخدام الغرب لقوته العسكرية المتفوقة حين يشاء دون ردع.

ويبدو جلياً أن هذه الاستراتيجية ما زالت صالحة لتفسير السلوك السياسي الغربي. ومن السذاجة أن نعتبر أن ثمة معضلة أخلاقية تؤرق الساسة الغربيين، وإنما المبررات الأخلاقية إحدى الوسائل الضاغطة على الآخرين لينصاعوا ضمن مصالحهم. لم يتغير حاكم في المنطقة العربية فيما مضى بأي أسلوب كان إلا بعد أن توافق الدول الراعية على تغييره وفقاً للأسلوب المناسب الذي تراه. وعلى من أراد الوصول للحكم من أفراد الأسر أو الأحزاب الحاكمة، أن يتقاهم مع القوة الراعية مباشرة أو من خلال حلفائها الاستراتيجيين. وهكذا من الواضح أن استمرار أنظمة الاستبداد وخلق الانسدادات أمام الإصلاح هو سياسة تخضع لتلك الرؤية التي لا ترى الآخرين إلا مجالاً للنفوذ والمصالح، وبعيداً عن القيم الأخلاقية. فليس مستغرباً أن تسمح الدول الغربية بـ «القمع» ما أمكن وما دام يتسع والمصالح، وإن المسيرة بالتوجيه نحو القبول بإصلاحات محدودة. وحين تتغلب إرادة الشعب على المماطلة والقمع تكون السياسة الانحناء للعاصفة مع الحرث الشديد على عدم المساس بالتفاصيل الممسكة بسياسات الدولة، أو اصطدام بـ دائم تسجم مع المصالح

الاستراتيجية... إن أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل أكبر الخاسرين؛ لأن الشعوب تبحث عن مصالحها المتنافبة مع السلوك الجشع للدول الكبرى.. قد يكون ثمة «أصابع خفية» هنا وهناك، وكما أشارت صحيفة «ول ستريت جورنال» في ٤ مارس: إلى أن الولايات المتحدة لديها استراتيجية للشرق الأوسط تؤيد إبقاء الحلفاء العرب المستعدين لإجراء إصلاحات في السلطة. إلا أن الحراك له مبرراته الواقعية، وقد توسيع بحيث يصعب السيطرة عليه من قبل رسمى السياسات الغربيين؛ وذلك للروح القوية والتطلع المقدم والمتجاوز للأفاق المسموح بها غربياً، وازدياد الوعي. لكن العبرة الأساس هو اليقظة؛ فالغرب يدافع بقوة ودهاء عن مصالحه. إن سوء الظن هو أساس الفطنة في التعامل مع دول تتناقض مصالحها مع تأسيس نظم ديمقراطية ترعى مصالح شعوبها. والحلول الوسطى التي تكفل الحريات والمشاركة مع السماح بالصالح للدول الكبرى تتفع في المراوغات السياسية والإعلامية؛ حيث إن التفكيك بين المشروع الكلي والذي يمثل السياسة الوطنية/ القومية والمتلقي من المصالح الاستراتيجية والقيم المحورية لشخصية أمة ما، وبين جوهر المشاركة وتعبيرها عن تطلعات وإرادة الأمة، وبين التنمية الإستراتيجية؛ فهو تفكك غير مهضوم.. إن الجشع الرأسمالي لن يكون إلا سيئاً ومتعدياً.

المثقف بين القيم والسياسة

إن الحراك الشعبي لم ينبع من فراغ، ولا ينبغي تجاهل التاريخ النضالي لمثقفين وجماعات عانت الأمرتين من أنظمة الاستبداد. إن توصيفها بحرك الشباب كما لا يعزلها عن مختلف الفئات العمرية فهو لا يعزلها عن المثقفين والجماعات، وإنما هو توصيف يصح للإشارة إلى أنها حركة مجتمع لا جماعة من الجماعات السياسية أو الثقافية. ومع وضوح الثقافة والوعي في قطاع واسع من المشاركين خصوصاً الناشطين فإن الحاجة للحراك الثقافي لا تقل أهميته وإنما تزداد يوماً في يوم. النجاح في تغيير النظام السياسي ليس نهاية المطاف وإنما هو بدء المسيرة الجديدة. فالروح التغييرية حتى تثمر وتستمر وتصيب غالاتها تتطلب برامج ومنظومات اجتماعية وقانونية.. فثمة خيارات سياسية ينبغي إنصاجها مما يؤكّد دور المثقف الملزّم. والحراك الذي لم يحظ بعد بالنجاح السياسي بحاجة لترشيد في خياراته ووسائله وبحاجة إلى تجنبه مكائد السياسة الدولية والأنظمة السياسية. بيد أن ثمة ملاحظة تتصل بالنشاط الثقافي؛ إن ظاهرة تبدل الألوان والموقع في الكتاب والمثقفين وابرازهم إعلامياً ضمن الشبكات الإعلامية أمر نتفهمه ويهدّمه الشارع العربي، وهو تحدٌ لا بد من مواجهته بالمزيد من الوعي. إلا أنه ثمة ظاهرة ينبغي التوقف عندها؛ فارتبط بعض المثقفين والناشطين الملزمين بالحراك وقضايا الأمة المشروعية والبعيدين عن مشاريع الفتنة بمنطقة معينة يجعلهم رهن الحسابات السياسية المكتففة لحراك تلك المنطقة،

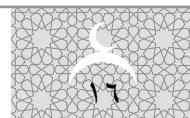
وأحياناً رغبة في الهروب من الاصطدام بأنظمة أخرى أو جهات مرتبطة بها أو مجاملة لها؛ لافتتاح تلك الجهات على ذلك الحراك، فإنهم يقعون في خطيئة الدفاع عن سياسات وأنظمة استبدادية يعارضون محتواها في بلادهم.. وهو ما يصنع فجوات نفسية وشروح تمهد لعودة العصبيات بين المجتمعات العربية مضافاً لخطيئة السلوك السياسي حين يتلاقي مع القيم. إن الإحباط المتولد من دفاع ناشطين أو مثقفين محترمين في الشارع العربي عن أنظمة الاستبداد ضمن تعقيدات السياسة يجعلهم يمارسون دوراً تخريبياً في مكان يوازي نشاطهم الإيجابي في مكان آخر. ليس مطلوباً أن يخوض الناشط والمثقف معارك البشرية، يصادم كل سياسة، لكن بين السكوت عن أنظمة لا تصنف تحت دائرة ﴿الَّذِينَ يُلُونُكُم﴾^(١٠) وبين مداهنتها أو الدفاع عنها فارق كبير لا تخطئه العين ويصنع فسحة للشرفاء بالمرونة.

لقد توالت الآيات القرآنية في ذم هذا السلوك في مختلف مراتبه وتتنوع تمظهراته: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِيَقْرِئُونَ الْكِتَابَ وَتَكْفُرُونَ بِيَقْرَئُونَ﴾^(١١)، ﴿فَحَلََّتْ مِنْ بَعْدِهِمْ كُلُّ فُرُثَادٍ وَرَثُوا الْكِتَابَ يَا حُكُمُونَ عَرَضَ هَذَا الْأُذْنَى وَيَقُولُونَ سَيُقْعَدُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَا حُكُمُونَ أَلَمْ يُؤْخُذْ عَلَيْهِمْ مِيقَاتُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَقْرُئُونَ أَفَلَا يَقْنَطُونَ﴾^(١٢) □

(١٠) التوبة: ١٢٣.

(١١) البقرة: ٨٥.

(١٢) الأعراف: ١٦٩.





ملف: الحراك الجماهيري

قراءة في مستقبل الإصلاح والتغيير في الأمة

المشاركون في الملف

- ـ الشیخ محمد محفوظ
- ـ الشیخ علی علی آد موسی
- ـ الشیخ معتصم سید احمد
- ـ کاظم الشیبیب
- ـ السید محمود الموسوی
- ـ ابراهیم جواد
- ـ الشیخ صاحب الصادق
- ـ عبداللہ علی الغاوی
- ـ المترجم الشیخ محمد حسین النائینی
- ـ السید حسن الحسن

المشاركون في المنتدى

- ـ الشیخ حسن موسی الصفار
- ـ الشیخ حیدر حب الله
- ـ الدكتور صلام الفضلي
- ـ الشیخ محمد حسن الحبیب

العرب وسؤال التحول المدني

*الشيخ محمد محفوظ

المقدمة

في كل الأزمات والتحديات التي تواجه الواقع العربي، تتجه النخب السياسية والثقافية والإعلامية للخارج، للبحث عن المؤامرات والمخططات الأجنبية التي صنعت تلك الأزمة أو خلقت تلك التحديات التي تواجه الواقع العربي.. ودائماً كانت الأنظار والتحليلات والتصورات تتجه إلى رصد دور التأثيرات الخارجية في التأثير والضغط السلبي على العالم العربي...، ونظرة واحدة وسريعة للكثير من الأزمات والمشاكل التي واجهت العالم العربي تجعلنا نكتشف وبشكل سريع صدق هذه الحقيقة. وإنّا هنا لا ننفي دور العامل الخارجي في إجهاض الكثير من المشروعات والأمال، ولا نغمض أعيننا أمام حقيقة اشتراك القوى الأجنبية في الكثير من الحقب في تعويق النهوض العربي. ولكنّ رمي كل الأخطاء على العوامل الخارجية يساهم في تزييف الوعي العربي، ولا يوفر لنا القدرة على تجاوز هذه المحن التي تصيبنا وتجهض الكثير من مشروعاتنا وطموحاتنا؛ لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع وقف الانحدار العربي هو أن نستدير ونلتفت إلى الداخل، لمعالجة المشاكل والأزمات التي تؤثر حتماً في الأداء العام، وللبذلة الطموحات والطلعات المشروعة التي تحملها قوى الداخل.

* كاتب وباحث، مدير تحرير مجلة الكلمة الدراسية - السعودية.

أما سياسة الهروب من استحقاقات ومتطلبات الداخل واتهام الخارج بكلّ سيئاتها ومصائبنا وأخطائنا، فإنه لا يعالج المشاكل بل يفاقمها ويزيد بها أواراً واستفحالاً. ولقد آن الأوان بالنسبة لنا نحن في العالم العربي أن نستدير إلى داخلنا، واكتشف العوامل والأسباب الحقيقية التي أنتجت ولا زالت الواقع السيئ الذي يعيشه العرب اليوم على أكثر من صعيد ومستوى. والتوجيه القرآني يحثنا إلى سياسة الاستدارة نحو الداخل واكتشاف أخطائنا قبل اتهام الآخرين بها.. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿ذلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعَيِّنُوا مَا يُلْفِسُونَ﴾^(١)... فالخطوة الأولى التي ينبغي أن نقوم بها إزاء كلّ ظاهرة ومشكلة وأزمة، هي البحث والفحص الجاد عن الأسباب الذاتية التي أدت إلى هذه الظاهرة أو المشكلة والأزمة، فلا بد أن نوجه الاتهام أولاً إلى أنفسنا، قبل أن نوجهه إلى غيرنا. وهذه المنهجية تلخصها الآية القرآنية ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ﴾^(٢)، فإذا كلّ هزيمة، إزاء كلّ مرض وظاهرة سيئة، كلّ مصيبة على رؤوسنا، ينبغي أن نلتفت قبل كلّ شيء إلى نصيبينا، إلى دورنا، إلى ما كسبته أيدينا.

إنّ واقع العرب الراهن هو أسوأ واقع، والانهيار في حياتهم يهدد وجودهم نفسه. واتهام الخارج وحده وتبرئة الذات والتعامل معها بنرجسية واستعلاء يزيد تدهورنا وضعفنا وضياعنا. ونحن هنا لا ندعوا إلى جلد الذات واتهامها بكلّ السيئات والإخفاقات، وإنما ندعوا إلى معرفة العلل والأسباب الكامنة في فضائلنا السياسي والثقافي والاجتماعي، والتي أفضت بشكل أو آخر إلى الواقع السيئ الذي نعيشه. كما أنّ الخارج في علاقته معنا في العالم العربي، ليس بريئاً من أزماتنا ومشاكلنا المزمنة، بل هو شريك وفاعل حقيقي للكثير من المشاكل والأزمات.

ولكن الرؤية المترنة التي ندعوا إليها، هي التي تبدأ بالاستدارة إلى الداخل، واكتشاف الواقع ومعرفة مستوى مساهمتنا في هذه المشكلة أو تلك الأزمة...، فلا يمكن أن نواجه تحديات المرحلة، وهي تحديات صعبة ومعقدة، باتهام الخارج وتبرئة الذات. إنّ هذا النهج هو الذي أدار الكثير من عناصر وحقائق التخلف السياسي والثقافي في العالم العربي، وهو الذي برأ الكثير من النخب التي كان لها دور سينمائي في تطور الأحداث التي جرت في حقب زمنية مختلفة.

فالباري -عزّ وجلّ- لم يخلق الإنسان خلقاً جاماً خاضعاً للقوانين العتممية التي تتحكم به فتبصره وتصوغه بطريقة مستقرة ثابتة، لا يملك فيها لنفسه أية فرصة للتغيير وللتبدل، بل خلقه خلقاً متجركاً من موقع الإرادة المتحركة التي تتتنوع فيها الأفكار والموافق والأفعال، مما يجعل حركة مصيره تابعة لحركة إرادته، فهو الذي يصنع تاريخه من طبيعة قراره المنطلق من موقع إرادته الحرة، وهو الذي يملك تغيير واقعه من خلال تغييره للأفكار والمفاهيم والمشاعر التي تتحرك في واقعه الداخلي لتحرك الحياة من حوله.

وهكذا أراد الله للإنسان أن يملك حريته، فيتحمل مسؤوليته من موقع الحرية.

(١) سورة الأنفال / ٥٣

(٢) سورة آل عمران / ١٦٥

ويدفعه إلى أن يواجه عملية التغيير في الخارج بواسطة التغيير في الداخل، فهو الذي يستطيع أن يتحكم بالظروف المحيطة به، بقدر علاقتها به، وليس من الضروري أن تتحكم به. فالإنسان هو صانع الظروف، وليس الظروف هي التي تصنعه.

لذلك فإنه لا يجوز ولا يصح التضحية بحربيات ومتطلبات الداخل العربي تحت مبرر معارك الخارج وتحدياته الحاسمة؛ إذ إنه لا يمكن أن نواجه تحديات ومؤامرات الخارج بشكل فعال، إلا إذا وفرنا متطلبات وحقوق وتطلعات الداخل...، ولعلنا لا نجانب الصواب، حين القول: إننا في العالم العربي وخلال العقود الخمسة الماضية قد قلبنا المعادلة؛ إذ سعت النخب السائدة إلى إقصاء كلّ القوى والتكوينات تحت دعوى واسعة أنّ متطلبات المعركة مع العدو الصهيوني تتطلب ذلك. وأصبح شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) هو السائد. ولكن النتيجة النهائية التي وصلنا إليها جميعاً حاكماً ومحكوماً: أنّ هذا الخيار السياسي والثقافي لم يوصلنا إلا إلى المزيد من التدهور والانحطاط. وبفعل هذه القتالية أصبح العدو الصهيوني أكثر قوة ومنعة، ودخلنا جميعاً في الزمن الإسرائيلي بكلّ تداعياته الدبلوماسية والسياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية.

فتحصیر الحياة السياسية والمدنية العربية، لم يزدنا إلا ضياعاً وتشتتاً وضعفاً. وقد دفع الجميع ثمن هذه الخطيئة التاريخية. لذلك آن الأوان بالنسبة لنا جميعاً أن نعيد صياغة المعادلة. فلا انتصار تاريخي على العدو الصهيوني، إلا بارتفاع حقيقي ونوعي لحياتنا السياسية والمدنية. فإنّ إراسع دعائم الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان وتعظيم وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش السلمي، كلّ هذه القيم والمارسات والمتطلبات من صميم معركتنا التاريخية والحضارية. وانتصارنا على العدو الخارجي مرهون إلى قدرتنا على إنجاز هذه المتطلبات في الداخل العربي.

فالإكراه الديني والسياسي، لا يصنع منجزات تاريخية، وإن صُنعت فسرعان ما يتلاشى تأثيرها من جراء متواлиات الإكراه وامتهان كرامة الإنسان.

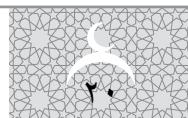
لهذا كلّه فإننا ندعوا كلّ الدول العربية، وفي هذه اللحظة التاريخية الحساسة والمصيرية، إلى الاستدارة والاهتمام بالداخل. فالقوة الحقيقة هي التي تستمد من الشعب والمجتمع، والخطر الحقيقي هو الذي ينبع من الذات. فلا مناص أمامنا اليوم حيث المؤامرات والتطورات والتحولات، إلا الانتحام والالتصاق بشعوبنا. فهي عنوان العزة والقوة، وهي سببنا لتعزيز أمننا ووحدتنا، وهي القادرة على إجهاض كلّ المشروعات والمؤامرات. فلتتجه كلّ مبادراتنا نحو شعوبنا، ولنعد الاعتبار لكلّ القوى الحية والفاعلة في المجتمع العربي.

إنّها لحظة تاريخية حاسمة، وتطالب بلا شك خطوات نوعية وحكيمة.

وفي هذا السياق نلتفت ونؤكّد على النقاط التالية:

ضرورة بلورة مبادرات وطنية حقيقة، تزيل الالتباسات، وتوّكّد خيار المصالحة، وتعمق من أسباب وعوامل الثقة بين السلطة والمجتمع.

فالاستدارة نحو الداخل تقتضي بشكل أساسي، العمل على تعزيز خيار المصالحة،



والانسجام بين خيارات المجتمع وتطلعاته المتعددة والسلطة وخياراتها السياسية والاقتصادية.

إنّ القوة الحقيقة التي تملّكتها الدول في مواجهة المخاطر والتحديات، ليست في حجم الأسلحة والترسانة العسكرية، وإنّما في الرضا الشعبي عنها. لهذا فإنّا نؤكّد على أهمية أن تعمل الحكومات في العالم العربي على صياغة الأطر والمؤسسات، التي تهتم بحاجات المواطنين، وتنصت إلى أحوالهم وأوضاعهم، وتعمل وفق آليات واضحة لتعزيز خيار الرضا الشعبي عن الأداء والخيارات السياسية للحكومات.

إنّ التطلعات والطموحات، سواء كانت خاصة أو عامة، لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة، وإنّما هي بحاجة إلى مدى زمني تتحرك فيه، وتقرب شيئاً فشيئاً صوب الهدف والتطلع المرسوم. لهذا فإنّا ندعوا كلّ الأطراف في العالم العربي، إلى الأخذ بعين الاعتبار الظرف الزمني الحساس الذي تعيشه المنطقة.

إنّنا نشعر بأهمية جدولة مشروعات التطوير والإصلاح، وذلك من أجل أن تتجه كلّ الطاقات والكفاءات صوب الأهداف والغايات الوطنية المشتركة.

العرب وصدمة الراهن

بعد عقود طويلة، رفعت خلالها النخب السياسية السائدة في الوطن العربي، الكثير من الشعارات واليافيطات الكبرى، وصلنا فيها إلى نتائج مخزية وإخفاقات وخيمة. فكلّ الشعارات واليافيطات الكبرى أصبحت الواقع المضادة هي الواقع الشاخص والقائم، فبدل الحرية ازدادت الديكتاتورية وأشكال الاستبداد في الفضاء العربي. وبدل الوحدة بكلّ مستوياتها ازدمنا تشظيًّا وتجزئيًّا. وبدل العدالة تضخمت مستويات الظلم وغياب المساواة في المجتمعات العربية. ولعلّ الدرس الهام الذي نستقيده من هذه التجارب السياسية الطويلة، هو أنّ الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة، والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان، لا تقود كلّ هذه الواقع إلا إلى الخراب والفساد والفشل.

والنخب السياسية السائدة فشلت فشلاً ذريعاً في إدارتها لشؤون أوطانها، بفعل الاستبداد وموالياته، فلا يمكن للظلم السياسي أن يقود إلى صيانة الحقوق، فالاستبداد السياسي بكلّ صوره وأشكاله، هو المسؤول الأول عمّا يعاني منه الواقع العربي اليوم من مشاكل وأزمات. فالعرب اليوم هم ضحية تاريخية لأنّظمة سياسية مستبدة، عملت كلّ شيء من أجل استمرار سلطانها المطلق، ففضحَت بالنسيج الاجتماعي العربي، وضُحِّمت التناقضات الداخلية الأفقيَّة والعموديَّة، من أجل استمرار هيمنتها المطلقة.

خضعت بشكل مذلّ لأعداء الأمة في الخارج، وأصبحت ذيلاً تابعاً لمحاور خارجية من أجل أن تستمد من هذه المحاور الخارجية القوة والقدرة لقمع الداخل العربي. لدرجة أنّ العالم العربي بأسره اليوم، يعيش مكشوفاً على كلّ الصعد أمام مؤامرات

الخارج ومخططاته الخطيرة.

لذلك ومع أي أزمة هيكلية أو نوعية يواجهها المجال العربي، تتجه مباشرة الأسئلة إلى الواقع التأسيسي، فالازمات السياسية تقود إلى طرح جملة الخيارات السياسية التي تسير عليها هذه الدولة أو تلك. والإخفاق الاقتصادي يفضي إلى طرح الإشكاليات ذات الطابع التأسيسي التي تتجاوز الحقل الاقتصادي.

وهكذا نجد - وبعد هذه العقود العديدة من الاستقلال - أنّ الدولة العربية، لا زالت تعيش في المربع الأول، وأنّ الأسئلة والإشكاليات المطروحة في فضائها، هي الأسئلة ذاتها المطروحة في العقود الماضية، والفارق الجوهرى على هذا الصعيد هو في المستوى والمتطلبات المترتبة على هذه الأسئلة والإشكاليات.

وحيثما ارتفع صوت المطالبة بالإصلاح في العالم العربي، تجمعت إرادات الأنظمة السياسية ومشروعاتها من أجل خنق هذا الصوت. وأصبحنا اليوم نعيش معادلة مذهبة خطيرة في آن: فإذا استبداد وغياب الحريات، أو الفوضى والحروب الأهلية المضمرة والصريحة. فلا إصلاح سياسي؛ لأنّه يقود إلى الفوضى، وإبراز التناقضات الطائفية والعرقية والقومية في الوطن العربي.

وهكذا نجد أنّ الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه يعيش اليوم بين خطرين: خطر استمرار الاستبداد بكلّ صنوفه وأشكاله، وخطر الفوضى والحروب الداخلية، التي تدمر النسيج الاجتماعي العربي بكلّ مكوناته وأسسه.

من هنا فإنّا اليوم بحاجة إلى وعي عميق بأوضاعنا وأحوالنا، حتى نتمكن جميعاً من تجاوز حبائل الاستبداد السياسي ومخططاته التي تجعلنا أسرى عناوين وياتفطات، تزيد من تراجعنا وتتأخرنا على مختلف الصعد والمستويات.

والإصلاح السياسي الذي نرى أهمية أن تتحرك الدول العربية فيه، وتعمل على الالتزام بمتطلباته ومقتضياته، لا يتحقق دفعة واحدة، وإنّما هو بحاجة إلى مدى زمني وخطط استراتيجية ومرحلية، حتى تنقل الواقع العربي من حال إلى حال. ولا بد أن ندرك في هذا السياق، أنّه كما أنّ الإصلاح لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة، كذلك لا يمكن ولا عبارات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية واستراتيجية، أن تترافق إرادة الإصلاح أو تتراجع عن مقتضياته ومتطلباته.

فالإصلاح السياسي في الدول العربية اليوم أضحى ضرورة ماسة ليس فقط للشعوب العربية، بل هو ضرورة ملحة قبل كلّ شيء للحكومات العربية.

فالتحديات والمشاكل التي تواجه الجميع اليوم تتطلب خطوات نوعية، تعيد تأسيس الممارسة العربية السياسية على أساس أكثر صلابة ومتانة، وهذا لا يتحقق إلا بفعل الإصلاح السياسي ومتوايلاته المتعددة.

وبروز التناقضات العمودية والأفقية في المجتمعات العربية، لا يمكن معالجتها إلا بإدارة حكيمة، مرنّة، تنتص إلى إيقاع الواقع، وتتفهم حاجات ومتطلبات كلّ المكونات والتعبيرات.

من هنا فإنّنا أحوج ما نكون اليوم إلى بلوحة الرؤية والخيار العربي بعيداً عن ضغوطات الاستبداد السياسي ومخاوف الفوضى والحروب الداخلية. إنّنا مع الإصلاح السياسي؛ لأنّه جسر عبورنا إلى المستقبل.

والذى يقود إلى الفوضى ليس الإصلاح، وإنّما استمرار الفساد والاستبداد السياسي في الوطن العربي... فالفوضى وتضخم التناقضات الداخلية في المجتمع العربي، هو الوليد الطبيعي لعقود من الاستبداد وغياب العدالة والحرفيات. والإصلاح السياسي الذي ينشد الحرية وصيانة حقوق الإنسان واحترام الخصوصيات الثقافية لكلّ مكونات المجتمع العربي، هو سبيلاً لنا تجاوز كلّ مخاطر وتحديات المرحلة.

فالطائفية المقيتة المستشرية اليوم في جسم الأمة، هي إحدى الثمار السيئة لبنيّة الاستبداد السياسي ولغياب الحرفيات العامة في الأمة...، فالاستبداد لا يحمي استقرار الأمة، وإنّما يزيد من مآزقها وأزماتها. ويختلط من يتصرّف أنّ الديكتاتورية السياسية هي التي تحمي خيارات الأمة العليا. وإنّما على العكس من ذلك تماماً. بحيث إنّ الديكتاتورية السياسية هي السبب العميق لأزمات الأمة كلّها. ولا حياة جديدة للأمة، إلا بإنها حقبة الاستبداد السياسي في الأمة.

وهذا يتطلّب العمل على تفكّيك بنية الاستبداد السياسي الثاوية في نفوس وعقول الجميع، وتعزيز خيار الإصلاح والحرفيات والوحدة في الأمة.

ومن طبيعة تحديات المرحلة وتطورات الراهن، نستطيع القول: إنّ انخراط الدول العربية في مشروع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية، هو الخيار الأسلم للحفاظ على الأمان وصيانة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وذلك لأنّ الواقع اليوم، لا يحتمل بأيّ حال من الأحوال التسويف والتأجيل. فاستمرار الأوضاع السيئة على حالها أضيق مكافأً للأوطان والمجتمعات العربية على أكثر من صعيد. ولا خيار حقيقي أمام المجال العربي إلا الاستجابة إلى مطالب الإصلاح التي عبرت عنها أطياف المجتمعات العربية وقوتها الحية المتعددة.

فكلّ أحداث الراهن العربي وتطوراته، تثبت بشكل لا لبس فيه أنّ العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه يعيش لحظات حرجة وتحديات مصيرية ومنعطفات نوعية. وبدون بلوحة الاستراتيجية العربية المطلوبة، القادرة على الاستجابة الفعالة لكلّ هذه التحديات، سنجد أنفسنا جميعاً دولاً ومجتمعات، ونحن نعيش خارج حركة التاريخ.

فتحن كعرب نواجه انقسامات وتشظيات على المستويين الرسمي والأهلي. فالمجتمعات العربية تتآكل من الداخل، والدول العربية لم تتمكن من الخروج من محنها الداخلية والذاتية. فلا المجتمعات العربية بكلّ نخبها ودوائرها، تمكنت من التغلب على مآزقها، كما أنّ الدول ومؤسساتها القومية، لم تتمكن من صياغة نظام علاقة فعال، يضمن مصالح الجميع، ويستجيب بدينامية إلى تطورات المرحلة. لهذا فإنّ العالم العربي بدوله ومجتمعاته،

يعيش حالة اكتشاف خطيرة على المستويات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية. وإنّ حالة الانكشاف حولت الساحة العربية إلى فضاء للصراع الدولي والإقليمي، كما فاقمت من تناقضات وتشظيات المجتمعات العربية العمودية والأفقية.

والعجز العربي العميق، هو الواقع الذي تعكسه كل التصريحات والمعارض الدبلوماسية والسياسية، فمن جهة نحن نعيش - كفضاء استراتيجي وسياسي - لحظة من الانكشاف المفتوحة على كل التداعيات والمخاطر. ومن جهة أخرى، إنّا - كعالم عربي - نعيش حالة عجز عميق، تمنعنا جميعاً دولاً ومجتمعات من مواجهة كل هذه المخاطر والتحديات. بحيث أصبحنا جميعاً بلا حراك وبلا فعالية، وتنهش في جسمنا كل الأمراض والآفات. والأمم الأخرى القريبة والبعيدة تعمل بكل إمكاناتها لاستثمار هذه اللحظة، وتبني مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، على حساب مصالح العرب الراهنة والمستقبلية.

وفي التقارير الأخيرة التي أصدرتها الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، أكدت على أهم التغيرات التي تواجه المجتمعات العربية اليوم، وهي افتقاد الحرية، ونقص المعرفة، وتفسيب دور المرأة. كما أنّ الحلول التي اقترحها هذه التقارير هي تشجيع الديمقراطية، والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتمكين النساء.

ويبدو أنّ العالم العربي سيرزح تحت نير وتأثير كل هذه المشاكل والأزمات، إذا لم يتبنّ خيار الديمقراطية، سواء على صعيد تشكيل السلطة السياسية، أو كنسق للعلاقات بين مختلف مكونات وتعبيرات المجتمعات العربية.

وهنا نحن ندرك أنّ الديمقراطية كخيار وثقافة وإجراءات، ليست حلّاً سحرياً لمشاكلنا وأزماتنا، ولكنّها الوحيدة القادرة على ضبط نزعات التشظي والانفلاش، كما أنّها هي القادرة على خلق المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي القادر على إدارة خلافات وتناقضات الساحات العربية بأقلّ خسائر ممكنة. وإنّ أيّ تباطؤ في مشروع التحول نحو الديمقراطية، سيكلف العالم العربي بأسره الكثير من الكوارث والمازق.

فأزماتنا عميقة، ومازقتنا عديدة، وآفاق العاجلة محدودة. ولا خيار أمامنا إذا أردنا الخروج من هذا الواقع بأقلّ خسائر ممكنة، إلا بالمبادرة لتبني خيار الديمقراطية، حتى يخرج العالم العربي من مأزق العلاقة المتباينة والمتوترة بين الدولة والمجتمع، وحتى نتمكن من ضبط نزعات وتناقضات المجتمعات العربية بحيث تدار كل هذه التباينات والتناقضات بطريقة سلمية - حضارية، تخرجننا من حالة الاستئثار والاستبداد، ولكن لا تدخلنا في أتون الصراعات المذهبية والطائفية والقبلية والمناطقية.

فالديمقراطية هي سبيل تحررنا وانعتاقنا من كل هذه المآزق، كما أنّها هي طوق نجاتنا من كلّ المحن والفتن الداخلية.

وكلّ المشكلات التي يفترض أو يُعلن عنها باستمرار أنّها تعيق الممارسة الديمقراطية،

لن يكون في الإمكان حلّها ومعالجتها، إلا بالاستناد إلى الديمقراطية وأدبياتها ومرامكمة التجربة الديمقراطية على المستويين السياسي والاجتماعي.

ولقد آن الأوان بالنسبة لنا، أن نخرج من الخديعة التاريخية التي وقعنا فيها. فلا مقايضة بين التنمية والديمقراطية، أو بين الاستقرار والحرية. فلا تنمية بدون ديمقراطية، ولا استقرار عميق و حقيقي بدون الحرية. وإن الاستبداد السياسي، يعطل الكثير من قدرات أمتنا وطاقاتها، ويخرجها من المعركة الحضارية مع العدو الصهيوني. فالديمقراطية هي بوابة انتصارنا الحضاري على الغدة السرطانية المفروسة في جسمنا العربي والإسلامي.

وإن الديمقراطية اليوم، أصبحت مشروعًا ممكناً وقابلًا للتحقق في مجذنا العربي. وهناك العديد من العوامل والظروف المواتية لإنجاز هذا التطلع التاريخي. ومهمتنا هي العمل على توظيف هذه العوامل والظروف، بما يخدم تمثين القاعدة الاجتماعية والسياسية، وتعميل دور النخبة باتجاه توسيع المشاركة العامة، وتنمية مؤسسات المجتمع المدني، والحدّ من تغول السلطة واستبدادها.

المجتمع والدولة في المجال العربي.. وسياسات التحول

تسود العالم المعاصر أسئلة ملحة حول الراهن بحقوله المختلفة والمستقبل بآفاقه العديدة. إذ نجد أنّ الأمم والشعوب، تسعى جاهدة بكلّ ما أوتيت من قوة وإمكانات لتأكيد نفسها وإرادتها في هذا العالم المتشابك والمليء بالطموحات والتطلعات والإرادات المتباينة. فصورة العالم المعاصر باندفاعاته واكتشافاته وبأزماته وحروبه وتحالفاته وانقساماته، يدفع باتجاه ضرورة بلورة موقع متميز للفضاء العربي والإسلامي في هذا العالم المعاصر.

لهذا فإنّ فحص الراهن، ومعرفة اتجاهات حركته السياسية والثقافية والحضارية، ومكونات الفعل الحضاري، وممكّنات الانطلاق والنهوض، كلّها تساهم في اكتشاف الموقع المناسب والطموح الممكن الذي ينبغي أن نسعى إلى إنجازه وتنفيذـه.

فالتطورات الهائلة التي تجري في أرجاء العمورة، وعلى مختلف الصعد والمستويات، تدفعنا إلى ضرورة إحداث تحولات تاريخية ونوعية في واقعنا، حتى يتسعى لنا الاستفادة والاستجابة النوعية لتلك التطورات المذهلة.

فالوعي بالتطورات هو في جوهره، تنمية الذات وتأهيلها نفسياً وعقلياً وفنياً، للاستفادة منها، وتوظيفها بما يخدم راهن الأمة ومستقبلها.

وهذا التحول النوعي، هو بداية تنظيم المجتمع الذي يخلق التقدم، ويندفع إلى أسبابه ومبرباته ذاتياً. وهذا مما يحول الأفكار والقناعات العامة إلى إرادات إنسانية متواصلة ومتعاقة، ضمن استمرار فاعلية التقدم والتطور في المحيط المجتمعي.

وفي مناخ العولمة والكونية التي تزداد فيه تحديات السيادة والاستقلال، نحن أحوج ما نكون إلى فحص طبيعة العلاقة بين الدولة والأمة في مجالنا العربي والإسلامي، حتى يتسعى لنا تطوير هذه

العلاقة، وإنضاج أطراها المشتركة؛ لنتمكّن من مجابهة تحديات ومتطلبات مشروع العولمة والكونية. ولا نجانب الصواب حين القول: إنّ جزءاً من الأزمة يرتبط بتصور جميع الأطراف للعلاقة بين الدولة والأمة، وهو تصور قائم على أنّ متطلبات الدولة متناقضة مع طموحات الأمة. وأنّ تطلعات هذه الأخيرة لا تتسمج وضرورات الدولة. وبهذا يكون التصور السائد أنّ كل طرف لا يمكن أن يمارس دوره ووظيفته إلا على حساب الطرف الآخر.

ولا ريب أنّ هذا التصور الخطأ، يفرض صيغة مقتصرة للعلاقة، لا تتعدي نسق التبعية والضعف المتبادل. بمعنى أنّ ضعف الدولة ضرورة لبروز قوة الأمة، وأنّ اهتماء وتأكل هياكل الأمة الثقافية والاقتصادية والحضارية مقدمة لازمة لاستمرار الدولة في بناء مؤسساتها وهياكلها. وبالتالي فإنّ هذا التصور يغدو بشكل أو بأخر حالة التوتر والتجوّة الموجودة بين الأمة والدولة في المجالين العربي والإسلامي.

وإنّ استمرار التجوّة والتوتر بين الدولة والأمة في المجالين العربي والإسلامي، يجعل الأمة تحارب نفسها، وتعيق مسيرة نهضتها، وتحول دون الانطلاق في رحاب البناء والتنمية. ولاشك أنّ تراكم هذا التوتر، هو الذي أدى إلى بروز الحروب الأهلية الصريرية، التي استُخدم فيها كلّ أشكال العنف والقتل والتدمير، والمضمرة التي تتغذى من ثقافة الإقصاء والتّكثير، التي تجعل الفضاء الاجتماعي أشبه ما يكون بكتوتونات منفصلة عن بعضها، وكلّ طرف يحمل عن الآخر رؤية ضيقة ومشوهة ذات أفق ضراعي محموم.

ووسط هذا الصراع المحموم، والذي يأخذ أشكالاً مختلفة ومتباينة، يتضاعل مستوى الاهتمام بقضايا الأمة الحيوية والمصيرية، وتتغول مشكلات الداخل العربي والإسلامي، وتضييع البوصلة النظرية والمفاهيمية، التي تحدد أوليات الصراع وأليات المواجهة، وتحول دون تشتت الجهود والطاقات؛ فيصبح الجميع يعيش مرحلة اللالواتزن، وتتبخر آمال الأمة بالنهضة، وتهدّد كلّ مكاسب الأمة الاجتماعية والسياسية، وتحتلّ الأمور بشكل فوضوي، وما يعزّز هذه اللحظة التاريخية الصعبة استخدام كلّ الأطراف لأليات الحرب ووسائل المعركة العسكرية. وفي هذه اللحظة تنتقل مشروعات الدولة من مشروعات التنمية والعمارة إلى مشروعات القمع وزيادة جرعة الاستبداد واستخدام القوة الغاشمة.

كما أنّ الأمة تشغل عن أهدافها الحضارية، من أجل مشروع رد العيف والظلم عن جسمها وكيانها ومقدساتها.

ولا مخرج من هذه اللحظة التاريخية إلا بإعادة تنظيم العلاقة بين فضائي الأمة والدولة، بحيث تتسع وتناغم الإرادة الجمعية تجاه البناء والتنمية ومتطلباتهما السياسية والثقافية والاقتصادية والحضارية.

والوجودات الاجتماعية ليست واحدة أو آحادية، وإنّما هي تحتضن كلّ أشكال التعدد والتنوع. ولا يمكننا أن نتصور مجتمعًا آحاديًّا في فكره وميلوهه وانتمائه السياسي والفكري.

وإنّما دائمًا تعدد الانتماءات السياسية والفكريّة، وتتنوع الميولات والأهواء. والوجود الاجتماعي الحضاري، هو الذي يجتاز أطراً أو صيغاً ممكناً وممتاحة للتعايش والوحدة والتآلف بين جميع هذه الأطياف.

واحتدام النزاعات والحروب في المجتمع الواحد، أو بين الدولة والمجتمع، ليس من جرّاء وجود حالات التنوع والانتماءات المتعددة، وإنّما هو من جرّاء التعاطي مع هذه الحالات بعقلية فسارية وقهريّة وتهميسيّة. ولا شك أنّ العنف لا يؤدي إلا إلى مثله، وكذلك القسر والقهر. لذلك فإنّ استخدام القوة المادية يزيد من حالات الاحتدام بين المجتمع والدولة معاً. فالدولة القهريّة لا تصنع سلماً اجتماعياً، وإنّما هي تؤسس لنزاعات وحروب عديدة. فهي في حقيقة الأمر مشروع مفتوح للصراعات والنزاعات والاحتقانات الاجتماعية والسياسية وتفاقم العصبيات بكلّ أشكالها وألوانها. فالوصول إلى مستوى متقدم من العلاقة الإيجابية بين الأمة والدولة، هي خلاصة استحقاقات ومناشط متعددة تترافق على المستوى الجماعي إلى درجة انبثاق حقائق جديدة على المستويات السياسيّة والنفسية والثقافية والاجتماعية تسجم ومتطلبات خلق نمط جديد من العلاقة الإيجابية والتكمالية بين الأمة والدولة. وإنّ تواصل الجهود واستمراريتها، هو شرط تراكمها التاريخي وعدم تحبطها وتنظيمها وفق سياق معرفي يتوجه نحو القضايا المركزية. لذلك نجد أنّ النصوص الإسلامية تؤكد على أنّ التفكير والتدبر، الفهم والعلم والحكمة والذكر، هي من المفردات التي تتكمّل من أجل خلق هذه السياق المعرفي المتواصل. وإنّه من دون العقل كعنوان جامع لتلك المفردات لا يمكن لفرد أو أمة أن تفلح في حياتها الراهنة والمستقبلية.

قال تعالى: «وَقَالُوا لَئِنْ كُنَّا نَسْمَعُ أُوْ نَفْعِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعْيِ»^(٣). فالعقل كصانع للمعرفة وناظم لها، هو الذي يوفر التراكم المعرفي المطلوب، من خلال يقطنهه وإعماله في الواقع. وإنّ بوابة تسوية العلاقة بين الأمة والدولة في القضاء العربي والإسلامي، تفعيل دور المجتمع الأهلي - المدني، وتعظيم دور ووظائف مؤسسات الأمة، وذلك لأنّ تنمية أنشطة المجتمع الأهلي - المدني، ستملأ الكثير من الفراغات التي تملؤها عادة إرادة الدولة، مما يوسع سلطتها، ويُخضع خيارات المجتمع إلى متطلباتها الاستبدادية والبعيدة عن الشرعية الدينية والقانونية. والوضعية التاريخية الراهنة، تدفعنا بكلّ معطياتها نحو تفعيل واقعنا الاجتماعي، وتشييط دور حركة المجتمع في مجالات البناء والعمران. فانخراط شرائح المجتمع في الحياة العامة من الشروط الأساسية للوصول إلى حالة التوازن والتكمال المطلوبة بين الأمة والدولة في المجالين العربي والإسلامي. وحركة المجتمع الأهلي، والجهد المتواصل لتأسيس وتطوير بنى المجتمع المدني، لا يتم بعيداً عن الدولة. ويختلط من يتصور أنّ بناء المجتمع المدني، يعني الاستغناء عن الدولة ومؤسساتها، فالامة بحاجة إلى الدولة ومؤسساتها التنفيذية والقضائية والتشريعية، وبهذا لابد من القول: إنّ الأمة بحاجة إلى كل الأمرين: مجتمع مدني فاعل

(٣) القرآن الكريم، سورة الملك، آية (١٠).

يمارس دوره ويقوم بوظائفه الحضارية، ودولة عادلة ترعى شؤون الأمة، وتقوم بدورها في إطار عزة الأمة وشهادتها الحضاري. وفي هذا السياق «استقر مفهوم المواطنية كأساس للعلاقة بين المجتمع والدولة. أي كأساس للعقد الاجتماعي القائم بين الطرفين، حيث تكون الدولة ناظماً وضابطاً لهذه العلاقة، ويكون المجتمع حقل ممارسته لحقوق المواطن الفرد وحقوق الجماعة الوطنية في ظل قوانين ومؤسسات الدولة وفي ظل نظام ديمقراطي يشكل آلية تنظيم هذه العلاقة والمرجعية الأخيرة للدولة والمجتمع معاً. إذن، إنّ المواطنية هي القاعدة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم المجتمع المدني. وبهذا المعنى يتجسد مفهوم المجتمع المدني في المجال الذي ينتظم فيه المواطنون كأفراد في نقابات وأحزاب وجمعيات غير حكومية، ويمارسون نشاطات مستقلة عن سياسات أهل الحكم، لكنّهم يمارسون تأثيراً مباشراً وغير مباشر في هذه السياسات. وهذا المجال (المدني) غير ملتحق بالدولة وسياستها، ولكنّه أيضاً غير خارج عليها. وإنّه مستقلّ بالمعنى الإيجابي المؤثر في الدولة. والدولة من جهتها حيادية، أي أنها لا تطغى عليه ولا تستبعده، بل تحافظ عليه وتحمييه في إطار النظام العام والمصلحة العامة»^(٤). وإنّ هذا التفاعل والتكميل بين الطرفين، هو التوليفة التاريخية التي تمكنت من نقل المحيط العربي والإسلامي من واقع التخلف إلى رحاب التقدم والحضارة.

واختلال هذه التوازن يبدأ حينما تخلى الأمة عن دورها أو تضعف قدراتها النوعية. فمع تراجع الأمة بمؤسساتها تتغول الدولة، وتحتلّ مجالات وحقوق بفعل اختلال التوازن. «والمجتمع الأكثر ديمقراطية هو أيضاً ذلك المجتمع الذي يصنع الحدود الأكثر صرامة أمام هيمنة السلطات السياسية على المجتمع وعلى الأفراد. وهذا يعني أنّ المجتمع الأكثر حداثة هو ذلك المجتمع الذي يعترف، بأكمل قدر من الواضح، بالمساواة في الحقوق لكلّ من العقلنة والتذويت، وبضرورة تأزّرها المتبدّل.

الديمقراطية هي ليست انتصار الواحد، ولا تحول الشعب إلى حاكم. إنّها، على العكس من ذلك جعل المؤسسات تابعة للحرية الشخصية والجماعية. فهي تحمي هذه الحرية من السلطة السياسية - الاقتصادية، من جهة، ومن القمع الذي يُمارس من قبل القبيلة والتقاليدي، من جهة ثانية. وهي تحمي نفسها من نفسها أيضاً، أي من عزلتها داخل نظام سياسي مغلق بين لا مسؤولية الدولة وطلبات الأفراد، وداخل فراغ تملؤه بمصالحها الخاصة وبصراعاتها الداخلية وبخطابيتها. إنّ ضغط الدولة على المجتمع هو كبير بالضرورة في أيامنا، بفعل إلحاح مشكلات التحديث والتنافس الاقتصادي والعسكري.

من هنا، فإنّ تعزيز الذات هو المهمة ذات الأولوية، ومجتمعاتنا، أيّاً كانت أوضاعها، تميل نحو الخضوع: إما لقانون الحاكم، وإما لقانون السوق، والديمقراطية تستلزم صمود روحية الحرية والاستقلال والمسؤولية في مبدأ الحكم هذين»^(٥). ومؤسسات التنشئة

(٤) مجلة المنطلق، العدد المئة والواحد والعشرين، ص ١٩، خريف - شتاء (١٩٩٨ - ١٩٩٩ م)، ١٤١٩ هـ.

(٥) المصدر السابق، ص ١٨٦.

الاجتماعية والتعليم والثقافة والتربية، تقوم في هذا الإطار بغرس أسس الذاتية الحرة والثقافة المسئولة في أبناء المجتمع. فإن رادة الإنسان الحر وثقافة الحرية والمسؤولية، هما سبيل تكريس حقائق الديمقراطية في الواقع المجتمعي.

« واستقرار المجتمع المسلم ونجاح حركات الإصلاح فيه لن يتربخ إلا من خلال عقلية مجتمع الشورى ونظامه، والتزام النهج السلمي المدنى مبدءاً في السعي السياسي للإصلاح والتغيير. ولهذا فإنّ من المهم أن ندرك أنّ النهج الشورى في جوهره أمر مبدئي مفاهيمي وتربوي يجب أن يتربخ في ضمير الأمة على مختلف مستويات التربية والتعليم والتنظيم والتعامل فيها، وليس مجرد قضية هيكلية تنظيمية في تشكيل مؤسسات الحكم يأخذ الاستبداد فيها أليس وجوهاً متغيرة»^(١).

فتعميق مفاهيم الحوار والسلم المجتمعي والمجادلة بالتي هي أحسن ونسبة الحقيقة والتسامح، كلّها تساهم في إنهاء موجبات التوتر وعوامل الصدام العنيف في داخل المجتمعات العربية والإسلامية. فالتكامل بين الدولة والمجتمع في سياق وطني - حضاري متواصل بحاجة إلى توفير الشروط التاريخية المؤهلة لكلا الطرفين لممارسة أدوارهما المطلوبة دون التعدي على الطرف الآخر. ولا شك أنّ القيم الحضارية التي تكرس في الواقع المجتمعي حالة الاستقرار السليم، هي من العوامل الأساسية لخلق تلك الشروط التاريخية التي تطلق مبادرات تاريخية باتجاه إنجاز مشروع توافقي بين الدولة والمجتمع في الفضاء العربي والإسلامي.

فلا تكامل وتفاعل حضاري بين الدولة والمجتمع، إذا لم تدخل القيم الحضارية السالفة الذكر في نسيج كلا الطرفين، ويتم تمثيلها في السلوك الخاص والعام، في دوائر الدولة ومؤسساتها، وهي أكل المجتمع ومؤسساته الأهلية والمدنية. فلا بد أن تحول هذه القيم إلى قوة مادية وحقائق قائمة في الواقع العام، نصنع من خلالها سياق التفاعل والعلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع.

وفي هذا الإطار تتجسد إحدى مهام السلطة والدولة: وهي أن «تواكب حركة المجتمع وإنتحالية، وتلتقط اتجاهات النمو وتسعى لتصويبها وتسريعها، هي (السلطة) التي يمكن الحكم على أدائها السياسي بالنجاح، والإخفاقات السياسية للدولة العالماثلية تعود في جزء أساسي منها إلى فشلها في التقاط اتجاهات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعها، أو تعود إلى اعتقادها أنه بفرض أنماط إنتاجية جديدة مغايرة ومعاندة لتلك الموجودة تستطيع أن تتحقق التقدم المطلوب»^(٢).

فالدولة معنية في كلّ الظروف والأحوال بمصالح الأمة والمجتمع، ولذلك ينبغي أن تسعى إلى تأمين مصالح الأمة وحماية مكتسباتها وقيمها وإبداعاتها ومنجزاتها.

ومن هنا نصل إلى حقيقة أساسية وهي: أنّ مدخل الوفاق والتكامل بين الدولة والأمة، هو التزام الدولة بمصالح الأمة واتجاهات الرأي العام المتوفّر فيها. فكلّما اقتربت الدولة

(١) مجلة إسلامية المعرفة، العدد الخامس عشر، ص ١٠٤، السنة الرابعة، شتاء ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

(٢) مجلة المنطق، العددان المئة وثمانية والمئة وتسعة، ص ٦٧، صيف وخريف ١٩٩٤ م / ١٤١٥ هـ.

من مفهوم الالتزام، تعمقت أسباب الوئام والتفاعل بين الدولة والمجتمع. والعكس بمعنى أنّ ابتعاد الدولة عن مصالح الأمة والمجتمع وعدم خصوصيتها لاتجاهات الرأي العام، يعني على المستوى الفعلي ابتعاد الدولة في خياراتها وسياساتها عن مصالح الأمة الحقيقية، مما يجعل العلاقة بين الطرفين متواترة وذات طابع صدامي. «ومما تقدم، بات بالإمكان رسم معادلة للاستقرار السياسي أو للاضطراب في مختلف المجتمعات السياسية، فكلما تقارب مشاريع الدولة وسياساتها ومناهجها التربوية مع مصالح المجتمع وقيمه، كلّما ارتفت هذه الدولة، وتقدم معها المجتمع، وظهرها مؤلفين متقاعلين. وكلّما تباعدت المشاريع والتطورات كلّما ازدادت مشاعر الخوف والاعتراض والنقدة لدى مختلف شرائح المجتمع»^(٨).

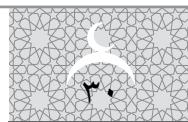
والدين الإسلامي في هذا المجال أرسى جملة من القيم والمبادئ التي تحافظ على حيوية الناس وحرياتهم، وتدافع عن حقوقهم، وترذل استخدام القوة والظلم في العلاقات الإنسانية والاستبداد والاستمرار بالرأي والحكم، وتجعل من الشورى وتداول الرأي والأمر والتسامح والتضامن والتعاضد من القيم الضرورية التي ينبغي أن تعمق في النسيج المجتمعي.

وحتى تمارس الأمة دورها الحضاري، بحاجة إلى سيادة الشورى في محیطها ومكوناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، وذلك لأنّها (الشورى) القادرة على تعبئة كلّ الطاقات تجاه خيارات الأمة الحضارية، وبها يتم تجاوز العقبات التي تحول دون الاستفادة من خيرات الأمة وثرواتها.

ومما سبق، نستطيع أن نفهم أهمية التحول النوعي في طبيعة العلاقة وسياقها وآفاقها بين الدولة والأمة في المجالين العربي والإسلامي. بوصفه آلية نوعية ونقلة كيفية تهيئ هذا المجال للانخراط الجاد والحيوي في شؤون العالم. وكلّما تأخر أو تباطأ هذا المجال في تنظيم هذه العلاقة وتأسيسها وفق نسق حضاري جديد، ابتعد هذا المجال عن أسباب النهضة وعوامل التطور والتقدم. فحجر الزاوية في مشروع التقدم والنهضة، هو قدرة العالم العربي والإسلامي على بلورة نمط حضاري للعلاقة بين الدولة والأمة، بحيث تكون هذه العلاقة تفاعلية - تواصلية وبعيدة عن كلّ أسباب الكيد والتوتر والإقصاء. وبالتالي فإنّ قدرتنا على إنجاز هذا التمكّن من العلاقة، هو الكفيل بإنجاز مفاهيم التغيير والنهضة في الواقع المجتمعي.

فالاختيار الحضاري الذي يسمح بتعبئة كلّ الطاقات وتحشيد كلّ الجهود والاستفادة من كلّ الإمكانيات، هو ذلك الاختيار الذي يستند في خططه وبرامجه إلى علاقة حضارية متوازنة بين الدولة والأمة، بحيث يقوم كلّ طرف بتأدية أدواره ووظائفه على أكمل وجه. وهو الاختيار النموذجي الذي يؤسس لعقل سياسي سليم في العالم العربي والإسلامي. و«الاختيار السياسي بهذا، اختيار أساسي يلقى القبول من الجميع أي بالاتفاق العام، أو بالإجماع، ثم اختيارات فرعية تختلف فيها وعليها التيارات السياسية الشرعية. وبدون الاتفاق العام، لا يتحقق الاختيار الفرعي».

(٨) المصدر السابق، ص٦٨.



فعلى المجتمع أن يحدد أولاً اتفاقاته العامة، التي تعبّر عنه كوحدة كلية لها وجودها وتماسكها، ومن ثم يستطيع أن يسمح بتداول السلطة، داخل إطار هذا الاتفاق العام. ودون الاتفاق العام، يمرّ المجتمع والدولة بحالة فوضى سياسية شاملة؛ لأنّ تداول السلطة هنا يعني (تداول السلطة) و(تداول النظام)، إن صح التعبير. فقبل الوصول إلى اتفاق عام حول البدائل الممكنة، تصبح كلّ البدائل متاحة وفاعلة، ولكنّ تداول السلطة بينهما غير جائز بالهدف المقصود منه. ولنتخيل مثلاً، دولة تمرّ بحكم شيوعي، ثم رأسمالي، ثم اشتراكي، ثم نازي، خلال عقدين من الزمن. مثل هذه الدولة لن توجد أصلاً كدولة؛ لأنّ التغيير الجذري في النمط السياسي، سوف يحطم بناء الدولة وتماسك المجتمع^(٩).

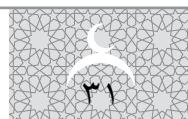
فالاختيار الحضاري والأطر المرجعية العليا، هما اللذان يحددان شكل الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك لأنّ هذا الاختيار يؤسس لحالة من الإجماع والاتفاق العام على أسس وخطوط تلك الممارسات.

وهذه الأسس والخطوط المستمدة من الاختيار الحضاري والمرجعية العليا، هي التي تؤسس قواعد البناء وأساليب العمran على مختلف الصعد والمستويات. من هنا فإنّ الاختلافات بين الأمم والشعوب مردّها إلى اختلاف اختياراتها الحضارية، وتباين أطّرها المرجعية. ولا يمكن لأمة تنشد النهضة الحقيقة أن تستعيّر اختيارات غيرها الحضارية؛ وذلك لأنّ عملية الاختيار عملية معقدة ومركبة، تمرّ بها الأمم والشعوب من خلال حياتها وخبراتها وتجاربها وتاريخها وخصوصياتها. من خلال كلّ هذه العناصر التي تمرّ بها الأمم يتم تحديد الاختيار الحضاري. فلا استعارة أو تقليد أو محاكاة على صعيد اختيارات الأمم الحضارية وأطّرها المرجعية.

و«الأمة بحضارتها، شرط لأية ممارسة للحرية، وثوابتها دستور يتلزم به الجميع؛ لأنّ اتفاقها وإجماعها، هو القرار السياسي الأول. لهذا تナادي بحرية الأمة، من نخبتها المتغربة، وسيادة اختيار الأمة، على اختيار وكلاء الغرب. وليس لأحد أن يظنّ في ذلك تعارضًا مع الحرفيات؛ لأنّه لن تقوم لنا قائمة، ونحن نفتح ممارستنا لأيّ بديل، ونتساءل حتى عن حضارتنا، ونختار بين حضارتنا وحضارة الآخرين، وكأنّها اختيارات ندية متاحة، ونساوي بين مقدساتنا ومقدسات الآخرين. بل أكثر من ذلك، فما تناادي به من حرية سياسية، حسب رؤى وكلاء الغرب، يفرض على الأمة اختيار غير حضارتها، ويهمش ثوابتها لصالح ثوابت الآخرين، وينزع من الأمة حريتها في اختيار نفسها، وهو اختيار تلقائي فطري، صالح تمنع النخبة المتغربة بالحرية»^(١٠). فالتكامل بين الدولة والأمة ينبغي أن يستند إلى اختيارات الأمة الحضارية ومرجعيتها العليا، حتى يتحول هذا التكامل إلى بداية حقيقة وفعالية لعملية النهوض والانعتاق من كلّ المعوقات التي تحول دون العمran الحضاري.

(٩) المقدس والحرية، الدكتور رفيق حبيب، ص ٥٧، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٨م.

(١٠) المصدر السابق، ص ٦٠.



وبنية التحول النوعي والتكامل والتفاعل بين الأمة والدولة في المجالين العربي والإسلامي بنية متكاملة شاملة. بمعنى أَنَّنا بحاجة إلى تضافر كلّ الجهود والحقول الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لبلورة هذه البنية وإنضاج آليات عملها وتأثيرها في المجالين العربي والإسلامي. فإذا استطاعت هذه البنية المجتمعية أن تفرض نفسها وتكون جزءاً أساسياً من النسج الاجتماعي، حينذاك تكون عملية التحول النوعي باتجاه التكامل والتفاعل بين الأمة والدولة عملية ممكنة. فلا بد أن يسود في الفضاء الاجتماعي والسياسي قدر من الأفكار والقناعات والقيم الإنسانية والحضارية، الذي على ضوئها وهداها تم عملية التحول المطلوب.

وفي تقديرنا إنَّ هذه القيم والأفكار تتجسد في الآتي:

الديمقراطية وسيادة الحرية بمقتضياتها ومتطلباتها النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية، حتى تتبلور الإرادة الاجتماعية والفعل العام، باتجاه تأكيد هذه القيمة (الحرية) في كلّ مجالات الفضاء الاجتماعي. ولا شك أَنَّ كينونة هذه القيمة في المحيط الاجتماعي، سيؤدي إلى إحداث تحولات نوعية وأساسية في المسيرة الاجتماعية، باتجاه خيارات سياسية وثقافية وحضارية، تحدث انعطافة حقيقة في مسار المجتمع.

إلشاعة الديمقراطية وثقافة الحرية في الوسط الاجتماعي، وتأسيس تقاليد التحولات السلمية السياسية والاجتماعية، كلّها تُعتبر من الأمور الأساسية المفضية إلى تفاعل وتكامل بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي.

وإنَّ العلاقة بين الأمة والدولة، لا يمكن أن تأخذ شكلها الحضاري، إلا بتحول ديمقراطي - سلمي، يأخذ على عاتقه تصحيح العلاقة وإزالة كلّ أسباب الجفاء ومبادرات التوتر بين الطرفين. فالتحول الديمقراطي - السلمي هو وسيلة الواقع العربي والإسلامي للوصول إلى الصيغة الحضارية للعلاقة بين الدولة والأمة.

ومن الأهمية بمكان أن تجري هذه العملية في سياق النسق الحضاري الإسلامي، حتى لا تحدث الفوضى أو يتم التناقض بين مشروعات الحرية والتعددية والتداول السلمي للسلطة وقيم الناس الدينية.

ووفق هذا المنظور يتم إعادة الاعتبار إلى الأمة ودورها في البناء الحضاري، والدولة ووظائفها السياسية والدفاعية والاستراتيجية. وبهذا تتشكل الواقع والحقائق المنسجمة وقيم سيادة الحرية والديمقراطية في الواقع المجتمعي. ولن يتم الخروج من المأزق السياسية والثقافية والاجتماعية، إلا بتبني مشروع التحول الديمقراطي - السلمي، الذي يأخذ على عاتقه صيانة حقوق الإنسان، وتأكيد قيم التعددية السياسية وحرية الفكر والتعبير والتنظيم والتداول الإسلامي للسلطة واحترام الرأي العام والدفاع عن مكتسبات الأمة التاريخية والحضارية.

إنَّ العديد من الإخفاقات التي تعاني منها الدول العربية والإسلامية، يرجع في تقديرنا إلى غياب مبدأ المشاركة السياسية، وضمور مساهمة الجمهور في الشؤون العامة. وهذا بطبيعة

الحال يؤدي إلى اهتراء حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وشروع حالات الفساد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويضعف من مستوى الشعور بالمسؤولية الوطنية. وكلّ هذه العناصر من الأمور التي تؤدي بشكل أو آخر إلى إخفاق مشروعات البناء والتنمية، وتنمية حالات الغربة النفسية والاجتماعية، وتصاعد مستوى الجريمة بكلّ أشكالها ومستوياتها.

فتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي بحاجة إلى تطوير مستوى المشاركة السياسية؛ لأنّها هي التي توسيّع من القاعدة الاجتماعية التي ترى من واجبها تعزيز واحترام حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فتوصيّع مستوى المشاركة السياسية وتطوير آليات مساهمة القواعد الاجتماعية المتعددة في صناعة القرار وتنفيذها، من القضايا الجوهرية التي تؤدي إلى الاستقرار، وهو شرط التنمية والأمن الشامل ووسيلة النهوض بالواقع العام. وإنّ الاهتمام بالشأن العام مباح لجميع أفراد المجتمع السياسي، بل هو واجب عليهم، إذ إنّ الشأن العام جزء من الوجود الاجتماعي لكلّ فرد من أفراد المجتمع السياسي، ولا يستطيع الفرد السياسي العمل على تدبير شأنه الخاص إلا في وضعية تفاعل أفراد المجتمع بالشأن العام»⁽¹¹⁾.

فلا استقرار من دون مشاركة سياسية نوعية ولا تطور ومواجهة فعالة لتحديات الخارج من دون فسح المجال لقوى المجتمع المختلفة لممارسة أدوارها ووظائفها التاريخية والحضارية.

فالحلقات متربطة بين المشاركة والاستقرار والتطور. فالاستقرار هو حصيلة الديمقراطية وتطور مستوى المشاركة السياسية، فالمجتمع الذي لا يشارك في صناعة مصيره، ولا يتحكم في قضاياه الكبرى وأموره الهامة، يصاب بالإحباط والجمود. كما أنّ الدولة التي تcum مجتمعها، وتعالى على خياراته، وتمارس إقصاءً مستمراً لقواه، فإنّ هذه الدولة تصبح بدون جذور حقيقة وصلبة في المجتمع.

لذلك فإنّ الدولة بحاجة إلى مجتمع دينامي ومشارك في تحمل المسؤوليات العامة، كما أنّ المجتمع بحاجة إلى دولة عادلة عزيزة تمارس وظائفها في إطار التفاعل والتكميل والدفاع المتبادل. والاستقرار ضرورة للمجتمع والدولة معاً، وسيبله توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتوطيد أركان العملية السياسية الديمقراطية. «إنّ دولة لا تمتلك الوسائل لتغيير ما، هي دولة لا تملك الوسائل للمحافظة على ذاتها»⁽¹²⁾.

فديمومة السلطات مرهون باستقرارها، والاستقرار هو حصيلة مدى مساهمة ومشاركة المجتمع وقواه في إدارة الأمور وصناعة القرارات السياسية والمصيرية.

لذلك فإنّ سبيل استمرار الحكومات، هو ديمقراطيتها وفسح المجال للمجتمع بشكل

(11) منطق السلطة، مدخل إلى فلسفة الأمر، ناصيف نصار، ص ٩٦، دار أمواج، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٥ م.

(12) مقوله لأدموننبر مأخوذة من كتاب النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، صموئيل مانتنتون، ص ٢٩، ترجمة سمية فلو، دار الساقى، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٣ م.

قانوني ومؤسسسي لممارسة دوره والقيام بواجباته الكبرى.

فالديمقراطية تجلب الأمان والاستقرار، والمشاركة السياسية تغرس مضموناً جديداً وحيوية لمفهوم الاستقرار السياسي. ولا ينحصر دور المشاركة السياسية في توفير الاستقرار ومحاجاته المجتمعية، وإنما توفر أيضاً الظروف الموضوعية للتقدم الاجتماعي العام. فالتقدم كتطلع إنساني نبيل لا يمكن أن تُتجزء مفرداته في الواقع الخارجي، دون مشاركة قوى المجتمع ومؤسسة الدولة في إنجازه وتكريس مساره؛ وذلك لأنّ المشاركة السياسية ستفرض قيمًا اجتماعية جديدة، تزيد من حيوية كلّ القوى وفاعليتها، وتوجهها صوب التقدم والعمان الحضاري.

ومن الثابت تاريخياً أنّ الدولة الديمقراطية أكثر استقراراً من الدولة الاستبدادية، وأنّ المجتمعات ذات المؤسسات والتكتونيات المدنية والديمقراطية أكثر أمناً واستقراراً من المجتمعات التي لا تمتلك مثل هذه المؤسسات. لذلك كله فإنّا نرى أنّ أحد المداخل الضرورية لإنهاء الأزمة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي، هو تطوير مستوى المشاركة السياسية، وتوظيد أركان الممارسة الديمقراطية؛ وذلك لأنّ هذا هو طريق الأمن والاستقرار على المستوى السياسي والحضاري.

والمشاركة السياسية تأخذ أشكالاً وأدبيات عديدة منها: تنمية وتطوير مؤسسات المجتمع الأهلي - المدني، والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية والتشكيلات الثقافية والاقتصادية والنقابية، وإطلاق حرية الصحافة وتطوير أدائها ودورها في المجتمع، والانتخابات الحرة والنزيهة لخلاف المناصب والسلطات.

كلّ هذه آليات لتطوير مستوى المشاركة السياسية، التي هي السبيل الحضاري للاستقرار والأمن. فالاستقرار الحقيقي لا يأتي بالقمع والقهر والعسف، وإنما بالرضا والتراضي والتعاطي مع شؤون المجتمع المختلفة بالرفق والحكمة. وإن الاستجابة الحرة والحضارية للانتماءات الموضوعية المتوفرة في الواقع الجماعي، لا يُعد ضعفاً أو تهاناً أو تنازلاً، وإنما يُعد وفق المقاييس السياسية السليمة حكمة وقدرة سياسية فائقة للاستفادة من كلّ إمكانات المجتمع وقدراته في مشروع البناء والتنمية. فإنّ إرادة العيش المشترك، هي التي توفر أسباب ووجوه الوحدة الاجتماعية المطلوبة، القائمة على فعل التواصل والتعاون والوحدة الفعلية، التي لا تلغي التنوعات والانتماءات الموضوعية، وإنما تبلور لها مسؤولية ودوراً في مشروع الإجماع الوطني المشترك.

إن الإرث الدامي للعلاقة بين الدولة والأمة في المجالين العربي والإسلامي، يتطلب من أجل تجاوزه واستيعاب عبره ودروسه من التحليق في المستقبل، والعمل على أن يكون الفدأ أفضل من الأمس. وهذا بطبيعة الحال بحاجة من كل القوى إلى توفير الاستعداد النفسي والقدرة على تجاوز الإحن والأحقاد ومضاعفات العلاقة السيئة خلال العقود الماضية. وذلك لأن الانحباس في ماضي العلاقة وتأثيراتها الشاملة، يؤدي إلى شحن النقوص وتضييع الفرص وتنمية الأحقاد والتوترات. إن العالم العربي والإسلامي، بحاجة إلى تحول نوعي، بحيث تتوجه جميع القوى صوب صناعة المستقبل بعيداً عن سلبيات الحاضر وتداعيات العلاقة المتواترة بين المجتمع والدولة. لذلك

ينبغي التركيز على الغد والمستقبل والخروج من شرنقة ما مضى، وهذا لا ريب بحاجة إلى قدرة نفسية فذة، وتطلع نحو الغد عميق. وإننا في هذا الإطار، بحاجة إلى ثقافة تبلور إرادة الجميع نحو مستقبل تسوده قيم الإنسان والحضارة. وإن هذه بحاجة إلى توفر شروط ثقافية واجتماعية تدفع باتجاه تجاوز إيجابي للإرث الدامي في علاقة الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي. وهذه الشروط لا تكون جاهزة في الفضاء الاجتماعي، وإنما هي تتبلور من خلال تراكم عمليات النظر والتفكير والمبادرات الاجتماعية التي تنشد بلورة الإطار الثقافي والاجتماعي لتجاوز محن الماضي وأثر العلاقة السيئة نحو غد أفضل ومستقبل خالٍ من تداعيات المواجهة الدامية.

وإن التحول التاريخي المطلوب، يبدأ من إعادة بناء العلاقة بين الأمة والدولة، بين السلطة والمجتمع، وفق أسس حضارية ومعايير تقترب من مفاهيم العدالة والحرية والتكامل والتفاعل. ولا يمكن أن يتم التحول التاريخي في المجالين العربي والإسلامي دون إعادة تنظيم هذه العلاقة بين الطرفين.

فالاستقرار السياسي لا ينجز إلا بتوافق حضاري بين الأمة والدولة وأي تتميم لا تلحظ هذه المسألة فإن مآلها الفشل والإخفاق. فإقصاء الأمة وتهبيش المجتمع، لا يصنع تتميم وتقديماً؛ لأنه لا تتميم دون مشاركة المجتمع، ولا تقدم دون قيام الأمة بمسؤولياتها التاريخية والحضارية. فالإخفاق هو نصيب أي مشروع يُقصي الأمة ويهمش دورها في الحياة. كما أن النجاح تتبلور أسبابه وتتجمع عناصر إرادته من خلال التوافق الحضاري بين الأمة والدولة. والتوافق هنا يعني المشاركة والتفاعل والمراقبة والشهود والتكامل.

في معنى التسوية التاريخية

على خلفية المتغيرات العالمية، ومسارات التطور السريع الذي يجري في العمورة على مختلف الصعد والمستويات. في هذه المرحلة التاريخية الملائمة بالتحولات والاستحقاقات التي تختلف أشكالها ومضامينها على مجمل ما واجهته دول العالم العربي والإسلامي خلال المراحل السابقة.

وحتى لا تزداد أزمات الواقع العربي والإسلامي سوءاً واستفحالاً، نحن بحاجة إلى جهد متواصل لاستيعاب المتغيرات وإدراك المتطلبات الجديدة. وإن هذا الاستيعاب هو نتيجة استحقاق وسعي متواصل، وهو ثمرة تحرر و فعل نوعي في مختلف مجالات الحياة. فالاستيعاب العميق لمطالبات اللحظة التاريخية، هو الخطوة الأولى في مشروع وقف الانحدار وصناعة المنجز الحضاري.

وإننا نروم من هذه الدراسة، أن يتمكن العرب المعاصرون من اقتحام فضاء العمل السياسي المدني والسلمي، والذي يأخذ على عاتقه تعميق متطلبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي والإسلامي.

ومن الأهمية في هذا الإطار، الاعتقاد بأن فض الاشتباك بين الدولة والمجتمع في التجربة العربية والإسلامية المعاصرة، هو من ضرورات التحول الديمقراطي - السلمي. وذلك لأن

استمرار المحاكمات، وتعاظم عوامل التوتر بين الطرفين، يؤدي فيما يؤدي إليه إلى اشتعال الحروب الداخلية، واستفحال نزعات العنف والقتل والكراهية والتلصُّب، وتعاظم خيارات التطرف والاستئصال. ولا ريب في أن هذه المظاهر والصور، كلها مناقضة لمطلبات التحول الديمقراطي - الإسلامي. وليس من شك أن بقاء الوضع العربي والإسلامي على حاله، يعني فشل المشروع التاريخي للدولة الوطنية الحديثة، وإخفاق لكل النخب السائدة سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

فالإخفاق شامل، وأسبابه ومبرراته متوفرة في كل الدوائر والمؤسسات والحقوق. وأمام هذا الإخفاق، نحن بحاجة إلى عملية إصلاح المجتمعات العربية والإسلامية من الداخل؛ لأنها المدخل الفعال لتفعيل هذه المجتمعات وإعادة حيويتها وتخلصها من توتراتها الداخلية.

وفي سبيل الوصول إلى مصالحة حقيقة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي نؤكد على الأمور التالية:

ضرورة الحوار بين النخب في العالم العربي والإسلامي، وتوطيد أسباب التواصل الثقافي والسياسي بينها. ولا شك في أن تدشين مرحلة الحوار الجاد بين نخب الأمة، سيؤدي إلى إرساء قواعد وتقاليд للتواصل الثقافي والسياسي. ومن الطبيعي أن يفضي تكريس خيار التواصل إلى نضج ثقافة سياسية واجتماعية، ذات طابع ديمقراطي وسلمي. وهذا يساهم مساهمة كبيرة في إرساء قواعد وثقافة مؤاتية للمصالحة بين الدولة والمجتمع.

فحالات التوتر مهما كان شكلها أو عنوانها بين الدولة والمجتمع لا تصنع استقراراً وأمناً شاملأً، وإنما تزيد من فرض الضطراب والانفجار السياسي والاجتماعي. لذلك فإن من المهمات الكبرى لكل قوى الأمة إرساء تقاليد الحوار والتواصل الثقافي والسياسي، حتى يتسعى للجميع بلورة أطر وبرامج للخروج من الأزمة المتفاقمة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي. فالقوة لا تحل الخلافات وإنما تؤكدها وتعمقها. والقهر لا ينهي تباين وجهات النظر وتعدد الأطروحات المرجعية والفكرية، وإنما يزيد من حراكها وفعاليتها. فينبغي أن نعطي بعضنا بعضـاً الفرصة للحوار بالوسائل الحضارية والسلمية، حتى تتراءم خبرتنا الإنسانية، وتتكشف في واقعنا حقائق العقل والحضارة. والاعتراف بالأخر وجوداً وفكراً ومدرسةً، هو بوابة الحوار الجاد بين نخب الأمة.

والحوار والتواصل المطلوب بين نخب الأمة وقوها المتعددة، لا يأخذ شكلاً أو صيغة واحدة، وإنما ستتعدد الأشكال والصيغ، وذلك بفعل اختلاف الظروف وطبيعة التحديات ومستوى النضج الثقافي والسياسي الذي سيتوفر من جراء عملية التواصل وال الحوار.

ولا ريب في أن هذه العملية بحاجة إلى أطر مؤسسية ثابتة ترعى مثل هذا التوجه وتخطط له، وتتوفر أسباب النجاح له. كما تحتاج إلى كل المبادرات الناضجة والمسؤولة التي تأخذ على عاتقها تعميق حالة التعارف والتنسيق والتعاون بين قوى الأمة ونخبها المتعددة. وبهذا نطرد من واقعنا الخطاب الأحادي والعقلية الدوغماتية والمنطق الشمولي والمطلق

الذى لا يرى إلا ذاته ويلغي ما عداه. ويفتقر هذا المنطق إلى كل دلالات المرونة واستعدادات الحوار والتساؤل والنقد. فالتواصل الحواري والتعاونى بين نخب الأمة، ينبغي أن يحمل في ثناياه ومضمونه القبول بالتساؤل والاختلاف والنقد. وذلك لأن التواصل الحواري، لا يستهدف تهديم الآخر وإفشاله، وإنما يستهدف تعرية واكتشاف كل الثغرات والتواقصات التي أدت إلى إخفاق النخب في إنجاز نهضة الأمة وتقدمها. فالحوار من أجل فحص المسيرة ومحاكمتها موضوعياً، لا بعقلية المنتصر والمنهزم وإنما بعقلية مسؤولية الجميع عن الحالة الراهنة، وقدرة الجميع إذا توافرت الإرادة الصادقة والثقافة السليمة لتنظيم الاختلافات لاجتراح فرادتنا ونهجنا في البناء والتقدم.

فالتواصل الحواري ليس وسيلة جديدة لتأييد القوالب الفكرية والمنهجيات السياسية السائدة، وإنما آلية لمنع اجتراح الأفكار وإعادة إنتاج المنهجيات والعقليات الدوغمائية، وتطمح إلى إنتاج المعرفة الجديدة والمعطيات السياسية المنسجمة وروح العصر وتغنى حالات التعدد والتنوع المتوفرة في جسم الأمة.

لهذا كله ينبغي أن تهتم نخب الأمة، من مختلف الواقع والساسات، ببلورة المبادرات وصياغة الأطر الكفيلة بتحريك حالة التواصل الحواري بين نخب الأمة ومؤسساتها الأهلية والمدنية، حتى تتضح وتتبادر رؤى الخروج من مأزق الراهن. وذلك لأنّ «حوار النخب يخفف بدرجة كبيرة من أخطار التعصب والفلواء التي تستوطن نخبة ما في ظرف ما. وغياب الحوار بين النخب هو الذي أفضى إلى سوء الأحوال في البلاد العربية إلى درجة تعلن فيها الأحكام العرفية في بلد، ونظام الطوارئ في آخر، والاقتتال الداخلي في ثالث، ناهيك عن غياب المؤسسات التي تكفل حرية المواطن وحياته في كثير من البلد»^(١٢).

ولا ريب في أن الفشل في تأسيس واقع حواري بين نخب الأمة، يؤدي إلى استفحال الأزمات وتفاقم المشكلات وتشتت الجهود، ويفضر أثر هذه النخب في الواقع العام. دائمًا النمط الاجتماعي المغلق، والذي لا يمد جسور التعارف والانفتاح مع الآخرين، يتحول إلى نمط اجتماعي يحتوي أو يتضمن الكثير من عوامل الخطير والتقسيم الاجتماعي. لأنّ هذا النمط المغلق يغذي نفسه بعقلية التميز والعداء والصراع مع الآخرين كمبرد دائم لاستمرار عقلية الكائنات الاجتماعية.

وبنظرية واحدة إلى خريطة الدول العربية الاجتماعية نرى كيف أن عقلية الكانتون والقطيعة الاجتماعية مع الآخرين هي القاعدة الصلبة التي كرسـت مفهوم التقسيم والتقتـيـت الاجتماعي. لهذا فإن السلم المجتمعي، لا يتحقق على قاعدة هذه العقلية التي تصنـف وتفـرق ولا تؤسس وتجـمع. وإنما السلم المجتمعي يتحقق على قاعدة عقلية نبوية، تجمع ولا تفرق وتبـحـث عن القواسم المشتركة قبل أن تبحث في نقاط التمايز والافتراق.

(١٢) د. عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة - تداخل الأنماط والمفاهيم ورهانات العولمة، ص ٢٢٢، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩.

ومقتضيات الحوار عديدة من أهمها: التعارف وفتح الأجواء الاجتماعية المختلفة، بحيث تندم نفسياً واجتماعياً مسألة الكائنات والمجتمعات المغلقة. لأنه لا يعقل أن يتم حوار اجتماعي دون تعارف وأجواء اجتماعية مفتوحة. فشرط الحوار ومقدمته الضرورية التعارف الاجتماعي بكل ما تحمله الكلمة من معنى ومدلولات اجتماعية وثقافية.

والانفتاح ونبذ الانطواء على النفس بما كانت مسوغات هذا الانطواء التاريخية والاجتماعية. إن الإنسان (الفرد) المنطوي على نفسه لا يمكنه أن ينظم ويؤسس علاقاته الاجتماعية. كذلك الإنسان (المجتمع) لا يمكنه أن يوسع من علاقاته، ويعرف الآخرين بأفكاره ومعتقداته ورموزه التاريخية ومغزاهما الثقافي والحضاري وهو منطوي على نفسه.

فالانفتاح وإلغاء الحدود المصطنعة والوهمية في بعض الأحيان، هو الذي يؤسس لمنظر حواري اجتماعي متقدم، يزيد في إثراء الساحة الاجتماعية، ويعمق كل مقولات الوحدة الوطنية في الواقع الخارجي.

وينبغي ألا نفهم الانفتاح في هذا العملية الاجتماعية الشاملة باعتباره مقايسة تاريخية - ثقافية لكل الخصائص الذاتية والتاريخية. وإنما هو في حقيقة الأمر دفع وإعادة فهم لتلك الخصوصيات من أجل إيصالها إلى مستوى الحقائق الموضوعية التي يستفيد منها أي إنسان.

ولعل مقتل الكثير من المجتمعات المغلقة يبدأ حينما تصر هذه المجتمعات على إبقاء تلك الخصوصيات ذاتية. بينما المجتمعات الإنسانية المتقدمة هي التي استخدمت إمكاناتها المختلفة من أجل إعطاء بعد الموضوعي للخصائص الذاتية الذي يجعلها قابلة للتطبيق في مجالات اجتماعية أخرى. إن الانفتاح الذي نقصده ونراه ضرورة للحوار الاجتماعي، هو الذي ينطلق من هذه العقلية التي تدفع باتجاه أن تعطي لمضامين مفاهيمها الذاتية بعداً موضوعياً - جاماً. بحيث تغدو هذه المفاهيم العالمية مجموع الوحدات الاجتماعية. ووفق هذا المنظور نتمكن من الوصول إلى مفهوم الحوار الاجتماعي الحيوي والهادف إلى تفعيل القواسم المشتركة بين مجموع الوحدات الاجتماعية.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إن الكثير من الحروب الأهلية التي تجري في العديد من البلدان ترجع بالدرجة الأولى إلى إصرار كل طرف على جعل مفاهيمه الذاتية، هي المفاهيم الحاكمة والسايدة دون أن يطور في مضمون هذه المفاهيم ويعطيها أبعاداً موضوعية.

وهذا الإصرار هو الذي يزاوج بشكل قسري ومتعسف بين المفهوم الذاتي والشخص أو الفئة السياسية أو الاجتماعية التي تحمل لواء ذلك المفهوم الذاتي. وهذا ما يفسر لنا ظاهرة أن الكثير من الأحزاب السياسية في العالم الثالث وبالذات في الدول التي تخوض حروباً أهلية هي غطاء حيث لمضامين اجتماعية تقليدية سواء قبلية أو جهوية أو ما أشبهه.

وجماع القول: إن السلم الاجتماعي لا يتحقق إلا بحوار اجتماعي مستديم لا يبحث في لاهوتيات كل طرف وموافقه التاريخية، وإنما يبحث ويوسس لحياة اجتماعية ووطنية سلية.

وعلى هدى هذه الحقيقة نقول: إن استمرار الخطاب الاجتماعي والسياسي في التغذية المukوسa لتلك التمايزات التاريخية والاجتماعية، يؤدي إلى أن يمارس هذا الخطاب دوراً تقسيميّاً في الوطن والمجتمع. بينما من الضروري أن يتطور هذا الخطاب ويتجه نحو صيانة منظومة قيمية ومفاهيمية جديدة، تحرّم التمايزات التاريخية دون الانغلاق فيها، وتؤسس الواقع الاجتماعي الجديد يستمد من القيم الإسلامية والإنسانية العليا منهجه وبرامجه المرحلية.

إن العالم العربي أحوج ما يكون اليوم إلى الإجماع الوطني الجديد، الذي يستوّب جميع القوى والتيارات في أطر منسجمة بعضها مع بعض لمواجهة التحدّيات والعمل معاً من أجل تطبيق التطلعات الممكنة. ولا شك أن طريق الإجماع الوطني، لا يمر عبر الاستفراد بالحكم والقوة واستخدام أساليب القهر والإقصاء. إنها تزيد من التشظي، وتساهم في تنمية العصبيات والعقليات الدوغماّئية. لذلك نرى أن بوابة الإجماع الوطني المطلوب، واصطفاف جميع القوى والذئاب في إطار مشروع جامع، هو إصلاح الوضع السياسي في المجالين العربي والإسلامي. والإصلاح هنا لا يعني إيجاد بعض الشكليات القانونية والدستورية، أو الإعلان الدائم عن ضرورة الإصلاح والتطوير، وإنما يعني بالدرجة الأولى تغيير وتطوير شروط الممارسة السياسية، وتوسيع دائرة النخبة السياسية، وتأسيس العملية السياسية على قواعد أكثر عدالة والتزاماً بقيم الأمة وخصوصياتها الحضارية والتاريخية.

ودون ذلك ستزداد حالات الاغتراب عن الدولة في المجالين العربي والإسلامي، وستتأكل الشرعية وستتشرى عوامل الانفجار في المحيط المجتمعي كله.

ومن خلال هذا المنظور، نرى أن الكثير من أشكال الممارسة السياسية في المجالين العربي والإسلامي تحتاج إلى تغيير وتطوير؛ وذلك لأنها أشكال تعمق من أزمة الواقع وتزيد غشاوة وضباباً وارتباكاً. فالسياسة ليست نضالاً ضد الأخلاق والقيم الإنسانية الكبرى، وإنما هي في جوهرها نضال من أجل الحرية والعدالة. لذلك ينبغي أن تكون الممارسات السياسية منسجمة وهذه القيم. فإعادة الاعتبار إلى السياسة، يبدأ من اعتبارها حقلاً عاماً بإمكان كل مواطن المشاركة فيه بصرف النظر عن منبته المذهبي أو الاجتماعي. وأن المعيار الناظم لهذه المشاركة هو كفاءة الإنسان وقدرته على تقديم برامج وحلول لأزمات الواقع ومشكلاته. وحتى توفر الظروف الموضوعية للانخراط من قبل جميع قوى الأمة في حقل السياسة، بحاجة إلى التأكيد على أن هذا الحقل من العقول المدنية الهامة، التي يتم فيها التعاون والاختلاف والتنافس والصراع بأدوات مدنية وديمقراطية. ويتم الابتعاد كلياً عن كل أشكال عسكرة السياسة وعنف القول وعنف الفعل.

فمن طريق فتح المجال لكل القوى للمساهمة في حقل السياسة ضمن الضوابط الدستورية، ومدنية هذا الحقل، وديمقراطية أساليب العمل المتّبعة فيه والتزامها التام بالقوانين المشروعة؛ عن طريق هذه العناصر يتم إعادة الاعتبار إلى السياسة، ودورها في إنهاض الأمة وبلوره مقاصدها العليا.

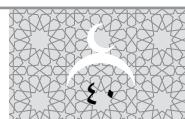
فبوابة خلق الإجماع الوطني الجديد هو تجديد الحياة السياسية، وتوسيع مستوى المشاركة فيها، وتنظيم قواعد التنافس والصراع فيها أيضاً.

فالمطلوب إحداث تحولات نوعية على مستوى التصورات التي نحملها عن السياسة وطبيعة عملها وآليات فعلها، بحيث تكون التصورات الجديدة متناغمة والإطار الحضاري لمجتمعاتنا. وإننا بحاجة أن نبحث في مفهوم السياسة، ونعيد تأسيسه على قاعدة حضارية، نتجاوز من خلالها كلّ الرواسب السيئة لمفهوم السياسة المتداول اليوم في الساحة الدولية. لهذا فإننا بحاجة إلى مؤسسات وأطر للتنشئة والتنمية السياسية، حتى يتحول هذا الحقل إلى حقل فعال ومنتج في سبيل البناء الحضاري. وأي ممارسة تعسفية لإنصاء السياسة من المجتمع فإنها تؤدي في المحصلة الأخيرة إلى ضعف مؤسسة الدولة ومؤسسات المجتمع؛ وذلك لأنها أقصت من مسيرتها رافداً أساسياً من رواد التطور والتقدم. لهذا نجد أن الأنظمة التي تُقصي السياسة من مجتمعها وتحارب بمختلف الوسائل نمو الأطر السياسية المؤسسية، تتراجع قيم الحرية في واقعها، وتتضاءل إمكانية التضامن، وتتراجع القيم الضابطة للعمل العام، ويُصاب العقد الوطني والاجتماعي بالخل والانفراط. «ويفترض هذا المنظور أن سبب فساد السياسة العربية لا يكمن في طبيعة السياسة القائمة كأهداف وأساليب وغايات ووسائل عمل، وإنما في تقصير بنية الدولة عن تلبية هذه الأهداف، أي في الطابع غير الفعال وغير المتسق للدولة من حيث هي آلة تنفيذية. ومن هنا، فإن إصلاح السياسة يقتضي، بالدرجة الأولى إصلاح مفهوم الدولة، أي تحديد النموذج الصالح منها. ويلتقي هذا التفكير مع التفكير الكلاسيكي في مفهوم المؤسسة وخصوصيتها وما يرتبط بها من تقنين وتجريد وتعيم، بالمقارنة مع فكر السلطة الشخصية والزبونية والخاصة أو الإقطاعية التي كانت تميز، حسب اعتقاد محللي المجتمعات الإسلامية الكلاسيكيين، الدولة التقليدية السلطانية»^(١٤).

وهكذا يصبح صوغ مفهوم جديد للسياسة، هو أحد الشروط الأساسية لعملية الإصلاح في الواقع العربي والإسلامي؛ وذلك لأنّ التنشئة السياسية السليمة وسيلة أساسية من وسائل توسيع قدرة المجتمعات العربية والإسلامية على تدعيم خيارات العقل والحرية في الممارسة السياسية سواء في مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع السياسي.

ولعلنا لا نعدو الصواب حين القول: إن أحد الأسباب الرئيسية لاستشراء الفساد (بالمument العام) في الواقع السياسي العربي والإسلامي، هو انفصال مؤسسة الدولة عن المجتمع، وضعف تحرر المجتمع من هيمنة الدولة وغطرستها. لهذا فإن كل خطوة في طريق إنجاز الانسجام الوعي بين الدولة والمجتمع تعد خطوة في طريق إصلاح السياسة في المجالين العربي والإسلامي. كما أنّ كلّ جهد يبذل لتحرير المجتمع من ضغوطات الدولة الاستبدادية يعد جهداً أساسياً في بناء السياسة على أسس

(١٤) مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٦ - العدد ٢ صيف ١٩٩٨م، ص ١٣٥، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

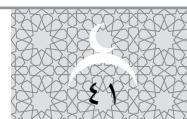


مجتمعية جديدة. فالسياسة كسلطة ينبغي أن تكون موضوعية وعقلانية وبعيدة عن كل رواسب الانحطاط في الواقعين العربي والإسلامي. وبوابة إنجاز ذلك هو المزيد من الجهد والكسب والعمل لإنجاز مصالحة تاريخية بين الدولة والمجتمع والكافح الدائم من أجل انتقال المجتمع من هيمنة الدولة الاستبدادية عن طريق بناء مؤسساته وتعظيم نقاط قوته وتسيير شؤونه ببرادته وإمكاناته. فتحرر المجتمع من الهيمنة الشمولية للدولة الاستبدادية هو شرط بناء مجتمع أهلي - مدني قادر على اجتراح تجربته وبناء نموذجه. وبالتالي فإنّ «إدراك سبب إخفاق السياسة وفسادها، ومن ورائها تفاصيل قيم القهر والعنف، وانسداد آفاق التحول والتقدم السياسي، في تجاه بناء الفرد كمواطن من جهة وبناء الجماعة كأمة متضامنة ومتحددة وموحدة من جهة ثانية، يستدعي، إذن، دراسة التجربة التاريخية التي حكمت تجديد نموذج السياسة ومفهومها، وشرطت عملية تكوين الدولة العربية في العصر الحديث، من حيث هي تجسيد لقيم وغايات اجتماعية وأخلاقية، ومن حيث هي وكالة تنفيذية تقوم بترجمة هذه القيم والغايات في الواقع العملي وتتضمن نجاعتها. ويفترض هذا المنهج، إذن إبراز دور العوامل المختلفة، التراثية والمعاصرة، الثقافية والمادية، المحلية والعالمية التي أدى تفاعلها إلى توليد الظاهرة الجديدة بدل التركيز على أحد هذه العوامل من أجل محو العوامل الأخرى أو التقليل من أهميتها. والمقصود أن الأمر المهم في فهم الظاهرة ليس العوامل الثابتة نفسها، المادية أو المعنوية، الذاتية أو الموضوعية، بل العلاقات التي تنشأ بين هذه العوامل، والقوانين التي تحكم تبدل هذه العلاقات. ولا يمكن لهم نظرية الدولة وحدها ولا للكشف عن أثر الذات وحده أيضاً، إصلاح نظرتنا للدولة وبناء الدولة. إنّ جوهر الإصلاح كامن في مراجعة تجربتنا السياسية التي ارتبطت ببناء الدولة الحديثة والكشف عن مثالبها ونقائصها»^(١٥).

فالصالحة الحقيقية بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي، متوقفة إلى حد كبير على ضرورة جعل حقل السياسة بكل مستوياته وأشكاله مفتوحاً على جميع الطاقات والتعبيرات. فلا إقصاء لأحد من ممارسة هذا الحق في هذا الحقل، ولا تهميش لأي طرف وطني. ففي الحقل السياسي تتنافس التعبيرات والبرامج، ويبيق الخيار الأخير بيد الأمة والشعب. فهو الذي يقرر البرامج السياسية، وهو الذي ينتخب الرجال لتأدية الوظائف وتنفيذ البرامج. فلا مصالحة دون حياة سياسية جادة، ولا حياة سياسية جادة دون ديمقراطية تسمح للجميع بممارسة دوره في البناء والتنمية. وهذا المطلب بحاجة إلى تضافر الجهود والقوى والفعاليات من أجل صوغ إجماع وطني جديد، وعلى أساس قانونية وديمقراطية، ترعى جميع الخصوصيات، وتلحظ طبيعة التحديات واللحظة التاريخية التي نعيشها.

وإن المصالحة بين الدولة والمجتمع ليس مقولة نظرية فحسب، بل هي حركة سياسية فاعلة تتوجه صوب القواسم المشتركة لتفعيلها، ونحو السلبيات لتحديدها وبيان سبيل إنهائها، وعملية ثقافية - اجتماعية تؤسس لعقد سياسي جديد يربط قوى المجتمع مع

(١٥) المصدر السابق، ص ١٣٨.



مؤسسة الدولة.

وآليات وأساليب إحداث المصالحة والتوازن والتكامل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني - الأهلي متعددة ومتتوعة ومفتوحة على كل المبادرات والفعاليات الإنسانية. وحجر الزاوية في هذه المسألة هو وعي الإنسان الذي يتجه دوماً نحو بناء قوته وفق أسس سلية. وهو وعي يقبل بعمق بالآخر ويؤسس بنضج وحكمة لحالة حوارية مستديمة أفقها مفتوح على الإنسان ومستقبله بصرف النظر عن منبته الأيديولوجي أو عرقه أو انتقامته السياسي.

إن ردم الفجوة القائمة بين النخب السياسية السائدة في المجالين العربي والإسلامي وعموم الشعوب العربية والإسلامية، بحاجة إلى توفر الإرادة السياسية الصادقة التي تأخذ على عاتقها ردم الفجوة وإنهاء الهوة المتوفرة في المحيطين العربي والإسلامي.

وردم الفجوة ليس خطاباً بلاغياً يتقوّه به الزعيم، أو منشوراً يوزعه الحزب السياسي، وإنما هو ممارسة سياسية مستديمة، تستهدف إزالة أسباب هذه الفجوة، وتتوفر الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية لردم هذه الفجوة عبر عمل سياسي نوعي يشترك في إنجازه نظام الحكم وقوى المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي تقديرنا: إن معيار توفر الإرادة السياسية الصادقة لعملية التحول تتجسد في إطلاق مشروع التعددية السياسية والسماح بإنشاء الأحزاب والجماعات السياسية حتى يتشكل الجسر السياسي الضروري لعملية التحول المطلوب.

وينبغي أن ندرك أن النظم السياسية المستبدة هي معرضة على الدوام لفقدان شرعيتها وأضمحال قاعدتها الاجتماعية واستمراره مشروعها الوطني.

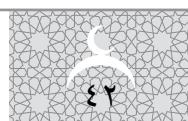
فالتعددية السياسية الحقيقية هي البوابة الحقيقة لعودة الشرعية وفعاليتها، وهي معيار توفر الإرادة السياسية المتوجه نحو التغيير والتطوير، كما أنها هي التي تعمق من مشروع المصالحة بين الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي.

فالنوعية السياسية الحقيقة، بمثابة مفتاح لدخول العصر وإنجاز مقوله التحول الديمقراطي - السلمي في الفضاءين العربي والإسلامي.

والحقيقة التي ينبغي ألا تخفي على أحد هي: أنّ دولةً ونظاماً سياسياً لا يقر بالتنوع، سيؤدي عدم إقراره عاجلاً أو آجلاً إلى بروز الخصوصيات الضيقية، ونضوج أسباب التوتر والتبعض وموجباتها، وسيدخل الجميع في نفق النزاعات الهمامشية والعصبية المقيدة.

فالدولة التي تستبعد تشكيلاً مجتمعها السياسية والثقافية، وتفرض عليه نمطاً واحداً في حياته السياسية والثقافية، فإنها في حقيقة الأمر تغرس عوامل الحروب الاجتماعية بأشكالها المختلفة. وذلك لأنّ حقائق السياسة والمجتمع، لا يمكن نكرانها بالقوة واستخدام أشكال القسر والإرهاب؛ لأنّ هذه الطريقة تزيد من ترسیخ هذه الحقائق.

فالطريقة الحضارية للتعامل مع حقائق السياسة والمجتمع هو التكيف معها وسن القوانين المؤاتية



للاستفادة من هذه الحقائق في بناء الوطن وتطوير المجتمع. فإطلاق مشروع التعديلية السياسية في المجالين العربي والإسلامي، هو الكفيل بتوظيف حقائق السياسة في مشروع البناء والتنمية.

ولا بد أن ندرك أن هيمنة مقولات سياسية واحدة، لا يُنهي مشكلات الواقع ولا يؤدي إلى الاستقرار المطلوب، وإنما يؤدي إلى ظهور مقولات وأيديولوجيات متطرفة وعنيفة. وهذا بطبيعة الحال يزيد من أوار المشكلات ويدمر كل أشكال الاستقرار.

فالتطابق القسري لا يؤدي إلى الوحدة، وثقافته لا تصنع استقراراً وأمناً. فالوحدة لا تتأتى إلا باحترام التنواعات والتعددية التقليدية والحديثة. وطريق الاستقرار والأمن هو مشاركة الجميع في البناء والتنمية. والتعديلية السياسية لا تُستبدل بغيرها؛ لأنها ضرورة من ضرورات النهوض، وتتكامل مع غيرها من قيم التقدم والتنمية والعمaran. فالنهضة الاقتصادية ليست بديلاً عن التعديلية السياسية، كما أن الحرية الثقافية ليست بديلاً عن الخصوصية الحضارية. فإن هذه القيم الكبرى تتكامل مع بعضها، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تُمارس عملية المقايضة بين هذه القيم لأنها كلها ضرورات في البناء الحضاري، ولا يمكن لمجتمع أو أمة تندد التقدم أن تخلى عن بعض هذه القيم. ولا بد أن ندرك بعمق أن عملية المقايضة تُشكل وفق كل المقاييس خسارة فادحة لكل هذه القيم وتجسيداتها المجتمعية؛ وذلك لأنه لا فعالية لتعديلية سياسية دون نهضة اقتصادية ولا حرية سياسية دون نظام اجتماعي - اقتصادي عادل وبعيد عن كل أشكال اللامساواة.

فهذه القيم تشكل في مجموعها منظومة متكاملة، لا يمكن لأي قيمة أن تؤدي دورها ووظيفتها الكاملة إلا في ظل مساندة من القيم والمبادئ الأخرى.

فالحرية لا تتجسد بشكل سليم في الواقع الخارجي إلا بقيمة العدالة في ميادين الحياة المختلفة، ولا عدالة مستديمة دون مساواة وتكافؤ للفرص. فالتضحيه بإحدى هذه القيم تحت أي مبرر، هو انحراف عن الطريق السوي للبناء والعمaran الحضاري. فحجر الأساس في فعالية هذه القيم أن تكون متكاملة مع بعضها، بحيث إن كل قيمة تسند الأخرى. ومن خلال فعالية هذه القيم بمجموعها تتجزء عملية التقدم الإنساني. والجدير بالذكر في هذا الإطار، أن تكامل هذه القيم لا يأتي دفعة واحدة وإنما بالتدريج. لذلك ينبغي أن نتشبث بكل الأسباب والعوامل المضدية إلى هذه القيم لتكريسها في واقعنا المجتمعي، وإنضاج تأثيرها في مسيرتنا الاجتماعية. لذلك فإننا مع كل خطوة تقرّبنا وتمكننا من هذه القيم. وهذا التأييد للخطوات المرحلية ليس من أجل الانحباس فيها أو الاكتفاء بها، وإنما من أجل الانطلاق من خلالها إلى توسيع دائرة هذه القيم في الواقع المجتمعي.

فاستبداد الدولة وقمعيتها، يؤدي إلى انقطاع قوى المجتمع عنها وعدم تفاعಲها مع خياراتها ومشروعاتها. وهذا بطبيعة الحال يزيد من حالات الانكفاء ويفاقم مستوى الانعزal بين الطرفين. وهذه الحالة بكل مستوياتها لا تخدم الأمة، ولا تؤسس لعملية ثوب حضاري، ولا تحول دون

بروز عوامل التوتر والنزاعات، وإنما تغذيها وتمدها بأمصار التفجير وأسباب الاستدامة. وخلاصة الأمر: إننا نرى أن هذه العناصر الأربع، توفر مشهدًا تتكامل فيه علاقة وأنشطة الدولة والمجتمع في المجالين العربي والإسلامي، وتزول إلى حد بعيد كل أسباب وrogées التوتر والنزاع المفتوح بين الطرفين. وأن هذه العناصر بمثابة البوصلة الضرورية لصالحة الدولة والمجتمع والخروج من تداعيات التوتر الشاملة.

الخاتمة

من أين تستمد الدول قوتها؟ وما هو المعيار الحقيقي والجوهرى لتحديد قوة الدولة أو ضعفها؟. حيث من الضروري على المستويات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أن نحدد المعيار الأساسي الذي يحدد قوة الدول وضعفها. وذلك حتى يتسعى لنا - كشعوب ومجتمعات - العمل من أجل توفير عناصر القوة في فضائنا ودولنا، وطرد كل عناصر الضعف والتراجع. للإجابة عن هذا السؤال المركزي، بإمكاننا القول: إن الكثير من الإجابات والتصورات نستطيع اختزالها في إجابتين ورؤيتين، وهما:

- 1- إن الدولة القوية، هي التي تمتلك إمكانات عسكرية واقتصادية هائلة، وتتمرّكز كل القرارات والصلاحيات في يدها. فتساوق هذه الرؤية بين المركزية والقوة.
فإن الدول ذات الطابع الشمولي والمركزي في سياساتها واقتصادها هي من الدول القوية، حتى ولو كان الشعب يعيش القهر والحرمان والاضطهاد. والمشروعات التقديمية التي سادت المجال العربي في الحقب الماضية، عملت على تأكيد هذه الرؤية، وإعطائها بعدًأً أيديولوجياً. لذلك رفعت هذه المشروعات شعارات: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ووحدة العرب في قوتهم. والمقصود بالقوة هنا القوة العسكرية والمادية. ولكننا وبعد تجارب ومحن مريرة مع هذه المشروعات لم ننجز قوتنا القادرة على حمايتنا من المخاطر الخارجية والتحديات الداخلية. ولم نحقق انتصارنا على عدونا الحضاري التي توقفت كل المشروعات والسياسات من أجل التركيز على محاربته ودحره. ولكننا على الصعد كافة لم نحصد إلا الهزائم والانكسارات والإخفاقات. فالمليارات التي صرفت على مؤسساتنا العسكرية والدفاعية لم تمنع العدو من الوصول إلى عواصمها ومناطقنا الحيوية. والمركبة في الإدارة وصنع القرار، التي طلبنا لها كثيراً لم نحصد من ورائها إلا التأخر عن ركب الحضارة والعالم المعاصر. ولقد أثبتت لنا التجارب الماضية والمعاصرة، أن قوة الدول العسكرية ليست هي القوة الحقيقية القادرة على إنجاز تطلعات الشعب أو الدفاع عن أمنه وحدوده. بل على العكس من ذلك حيث إن الدول التي استندت في بناء قوتها على هذه الرؤية لم تصمد أمام الأزمات والتحديات. فالاتحاد السوفيتي بكل ما يمتلك من ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية عملاقة، لم يستطع الصمود أمام تطلعات شعوبه المشروعة. فتللاشى في فترة زمنية وجيزة.

والعراق هذا البلد الذي يمتلك أقوى الجيوش وأقسى الأجهزة الأمنية والقمعية ووصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عاصمتها في غضون (٢٠) يوماً فقط و(١٣٠) قتيلاً. فالدول التقنية والأيديولوجية، التي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعيم أيديولوجيتها وقهق الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي ذاتها الدول التي أحضرت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مأزق الراهن.

دول المشروع التقديمي لم تزدنا إلا ضعفاً وتشاؤماً؛ وذلك لأن الإنسان هو أرخص شيء لديها. تصادر حرياته، تتمهن كرامته، تحاربه في رزقه وكسبه، يُقهر ويُهان ويُسجن ويُعدب لأنفه الأسباب.

دولة اختزلت الجميع في دائرة ضيقة، لا تتعذر في بعض الأحيان شخص الأمين العام. ولا نعدو الصواب حين نقول: إن هذه الدولة بنمطها القروسطوي وعنفها وجبروتها وعسكرتها مجتمعها، أحضرت الكثير من الآمال والتطلعات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن نقول عن هذه الدول بأنها دول قوية؛ وذلك لأنها لم تستطع أن تجز مشروعاتها وأهدافها، بل على العكس من ذلك، حيث إنها أنتجت النقيض. فأنتجت الاستبداد والقمع وتكميم الأفواه بدل الحرية، وتحولت إلى مزرعة خاصة لفئة محدودة بدل العدالة والاشتراكية، وعمقت في الفضاء الاجتماعي السياسي كل مستلزمات التفتت والتجزئة والتشظي بدل الوحدة والاتحاد.

وهكذا نصل إلى حقيقة شاخصة، تُبرزها خبرة الإنسانية جموعاً عبر العصور: أن الدولة التي تنفصل عن مجتمعها وتحاربه في معتقداته و اختياراته الثقافية والسياسية، وتفرض عليه نظاماً فهرياً، فإن مآلها الفشل وفقدان المعنى من وجودها.

٢- إن قوة الدول تُقاس بمستوى ديمقراطيتها وانسجامها على صعيد الخيارات والسياسات مع شعبها ومجتمعها.

والثروات الطبيعية والإمكانات العسكرية، لا تتحول إلى عنصر قوة، بينما يكون هناك جفاء بين الدولة والمجتمع. ونحن نرى أن هذا هو المعيار الحقيقي لقوة الدول وضعفها.

فالدولة التي تعيش التوتر مع شعبها، ولا تسجم خياراتها مع خياراته، فهي دولة ضعيفة في المحصلة النهائية حتى ولو امتلكت كل الثروات والإمكانات العسكرية. أما الدولة التي تُشرك شعبها في القرار وصناعة المصير، وديمقراطية في بنيتها ومارسانها، فهي دولة قوية وقدرة على مواجهة المخاطر حتى ولو كانت فقيرة في مواردها وثرواتها وإمكاناتها العسكرية.

فقوة العرب والمسلمين اليوم، في حريتهم ومستوى انسجام الدولة مع خيارات وتطلعات شعبها.

والديمقراطية هي حجر الأساس في قوة الدول وضعفها. لذلك فإننا نرى أن كل مبادرة، تأخذها الدولة، وتستهدف توسيع مستوى المشاركة الشعبية في صناعة القرار وتسيير الأمور، هي مبادرة وخطوة تساهمن في تعزيز قوة الدولة، أو بناء هذه القوة على

أسس جديدة أكثر قدرة وفعالية.

وإن النهج السياسي المعتدل، الذي يتعاطى مع كل الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على توسيع هامش الحرية، وهو المؤهل لراكمه الفعل السياسي الراسد في المجتمع. وفي المقابل فإن النهج الاستئصالي، هو الذي يفاقم الأزمات ويعدها ويحول دون بلورة نهج سياسي معتدل، ويدخل الدول والمجتمع في دوامة العنف والتطرف.

إننا مع الدول القوية التي تستند إلى القانون وتحترم حقوق الإنسان، وتدافع عن كرامة شعبها. حيث إن الدولة القوية المساجدة بسياج القانون والحرية والمسؤولية، هي القادرة على التفاعل والتكميل مع مجتمع مؤسسي - مدني، يمارس وظائفه الحضارية اعتماداً على إمكاناته وأفائه. وإن التحول نحو الحرية والديمقراطية في أي مجتمع، بحاجة إلى وعي عميق بضرورتها وأهمية وجودها في البناء الوطني السياسي والثقافي والحضاري، وهذا الوعي بحاجة لكي يترجم إلى وقائع قائمة وحقائق مشهودة.

وإن تنمية روح المسؤولية والتسامح والحقوق والكرامة، كلها عوامل تُساهم في تنمية الحس الديمقراطي في المجتمع.

وإننا وفي ظل هذه التطورات المتسارعة والتحديات المتلاحقة، أحوج ما نكون إلى ممارسة القطيعة المعرفية والعملية مع تلك الرؤية التي تعامل مع مفهوم القوة بعيداً عن خيارات المجتمع وتطلعاته المشروعة. وبناء مفهوم القوة على أساس امتلاك أحدث الأسلحة، أو ضخامة الترسانة العسكرية، وإنما على أسس التوافق والانسجام بين الدولة والمجتمع.

هذا الانسجام الدينامي والفعال هو أساس قوة الدولة. ولا يمكن لنا وفي ظل هذه الظروف إلا الانخراط في مشروع تصحيح العلاقة وبناء القوة على أساس الانسجام بين الدولة والمجتمع. ولا ريب في أن تحقيق الانسجام، يتطلب من الدولة القيام بخطوات ومبادرات، تستهدف توسيع المشاركة الشعبية وإزالة الاحتقانات وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة.

فالقوة الحقيقة اليوم، تتكشف في مستوى التناغم بين مؤسسة الدولة والمجتمع بمختلف تعبيراته وشرائطه. والفرصة اليوم مؤاتية للقيام بصنع فرص ومبادرات في هذا السياق.

والوظيفة الكبرى للجميع تتجسد في تكثيف الفعل الثقافي والاجتماعي لتحرير دينامية التحول الديمقراطي من كوابحها ومعوقاتها الذاتية والموضوعية، حتى تأخذ الديمقراطية موقعها الأساس في تنظيم الخلافات وضبطها، وحتى تتجه كل الجهود والطاقات نحو البناء والسلم والاندماج الاجتماعي والوطني، وتعميق موجبات العدل والمساواة والمسؤولية.

والاستقرار السياسي اليوم، لا ينجز في الكثير من الدول والبلدان العربية والإسلامية، إلا بتوافق حضاري بين الدولة والمجتمع. والإخفاق هو نصيب أي مشروع يُقصي المجتمع ويهُمّش دوره في الحياة. كما أن النجاح تتبلور أسبابه وتتجتمع عناصر إرادته من خلال التوافق الحضاري بين الدولة والمجتمع. والتوافق هنا يعني المشاركة والتفاعل والمراقبة والشهود والتكميل □

ثورة الشباب في مصر

قراءة في أسباب نجاح ثورة ٢٥ يناير

مقاربة ميدانية أولية

*الشيخ علي علي آد موسى

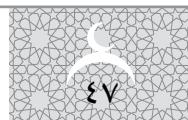
في الثورات هناك أسباب انتصار وعوامل هزيمة، ولعل السائد المنتشر في التاريخ أن الثورات لا يتم تسلیط الضوء الدراسي عليها في حينها؛ لشحوب المعلومات عنها، وانتظار الزمن الذي يتکفل بخروج بعض أسرارها و مجرياتها عبر ما يبديه بعض رموزها في مقابلاتهم أو مذكراتهم، أو غيرهم فيما يلتقطونه من أخبار و مجريات.

بيد أنّ الأمر في ثورات الربيع العربي مختلف تمام الاختلاف عن ذلك، فهي تأتي في زمن العولمة والكونية والقرية الكونية والثورة المعلوماتية وثورة الاتصال وسيادة الفضائيات؛ مما يتيح للمشاهد متابعة الأحداث أولاً بأول، وفي زمن حدوثها.

ومن ثمّ أمكن الوقوف على الثورات العربية، ومعرفة أحداثها، ومعرفة الرأي الرسمي والشعبي حولها، وردود الفعل العالمية تجاهها.

وقد كان نجاح الثورة في تونس ومصر حدثاً فريداً في الربيع العربي، فقد استطاع أن يزيح نظامين دكتاتوريين، مكثاً على صدر شعبيهما عقوداً متطاولة من الزمن، فقد مكث زين العابدين بن علي في سدة الحكم ٢٤ سنة [١٩٨٧ - ٢٠١١م]، ومكث حسني مبارك ٣٠ سنة [١٩٨١ - ٢٠١١م]. ولعلّ المعاصرة للحدث ونجاحه سببان أساسيان يدفعاننا إلى الوقفة التأملية؛ للقراءة والاستلهام، غير أنّا في هذه الدراسة سنفرد الحديث لثورة مصر، وعوامل نجاحها، وسوف نقف عند العوامل التالية:

* عالم دين، كاتب وباحث أكاديمي، السعودية.



الأول: تحرّر الضغط الجماعي:

في الذاكرة الجمعية للشعوب تراكم المشكلات التي تخلقها الأنظمة والسلطات، ولكنها لا تُنسى، وقد يأتي زمان لانفجار ذاك الضغط وتحرّره، وقد يكون هذا الانفجار على صورة ثورة شعبية تسعى لتغيير وجه النظام، وإحلال آخر مكانه.

وفي مصر تراكمت أسباب مباشرة وغير مباشرة تدعو للثورة، ومن بين المباشرة: تطبيق قانون الطوارئ، وفسوة الشرطة، ورئاسة حسني مبارك الداعمة لإسرائيل، المتشددة مع الإسلاميين، وأثر رئاسته تلك في التدهور الاقتصادي والاجتماعي المصري، وتدهور التعليم، وارتفاع معدلات البطالة والجريمة، ومن الأسباب المباشرة - كذلك -: الفساد السياسي، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة عدد السكان مع زيادة معدلات الفقر، وتصدير الغاز المصري لإسرائيل منذ سنة ٢٠٠٤ م بأسعار بخسة، حيث يُصدر لها ٢,٥ دولار للمتر، بدلاً من ١٠ دولار للمتر حسب سعره العالمي.

ومن الأسباب غير المباشرة: انتخابات مجلس الشعب التي أجريت قبل الثورة بشهرين، وحصل فيها الحزب الحاكم على ٩٧٪ من مقاعد المجلس، ومقتل الشاب خالد محمد سعيد في الإسكندرية في ٦ / يونيو / ٢٠١٠ م على أيدي اثنين من رجال الأمن المصري ومخابري شرطة (سيدي جابر)، وتفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية في منطقة (سيدي بشر)، الذي أوقع ٢٤ قتيلاً (بينهم مسلمون)، والذي تم اكتشاف خيوطه فيما بعد، وأن وزارة الداخلية المصرية كانت وراء التفجيرات بمساعدة جماعات إرهابية، وتحت إشراف وزير الداخلية السابق حبيب العادلي نفسه، واعترف بذلك مجموعة من منفذى العملية عند طلبهم اللجوء السياسي بالسفارة البريطانية بالقاهرة.

ويُندرج في خانة الأسباب غير المباشرة - كذلك -: مقتل الشاب سيد بلال في الإسكندرية على يدي جهاز أمن الدولة أثناء احتجازه في ٥ / يناير / ٢٠١١ م، وقيام الثورة الشعبية في تونس، وظاهرة البوعزיזية في مصر التي تمثلت بقيام أربعة من المصريين بإشعال النار في أنفسهم قبل أسبوع من اندلاع ثورة الغضب المصرية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبته الواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت^(١).

الثاني: تلقي الشرارة من ثورة تونس:

لعل واحدة من أهم ما يتوجه زمن العولمة والكوكبة والقرية الكونية والثورة المعرفية والانفجار المعرفي هو التعرف اللحظي المباشر على مجريات العالم، وتأملها، وتناول التجارب واستنساخها.

(١) الإنترنيت، موقع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (www.wikipedia.org/wiki)، موضوع: ثورة ٢٥ يناير.

وقد انبثقت الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي في تونس ومن (سيدي بوزيد) بالتحديد، مع الشاب محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه في ١٧ / ديسمبر / ٢٠١٠م، فهبت تونس في ثورة حاشدة في ١٨ / ديسمبر / ٢٠١٠م، وكانت الثورة العربية الأولى، ومنطلق الثورات العربية المعاصرة، واستحقت أن تُسمى (ثورة الكرامة)، و(ثورة الأحرار)، و(ثورة الياسمين)، وقد ألهمت ثورة تونس المجتمع العربي عموماً بـ«أن قوة الشعب العربي تكمن في ظاهره، وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب، وليس أدلة لدى النظام لقمع الشعب، كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجائمة عليه، وتحقيق تطلعاته»^(٣)، وأول دولة تلقت تلك الشرارة، وأشعلت بها مشاعلها، واستفادت منها هي مصر التي خرجت عن بكرة أبيها في ٢٥ / يناير (كانون الثاني) / ٢٠١١م، وحصلت الانتصار بعد ثمانية عشر يوماً في ١١ / فبراير (شباط) / ٢٠١١م، ومن ثم تُسمى بـ(ثورة ١٨ يوماً)، إلى جانب تسميتها بـ(ثورة الغضب) و(ثورة الشباب) و(ثورة اللوتس) و(الثورة البيضاء).

وبعد ثورة مصر جاءت ثورة اليمن (ثورة شباب التغيير السلمية) في ١١ / فبراير (شباط) / ٢٠١١م، والبحرين في ١٤ فبراير (شباط) / ٢٠١١م، ولبيبا في (١٧ / فبراير (شباط) / ٢٠١١م، وسوريا (ثورة الحرية) في ١٥ / مارس (آذار) / ٢٠١١م.

الثالث: الحرب الإلكترونية:

لقد أتاحت ثورة الاتصال المعاصرة -التي هي إحدى ثمرات العولمة- تواصل الشعوب والأمم، وتثقافها، وبصورة أولى تواصل الشعب الواحد. وقد سعت بعض الدول إلى حظر بعض الأقنية المعلوماتية في شبكة الإنترنيت؛ لحجب التواصل الأممي والشعبي، وانتقال ما لا تريده الأنظمة الحاكمة مما يسهم في زعزعة عروشها السلطوية ذات النظام الأبوي الشمولي.

وإذاء حظر التناقل الشفوي للتحشيد الثوري، ومنع التناقل الورقي؛ أدرك شباب الثورة في مصر ضرورة الاستفادة من الحرب الإلكترونية، التي يمكنها تجاوز مقص الرقيب، والنفاذ لقدر أكبر من الناس، وبسرعة أكبر، ومن ثم هبوا للاستفادة من الشبكة العنكبوبية (الإنترنيت)، ولا سيما موقع التواصل الاجتماعي: الفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، واستثمار شبكات البريد الإلكتروني للمراسلة، وتداول الرأي، وتحديد أيام التظاهر وأماكنها، وتنظيم المظاهرات.

ولعلّ بداية هذه الحرب الإلكترونية في مصر قد بدأت قبل عامين من الثورة، حين قامت فتاة اسمها (إسراء عبد الفتاح)، وكانت تبلغ حينئذ ١٧ عاماً من خلال موقعها على الفيسبوك، بالدعوة إلى إضراب سلمي في ٦ / أبريل (نيسان) / ٢٠٠٨م؛ احتجاجاً على

(٣) المصدر نفسه.

تدهور الأوضاع المعيشية، فلقيت دعوتها استجابة واسعة من حوالي ٧٠ ألف شخص، ونجح الإضراب، وأطلق على الفتاة لقب (فتاة الفيس بوك) و(القائدة الافتراضية).

وبعد عام ونصف من الثورة قامت حركات -أبرزها (حركة ٦ أبريل) و(حركة كفاية) - بتحشيد الناس بضرورة القيام باحتجاجات على سوء الأوضاع الداخلية. وبعد مقتل الشاب (خالد محمد سعيد) قام الناشط وائل غنيم والناشط السياسي عبدالرحمن منصور بإنشاء صفحة (كلنا خالد سعيد) على موقع الفيس بوك، ودعيا المصريين للتخلص من النظام وسوء معاملة الشعب^(٣).

وقد مثلت هذه الحرب الإلكترونية صراعاً بين جيلين: جيل الحرب الإلكترونية، الذي يمثله الشباب الملم بتقانات العصر وتكنولوجيا الاتصال. وجيل الحرب القديمة، غير الممارس لتلك السبل المعرفية.

وقد استطاع (جيل الحرب الإلكترونية) و(شباب الفيس بوك) الاستخدام الفعال لتكنولوجيا الاتصال ووسائل الاتصال الحديثة للتواصل مع بعضهم، ومداولة آرائهم ونشرها، والدعوة إلى اندلاع الثورة، والإسهام في تنظيمها، وتنسيق مواعيد الخروج، حتى مع قطع نظام مبارك للاتصالات في البلاد من بدايات الثورة^(٤).

الرابع: الميدانية والمكان الحساس الملفت:

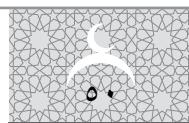
من شأن التوزع في أماكن كثيرة إظهار المجتمعين على أنّهم قلة متاثرة، أو عدم لفت النظر لهم أصلاً، وعدم التقاط عدسة الإعلام لشهادتهم، وعلى خلاف ذلك من شأن التجمع في مكان واحد أو أماكن معدودة الإسهام في فوائد كثيرة، منها: خلق المعلم المعبر والرمز الداّل، كـ(ساحة الحكومة بالقصبة) في تونس، و(ميدان التحرير) في مصر، و(دوار اللؤلؤة) في البحرين، و(ساحة التغيير) في صنعاء باليمن، و(ساحة الحرية) بتعز باليمن، بالإضافة إلى إبراز الجمع والحداد، ولفت الإعلام.

وهذا ما حدا بالثورة في مصر إلى اختيار أماكن معينة وحساسة كان أبرزها اثنين هما: (ميدان التحرير) في القاهرة، و(مسجد القائد إبراهيم) في الإسكندرية.

وقد شكل ميدان التحرير القلب الميداني النابض الذي يتواصل مع الجماهير مباشرة؛ ليوصل رسالته الإعلامية للداخل الرسمي والشعبي، وللخارج الرسمي والشعبي، لا سيما حين توافرت فيه أشياء تشجع على المكث الزمني الطويل ومقابلة المشكلات، حيث توفرت في بعض أنحائه مجالات من العمل الخدمي والدعم اللوجستي، من خيام لالتقطاط شيء من الراحة وغسل

(٣) الإنترنيت، موقع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (www.wikipedia.org/wiki)، موضوع: ثورة ٢٥ يناير.

(٤) المصدر نفسه.



الأتعب، إلى جانب مستشفى ميداني يعالج المصابين الذين ضُنِّت عليهم المستشفيات الرسمية، أو زُرِق فيها بعض رجال الأمن؛ ليتم اقتياد المصاب من المستشفى إلى التحقيق والسجن، كما بادر بعض الأخيار إلى توزيع شيء من الطعام في الميدان، ليغنووا مرتداته عن الحاجة لمغادرته. وفي مسجد القائد إبراهيم تَمَّ الاستفادة من المكان؛ ليقترب العبادي بالسياسي، ويتم التواصل الجماهيري مع الحشود المصالية، وخروجها الحاشد للتظاهر.

الخامس: التحرّك الجمعي:

من فوائد التحرّك الجمعي والعمل الجمعي مغالبة مساوى الفردية، من محدودية الدور والفعل، ومحدودية الزمن، وضآلّة الجهد، وثقل الجهد وضغطه، إلى إمكانية السيطرة والإيقاف أو التعب والتوقف. ومن ثمّ يتحلّ التحرّك الجمعي بمميزات هي المباین الكامل لعيوب الفردية.

وفي ثورة ٢٥ يناير تمّ رفد الجانب الجمعي عبر شكلين أساسيين هما: تكتيف الحشود في أماكن التظاهر والمجتمع، والتي بلغت الملايين في ميدان التحرير، وامتد شريانها في بعض المناطق لتظاهرات ناف طولها على الأربعة كيلومترات.

والشكل الثاني جاء في أسلوب لجان منظمة؛ لتدفع باتجاه الاستفادة المثالية من الجمع وال篁شود، وضمان عدم تحوله إلى عمل مبعثر أو غير منضبط أو مجرد تراكم عدي غير فاعل، ومن هذه اللجان: حركة ٦ أبريل، وحركة كفاية، ومجموعات الشبان عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة الفيسبوك، ومنها: مجموعة (كأننا خالد سعيد)، و(شبكة رصد) و(شبان الإخوان المسلمين).

السادس: رفع سقف المطالب:

(النجاح يقود إلى النجاح)، تلك مقوله تربوية تؤيدها كثير من المبادئ والقيم السياسية، ومنها: سياسة (تحريك الهدف)، ومبداً (خذ وطالب). وهي بمجموعها مبادئ تدعو إلى فتح العين على المتحقق والممكن معاً، وتدفع عربات القطار إلى أوسع مدى ممك من الفاعلية والحركة والنجاح.

و قبل الثورة البيضاء في مصر قامت حركات مطلبية، فدعت إسراء عبد الفتاح إلى إضراب سلمي؛ احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية، ودعت (حركة ٦ أبريل) و(حركة كفاية)؛ للاحتجاج على الأوضاع الداخلية المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد؛ الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتمثلة في البطالة -لاسيما بين حملة الشهادات الجامعية والعليا-، والفقر والتردي المعيشي، المتمثل في غلاء الأسعار، وصعوبة الحصول على المواد التموينية والسكن.

والأوضاع الاجتماعية التي خلقتها فترة حكم مبارك وسياساته، التي كان من نتاجها أن انقسم الشعب المصري إلى طبقتين: طبقة ذات ثراء فاحش تشكل ٢٠٪ من الشعب فقط، وطبقة ذات فقر مدقع تشكل ٨٠٪ من الشعب، ووصل عدد المعدمين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٤٠٪ من الشعب، وغابت الطبقة الوسطى.

والأوضاع السياسية، حيث الفساد السياسي، واستغلال النفوذ، وتوريث الحكم. لكن الأمور مع الثورة البيضاء لم تقف عند هذا الحد المطلبي، بل تحرك الهدف، ووصل إلى السياسي في ذروته: بالطامة بإسقاط النظام، وحلّ الحزب الحاكم، وإرجاع المال العام، وملاحقة الفساد والكسب غير المشروع، ومحاكمة المجرمين، والتداول الديمقراطي للسلطة، ورفع الأحكام العرفية التي سُنت بموجب (قانون الطوارئ).

وقد حاولت سلطة مبارك تقليل سقف المطالب، والعودة بها إلى مريع المستوى المطلبي الاجتماعي الخدمي، لكن الثورة - ومنذ بدايتها - كانت واعية للهدف السياسي وضرورة إسقاط النظام، فرفعت شعار (الشعب يريد إسقاط النظام)، ودعت إلى رحيل مبارك وحكومته وحزبه، وظلت محافظة على أهدافها، ولم ترض - تحت وقع ضغط النظام - أن ترتد إلى المستوى المطلبي، أو ترتكس من السياسي العالي إليه، ولو حدث ذلك؛ لأنكنا أن تحصل على شيء من التغيير المعيشي والاقتصادي والاجتماعي، لاسيما وبارك وأسرته يكتزون سبعين مليار دولار من ثروة الشعب، ويمكنهم تقديم شيء من فناتها، في مقابلبقاء مبارك في الحكم، وتوريث الكرسي لولده جمال، غير أن الثورة واصلت تألق مرادها لا سيما وهي تقرأ مشاهد الضعف في السلطة، وقد أمكنها ذاك من الحصول على مرادها الكبير: إسقاط النظام وتغييره، الذي هو - إن سار في وجهه الصحيح - المفتاح لحل المشكلات الأخرى في المجال المعيشي والاقتصادي والاجتماعي.

السابع: وضوح الهدف:

وضوح الهدف يجعل الثورة تسير نحو غاية محددة، ويخلق معياراً واضحاً للوصول وعدمه، وللحقيق وعدمه، ولنسبة النجاح ومقدارها.

وفي ثورة مصر كانت مطالب شباب التحرير تتمركز حول هدف واحد واضح هو إسقاط النظام من خلال بنود سبعة، فقد «قام شباب التحرير بتعليق لافتة طويلة على واحدة من أعلى المباني في ميدان التحرير، طولها لا يقل عن ١٥ متراً، ذكروا فيها جميع المطالب التي يريدونها، وأكدوا أن هذه المطالب ثابتة منذ بدايتها، وهي إسقاط النظام، من خلال سبعة مطالب أساسية.

وهذه المطالب - كما هو مكتوب في اللافتة -: «إسقاط الرئيس، حل مجلس الشعب والشورى، إنهاء حالة الطوارئ فوراً، تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، برلمان منتخب

يقوم بعمل التعديلات الدستورية لإجراء انتخابات رئاسية،محاكمات فورية للمسؤولين عن قتل شهداء الثورة، محاكمة عاجلة للفاسدين وسارقى ثروات الوطن»^(٥).

وتم الإصرار على إسقاط النظام من خلال رموزه كحسني مبارك، ونائبه عمر سليمان، ورئيس الوزراء أحمد شفيق، ووزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير السياحة زهير جرانة، وزعير الإسكان محمد المغربي، ورجل الأعمال المتوفى أحمد عز، وولدي مبارك: جمال وعلاء، و(الحزب الوطني) الحاكم عموماً الذي حلّ في تاريخ ١٦ / أبريل / ٢٠١١.

الثامن: الأخلاقيات السامية للثورة:

إن المستوى المناقبي الأخلاقي الذي يترشح من سلوك الإنسان وتصرفة، يحكي مدى استقرار الصفات والملكات الأخلاقية ورسوخها في القلب، وبمستوى ما يبرز من مناقبية أصحابه، يبدي مدى مناقبية الثورة والتحرّك.

إذا اتسمت ثورة ما.. بالفتوية دلّ ذلك على أنها لا تمثل النسيج الاجتماعي الكامل لبلدها، وإذا اتصفت بالعنف والانتقام؛ حكى ذلك عن سادية أصحابها ودمويتهم، وإذا ترسمت خطى العفوية والعشوائية، أوضح ذلك مدى الخلل التنظيمي لديهم، وإذا توانوا عن أهدافها العليا أو ترددت في تطبيقها، يبيّن ذلك مدى انحرافهم لعقبات الطريق، أو خور الأهم الذي نفث سمه في عزائمهم، أو ربّما كونهم أناساً وصوليين نفعيين، ينسون هدفهم عند لمعان بريق النضار والأهداف الضئيلة المحدودة.

وقد شهدت الثورة البيضاء في مصر مدى المناقبية السامية التي تحلّ بها أفرادها زمن الثورة وبعدها، ومن صور تلك المناقبيات والأخلاقيات:

أ- تلامح الشعب المصري:

ما يثير صدر الحكومات تصدع الجبهة الداخلية للمقاومة والثورة إلى حد نشوب حرب داخلية أو طائفية، يجعل النظام يتفرج، ويؤوي للثائرين أنه -وحده- القادر على إرساء السلم الداخلي ووحدة الوطن، وغيره يعني الشتات والاحتراب الداخلي، وبالاحتربان يضعف النّد؛ مما يوفر له فرصة الاستمتاع بالجلوس على الكرسي.

وثورة مصر مع أنها جاءت في وقت عصيب فُجرت فيه كنيسة القديسين في الإسكندرية؛ مما يشجع نشوب نزاع ديني (إسلامي / مسيحي)، إلا أنها فوتت على النظام الحاكم ذلك، وشهدت تكاتف المسلمين والمسيحيين فيها، وحضورهم جنباً إلى جنب، وكفأ إلى كتف في سوحها، ولا سيما في ميدان التحرير، مما ينبيء عن مدى التلامح الاجتماعي في مظهره الديني.

(٥) الإنترنيت: موقع: مصراوي (www.masrawy.com)، مقال: (أكبر لافتة لمطالب شباب التحرير)، كتبه: خالد البرماوي.

ومع أنّ الثورة بدأت في أواسط الشباب إلا أنّها انتقلت إلى كافة فئات المجتمع المصري من أطفال وكهول، في تعبير واضح عن تكافف المجتمع في فئاته العمرية، كما أنّها لم تقف عند مستوى الشباب الجامعي ممن لم يجد وظيفة، بل انتقلت إلى المواطن الريفي، وسائق التاكسي، والدكتور الجامعي، والطبيب، والمهندس، والفنان، وغيرهم..

بـ الانضباط والسلم واللاغعنف:

تسود كثيراً من الثورات حالة عدم الانضباط، والعنف والتصفيات، خصوصاً وأنّ أجواء الانفلات الأمني ونزول الناس إلى الشارع، وصعوبة نسبة الفعل إلى أحد بعينه، تشجع على ذلك.

وأما في طرف ثورة مصر البيضاء، فقد «أظهرت الثورة مدى الحب الكبير الذي يكنه المصريون لبلدهم، فطيلة أيام الثورة كان الشعار: (سلمية.. سلمية)، ولا تكسر، ولا تخرب»^(١). كما شهدت الثورة حمل العلم الوطني، والأناشيد الوطنية وفي مقدمتها النشيد الرسمي (بلادى .. بلادى)، كما شهدت انخفاض معدلات الجريمة والسرقة والتحرش الجنسي. ومن عظمة هذا الانضباط تنظيف الثوار لميدان التحرير قبل مغادرتهم له، وجعله بمستوى أكثر بهاء وإشراقاً منه قبل نزولهم فيه.

كما شهدت الثورة الانضباط والسلم في عدم التعرض لرجال الأمن والجيش، حتى مع قدوة الشرطة والأمن بالدبابات، وقيام بعض قوى الأمن بالعنف تجاههم، واستخدام السلاح. وشهدت الانضباط والسلم في تسليم البلطجية والمندسين الذين يحاولون جرّ الثورة للخروج عن طابعها السلمي أو المواجهين للثوار بالعنف؛ إلى الشرطة والأمن المصري، بدلاً من ضربهم أو قتلهم أو فعل أدنى إساءة إليهم، مع أنّ بعضهم عُثر في حوزته على وثائق رسمية توضح انتقامه للنظام الحاكم، أو أنّه مأجر، واعتراف بعضهم بذلك، ومع تعرض المتظاهرين إلى الأسلحة النارية والقنابل المسيلة للدموع من قبل الشرطة، وتعرضهم للأسلحة النارية والبيضاء من قبل البلطجية المؤيدین لنظام مبارك، وتعرضهم لهجوم الجمال فيما عرف بـ(موقعة الجمل).

ومع سقوط عدد غير قليل من الشهداء، حيث صرّحت جهات رسمية ببلوغه ٣٦٥ شخصاً، وذكرت مصادر أخرى في الرابع من أبريل أنّ عدد القتلى في ثورة الغضب بلغ ٣٨٤، وعدد المصابين ٦٤٦٧، لافتة إلى أنّ مكاتب الصحة أفادت بأنّ المتوفين في جميع مستشفيات مصر بلغ ٨٤٠ شخصاً. وقدرت مصادر أهلية تجاوز القتلى ٥٠٠ شهيد، وأفادت جهات أخرى أنّ العدد تجاوز ٨٤٠، وذكر تقرير هيئة تقصي الحقائق عن ثورة ٢٥ يناير أنّ عدد الضحايا الحقيقي في الثورة ٨٤٦ مدنياً، و٦٥٠٠ جريح.

(١) الإنترنيت، موقع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (www.wikipedia.org/wiki)، موضوع: ثورة ٢٥ يناير.

ج- التنظيم واللجان، وصيانة المال العام:

التحرّك الشعبي الجماهيري الحاشد غالباً ما يصاحب صعوبة السيطرة عليه، ومن ثم إمكانية القيام بأعمال عشوائية غير منسقة، أو عبثية غير هادفة، وتعرّض المال العام للسرقة والتخييب والتكسير، الأمر الذي تستغله بعض الحكومات في دسّ مجموعة بين المتظاهرين لفعل ذلك، ونسبة للثوار، ومن ثم تشويه سمعة الثائرين بوصفهم مخربين، وخلق الحق الاجتماعي ضدهم، والنفور منهم، ومواجهتهم؛ مما يعني فقدانهم الرصيد الاجتماعي المحتضن والداعم والمؤيد.

وما لحظناه في ثورة مصر بعد اختفاء الشرطة الرسمية خلاف ذلك، فقد شكل الثوار لجاناً شعبية للمحافظة على المال العام، ومن ذلك المتحف المصري، ومقتنيات القصور والجامعات.

د- الإصرار والمواصلة:

كثير من الثورات تبدأ بأهداف عالية وواضحة؛ لكن طول الزمن ومساومات الحكومات وضعف الخطوط تسعى في تمييع تلك الأهداف وهزالتها، وجعلها تنحسر شيئاً فشيئاً إلى حدّ القبول بالفتات، أو حتى إبقاء ما كان على ما كان !!

لكن الثوار في مصر ظلوا حريصين على تفزيذ مطالبهم، ورحيل مبارك، وعدم القبول بالمساومات التي تتبعها إبقاءه إلى نهاية فترته الرئاسية (ستة شهور)، وتركهم للميدان، وكان شعارهم: «مش عايزيينه مش عايزيينه / حسني مبارك مش عايزيينه». ولازم هو يمشي / إحنا مش حنمشي»، وكذلك المساومات التي تعتمد إبقاءه، وتغيير الحكومة، وكان شعارهم فيها صداحاً يقول: «مبارك يريد تغيير الحكومة/ الشعب يريد تغيير مبارك». وحتى بعد سقوط مبارك كانت هناك جمعيات حاشدة لمتابعة تحقيق أهداف الثورة، ومحاكمة مبارك وأقطاب نظامه، واسترداد المال العام، ودعم القضية الفلسطينية، وفتح معبر رفح.

هـ- الظرافة والدعابة:

الاحتقان الاجتماعي والسياسي يولد روح القدر الميالة إلى انفجار المكبوب وإظهار الانفعال والتشنج والعداء والتدمير، أو على الأقلّ الميالة إلى فرض طابع الجدية والصلابة، والبعد عن الفكاهة والظرافة والدعابة التي قد تفسّر بأنّها نمط من المزح والهزل غير المناسب في الظرف العصيب.

لكن المجتمع المصري -بطبيعته- مجتمع ظرافة ودعابة ونكتة، ومن ثم شُحنت شعاراته -حتى وهو في ظلّ الثورة والمواجهة، بل وفي أوجها وذروتها- بالظرافة اللغوية والكتابية، ومُلئت أعماله بالكثير منها، لا لأنّه يخلط الجد بالهزل، أو لأنّه لا يعرف وقت الجد من وقت الهزل، وإنّما لأنّ طبيعته الإنسانية الصافية المرحة لم تستطع سنين القدر وأحداث الثورة

أن تُخفيها أو تقتلها أو ترسلها لعالم النسيان، فظلّ محافظاً على روحه وطبيعته. ومن الظرافة التي اتسمت بها شعاراتهم الفظوية: «شيلوا مبارك، وحطوا خروف/ يمكن يحكم بالمعروف»، «يلي فاضلك سست شهور / خذ أجرتهم يلا وغور»، «قول يا مبارك يا مفلسنا / إنت بتعمل أيه بفلوسنا؟»، وطاف متظاهرون بطفل صغير يردد: «عايز أتعلم، عايز أعيش / عندنا في البيت أكل ما فيش».

ومن الظرافة التي انشخت بها الشعارات المكتوبة أن كتب شخص على لافتة يرفعها، وأتعبت يديه: «ارحل، إيدي تعورني»، وكتب ثان: «ارحل يا مبارك، متزوج من عشرين يوم، مراتي وحشتني»، وكتب ثالث: «ارحل، الولية عاوزة توضع، والولد مش عاوز يشوهك». ومن الأعمال الظرفية التي ترشحت من نفوسهم: إقامة حفل قران في ميدان التحرير، فضلاً عن الأعمال المسرحية المبهجة.

التاسع: الحرية والانفتاح:

للحرية والانفتاح دور كبير في الاستقطاب، على عكس التشدد والمنع والانغلاق الذي ينفر المؤلفين والمختلفين.

وقد شهدت ثورة اللوتس في مصر صوراً كثيرة من الحرية والانفتاح والتسامح، فقد اتسعت دائرة الحرية والانفتاح فيها للتنوع الديني ودمج مكونات المجتمع - ولو اختفت في الانتماء الديني -، فلم تكن ثورة قام بها مسلمون فحسب، بل شاركهم إخوانهم المسيحيون الأقباط همومهم وطموحاتهم وأعمالهم، ومن ثم هي ثورة وطنية لكل مكونات الوطن. وإذاء هذا الانفتاح الديني، تقبلت الحرية مقدسات المتنوع الديني، فكان في ميدان التحرير أذان وصلة جمعة وجماعة، وكان فيه حضرات صوفية وزار صوفي، وكان فيه قرع أجراس، وإقامة قداس، وترانيم مسيحية.

ومن أبهى مشاهد الإنسانية والحرية والتسامح ما شهدته ميدان التحرير من إقامة المسلمين لصلوة الجمعة وغيرها..، بينما كان إخوانهم المسيحيون يتکاثرون بأيديهم، مشكلين من أنفسهم درعاً بشرياً على شكل طوق يقي إخوانهم المسلمين من أخطار السلطة والبلطجية. كما اتسعت دائرة الحرية والانفتاح فيها إلى تقبل شتى الفنون الإبداعية من إنشاد، وموسيقى، ورسم، ومسرح.

العاشر: سرعة اتخاذ القرار:

أيام الثورات حبلى بالمفاجآت، وقد تتلاحق الأحداث فيها بسرعة البرق؛ مما يستدعي مواكبة قرارات الثورة للمتغيرات، وعدم التأخر في إصدار القرار، وذلك يستدعي قائداً أو جماعة كفوءة قادرة على صنع الرأي والقرار الرشيد المزامن للحدث.

وطبيعة القرارات المصيرية حاجتها إلى تفكير عميق ووقت طويل وجو هادئ، بينما سرعة الأحداث في زمن الثورة وتواлиها الدرامي، لا تتيح الفرصة لانسياخ الزمن وبطء القرار أو غيابه، ومجيء القرارات في أجواء قلقة وصاخبة وحساسة، لا تتيح الفرصة لها لتدبر بالهشاشة والسطحية والضعف والخواء، ومن ثم يحتاج القائد أو الجماعة القائدة للثورة إلى توليف يجمع بين سرعة القرار وعمق القرار، وذلك يتطلب قائدًا أو جماعة ذات خبرة عالية، ومستوى رفيع من الدربة، وقدرة على تركيز الفكر والمشاركة وتماسك الجبهة الداخلية والشجاعة في آن.

وفي ثورة الغضب المصرية -وأيامها الثمانية عشر- تلاحت أحداث جسام، من مواجهة السلطة للثائرين، إلى طلبها التفاوض معهم وسماع مطالبهم، ومن خطاب مبارك المتوج بالمنجزات الشخصية وعدم التنازل عن الحكم، إلى خطاب عمر سليمان القابل بالتنازل عن الحكم على مضض !!

ولعل واحداً من أشد القرارات سرعة وقوة وعمقاً، هو ما تلا خطاب مبارك الذي حبس العالم عليه أنفاسه، وتوقع فيه إعلانه الرحيل، فاصطدم به متوجحاً بالمنجزات، عازماً على البقاء، ناقلاً السلطة إلى نائبه اللواء عمر سليمان، فردد عليه جموع المتظاهرين بـ(جمعة الزحف)، والمضي إلى مقر الإذاعة والتلفزيون وقصر العروبة الرئاسي، ومحاصرتهما.

الحادي عشر: الشعارات المواكبة المعبّرة:

وفي الثورات تحتاج المسيرات الحاشدة إلى شعارات مواكبة للحدث، ومعبرة بدقة وجلاء عن المراد؛ لتشهد الهمم، وتبיע الجماهير، وتوصل الرسالة للسلطة والنظام والمجتمع. وقد حفلت ثورة 25 يناير بليل هنّان من الشعارات المزامية للأحداث، والمعبرة، وتحلى قدر منها بروح مرحة، وتنوعت تلك الشعارات بين لفظية وكتابية، وستننقل قدرًا جيدًا منها؛ لنرى مدى الطاقة التعبيرية المخزنة فيها:

أ. الشعارات اللفظية^(٧):

من أبرز الشعارات الشفوية التي صدحت بها حناجر الجماهير في ثورة مصر:

- ١- «الشعب يريد إسقاط النظام».
- ٢- «ثورة مصر جاية جاية / بالعدالة والحرية».
- ٣- «ثورة ثورة حتى النصر / ثورة في كل شوارع مصر».
- ٤- «يا عسكري يبن عمي / شايل همك، شايل همي».
- ٥- «مش هنخاف مش هنطاطي / احنا كرها الصوت الواطي».

(٧) الشعارات اللفظية والكتابية مأخوذة من: الإنترنت، موقع: منتديات المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: (www.airssforum.com).

- ٦- «ارفع صوتك زي الناس / إحنا كرها الظلم خلاص».

٧- «بطل تمشي جنب العيط / أصل سكاتك مش هييفيد».

٨- «انزل شارك مش هتموت / قبل الفرصة دي ما تفوت».

٩- «واحد.. اتنين / الشعب راح فين».

١٠- «اصحوا وفوقوا يا مصريين / مش هنقول للظلم آمين».

١١- «صحي الخلق وهزّ الكون / مصر بلدنا مش هتون».

١٢- «قولوا الله، قولوا الله / هادي مصر مش حيالله».

١٣- «يا أهالينا يا أهالينا / ضموا علينا ضموا علينا».

١٤- «لا حكماء ولا إخوان / المطالب في الميدان».

١٥- «بالطلول، بالعرض / هنجيب النظام الحاكم بالأرض».

١٦- «هو مبارك عايز أيه / كل الشعب يبوس رجليه
لا يا مبارك مش حنيوس / بكرة الشعب عليك يدوس».

١٧- «قول لي مين في الشعب اختارك / يسقط يسقط حسني مبارك».

١٨- «وإنت يا مصري أيه أفكارك / يسقط يسقط حسني مبارك».

١٩- «هما بيأكلوا احمام وبط / وكل الشعب جا له ضغط».

٢٠- «ارحل يعني إمشي / يمكن ما بيفهم شي».

٢١- «ارحل اطلع برة / عايزينها تبقى حرة».

٢٢- «شيلوا مبارك، وحطوا خروف / يمكن يحكم بالمعروف».

٢٣- «يا ربى فك الأزمة / دا حسني مخه جزمة».

٢٤- «يا مبارك يا جبان / الشعب المصري لا يهان».

٢٥- «يا مبارك حقك حقك / الشعب العربي كلو ضدك».

٢٦- «مبارك ي يريد تغيير الحكومة / الشعب ي يريد تغيير مبارك».

٢٧- «حسني مبارك يا طيار / جبت منين سبعين مليار»^(٨).

٢٨- «واحد.. اتنين / وين فلوس الشعب وين».

٢٩- «يا مبارك، صح النوم / النهار ده آخر يوم».

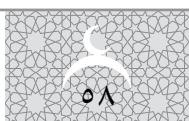
٣٠- «حسني حسني برة برة / قبل ما تقلب تبقى ثورة».

٣١- «حكم ٣٠ سنة بهذا العصر / هو إهانة لشعب مصر».

٣٢- «يلي فاضلك ست شهور / خذ أجرتهم يلا وغور».

٣٣- «لامبارك أب وابن / لا للفردة والاستثنى».

(٨) في إشارة لما نشرته صحيفة (الغارديان) البريطانية عن بلوغ ثروة الرئيس مبارك وعائلته ٧٠ مليار دولار أمريكي.



- ٣٤ - «خالد سعيد مات مئتوه / ومبارك هو المسؤول».
- ٣٥ - «قول يا مبارك يا مفلسنا / إنت بتعمل أيه بفلوسنا؟».
- ٣٦ - «حسني حسني، حسني بييه / كيلو اللحمة بميت جنيه».
- ٣٧ - «ليه ليه ليه / كيلو العدس بعشرة جنيه».
- ٣٨ - «ارفع ارفع في الأسعار / بكرة الدنيا تولع نار».
- ٣٩ - «يا وزراء طفوا التكييف / مش لاقين حق الرغيف».
- ٤٠ - «الإصلاح بقى شي مطلوب / قبل الشعب ما يأكل طوب».
- ٤١ - «حد أدنى للأجور / قبل ما الشعب يثور».
- ٤٢ - «الطلاب والعمال / ضد الفقر والاحتلال».
- ٤٣ - «يا سوزان قولي ليه / رباع قرن كفاية عليه».
- ٤٤ - «يا جمال، قول لأبوك / كل الشعب بيكرهوك».
- ٤٥ - «يا جمال، قول لأبوك / شعب مصر بيكرهوك».
- ٤٦ - «يا جمال، قول لبابا / ارحل إنت والعصابة».
- ٤٧ - «يا جمال، قول لبابا / يلا نخلع م العصابة».
- ٤٨ - «يا علاء، خليك خليك / أوعي بكرة جمال يعديك».
- ٤٩ - «يا حكومة هشك بشك / بكرة الشعب ينط بكرشك».
- ٥٠ - «ارحل ارحل يا حبيب / ارحل يا وزير التعذيب».
- ٥١ - «لا مبارك ولا سليمان / كلكم عملا الأميركيان».
- ٥٢ - «وإنت يا عز قول وحياتك / جبت منين مiliاراتك».
- ٥٣ - «يا عز، يا عز، يا خاربها / غور يلا وسبيها».
- ٥٤ - «يا أبو دبورة ونسر وكاب / إحنا إخواتك مش إرهاب».
- ٥٥ - «يا شهيد دمك نار / بكرة نغلب بيه العار».
- ٥٦ - «حسني مبارك السعودية مش بعيد / بتلم الخونة والعيدين».
- ٥٧ - «بن علي بیناديک / فندق جدة مستنيک».
- ٥٨ - «يا مبارك يا مبارك / السعودية بانتظارك».
- ٥٩ - «آخر طلعة جوية / تكون ع السعودية».
- ٦٠ - «آخر طلعة جوية / لازم تكون ع السعودية».

بـ- الشعارات الكتابية:

من أبرز الشعارات الكتابية في ثورة ٢٥ يناير:

- ١ - «مبيفهمش عربي / كلموه بالعربي».

- ٢- «ارحل، إيدى تعورنى».
- ٣- «ده لو كان عفريت كان طلع».
- ٤- «ارحل، الولية عاوزة توضع، والولد مش عاوز يشوفك».
- ٥- «ارحل يا مبارك، متزوج من عشرين يوم، مراتي وحشتني».
- ٦- «ارجع يا ريس، بنهزز معاك».
- ٧- «لا للقرف، لا للبطالة، لا للتعذيب».

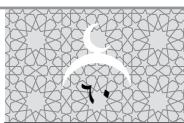
الثاني عشر: التأسيس الفكري للثورة:

تحتاج الثورات إلى تأسيس فكري يدعم شرعيتها، ويقاوم الشبهات التي يخلقها الخصوم - ومنهم النظام، والقوى المناوئة - ضدها؛ ليسحبوا منها الشرعية، كما تحتاج إلى تأسيس مبررات مقنعة لأفعالها؛ حتى تقنع جماهيرها والمتلقين، وتتضمن تمسكهم.

وفي ثورة مصر أصرّ النظام كثيراً على (الشرعية الدستورية)، وأنّ مبارك منتخب، وبقي له من فترته ستة شهور لا غير، وأنّ طريق تداول السلطة ينبغي أن يكون صناديق الاقتراع، لا النزول إلى الميادين والتغيير الشعبي والاحتجاج الجماهيري والإضراب الذي يشلّ القوى، ويفرق الدولة في مستنقع خسائر مادية باهظة، فأسس الثوار مقابلة بين (الشرعية الدستورية) و(الشرعية الثورية)، وأنّ الثورات المغيرة تقوم على اختلاف جذري مع الدستور السائد وشرعنته، وتطلب تغييره، وتغيير القائمين به، ومن ثمّ فشرعية التحرّك آتية من الشرعية الثورية، لا من الشرعية الدستورية لدستور فاقد الثقة والاعتبار، وحتى لو سلمنا - في ظلّ الثورات - بالشرعية الدستورية، فهي إنّما تضمن الأشياء التي وصلت عبرها، فالحاكم يصل عبر الاقتراع النزيه، ومبارك إنّما وصل عبر انتخابات برلمانية لا شعبية مباشرة، وفضلاً عن كونها برلمانية فهي مزّيفة أبعدت الكثير من الشرائح الاجتماعية المنافسة سياسياً عن ساحة الاقتراع والتداول، وأطبقت عليها أنیاب الحزب الواحد المسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية.

ومن خيارات الثورة - وهي بعد في رحم الغيب لم تولد - اختيار يوم ٢٥ يناير بدءاً ومنطلقاً للثورة، وكان اختياراً ذكيّاً، ومؤسساً على نباهة عالية؛ لأنّ هذا اليوم يوافق (عيد الشرطة) التي أريد إرسال رسالة لها ولوزارة الداخلية وللدولة عموماً بضرورة الكفّ عن الاضطهاد الأمني والقمع التعسفي وتطبيق قانون الطوارئ (الأحكام العرفية) الذي صدر قراره في ١٩٥٨م، وُعمل به منذ ١٩٦٧م، فخيّم بجناحه الحالك على المجتمع لأكثر من نصف قرن، واحتُجز بموجبه حوالي ١٧,٠٠٠ شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين بسببه إلى ٣٠,٠٠٠ شخص، وكان يقضى بمحظوظ المظاهرات والتنظيمات السياسية، وأنّه لا يمكن للشخص أن يدافع عن نفسه، وتستطيع الحكومة أن تقبقه في السجن دون محاكمة^(٩).

(٩) الإنترت، موقع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (www.wikipedia.org/wiki)، موضوع: (ثورة ٢٥ يناير).



الثالث عشر: وفاء الجيش:

كثير من الجيوش في الدول لا تعرف وظيفتها الحقيقية، ومن ثم تغدو ألعوبة بيد الحاكم وسلطته، يزج بها في معرك الخلافات الداخلية في المجتمع، ويجعلها السيف المسلط على رقاب الشعب، والسوط الذي يتلوى على ظهره، وكثير من الجيوش لا تعرف الخطأ الفاصل بين وظيفة الجيش ووظيفة الشرطة والأمن !!

لكنّ الجيش المصري يعرف وظيفته بدقة، وأنّها تكمن في مواجهة العدو الخارجي، لا مواجهة الشعب والداخل الاجتماعي، ومن ثم يُشهد له أنّه لم يطلق رصاصة واحدة على الناس، حتى أظهرت الإذاعات مصرية ينامون تحت عجلات الدبابات، وهم يحملون شعار (في اعتصام في اعتصام / حتى يسقط النظام).

ونحن - هنا - نفرق بين رجال الأمن والجيش، فكلّ وقائع الثورة تثبت حيادية الجيش المصري في المواجهة، وأنّه لم يشهر أدنى سلاح في وجه الشعب، بينما استدرجت الشرطة والأمن إلى مواجهة الجماهير، وانحرفت في مواجهة مباشرة معهم □

المصادر:

- 1- الإنترنيت: موقع: مصراوي (www.masrawy.com) ، مقال: (أكبر لافتة لطلاب شباب التحرير)، كتبه: خالد البرماوي.
- 2- الإنترنيت، موقع: منتديات المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: (www.airssforum.com)
- 3- الإنترنيت، موقع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (www.wikipedia.org/wiki)، موضوع: (ثورة ٢٥ يناير).

الثورات الشعبية

وأزمة الحركات الإسلامية

*الشيخ معتصم سيد أحمد

كثير من المفاهيم الغامضة في مجمل الخطاب الإسلامي الحركي، وكثيرة هي التصورات الناقصة حول ما يفرضه الواقع من تحديات، ففي الوقت الذي تتسرّع فيه حركة المتغيرات تتعثر خلفها خطأ متشلّة بالتباطئات في إطار الفكر والمعرفة والثقافة. وتبقى الهموم والأمال والألام وال حاجات بل حتى التمنيات تشكّل إلحااحاً حياطياً ومصيريّاً للإنسان المسلم، تستقطب الاهتمام وتقرض التساؤلات حول حقيقة الإسلام بين كونه مجرد انتماء في حدود الهوية والإطار، وبين كونه أساس للولاء ومشروع الحياة.

يصح لنا أن نصف الحالة العامة في واقع الأمة الإسلامية، بأنها تبتعد عن أي دور لتفعيل الإسلام على مستوى الساحة السياسية، مكتنّية بجعله نظاماً أخلاقياً لا يتعدى الحالة الشخصية، والوعي المتاح على مستوى الشارع الإسلامي وما تروج له المنابر الدينية يكرس تلك الرؤية الشخصية، فمنذ انهيار الصورة الكلاسيكية للإسلام السياسي أو ما يسمى بالخلافة الإسلامية، وبخاصة بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية وتقسيم الدول الإسلامية، تشكلت كل دويلات العالم الإسلامي على أساس نظم سياسية لا توصف بكونها إسلامية، وما زالت تلك الحالة حتى أصبح النمط السائد في الحكم هو الحالة العلمانية التي تقصل الدين عن الدولة، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة ضمن أبعاد خارجية، بعيداً عن حقيقة الوعي الذي تخزنّه عقلية الأمة حول الإسلام، فلو كان الإسلام يمثل في عمق

* كاتب وباحث، أسرة التحرير، السودان.

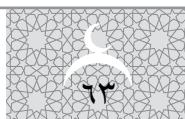
الوعي لدى الأمة خياراً للحكم والعمل السياسي، لأن أصبحت الأمة تعيش حالة من الردة الحقيقة عن الإسلام، لتمسكها بخيارات سياسية تستبعد الإسلام.

فلم نجد في نفسية الأمة أي حالة من التناقض بين طبيعتها الإسلامية وبين تبنيها لتصورات سياسية يسارية أو يمينية، فكل الأفكار السياسية الإنسانية وجدت طريقها إلى الأمة الإسلامية في حالة من الانسجام التام مع واقع هذه الأمة، حتى الحركات ذات الأبعاد الإلحادية وجدت من يتبنّاها مع الحفاظ على هويتها الإسلامية، فالحزب الشيوعي امتد إلى كل الأقطار الإسلامية وتقاعلت معه الأجيال مع تمسكها بإسلامها في إطار النمط المعهود وهو الصلاة والصيام وبقية أحكام العبادات، مما يقودنا إلى طبيعة الوعي الإسلامي لدى الأمة الذي لا يتجاوز حدود الهوية والإطار، والإسلام في حدود الشعائر لا يمثل منافس لكل التيارات السياسية، فكل تيار سياسي مقبول طالما لا يمنع أتباعه من هذه الشعائر، وطالما أن هذه الشعائر لا تتدخل في شؤون السياسة والحكم، مما يخلق حالة من التوافق الدائم مع كل تصور سياسي.

ضمن هذه النفسية لا يمكن طرح أي خيار سياسي إسلامي، قبل خلق وعي جديد للإسلام يستقطب كل الأمة، والكلام في الوعي يستوجب تقديم قراءة سياسية للإسلام تستمد شرعيتها من النص الديني، وهذا المشروع لا يمكن إنجازه ضمن الوقف أمام الحركة التاريخية للأمة الإسلامية بوصفها امتداداً طبيعياً يمثل حقيقة الإسلام، فعملية النقد التجارب التاريخية هي الخطوة الأولى لتجاوز التركة الثقيلة التي جعلت الأمة مستسلمة أمام ما أنجز تاريخياً، ومن المفارقات المدهشة أن هذه الأمة تستبعد الخيار الإسلامي في الحكم لقصور التجربة التاريخية التي مثلت كارثة حقيقة لتجربة الحكم في الإسلام، وبخاصة العهد الأموي والعباسي، ولكن في الوقت نفسه تنظر بعين القداسة لتلك التجربة ولا تجد في نفسها الجرأة لتقديم أي تصور معارض لها، والأعجب من ذلك أن بعض الحركات الإسلامية أسست كل تصوراتها على تلك التجربة وبدأت في الدعوة إلى الخلافة الإسلامية تأسياً بتجربة الأمويين والعباسيين مثل حركة التحرير.

ويمكننا القول: إن هذه الأمة قد خضعت لتجربة إسلامية قاسية وعلى أقل تقدير منذ قيام الدولة العصبية ابتداءً من الدولة الأموية مروراً بالعباسية وانتهاء بسلطانين الدولة العثمانية، وقد سُطّر لنا التاريخ أبغض أشكال الاستقلال السياسي باسم الدين، مما أوجد حالة في الشعور أو في اللاشعور تستدعي النفور من النظم السياسية ذات الصبغة الدينية، وهذا قد يفسر لنا وجود هذه الأنظمة التي تحكم بسياسات لا ترتكز على الدين في مشروعها السياسي، وأن حزاب المعارضة في أغلبها الأعم لا تعارض تلك السلطة لكونها لا تحكم بالإسلام، حتى لا يقال: إن هذه الحكومات قد تمكّنت من رقاب الأمة بمعونة خارجية بعيداً عن رضاها.

وما يعزز هذه الحالة أن المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية والجامعات والمعاهد الدينية ورجال الوعظ والإرشاد، يتمحور خطابهم حول التربية والتهذيب والالتزام بالأحكام الشرعية، بل



حتى بضرورة السمع والطاعة للحاكم، ولا نجد خطاباً يطالب بالحكم الإسلامي إلا ضمن الحركات الإسلامية، التي قد تُنْهَم من تيار عريض في هذه الأمة بأنها تستغل الدين لتحقيق مآرب خاصة. ومع ذلك نجد تيارات حركية تنادي بالإسلام كمشروع سياسي، حتى وإن كانت متأخرة حيث بدأ التقطير الحقيقي لهذا المشروع منذ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وحسن البنا وما أسفرت عنه تلك الجهود من تشكيل حركات إسلامية، مثل الإخوان المسلمين وما شاكلها من حركات سياسية وجهادية، وبرغم الحضور الواضح لهذه الحركات إلا أنها لا ترتفق إلى مستوى تمثل فيه خيار الأمة الإسلامية؛ لأن الغالب الأعم بعيد عن هذا الخيار الحركي، وبالتالي لم تتمكن هذه الحركات من إقناع الأمة بعد، مما يعني أن الانتماء العام للإسلام يتوقف عند حدود الدائرة السياسية، وعلى أقل تقدير إن حالة الفهم والوعي في عقلية الأمة التي تشكل خلفية الارتباط بالإسلام لم تستوعب الخيار السياسي للإسلام.

وما يؤكد على أن خيار الأمة كان بعيداً عن أي مشروع سياسي يسعى إلى تحقيق نظام إسلامي، أن كل الحركات الإسلامية التي حظيت بفرصة ترشيح حر وديمقراطي، لم تتمكن من الوصول إلى السلطة عبر ترشيح الأمة، فالحركة الإسلامية في السودان عندما لم تتمكن من الاستفادة بالسلطة في انتخابات (١٩٨٦) عادت واستلمت السلطة بانقلاب عسكري (١٩٨٩) وما زالت مهيمنة على الوضع في السودان، وهكذا كل التجارب الديمقراطية في العالم الإسلامي مع قلة تلك التجارب إلا أنها لم تُسفر عن وصول تيار إسلامي إلى السلطة، وما حققه حماس من فوز لم يكن السبب هو اقتناع الفلسطينيين بسلطة إسلامية،قدر قناعتهم بمشروع حماس المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، والدليل على ذلك أن التنافس الانتخابي بين حماس وحركة التحرير لم يكن حول شكل الدولة ونظامها السياسي، وإنما كانت خيارات الشعب الفلسطيني بين حركة مقاومة وحركة يمكن أن تقود الشعب إلى حالة من التطبيع والتبعية الكاملة للكيان الإسرائيلي، أما الإسلاميون في تركيا فوصولهم إلى السلطة كان نتيجة عوامل كثيرة لم يكن واحد منها قناعة الأتراك في دولة شرعية، ولذا لم يستطع النظام السياسي في تركيا تغيير النمط العلماني للدولة. وفي العراق بعد سقوط صدام وفتح الطريق أمام تجربة انتخابية، تمكنت أحزاب الائتلاف من الوصول للسلطة وكلها أحزاب ذات خلفية إسلامية، ولكن المتتابع يجد أن وصول تلك الأحزاب للسلطة ليس من باب ما تحمله من مشروع سياسي إسلامي وإنما هناك خلفيات واضحة للمتابع كانت هي السبب لفوزهم بالانتخابات، وبرغم التركيبة الطائفية في العراق نجد أن آخر دورة انتخابية حظيت الاتجاهات العلمانية بأكبر عدد في مقاعد البرلمان.

عجز الحركات الإسلامية عن إقناع الساحة بختار إسلامي في الحكم، لا يعود فقط للأسباب النفسية التي تتعلق بشخصية الأمة، وإنما هناك دوافع ثقافية لها علاقة بالبنية السياسية للأمة، فتحزن أمام وعي سياسي استطاع أن يستوعب كل الخيارات السياسية، في الوقت

الذي لم يحقق التفاعل المطلوب مع الخيار الإسلامي، مع أن الحالة الطبيعية للمسلمين تستوجب بروز التيار الإسلامي كعنوان سياسي يعبر عن مدى الانتماء لهذا الدين، ذلك هو الأمر الذي يقودنا من جديد إلى النظر في طبيعة الانتماء الذي يقبل بالأخر وإن كان ذا مرجعية معرفية بعيدة عن الإسلام، ولا يتفاعل بالمستوى المطلوب مع الخيار الذي يجب أن ينعكس من طبيعته.

ومراجعة العقلية الثقافية للأمة ودراسة العوامل التي ساعدت في تكوينها قد يساهم في كشف الاتجاه العام للأمة، ومعرفة القيم التي تتحكم في مسیرها المستقبلي، كل ذلك قد يساعد المشروع السياسي الإسلامي إما في العمل الدؤوب لرسم بوصلة جديدة للأمة، وإما في التأقلم مع المسار والتحول إلى مشروع برامجاتي يتبع الخطأ على أثر خطوات الأمة، الأمر الذي يكشف عن عدم جدية تلك الحركات التي أصبحتاليوم أقرب إلى هذا الخيار، وذلك نتيجة للصعوبات الكبيرة التي ترافق إعادة وعي الأمة وتحقيق فهم جديد للإسلام، على المستوى المعرفي ومستوى تغير نفسية الأمة للقبول بالقراءة الجديدة، وعلى كلا المستويين لم تبلغ الحركة الإسلامية مستوى يؤهلها للقيام بهذا الدور.

والقصور الذي نصف به الحركة الإسلامية في تقديم وعي جديد للإسلام، ليس من باب عجز العقلية المنظرة أو التشكيك في المقدرة العلمية للقيادات الحركية، وإنما قصور تفرضه طبيعة الإسلام الموروث في هذه الأمة، فطالما أن الحركات تنظر إلى الإسلام بالزاوية نفسها التي تنظر بها الأمة، فلا يمكن تحقيق رؤية مختلفة عن الرؤية الموجودة سلفاً عند المسلمين، والنقطة الجوهرية التي يمكن أن تؤسس لقراءة جديدة هي تجاوز النظرة التقليدية التي تجعل الإسلام رهين لما أنتجه سلف الأمة، فالتصور الموجود والمتأخ حتى أمام العقلية الحركية هو الإسلام الذي فهمه السلف الصالح، وهذا ما لا يمكن للحركات تجاوزه لأنه يشكل ردة حقيقة عن الإسلام الذي لا يتحقق له وجود بعيداً عن السلف، ومن الواضح أن هذه الحركات لم تعمل على قراءة يمكن أن تختلف بها السلف، بل أسست كل مبانيها الثقافية على فهم السلف بحثاً عن الشرعية الدينية، وهنا تكمن المفارقة الجوهرية بين الإسلام الذي يؤمن له النص الديني وبين الإسلام الذي ينحصر التصور فيه على التجربة التاريخية.

إذا كان الإسلام هو القرآن والسنة على فهم السلف الصالح، فلا يمكن حينها تحقيق أي فهم جديد يتجاوز هذا السقف المعرفي، وتحديد الفهم بـ(فهم السلف الصالح) ليس شرطاً معرفياً فرضته ظروف نقل الرسالة، وإنما مكون أساسى لحقيقة الإسلام ضمن هذا الفهم، فعدم الاعتراف به كفر بالدين من الأساس، وهنا تكمن الخطورة التي تحجب العقل المعاصر من القيام بأي دور إبداعي، بل يصبح الاتّباع والتقليد هو السبيل الوحد لتحقيق أي فهم للإسلام.

طالما تجربة السلف هي المكون لفهم الدين، وبالتالي هي الأساس لتحقيق الشرعية لأي عمل إسلامي، فليس هناك سبيل لتقديم تصور سياسي يتجاوز ما أُنجز سابقاً، وهنا تكمن العقدة في المفارقة بين الإسلام كمنجز تاريخي وبين متغيرات الواقع وهموم العصر،

وقد يُعتبر ذلك سبباً في استبعاد الخيار الإسلامي بوصفه رجوعاً إلى الوراء والتقاتة دائمة إلى الماضي، فكيف يمكن تكوين فهم يتناسب مع الواقع وقد هُمش لصالح واقع تاريخي آخر، مما يؤدي إلى إهمال إنسان اليوم بكل خصوصياته الظرفية لصالح إنسان الماضي، ومن الواضح أن كل إنسان يتحرك ضمن إطار الظرف الزمني الذي يعيشه؛ الأمر الذي يجعله دوماً عرضة للتغير الدائم بسبب تبدل الظروف ومتطلبات الواقع. وبما أن المعرفة هي جزء من مكتسبات الإنسان، فهي وبالتالي قابلة للتغير أو التشكّل ضمن أطر جديدة تراعي المرحلة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه ضمن الإسلام الذي جُمد معرفياً على فهم السلف الصالح.

وال المسلم في إبداعه المعرفي لا يستطيع أن يتجاوز الواقع الذي ساهم في تكوين ثقافته، فكيف يُطاب بالارتكاز على منجز تاريخي ولد في أجواء ثقافية لها مكتسباتها الظرفية الخاصة. فهناك فاصل معرفي بين الإنسان الحاضر والإنسان الأول ناتجاً عن اختلاف البنية الثقافية للزمنين، وإهمال هذه الخصوصيات شبيه بإعدام الواقع الراهن وتتجاوز كل مكوناته، مما يؤدي إلى بروز تناقض حقيقي بين الإسلام التاريخي الذي أُرِيد له أن يتدخل في الشأن الحياتي وبين المسلم الذي لا يمكنه الانفكاك عن واقعه، وبذلك يمكننا تفسير البعد النفسي للأئمة الذي يستبعد الإسلام السياسي عن واقع الحياة.

والإطار الوحدي الذي يمكن أن يشكل حضوراً للإسلام، هو البعد الذي لا يخلق تناقضاً مع متطلبات الواقع الظري، وهو الإسلام الذي يهتم بالجانب الفردي على مستوى السلوك الأخلاقي والعلاقات الاجتماعية، وهو ذاته الإسلام الذي يحقق حضوراً واضحاً في الساحة اليوم، فالمساجد العاملة بالجمع والجماعات، ومظاهر شهر رمضان الكريم، وغيرها من الشعائر هو الإطار الذي تحافظ فيه الأمة على إسلامها، ولا يتجاوز الوعي الديني أكثر من هذه الحدود ليس على مستوى العامة فقط، وإنما حتى على مستوى الفقهاء والعلماء، وقد ساهمت المؤسسات العلمية والجامعات الإسلامية في تكريس وتعزيز هذا الفهم، والمتابع لعناوين المؤلفات التي أنتجها علماء الأمة منذ القدم وإلى الآن يجدها لا تتجاوز تحديد الإسلام ضمن هذا الفهم، إلا الشاذ النادر.

إذاً لا بد أن نتعرف بوجود أزمة على مستوى الخطاب الإسلامي بشكل عام وعلى مستوى الخطاب العربي بشكل خاص، وإذا لم يتمكن الخطاب من تفكيك مقولته (فهم السلف الصالح) لا يمكن تحقيق بناء جديد يُعيد فيه حضور الإسلام على مستوى الساحة السياسية، وكل ما نحتاجه في هذه المرحلة تعزيز ثقة الأمة بإمكانية فهم النص بعيداً عن هيمنة التراث، والبحث عن آليات منهجية جديدة تستنطق النص بما يتناسب مع المرحلة، الأمر الذي قد يقود إلى عدم الوقوف أمام التراث بوصفه حقيقة مقدسة، وبالتالي زعزعة المفاهيم التقليدية التي تكلست في نفسية الأمة، ما يشكل صعوبة حقيقة أمام هذا المشروع، الذي يسعى للنقد والتأسيس العقلائي وتكرис كل مفاهيم النهضة.

وغياب الحركة الإسلامية عن هذه الساحة المعرفية فتح الطريق، أمام قراءة متطرفة لم تتوقف عند تجاوز التراث وإنما عملت حتى على تجاوز النص الديني المتمثل في القرآن والسنة، وقد تمثلت تلك الحالة في القراءات التأويلية التي صنفت القرآن ضمن المعنى البشري الذي لا يحتفظ بأي مفاهيم مطلقة، وعملت على تأسيس نسبية متحركة لا يمكن أن تحافظ على مفهوم منضبط للإسلام.

فالمعالجة المقترحة للتراث من قبل القراءات التأويلية لا تتم من خلال إنشاء نظام معرفي يقوم بعملية فرز بين ما هو عقلائي وغير عقلائي، فلا تكتفي القراءة التأويلية بإعادة ترتيب التراث وغربلته؛ لأنها لا تعترف بوجود معانٍ يمكن أن يحتفظ بها النص، حتى يمكن البحث عنها في تراث المسلمين، وإنما المعنى هو الذي يتشكل بناءً على الأفق الثقافي الذي تحكم فيه المرحلة، وبالتالي غياب أي مفهوم خاص يمكن أن يحتفظ به الإسلام كدين، كما يقول أركون: «نجد ضمن هذا المنظور أن الإسلام لا يكتمل أبداً، بل ينبغي إعادة تحديده وتعريفه داخل كل سياق اجتماعي - ثقافي وفي كل مرحلة تاريخية معينة». ولا يتحقق التأسيس لهذه القراءة المفتوحة إلا بالارتكاز على النسبة التي لا تعترف بحقيقة مطلقة، لأن المعنى المطلق يتحول إلى حقيقة يجب أن يتوقف عندها العقل المسلم ولا يسمح له بتجاوزها، وهو ما يشكل عائقاً أمام القراءة التأويلية، ومعالجة التراث بهذا المعنى لا يتوقف عند حدود التراث بوصفه الفهم الأول للنص، وإنما يتعدى تجربة تفسير النص إلى النص ذاته، حيث يغدو التراث المقصود هو الوحي سواءً أكان نصاً قرآنياً، أم حديثاً نبوياً.

أو كما يقول علي حرب: «نختلطى نقد التفاسير والشروحات إلى نقد الوحي نفسه». وهذا ما يستبعد هذه المحاولة عن المشروع الإسلامي التجديدي؛ لأنها لا تسعى لإظهار حقيقة الإسلام، وإنما زعزعة تلك الحقيقة والقضاء نهائياً على وجودها، فأى معنى يبقى للإسلام عندما يجرد من أي معانٍ مطلقة يحتفظ بها، فمن الممكن القبول بكل هذه التصورات المتباعدة عن حقيقة الإسلام بين المذاهب، فعلى أقل تقدير يحتفظ كل مذهب بمعنى محدد للإسلام يدعى كونه حقاً، ولكن لا يمكن أبداً القبول بأن ليس هناك تصور محدود للإسلام، إذ لا يختلف هذا القول عن القول: إنه ليس هناك إسلام.

فمشروع القراءات التأويلية لم يعترف حتى بالقراءة اليسارية للإسلام لكونها تسعى لتحقيق فهم يتصف بال موضوعية والمعاصرة، فأى عمل تجديدي يصل إلى حقيقة محددة للإسلام مرفوض ضمن المشروع التأويلي، وبذلك يمكننا أن نفهم النقد الذي وجهه أبو زيد لمشروع اليسار الإسلامي، الذي يقوم على إيجاد حالة توافقية بين السلفية والعلمانية من خلال قراءة جديدة للتراث «حيث يصبح تجديد التراث هو المَبْعَر عن اللحظة الحضارية الراهنة بوصفه طريقاً وسطاً بين السلفية بتوجهها الماضي، وبين العلمانية بتوجهها المستقبلي»⁽¹⁾،

(1) أبو زيد، نصر حامد: *نقد الخطاب الديني*، ط ١، القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٢م، ص ١٣٠.

ولكن أبو زيد يرى ذلك كله محاولات توفيقية أقرب إلى التلفيقية، تعالج أزمة الواقع بصورة نفعية بحثة بعيداً عن كل الشروط التي يفرضها المنهج المعرفي، أو كما يصفها «تضحيه بالإبستمولوجي لحساب الإيديولوجي»^(٢). والخلل الإبستمولوجي الذي يشير إليه أبو زيد في قراءة اليسار الإسلامي يمكن اكتشافه من مجلد النقد الذي وجهه للمشروع اليساري، فمشروع التجديد اليساري يقدم قراءته للتراث ضمن مستويين:

المستوى الأول: تتم فيه قراءة الماضي في الحاضر، في حركة هابطة يمثل فيها التراث المخزون النفسي لدى الجماهير؛ لأن التراث يعبر عن الخلفية الثقافية والقيمية للمجتمع، وبالتالي يصبح التراث مؤسساً لأزمات الحاضر من خلال هذا المخزون النفسي، والخطأ الإبستمولوجي في هذه القراءة -كما يشير أبو زيد- هو في الوثبة من الماضي إلى الحاضر بعيداً عن تحليل تلك القيم والمفاهيم التراثية وفقاً لشروطها التاريخية المنتجة لها في الماضي والحاضر، أو كما يقول: «لكن هذا التشابه لا يتم تحليله وفقاً لعلاقته بالشروط التاريخية المنتجة لهذه القيم في الماضي والحاضر، بل يتم عبر الوثب من الماضي إلى الحاضر بطريقة ميكانيكية. إن تحديد القيم التراثية التي تؤثر في حركة الواقع من خلال اختزالها في وعي الجماهير عملية أكثر تعقيداً من مجرد التماس بعض أوجه الشبه، والوثب تلويناً للحاضر بلون الماضي»^(٣)، وهنا يؤكد أبو زيد على مشروع قراءته التأويلية التي لا تجعل من التراث سقفاً معرفياً، طالما كان التراث كالحاضر يتحرك ضمن شروطه التاريخية، ومن هنا يعتقد أبو زيد أن أي قراءة لا ترتكز على هذه الخلفية الإبستمولوجية هي قراءة تلوينية وليس تأويلية.

المستوى الثاني: هو الذي تتم فيه قراءة الحاضر في الماضي بحركة صاعدة يفهم فيها التراث بناءً على التصور الراهن، وهي المرحلة التي يختزل فيها اليسار الإسلامي مشروعه الهدف إلى تجديد التراث، بغية تغير الوعي الجماهيري وتمهيداً لمعالجة أزمة الواقع، وهذه الحركة الصاعدة كما يرى أبو زيد تكشف عن تصور اليسار الإسلامي للتراث بوصفه بناءً شعورياً قابلاً للتكرار في كل زمان ومكان، وهي النقطة التي تتجاوز البعد الإبستمولوجي الذي يرتكز عليه أبو زيد، في كون التراث بناءً تاريخياً اجتماعياً لا تستقل الأفكار فيه عن ظرفها الزماني والمكاني و«هذا الفصل بين الفكر والتاريخ، والنظر إليه بوصفه أنماطاً مثالية قابلة للتكرار في كل زمان ومكان، يحول علم الكلام الإسلامي إلى علم كوني ويفقده (دلالاته) الأساسية النابعة من سياقه التاريخي / الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع التجديد -اكتشاف المغزى- في هوة الذاتية التلوينية المتمثلة في المنهج الشعوري»^(٤)، ومن هنا فإن القراءات التأويلية ترفض أي تجديد للتراث يخرجه عن سياقه التاريخي الاجتماعي ليغدو

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١٤١.

التراث مفهوماً له اشتراطاته الزمنية مما لا يمكن إعادة إنتاجه بأي شكل من الصور. وفي تصوري: إن أي محاولة لمعالجة الصورة التي تقدمها القراءات التأويلية للتراث، لا تكون مجده إلا إذا عملت على تقديم تصور آخر لمفهوم التراث تراعي فيه كل الإشكالات الإبستمولوجية التي يمكن أن تثيرها القراءات التأويلية، وحينها يتحول الحوار من الحالة التطبيقية إلى نظرية المعرفة والخلفيات المعرفية، إذا تطلق القراءة التأويلية من الهرمنيوطيقا التي تؤسس للنسبة المطلقة، وهذا ما يشكل أصل الخلاف حول ما قدمته تلك القراءة لإشكالية التراث، أما أصل المشكلة المتمثلة في التراث فهم أكثر من عمل على وصفها وتحديدها، يقول أبو زيد: «لقد تحول التراث - الذي تم اختزاله في الإسلام - إلى هوية، بمثيل التخلّي عنها وقوعاً في العدمية وتعرضاً للضياع. صار معيّراً عن عراقتنا وأصالتنا في تاريخ الوجود الإنساني، في حين أصبح (التقدم) مرتهناً باستيعاب ما أنجزه العقل البشري في مجالات المعرفة العلمية، الأمر الذي يعني التعلم من الآخر الذي تعرّفنا عليه أول ما تعرّفنا معهياً غازياً محتملاً لأراضينا مستغلًا لأوطاننا»^(٥)، وبرغم ما يمثله هذا الوصف لمشكلة حقيقية، إلا أن أبو زيد يرتكز على البعد السيكولوجي - سوسيولوجي أكثر من البعد الإبستمولوجي في نظرته إلى خصومه الفكريين الواقفين ضد مشروعه، وذلك على سبيل الاتهام والافتراض.

فالمشروع الذي يقدمه أبو زيد هو التخلّي عن التراث، وهو أسهل الحلول الذي يعتمد استراتيجية عدم المواجهة والهروب من المشكلة، كما يقول: «لماذا يلح علينا هاجس (التراث) هذا الإلحاد المؤرّق، والذي يكاد يجعلنا أمّة فريدة في تعلقها بحجال الماضي كلما حزبها أمر من الأمور أو مرت بأزمة من الأزمات، وما أكثرها؟ فإذا كان التقدم يشير إلى المستقبل ويدل على الحركة، فإن (التراث) يشير إلى الماضي ويدل على السكون والخمود، وكأن العربي قد كتب عليه دون البشر كافة أن تسير قدماء إلى الأمام بينما يلتقط رأسه إلى الخلف، فلا هو يحقق التقدم ولا يقنع بالحياة التي ورثها عن الأسلاف. ويظل المشكل ماثلاً: كيف نحقق التقدم دون أن نتخلّى عن (التراث)؟»^(٦).

من الممكن التسليم بأن التراث مشكلة حقيقة أمام إنتاج أي وعي جديد للإسلام، وبخاصة عندما تحول إلى هوية بات من الصعب التخلّي عنها، ولكن ليس من الممكن التسليم بأن ليس هناك معنىً محدداً للإسلام يجب الوقوف عنده، فالخلفية المعرفية التي تقف خلف تلك الرؤية هي النسبة التي تتجاوز أي ثبات للحقائق، فمشروع أبو زيد ينادي بعدم الاكتتراث للتراث ليس لكونه عقبة في طريق التجديد وإنما لكون المعرفة نسبية لا يمكن أن تتوقف في أي مرحلة زمنية، وبالتالي لا يمكن أن يصنف المشروع التأويلي ضمن

(٥) أبو زيد نصر حامد: النص والسلطة والحقيقة، إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، ط٤، بيروت لبنان، المركز الثقافي العربي المغرب، ٢٠٠٣م، ص ١٣.

(٦) المصدر السابق، ص ١٣.

المحاولات التي تستوضح حقيقة الإسلام المستوعب للحاضر.

وما نشير إليه هنا من إشكالية التراث هو عندما يتحول إلى منجز تاريخي يجب تكراره في كل زمان، وهذا ما حاولت الحركات الإسلامية تكريسه عندما دعت لنظام سياسي يعيد التجربة الأولى، وبالتالي لم تقم بأي مساهمة حقيقة لتحقيق توافق بين جدلية التراث والحاضر، ولذا لا يمكن أن تكون مؤهلة لخلق نهضة إسلامية في هذه الأمة طالما تعمل على سحب الأمة إلى الوراء، ما يخلق نوعاً من النفور بينها وبين الواقع المعاصر.

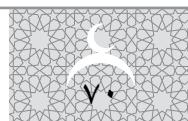
ولا بد هنا من التفريق بين التراث الذي يشمل النص المتمثل في القرآن والسنة والتراث بوصفه منجزاً تاريخياً على يد سلف الأمة. والتراث بالمعنى الثاني يشكل عقبة أمام المشروع التجديدي، في حين أن المعنى الأول يُعد منطلقاً لتأسيس هذا الوعي، فإذا كان التراث هو القرآن مضافاً إلى معناه الذي بيَّنه الرسول ﷺ، يصبح حينها الارتباط بالقرآن يعيينا دوماً إلى تلك الفترة التاريخية التي وُجدت فيها الدلالة والمعنى، وليس الارتباط بالزمن التاريخي من حيث كونه زمناً حدث فيه القرآن، وإنما ارتباط بتلك المعاني التي وجدت في ذلك الزمان واكتسبت دلالاتها في ذلك التاريخ. ومشروع التجديد هنا لا بد أن يميز بين المعاني المطلقة التي لا تُحدد بزمان وبين المعاني التي وجدت على نحو القضية الخارجية، أي المعاني التي رامت الظرف التاريخي، وهي المساحة التي يمكن أن يُبدع فيها العقل الحركي الذي يسعى للتمييز بين الثابت والمتحير.

فالالأصالة والانفتاح هما عنواناً أي مرحلة تجديدية، الأصالة هي التي تتحقق المعنى المنضبط للإسلام بما يحتويه من قيم مطلقة تتصرف بالثبات والدينومة، والانفتاح هو الذي يستوعب ضرورات المرحلة واشتراطات الواقع. وبهذا نتمكن من تجاوز إشكالية الفهم الذي أبعد الإسلام عن الحضور في الوعي السياسي والحضاري للأمة، وبالتالي لا يمكن التسلیم للمفهوم التقليدي الذي حصر الإسلام في فهم السلف، كما لا يمكن القبول بالقراءة النسبية التي تضيع معها كل الحقائق.

ومن هنا يمكننا القول: إن الحركة الإسلامية قد فقدت شرط التغيير والتجدد طالما جعلت فهم السلف سقفاً معرفياً لا يمكن تجاوزه، وضيَّعت على نفسها أن تكون الصورة التقدمية للإسلام، كما فقدت الواقع الذي لا يمكن أن ينسجم مع رؤية سياسية لا تفهمه، وفي النهاية خسرت بذلك الساحة التي هيمنت عليها التصورات السياسية الأخرى.

الحركة الإسلامية والتصور السياسي للحكم

لم أجد تصوراً واضحاً ومنضبطاً لشكل الدولة الإسلامية المعاصرة، بحسب تبعي لما أنتجته الحركة الإسلامية على أقل تقدير السنوية منها، أما الشيعية فسوف نقوم بتناولها ضمن زاوية خاصة، تطرح تجربة الدولة الإسلامية في إيران، فقد تتجاوز الحركة الإسلامية الشيعية كثيراً من إشكالات الحركة السنوية ولكن قد تُبْتَلِى بإشكالات خاصة نتطرق إليها في حينها.



المهم أن حركة الإخوان المسلمين بكل امتداداتها وتفريعاتها لم تُتجز لنا تصوراً لنظام الحكم في الإسلام، يتصف بالأصالة ويتنااسب مع الواقع؛ لأنها لم تتحرر من السلفية وتحرك في دائرة ما أنجزه السلف، وبرغم أنها تعيش في الحاضر بكل تعقيباته ومتطلباته إلا أنها تفك بعقلية الماضي، وقد تبدو هذه الملاحظة واضحة في تجربة الحكومة الإسلامية في أفغانستان بزعامة طالبان، التي شكلت بنظامها السياسي قطبيّة حقيقة مع الحاضر وتواصل قوي مع الماضي، والشاهد على ذلك كثيرة. وفي تجربة السودان عندما حاول الدكتور الترابي الخروج من دائرة تلك الهيمنة التاريخية، بطرح مفاهيم جديدة تخالف السلف كُفرٌ من بعض الجماعات وأبعد، مع أن حركة الترابي تعد خطوة جريئه من وسط الإخوان لعصرنة الخطاب الحركي، إلا أن العقلية السلفية للإخوان لم تستطع أن تستوعب تلك النفلة؛ لأن الإسلام في نظرها تواصل دائم مع الماضي والافتتاح على الحاضر يتسبب في إضعاف تلك الصلة، وبرغم محاولة الترابي لإعطاء منظور جديد للحركة الإسلامية إلا أنها تظل تجربة فاصرة في بعدها المنهجي الذي تجاوز النص، وفي بعدها المعرفي الذي حَوَّل كل الثوابت إلى متغيرات، مضافةً إلى بعدها التطبيقي كما أثبتت التجربة في السودان، عندما تحولت إلى حركة نفعية بامتياز.

ولا يمكن أن توقع من حركة ترتكز على منهج سلفي أن تتفاعل بالمستوى المطلوب مع الواقع، إلا في الدائرة النفعية التي تستغل العواطف الدينية، وقد تنجح تلك الحركات على مستوى المعارضة، لما يحتويه الإسلام من عناصر تعبوية تفتقدها الحركات السياسية الأخرى، وقد صار الإخوان المسلمون كثير من الحكومات في المنطقة وقد شكلوا قلقاً حقيقياً لتلك الأنظمة، كما خرجت من بينهم وبخاصة من كتابات سيد قطب جماعات تكفيرية جهادية استخدمت العنف في كثير من البلاد الإسلامية، وتحولت الحركة الإسلامية بذلك إلى مشكلة عالية تهدد الأمن العالمي، على أقل تقدير في نظر النظام السياسي العالمي، ومن هنا يمكننا القول: إن الحركات السلفية لم تسهم في علاج أزمة الواقع، بل قد أضافت تعقيدات الماضي للحاضر.

والنظام السياسي ضمن السقف السلفي، يقفل الطريق أمام أي حالة إبداعية تحاول استنطاق النصوص وتقديم تصور سياسي يتنااسب مع المرحلة؛ لأن تجربة الخلفاء والدولة الأموية والعباسية تشكل خيارات محدودة لا يمكن إعادة إنتاجها من جديد، وبما أن تلك التجربة تمثل صورة مقدسة للحركات فلا يمكن أن تتوقع أي جديد؛ لأن الدين الذي تتبناه الأمة هو الدين الذي أنتجته تلك التجربة، وبالتالي غير مسموح لأي إنسان أن يتناول تلك التجربة بالنقد والتجريح، وهنا تكمن أزمة هذه الحركات، التي تحاول أن تنتقض الواقع الراهن، ولا تسمح لنفسها أن تنتقد النظم السياسية التي حكمت بعد الرسول، وقد حدث لي أثناء دارستي في الجامعة بعض المواقف الطريفة عندما يشتد الصراع السياسي داخل الجامعة بين أنصار الحركة الإسلامية وبقية التيارات، فكان من جملة الاعتراضات التي قُدمت في أحد النقاشات على جماعة الترابي، في محاولة لإثبات أنها جماعة لا تمثل الإسلام بالقول: إنها

تستخدم العنف وتحمل العصي والجحود على بقية التيارات المنافسة وهذا ليس من الإسلام، كما أنها احتكرت كل موارد الدولة لصالح التنظيم، فتدخلت في الحوار بالقول: إن كان حمل العصي مخالفة شرعية، فقد حمل الصحابة على بعضهم السيف في معارك دموية راح ضحيتها الألوف، وإن كان احتكار المال لجماعة التنظيم مخالفة فقد احتكر الأمويون إمكانات الدولة أبان عهد الخليفة الثالث، فإذا كان ما تقوم به الحركة الإسلامية لا يمثل الإسلام فكذلك ما قام به بعض الصحابة والخلفاء لا يمثل الإسلام. هذه الملاحظة تكشف عن عمق المفارقة بين حركة تريد استبدال واقع الواقع آخر أكثر تناقضًا منه، وأكبر إtrag يمكن أن تواجهه به الحركة الإسلامية ذات الغطاء السلفي هو إخراجها من طور المعارضة وفتح الطريق أمامها لتحكم.

فلم يشهد التاريخ الإسلامي أزمة حقيقة أكثر من أزمة الحكم، وما سُلِّمَ سيف في الإسلام كما سُلِّمَ في الإمامة، مما يعني أن مفهوم الدولة الإسلامية وشخصية الحاكم من المفاهيم الغامضة جدًا في الإسلام السلفي، وهنا يمكن أن نشير إلى مفارقة جوهرية بين الإسلام السلفي والإسلام الشيعي، فمفهوم القيادة السياسية عند الشيعة أكثروضوحًا من بقية المدارس الإسلامية، فقد حسموا أمرهم بالقول: إن تأسيس حكومة دينية تحكم باسم الله، لا تكون إلا بمن يتدخل الله في تعينه وتنصيبه، وأصبحت الإمامة بهذا المفهوم عقيدة دينية تضاف إلى بقية العقائد، وبعيدًا عن صحة هذه الفكرة إلا أنها تمثل وضوحاً في الرؤوية لهذا التيار، وعلى أساسها بناء كل تصوراته المعرفية والسياسية، التي تنتهي في العصر الحاضر بزعامة الحوزة ومراجع الدين، وهو الإطار الطبيعي الذي يمكن أن نصنف فيه الإنسان بأن كل خياراته إسلامية، ولا تتوقف الرؤوية عندهم عند هذا الحد، وإنما خياراتهم الاستراتيجية في تأسيس حكومة إسلامية تمثل إرادة الله، هي بظهور الإمام المهدي، وهو الإمام الثاني عشر الذي سوف يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

ومن المؤكد أن خيارات المدارس المخالفة للتبيح في أمر الإمامة، خيارات ملهمة من التجربة التاريخية لل المسلمين، حتى على مستوى كون الإمامة ضرورة سياسية فحسب، فالسؤال الذي يبحث عن نظام الحكم في الإسلام، لا يتم الإجابة عنه من خلال النص الديني، وإنما من خلال قراءة الواقع التجربة الإسلامية، مما يعني غياب كامل لرؤوية الرسالة في طبيعة الحكم الإسلامي. فحقيقة الخلاف في الإمامة تتسع باتساع المسافة الفاصلة بين الإسلام كدين ينطلق من الوحي، وبين الإسلام كتجربة ساهم في تكوينه الطرف التاريخي والبعد النفسي الاجتماعي. فمن الصعب العثور على قواسم مشتركة تقرب مفهوم الإمامة بين الطرفين، فالمفهوم الشيعي للإمامية يتأسس على حالة من القطعية مع واقع التجربة التاريخية، بعكس المدارس الأخرى التي استلهمت وعيها من واقع تلك التجربة.

الأمر الذي يقودنا إلى منعطفات تاريخية تكشف عن مدى الأزمة في الخطاب السياسي

الإسلامي، فمنذ وفاة النبي ﷺ وانتقاله إلى الرفيق الأعلى، بدأ تبادر حاد على مستوى الحكم والإدارة، ليشمل التبادر تفاصيل العمل السياسي، في تحديد هوية الحاكم، وانتماه القبلي، وهل هو محصور في المهاجرين والأنصار أم أن الإسلام يسمح بفتح الطريق أمام الأقليات حتى وإن كانت بعيدة عن جزيرة العرب من الجبالة والفرس والروم وغيرها من البلاد؟ وهل هناك معايير بينها الإسلامي لتحديد شخصية الحاكم، أم أن كل واحد من الصحابة يصلح أن يكون خليفة المسلمين؟ وكيف يمكن الوصول إليه؟ هل عبر أهل الحل والعقد، أم بالشورى المطلقة، أم الشرعية من غالب؟

وإن كان الخطاب الإسلامي اليوم يحاول التناحر لكل أنواع التمييز العنصري، إلا أن التجربة الأولى التي تستمد منها الحركات الإسلامية شرعيتها، لم تكن واضحة المعالم بحيث تؤكد النصوص التاريخية على حصر الخلافة في قريش دون بقية القبائل العربية ناهيك عن الأقليات المسلمة في تلك الفترة، حتى أصبح من المسلم به في الكتب الكلامية أن خليفة المسلمين لا بد أن يكون من قريش، مما يعني أن هذا التحديد لم تفرضه الظروف الموضوعية بوصفها الإطار الطبيعي الذي تبرز من خلاله قريش الحاضن الأول للرسالة، وإنما تحديد شرعي يتعلق بجوهر الدين وطبيعة الإسلام.

وهنا تكمن المفارقة بين دعوة الإسلام السياسي اليوم، وبين التجربة الأولى للسياسة الإسلامية، فإن كانت تلك التجربة هي صاحبة الشرعية بوصفها الصورة الإسلامية الوحيدة في الحكم، فإن الإسلام السياسي اليوم لا يمثل وصف دقيق لتلك التجربة، وإنما قراءة جديدة لا يصح نسبتها للإسلام - إذا اعتبرنا أن التجربة الأولى هي الإسلام -، إما إذا كانت تلك التجربة هي حالة اجتهادية راعت ظروف المرحلة، فلا يمكن حينها أن تعتبر مرجعية مقدسة لأي عمل إسلامي، بل لا يمكن الإيمان بوجود تصور إسلامي محدد لطبيعة الحكم طالما تتحكم فيه الظروف.

ومن الحقائق التاريخية التي تكشف عن جذور المشكلة، أن أول مؤتمر سياسي بعد وفاة النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة، والنزع الذي وقع بين الصحابة والتنافس المحموم بين المهاجرين والأنصار كل ذلك يكشف عن عدم وجود رؤية واضحة في موضوع الحكم في الإسلام، فإذا كان هناك تصور للحكم واضح ومنضبط كبقية الأحكام الدينية كيف يمكن أن تعتبر السقيفة هي الترجمة العملية لذلك التصور، مع وجود تلك الخلافات التي حدثت بين الصحابة.

فتدخل الإسلام بحسب هذا المفهوم لإعطاء الحق في الحكم لقريش دون غيرهم، تدخل لا يتناسب وبقية القيم التي جاء لتكريسها الإسلام، فإذا كان من حق الإسلام أن يتدخل في تحديد الجهة التي يكون منها الحاكم فمن باب أولى تحديد الشخص الذي يحكم، كما أن تحديد قريش لا يتناسب مع إسلام الحاضر الذي يسعى لإقامة دولة إسلامية تستمد شرعيتها من تلك التجربة، فسقيفة بنى ساعدة بوصفها أول خريطة سياسية في تاريخ التجربة الإسلامية بعد النبي ﷺ لا نجد لها شبيه في حاضر الأمة الإسلامية، فهل تقبل الأمة اليوم البحث عنّ من هو

قرشي ليكون خليفة المؤمنين؟ كما أن الحاكم الأول لل المسلمين الذي تم خوض من تلك السقيفة اكتسب شرعيته في الحكم لكونه من المهاجرين فكيف يمكن أن تقارب تلك الصورة اليوم.

وإن كانت الشورى هي الطريق لاختيار الحاكم واعتبرنا السقيفة هي أول تجربة للشوري، كيف يمكن أن نفهم اختيار الخليفة الثاني، وإن تجاوزنا المرحلة الأولى لتدخل في النظام الملكي الذي أسس له بنو أمية وبنو العباس تزاحم حينها الأسئلة والإشكالات، وهكذا لا يمكن أن نضع اليد على تصور واضح ومنضبط لنظام الحكم في الإسلام، فإلى أي شيء تدعونا تلك الحركات؟!

الثورات الشعبية ودور الحركات الإسلامية

ما تشهده الساحة اليوم من تحركات شعبية في كثير من البلدان الإسلامية، يكشف عن تملل الشعوب من تلك الأنظمة، وهي حقيقة واضحة أمام كل متابع للأحداث، ولكن السؤال هو عن دور الحركات الإسلامية في صنع هذه الثورات؟

إذا أخذنا التجربة المصرية نموذجاً لما تمثله مصر من موقعية في العالم الإسلامي، وما لها من تجربة إسلامية في العمل الحركي، نجد أن مساهمة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الدينية كانت واضحة في ميدان التحرير، الأمر الذي خلق تخوفاً عند بعض التيارات العلمانية والقوى الغربية، وقد ساهم الإخوان بقدرتهم التنظيمية في كثير من مجريات الثورة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الثورة المصرية بعيداً عن الإخوان.

ولكن هذا النوع من المساهمة يُصنف كحالة إجرائية ليس لها علاقة بصناعة الحدث، وما عليه إجماع كافة المراقبين أن الثورة صناعة شبابية بحته ليست لها علاقة بأي تنظيمات سياسية، مما يعني أن للشارع المصري بنية ثقافية وسياسية جديدة تجاوزت كل الصور التقليدية في الساحة بما فيها الخطاب الإسلامي، وقد تجلّت تلك البنية في استقطاب كافة مكونات الشارع المصري، وقد كان للأقباط دور بارز في الأحداث، الأمر الذي يدعونا للجزم بأن مكونات ذلك الوعي الثقافي ليس فيه أي مساهمة إسلامية، نتيجة للصراع التقليدي بين الإسلاميين والأقباط في مصر، والدليل على ذلك أن الثورة لم تزل طرية ويخشى عليها من أي فتنة إلا أن السلفية لم يهتموا لتلك التخوفات وافتغلوا أزمة مع الأقباط ما زالت مستمرة إلى اليوم، صحيح ليس للإخوان دخل في هذه الأحداث ولكن لا يختلفون كثيراً في نظر الأقباط، وبالتالي لا يمكن أن يكون حضور الأقباط في الثورة بدعة من الإخوان.

وعلى العموم إن هذا الأمر لم تدعه الحركة لنفسها.

وما يهمني هو النظر إلى المسافة الفاصلة بين الإسلام السياسي وبين الأمة، فإن كانت الثورة صناعة الإخوان المسلمين، ففيه دلالة على أن المشروع الإسلامي بدأ يشكل قناعة لدى الشارع، وهو الأمر الذي لا تخدمه المسيرة التاريخية للإخوان، فهم الجماعة التي تمتلك تاريخ

طويل من النضال وقد مروا بمحن كبيرة في مصر، وكانوا التيار الأبرز في معارضة كل النظم التي حكمت، وبرغم ذلك لم يتعاطف الشعب لدرجة الثورة لأجلهم، وما عمق الفجوة بين الشارع والإسلام السياسي هو التيارات التكفيرية التي توالت بين عنف الدولة وأطروحتات السيد قطب رحمه الله، وبعد السجن والتعذيب الذي مرت به الحركة الإسلامية في مصر خرجت من السجون تيارات كثيرة كفَّرت كل المجتمع بعد أن كان الكافر هو السلطة الحاكمة فقط، الأمر الذي يدل على اعتراف الحركة وبعد الشارع عنها.

وهذه المسافة التي تفصل بين الأمة وبين الحركة الإسلامية، ترجع إلى ما أكدنا عليه سابقاً، وهو عدم امتلاك الحركة تصوراً واضحاً لنظام الحكم يمكن أن يتفاعل إيجابياً مع الحاضر، ولا يمكن تقديم هذا التصور ما دامت الحركة تستمد شرعيتها من السلف، وهذا ما يحقق مخاوف حقيقة لدى الأمة.

وما يمكن تسجيله هنا من مساهمة لتلك الحركات في صناعة الثورات، هو فيما أنتجهت تلك الحركات من خطاب معارض ومقاوم لتلك الأنظمة، فقد ساهمت الحركة الإسلامية بتغذية الأمة بثقافة معاصرة على مدار عقود من الزمن، مما يجعل تلك الثقافة تشكل مركبات شعورية وغير شعورية في شحذ الهمم وإذكاء روح التحدي، أما المساهمة المباشرة هو ما لا نمتلك عليه دليلاً لا في مصر ولا في تونس.

السؤال الذي يمثل تحدياً أمام تلك الحركات هو ما يمكن أن تقدمه للأمة بعد حدوث الثورة، من تصورات سياسية تدفع بعجلة التقدم إلى الأمام، فقد طالبـتـ الحـرـكـةـ الإـسـلـامـيـةـ على مدار عقود من الزمن بالحكم لإقامة تجربة إسلامية، وبعد أن اتسعت الفرصة أمامهم في مصر وتونس، تخلوا عن هذا الطلب واصطفوا مع الليبراليين مطالبين بدولة مدنية، مما يدل على تطور في التفكير السياسي نزواجاً إلى الدولة المدنية ذات المرجعية الدينية والمتسعة للعدويات حيث تكون العلاقة بين الدولة والأفراد على أساس المواطنة.

وفي حقيقة الأمر كما نوهت سابقاً لا تمتلك هذه الحركات مشروعأً سياسياً ينطلق من عمق الإسلام يمكن أن يمثل قناعة حقيقة ومقنعة للأمة، وصناعة هذا المشروع تحتاج إلى ثورة معرفية تتجاوز كل التصورات الإسلامية التقليدية، وبناء حالة ثقافية تبحث عن الإسلام في النص الديني بعيداً عن الإسقاطات التاريخية، وقد يمثل هذا المشروع بداية لتصحيح مسار الحركة الإسلامية وتحويلها من المعارضة إلى الحكم.

والحالة الوحيدة في تاريخ الأمة التي حققت ثورة إسلامية هي إيران، الأمر الذي يكشف عن تفاعل تلك الشعوب مع الخيار الإسلامي، فخرج الإيرانيون على نظام علماني مُتجَّـرـ ومـدـعـوـمـ منـ كـلـ القـوـىـ الغـرـبـيـةـ، ليسـ لـمـطـالـبـةـ يـاسـقـاطـهـ فـقـطـ وإنـماـ لـمـطـالـبـةـ بنـظـامـ إـسـلـامـيـ، وهذاـ مـاـ يـشـكـلـ مـفـارـقـةـ حـقـيقـةـ بـيـنـ إـسـلـامـ فـيـ الـوعـيـ الشـيـعـيـ وـبـيـنـ إـسـلـامـ السـلـفـيـ، أوـ بـيـنـ إـسـلـامـ الـذـيـ يـجـعـلـ التجـربـةـ التـارـيـخـيـةـ وـفـهـمـ السـلـفـ سـقـافـاـ، وـبـيـنـ إـسـلـامـ الـذـيـ يـقـ

في عقله ولا يجعل حدوداً لإبداعه.

فتتشكلّ الوعي الشيعي للإسلام على القطعية المعرفية مع التجربة التاريخية، وتحوّل شيعة الإمام علي إلى معارضة لكل الأنظمة الإسلامية التي حكمت في التاريخ، وهذا سر تميّز تلك التجربة من غيرها، فبينما كان فهم السلف والمنجز التاريخي عقبة أمام الحركة الإسلامية في تقديم تصور يتناسب مع الواقع، كانت قطعية الشيعة مع ذلك الواقع مساهمة في خلق حركة مبدعة تتفاعل مع الحاضر.

ولم ينجح الوعي الشيعي في صنع ثورة إسلامية فقط، بل تمكن أيضاً من إقامة حكومة إسلامية، ولا يهمنا هنا الملاحظة الدقيقة التي تبحث عن الأخطاء هنا وهناك، فهي مسألة طبيعية تواجه أي عمل بشري، ولا نقارن بين صورة مثالية وحقيقة ماثلة، وإنما نقارن بين تجربة وتجارب أخرى.

ومن هنا يمكننا أن نقول: إن البعد الحضاري في الفكر الشيعي يتجلّى في تحقيق قراءة جديدة، تستوعب قيم الدين وثوابته وفي الوقت ذاته تنفتح على الواقع بكل تعقيداته، من أجل خلق موازنة بين النص الديني المستوعب لتلك القيم وبين الواقع المتغير. والتفريق بين الثابت والمتغير في الفكر الديني، يعزّز الثقة في التغيير ويحقق مساحة يتقطّع فيها مع الآخرين لكي يتكمّل معهم وبهم، كما أنه يحدث حقلًا ينশط فيه العقل بكل مكوناته، أما الثوابت فهي تلك القيم القابلة للانطباق على كل متغيرات الواقع، وبهذا يتفاعل الفكر مع الجميع مما يقلّل من سلبيات المنافسة، ففي الوقت الذي تُفتح فيه الفرصةُ للجميع يكونون مطالبين بالالتزام بتلك القيم.

هذا على مستوى الفكر، أما على المستوى العملي فهناك تجربتان يمكن للباحث دراستهما، ولا يعني أن تكون التجربة التزاماً كاملاً بالفكرة، التجربة الأولى على مستوى الدولة والثانية على مستوى العمل الحركي المنظم، أما الأولى فهي تجربة الحكم في الجمهورية الإسلامية، تلك التجربة التي ولدت ونمّت في وقت قمة التعقيّدات السياسية والاقتصادية والحضارية بشكل عام، والمتابع لظروف تشكّل تلك التجربة لا يمكن أن يكون متفائلاً بنجاحها، نتيجةً للمؤامرات التي حيكت والحرب التي فُرضت والحضار الذي مازال يلاحقها، ففي الوقت الذي راهن فيه العالم على أن أصحاب العمامات (الملاّي) لا يمكنهم أن يصنعوا دولة، كان أصحاب التجربة يعملون بجد على تثبيت معايير تلك التجربة حتى أصبحت إيران حالياً تلك القوة الإقليمية وأصبحت تلك العمامات تجوب الأرض شرقاً وغرباً ليتقاوض العالم معها في إنجازاتها التكنولوجية، ناهيك عن موقعها السياسي المؤثر والفعال في الساحة الدولية، وأنا هنا لا أحاول أن أحسب تلك الإنجازات السياسية والاقتصادية والعلمية بقدر ما أحاوّل الإشارة إلى أن الفكر الشيعي له خصوصيّته الحضارية القادرة على تقديم الإسلام ك الخيار حضاري يمكن أن يُنافس كل الأنظمة البديلة، وليس فقط على المستوى التقني أو

الهيكلية إذا صح التعبير، وإنما على مستوى المحتوى الذي يُعبر عن قيم الإسلام من نصرة المستضعفين والمحرومين ونجدتهم والوقوف مع المظلوم أينما كان، وهذا واضح. فلو تخلت إيران عن القضايا المصيرية للأمة لكان بإمكانها أن تُصبح في مصاف الدول الأوروبية على المستوى المدني والاقتصادي.

أما النموذج الآخر فهو الحركة الإسلامية الشيعية، التي ساهمت في توعية الشعوب وإعطاء الرشد الفكري للأمة، فقد تناولت كتابات الحركات الإسلامية الشيعية كل التحديات والأزمات، مما ساهم في بلورة العمل والتحرك الإسلامي، كما عملت على مواجهة كل أنواع الطغيان والاستبداد في الأمة، مما أكسبها ميزة المبادرة والصمود والشعور بالمسؤولية. وكمصادق واضح للحركة الإسلامية الشيعية التي أصبح لها واقع مهم في الساحة الدولية هي المقاومة الإسلامية في لبنان.

إن النظر لواقع العمل الإسلامي والتفاتيش عن نقاط الضعف والقوة فيه، ومضافاً إلى فتح الطريق لتأسيس وعي إسلامي يواكب المتغيرات، باشتغال النخب الإسلامية بالتحديات الراهنة □

الشباب العربي ومحاولات الإصلاح

محاولة لتفهّم الجيل الجديد

* كاظم الشيب

توضيح

هذه الصفحات عبارة عن محاولة لفهم وتفهّم دور الشباب العربي والإسلامي في حراك الشارع، ومن ثمّ نحاول أن نجيب عن تساؤل مفاده: هل لهذا الحراك دور في إصلاح الأمة؟ وبالتالي هي أيضاً محاولة لفهم الشباب وأوضاعهم وحاجاتهم ولغتهم ومشاكلهم. سأعمل، من خلال هذه المحاولة، الخروج قدر الإمكان عن نسق الكتابة التقليدية فيما يخصّ الشباب. أي سأتجاوز مناقشة الأدوار التقليدية والاجتماعية المتعلقة بالشباب مثل الأسرة وعلاقة الأبوين بالأبناء، وأهمية القدوة الحسنة للشباب، وضرورة ضبط ومتابعة من يصادقون، ومراقبة تصرفاتهم عن بعد... إلخ.

رغم أهمية هذه الموضوعات، إلا أنني أعتقد بحاجتنا الماسة، اليوم وليس غداً، إلى الانطلاق نحو «الكتاب المفتوحة» حول الشباب، لأنهم يعيشون، ونحن جميعاً، في عالم مفتوح في أبعاده المختلفة ووسائله المتعددة وأليانه المتوازدة، عالم مفتوح المسامات لتلاقي الأصوات المغذية من كل حدب وصوب. وقد تحول الكتابة التقليدية دون فهم عوالم الشباب في عصرنا الحاضر. «الكتاب المفتوحة» غير المقيدة بضوابط البحث والدراسة العاديتين، لا تعني تجاوز طرق

* كاتب وباحث، السعودية.

الاستنتاج والاستقراء المنطقيتين، بل هي انطلاق حر للكتابة حول موضوع واحد ذي زوايا مبعثرة، في محاولة للملمة جوانبه كلملمة زوايا وجوانب لوحدة زجاجية مهشمة؛ لأن مدخلات الموضوع خطوطها كثيرة، ومخرجاته خيوطها عديدة... انطلق في ذلك على قاعدة حاجة الجميع للتفكير، ليس في كيفية صياغة شخصية الشاب والشابة، وإنما الأهم، في نظري، هو كيف يمكن إعادة صياغة أولويات اهتماماتهم، وتكرار التذكير بتلك الأولويات كلما دعت الحاجة لذلك بين حين وآخر.

«الكتاب المفتوحة» تعني السعي للتبسيط بلا إسفاف، وتناول الموضوع بنمط ضربات القلب، لا توقف يهلك الموضوع، ولا تسارع يتبهه ويرهقه فوق طاقته. فتارة بالكتابة عنه بنظرة شاملة من منظار علوي عام، وتارة أخرى بمنظار تفصيلي من الداخل. ومرة بالكتابة عنه من خلال التموضع في مكان الشباب أنفسهم، وأخرى من موقع المراقب والمحلل، ومرةأخيرة من موقع المستشرف للمراحل القادمة. هي كتابة غير مقيدة بزمن اللحظة القائمة، وغير منفلترة عنها. هي كتابة متحركة من الأحكام المسبقة حول الموضوع، لكنها لا تتجاوزها، تبقيها كإشارات المرور الصفراء لا تُوقفك ولا تُطلقك، بل تجعلك في حالة من الحذر والترقب.

«الكتاب المفتوحة» هي محاولة لخلق إضافة جديدة أكثر من كونها إعادة لتدوير الأفكار بطريقة روتينية كتدوير الزوايا في لعبة التذاكي المشهورة. فليعدنني القارئ إن أخفقت في هذه المحاولة، وليوجهني بلاحظاته حتى تقوم وتكلمت محاولات تشخيص أوضاع الشباب في أوطاننا وأمتنا، ولبيقلها مني إن كنت موافقاً.

حراك الشباب العربي

تساؤلات كثيرة برزت، مع ولادة ما بات يعرف بـ(ربيع الثورة العربية)، حول طبيعة وجود دور الشباب العربي فيها. تصب جميعها في مختبر واحد يبتغي محاولة قراءة وفهم، ليس أحداث الثورة هنا وهناك فقط، بل قراءة ما يصنعه شباب الأمة من تغيير، ومحاولات فهم منطلقات تفجر حالة الثورة عندهم وتفهم أفكارهم وسلوكيهم وحقيقة مشاعرهم تجاه محيطهم ومجتمعاتهم، مع تحفظنا على إطلاق اسم (الثورة) على هذا العراق الواسع.

فقد كسر شباب الأمة تلك الصورة النمطية التي سادت العالم العربي والإسلامي خلال العقود الماضية حتى لحظة استشهاد الشاب التونسي بوعزيزي. تؤكد تلك الصورة أن مجتمعات العالم العربي لم ولن تتفاعل مع موجات التغيير والإصلاح التي سرت في عروق الشعوب والدول مثلما حدث مع سقوط جدار برلين الفاصل بين الألمانيتين، وتتابعت بسقوط الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى دول امتدت من دول أوروبا الشرقية حتى أقصى شرق آسيا. والملاحظة المهمة أيضاً أن تلك الموجات كان أساسها الشريحة الشبابية.

كسر الحراك الشبابي في الأمة جدار الصمت الاجتماعي وحطّم جدار الخوف السياسي فخرج من قمقمه معبراً، لا عن نفسه فقط، بل معبراً عن أجيال ذهبت لبارتها خلال العقود الماضية،

وعن أجيال حاضرة تحمل هموم السابقين، وعن أجيال قادمة تتلمس طريقها نحو المستقبل. وفي حقيقة الأمر فإن هذا الحراك يمثل حلقة مكملة ل WAVES التغيير التي هبّت على العالم خلال تسعينيات القرن المنصرم وتتابعت هباته خلال العقد الأخير حتى وصلت لعالمنا العربي أخيراً.

هذا الحراك الشبابي في العالم العربي والإسلامي إنما يعبر عن الإحباط العام تجاه الجمود السياسي وعدم التغيير والتطوير الاجتماعي. ويعبر كذلك عن انعدام الثقة في قدرة الأنظمة السائدة على تحقيق طموحات الشارع العربي. ويعبر عن رفض الشباب للركود التموي في سائر الاتجاهات التنموية. ويعبر عن حالة اليأس من الحكومات القائمة في تلبية حاجات الناس اليومية والحياتية. ويعبر عن إيمان المجتمعات العربية بنفسها وإمكاناتها لصنع التغيير الذي يُطمئنها على حاضرها ومستقبل ابنائها.

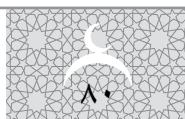
الشباب هم شريحة من الشرائح الاجتماعية المتعددة. انطلقوا فتبعتهم الشرائح الأخرى. ساحات التظاهر من تونس إلى اليمن والبحرين مروراً بمصر ولibia وسوريا اكتظت بكل الشرائح، لكن شريحة الشباب كانت هي الوقود الدائم للتجمع والتفعيل والتفاعل. وقد أبدع الشباب في تحريك الشوارع بالشعارات السلمية ويتظيم أنفسهم وطرح أفكارهم، لاسيما في سلوکهم بين الطرد والجذب تجاه المبادرات السياسية، سواء تلك المبادرات القادمة من أجل إنقاذ الحكومات القائمة، أو تلك المبادرات التي تستهدف معالجة الأزمة في هذا البلد أو ذاك.

الشباب وطموحات الإصلاح

محاولات إصلاح الأمة لم تتوقف طوال تاريخها. ونعني هنا، الأمتين العربية والإسلامية. تخبو المحاولات وتبرز. تثور وتقام. تكمن وتظهر. قد تتبع في مصر وتكمن في الشام. قد تخبو في اليمن وتبرز في العراق. وهكذا دواليك. لم تتوقف تلك المحاولات قط؛ لأن طموحات الإصلاح كانت دائماً حية في ضمائر المصلحين والمبادرين والمبدعين والمفكرين والسياسيين ومن حملوا هموم الشأن العام.

محاولات إصلاح الأمة تتعدد في صورها وأشكالها وأطوارها ودرجاتها. الانقلابات العسكرية هي وجه من تلك الوجوه المريرة للإصلاح أو التغيير. حركة الإمام محمد عبد في مصر. حركة السيد جمال الدين الأفغاني. الأحزاب والحركات الإسلامية واليسارية. حركات التحرر في البلاد العربية والإسلامية. ثورات الاستقلال من الاستعمار. حتى التكتلات الإقليمية كدول عدم الانحياز ومحور بغداد أو غيرهما، جميعها ينشد الإصلاح والتغيير وإن اختلفنا أو اتفقنا معها في المبدأ أو الأسلوب. وبالتالي فإن تعدد صور محاولات الإصلاح هو مؤشر على استمرار مساعي خط الإصلاح في الأمة وعدم توقفها.

جميع جوانب وزوايا الحراك المتنوع تصب في بوتقة محاولات التغيير والإصلاح، سواء اتخذ الحراك في نشاطه بعد الثقافي والفنى كالمسرح والكتاب والإعلام، أو اتخذ في



نشاطه بعد الاجتماعي والإنساني كالجمعيات الخيرية والجمعيات المهنية والاتحادات النقابية المتخصصة، أو اتخاذ الحراك في نشاطه بعد الديني والفكري كالخطابة والإرشاد والتوجيه وحملات الحج والفعاليات الرمضانية، أو اتخاذ نشاطه في بعد السياسي كتشكيل الأحزاب الموالية والمعارضة للتطوير والتنمية والمساواة وإقامة العدالة ومحاربة الفساد.

لذا فإن تلك المحاولات الإصلاحية، بكل أشكالها وتنوعها وجوانبها، هي تعبير عن طموحات أصحابها وقناعاتهم في عملية الإصلاح وطرقها، وبالتالي فإن طموحات التغيير والإصلاح لم تتوقف، ولا نظنها تتوقف. في كل جيل، وفي كل مجتمع، هناك من يحمل راية التغيير والإصلاح، فيعبر عنها بمحاولة إصلاح هنا أو محاولة إصلاح هناك، إصلاح ثقافي أو إصلاح سياسي، إصلاح اقتصادي أو إصلاح ديني، إصلاح فكري أو إصلاح إداري، جميعها تعبير عن طموحات التغيير والإصلاح مهما تنوّعت وتعددت.

من هنا فإن حراك الشباب العربي هو، من وجه أو آخر، امتداد لتلك المحاولات الإصلاحية في الأمة، ولكن بوجه جديد وطبيعة جديدة وديناميكية جديدة، بغض النظر عن هوية هذا الحراك ومتغيراته ومنطلقاته. ومن ثم فهو امتداد لطموحات الإصلاح في الأمة. لا يمكن تناول حراك الشباب العربي اليوم منفصلًا عن الحركات السابقة، فشباب اليوم هم أبناء لجيل آباء اليوم، وهم أحفاد للأجيال السابقة، لا شك أنهم يحملون البذور الإيجابية والسلبية من آبائهم وأجدادهم، لكنهم عبروا عن طموحاتهم بما يسمى اليوم بـ«ربيع الثورات العربية» من المحيط إلى الخليج.

يحمل شباب اليوم راية الإصلاح لأنهم يرون ويلمسون، كبقية الشراائح الاجتماعية، ما يحيط بهم من تردد في الأوضاع الاقتصادية كالفساد والتلاعيب بثروات الأمة وارتفاع معدلات البطالة وضعف البنية التحتية للتنمية. وتردد في الأوضاع السياسية كتشتت الأمة وتفرقها، وحاكمية الدكتاتوريات بالظلم والجور، وبقاء فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وعودة الاستعمار في بلدان الأمة برداء جديد. وتردد في الأوضاع الإنسانية كضعف الخدمات الطبية والتعليمية والسكنية. وغيرها من تردّيات اجتماعية وثقافية... كل ذلك دفعهم للبحث عن وسائل وأدوات تساعدهم على إصلاح ما أفسده الدهر في أمتهن.

حراك الشباب كعملية إصلاحية في الأمة يؤكّد أحد أمررين: إما أن الأمة ملت الجمود في أوضاعها المختلفة فقررت كسر عجلة الروتين التي تعيشها بالبحث عن مسارات للتغيير، أو أن الأمة تعيش حالة من الفساد الذي يحتاج إلى معالجة بالضد عبر عملية جراحية للإصلاح. والأقرب، في قناعتنا، أن حراك الشباب يعبر عن الحالتين: رفض للجمود السائد في مناحي حياة الأمة في أوضاعها السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وفي الوقت ذاته هو عملية قيسارية قاسية يُراد منها الإصلاح في الأمة.

اندفاع الشباب في حراكهم بهذا الحماس الذي فاق توقعات المحللين وتجاوز تنبؤات

الاستراتيجيين المستشرين للمستقبل، قاد الأمة، في مصر على سبيل المثال، نحو ردة فعل تطالب بمحاكمة أقطاب النظام السابق، لأن الأمة تحملهم مسؤولية الفساد الذي طال بنتائجها كل أسرة على جميع المستويات الحياتية. من هنا، كما يعتقد شباب الثورة في مصر، بيدأ الإصلاح وينطلق قطار التغيير، لأن الاعتراف بالفساد وجود المفسدين يقود للإصلاح المنشود.

هل ينجح حراك الشباب في إصلاح الأمة؟

السؤال كبير جدًا، بل هو أكبر من أن يجيب عنه أحد ما. لكننا نجتهد بما نحيط به من علم ودراسة من باب محاولة التحليل والتوقع، لا أكثر ولا أقل، لأن العوامل المؤثرة في كل حراك شبابي تختلف من بلد إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر. هناك العوامل الذاتية للحراك، والعوامل المحيطة بالحراك، والعوامل الخارجية. وسنحاول أن نوجز تلك العوامل كي لا نستغرق في الموضوع.

في البداية ينبغي التأكيد على العامل الرباني والغيبى للموضوع الذى لا يمكننا لإسلاميين تغافله، ففي أول آية من سورة البقرة حيث تتطرق لمواصفات المؤمنين، التي من أهمها الإيمان بالغيب، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَاٰلِكُ الْكِتَابُ لَا رَبَّٰلَ فِيهِ هُدًىٰ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (٢) الذين يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقْيِمُونَ الصَّلَاةَ وَمَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (٤) أُولَئِكَ عَلَى هُدًىٰ مِّنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١)، وبالعلم السياسي والمنطقى والعلمى لا يمكن قبول ما حصل خلال الفترة الأخيرة والتسليم به بعيداً عن الجنبة الغيبة لله جل جلاله. فما كان قبل أشهر قليلة، بالتحليل المنطقي والسياسي والاجتماعي مستحيلاً، أمسى اليوم واقعاً. سقوط حاكم تونس زين العابدين بن علي في فترة وجيزة، سقوط حاكم مصر حسني مبارك، انقلاب الأوضاع في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين... كل ذلك لم يكن متوقعاً حتى شهادة الشاب التونسي بو عزيزي. مطلب البحث في هذه النقطة، وما نريد التأكيد عليه هو وجود إرادة غبية شاعت ومكنت وباركت للأمة حدوث ما حدث. وعليه تبقى التوقعات مفتوحة على جميع الاحتمالات الموضوعية وغير الموضوعية، لأن ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضْلُلُ رَبِّي وَلَا يَئْسَى﴾، فقد ينجح حراك الشباب في محاولة إصلاح الأمة، وهو ما يتمنه المؤمنون، وقد لا ينجح لا سمح الله، وهو ما يرجوه العاكعون.

عوامل نجاح أو فشل الحراك

أما بالمنطق السياسي والعلمى والموضوعى فحراك الشباب معرض للنجاح والفشل وفق العوامل التالية:

أولاً: العوامل الذاتية لحراك الشباب: الشباب قوة محركة بديناميكية عالية

(١) سورة البقرة: ١ - ٥.

للحراك، ولكنها قوة غير كافية بمفردها. فلو لا تفاعل عامة الشارع المصري وبكل شرائحة الاجتماعية ما نجح حراك الشباب المصري في إسقاط وتغيير النظام. وكلما ضعف تفاعل الشارع مع حراك الشباب أو جبن، أو تشبث بالاستسلام للواقع القائم، ضعف عندها الأمل في الإصلاح والتغيير. والعكس يفضي لعكسه، فكلما زاد زخم الشارع بالتضامن مع حراك الشباب بالشجاعة والإقدام، زادت فرص الأمل في نجاح حراك الشباب.

من جهة أخرى، لتعدد الهويات الفكرية والاجتماعية والدينية أثر كبير في نجاح أو فشل الحراك الشبابي، بينما وحدة الهوية لتركيبة المجتمع السياسي للبلد الواحد تمثل بكتلة الميزان لنجاح الحراك الشبابي كما حدث في مصر، أما البحرين واليمن فهما من النوع الأول المتعدد الهويات. ويخشى على الحراك الشبابي في سوريا لتعدد هويات المجتمع السوري أن يقود الأمور نحو المسار الليبي، لأن المجتمع السوري يتضمن فسيفساء فكرية واجتماعية متنوعة دينياً ومتعددة قومياً، علويون وسنة وشيعة ومسيحيون ويهود وأكراد وتركمان وبدو... .

من جهة ثالثة، هناك ورقة الجيش ودوره في إنجاح أو إفشال حراك الشباب، فعندما يقف الجيش، أو القوات المسلحة، على خط العياد بين حراك الشباب والنظام تكون النتيجة أقرب للنجاح كما حصل في تونس. وعندما يقف الجيش على خط العياد كمراقب للتدخل في اللحظات الحاسمة لصالح التغيير ينجح أيضاً حراك الشباب كما حصل في مصر. بينما التدخل المبكر لصالح النظام كما جرى ويجري في ليبيا والبحرين، وبنسبة ما في اليمن، فإن نجاح حراك الشباب معرض للتعطيل في المرحلة الأولى، وربما يتعرض للفشل أيضاً في المرحلة اللاحقة. هنا تبيان قدرة الشباب على تنظيم أنفسهم بخطوات سريعة على التواصل مع ضباط القوات المسلحة لتحييدها أو ضمان عدم تدخلها لصالح النظام أو عدم قمع الشارع. ويبتأن أيضاً مستوى ارتباط هذه القوات بالناس ومدى استقلاليتها عن النظام.

من جهة رابعة، هناك النظام الحاكم وسيطرته وقوته تأثيره والمكونات الاجتماعية المتمصلة من بقائه. هذا العنصر من العوامل الذاتية المؤثرة في حراك الشباب ويُشكل أحد المعايير لنجاح أو فشل حراكم. هذا العنصر هو ما أفضى إلى الوضع القائم في ليبيا. معمر القذافي لم يتعامل بطريقة زين العابدين بن علي في تونس مقابل حراك الشباب والشارع، ولم ينتهج مسار حسني مبارك في مصر، بل لم يتثبت بالحكم على طريقة علي عبدالله صالح في اليمن، إنما قام بطريقته الخاصة بالاستعانة بجيشه وكل نظامه وحزبه وعشائره وكذلك بجلب المرتزقة لمواجهة حراك الشباب المطالبين بالإصلاح والتغيير. فطبيعة النظام الحاكم ومستوى ردة فعله على حراك الشباب ومستوى قدرته على المناورة هي من المؤشرات المهمة لجسم جدل فشل أو نجاح حراك الشباب لإصلاح الأمة.

ثانياً: العوامل المحيطة لحراك الشباب: الشباب عندما ينزلون إلى الشارع ويطالعون بالتغيير والإصلاح، لا يعني ذلك غياباً للتكتلات الداخلية المحيطة بهم والمتنفلة في المجتمع،

سواء التكتلات الدينية أو السياسية من الأحزاب الرسمية العلنية وغير الرسمية كالنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والدينية. ناهيك عن وجود رجال أعمال في كل بلد يشكلون قوة اقتصادية مؤثرة في ميزان الأعمال ومسار الحياة التجارية، وتأثير هؤلاء على حراك الشباب بالنجاح أو الفشل يعتمد على تحولهم أو عدم تحولهم إلى تكتل سياسي فاعل يساومون من خلاله على تحديد مستقبل البلاد، أو على مدى قدرة الشباب على التعامل معهم واحتواء حركتهم في صالح التغيير الإصلاحي ومدى استجابتهم لذلك.

لكل هؤلاء -السياسيين والأحزاب ورجال الأعمال والنخب- تأثير في قطاعات اجتماعية واسعة سواء قبل سقوط النظام أو بعد سقوطه، وإن كانت نسبة مختلفة بين أنواع النخب وامتداداتها الاجتماعية، ناهيك عن بقايا النظام والتكتلات القريبة منه ومدى حظوظها في الشارع العام. في تونس اليوم خشية كبيرة عبر عنها المتابعون من الداخل والخارج على مستقبل التغيير الذي حدث بقيادة الشباب. تبقى الأسئلة قائمة وحاجة حول قابلية الثورة للسرقة أم لا حتى تتضح معالم الخريطة السياسية للتغيير. منشأ الحيرة هو غياب التوقع والتحليل حول قدرة كل طرف وغليبة أي من الأطراف الداخلية على جر التغيير نحو مسارات محددة في هذا الاتجاه أو ذاك. مع الأخذ بالاعتبار وجود امتدادات لهذه المكونات مع جماعاتها في الخارج. على ضوء ذلك يصبح نجاح الحراك الشبابي مرتبطاً بحجم الدور الذي تلعبه وستلعبه تلك التكتلات والنخب في التغييرات المطروحة والإصلاح المنشود.

ثالثاً: العوامل الخارجية لحراك الشباب: يتحرك الشباب بهمة عالية، لكنهم قد لا يحيطون بما يدار حولهم من محاولات لاستثمار حراكم من قبل المعادات الإقليمية والدولية المهمة بيلادهم. لكل بلد نسقه الدبلوماسي والسياسي المحيط به خارج حدوده الدولية، ناهيك عن التمثيل الدبلوماسي والسياسي للدول والمنظمات الدولية المقيمة في البلاد من سفارات ومكاتب مختلفة التوجهات ولها امتداداتها مع الداخل. بمعنى آخر هناك مصالح لبعض الدول والجماعات في البلاد، ويراد لهذه المصالح أن تستمر أو أن تنمو وتكبر، سواء كانت مصالح اقتصادية أو سياسية أو دينية ومذهبية. فالنسق الدبلوماسي والسياسي في البحرين أفضى لدخول درع الجزيرة، والسياق الدبلوماسي والسياسي للبيبا أفضى لتدخل الناتو وهيئة الأمم المتحدة، والمجال الدبلوماسي والسياسي لليمن أفضى لطرحمبادرة الخليجية لحل الأزمة فيها.

بالطبع ليس غائباً العامل الدولي وقراره عن تلك الساحات، بل هو حاضرٌ وبقوة. وعليه، يكون للعوامل الخارجية دور المرجع لكفة ميزان حراك الشباب نحو النجاح أو الفشل، ولكن، كما يبدو لنا، أن منطلق هذا العامل وقوته يتعدد من خلال قوة وضعف العاملين الأول والثاني (العوامل الذاتية والعوامل المحيطة لحراك الشباب). فحجم حراك الشباب المصري ومن قبله التونسي لم يعطيا للعامل الدولي فرصة للمناورة والتقدم على سبيل المثال.

الأمر المقطوع فيه، أن الأوضاع لن تعود كما كانت عليه قبل الأحداث والتطورات في

البلدان التي مر بها قطار الثورات العربية، والتي يمر بها اليوم، أو التي سيمر بها غداً. هناك تغيير ما، وبحجم ما سيحدث. أما ما مدى منسوب الإصلاح الذي سيخلفه في الأمة؟ فهو متزوك للتفاعل الكيميائي لتلك العوامل التي ذكرناها بحيث ينتج عنها مولود جديد وهو ما ستكتشف عنه الفترة القادمة.

على ضوء جل تلك العوامل وتفاعلاتها الكيميائية ينبع نجاح أو فشل حراك الشارع العربي، ومستوى النتائج سيعتمد على غلبة عامل منها على بقية العوامل، كما في تركيب وتعديل وتطوير العادات الكيميائية، فقد يغلب عاملان فيحدث النجاح أو الفشل. عندما غالب العامل الذاتي في تونس ومصر، لصالح الشباب وليس النظام، سقط النظام برمتها. وعندما غالب العامل الخارجي في البحرين، حتى لحظة كتابة هذه الصفحات، خمدت الثورة. وعندما غالب العامل الذاتي في سوريا، لصالح النظام، حتى اللحظة، لم تقدم الثورة. وهكذا دواليك.

الشباب عبر العصور

من يدرس التاريخ يجد أن أغلب عمليات التغيير في الأمم مصدرها اندفاع الشباب وقناعتهم بضرورة التغيير. كل الحضارات قامت على أكتاف الشباب وهمتهم. أول الذين آمنوا بالرسول محمد ﷺ مؤسس الحضارة الإسلامية هم الشباب، وكذلك من آمن بحقيقة الرسل والأنبياء أولاً هم الشباب. ويجد الدارس لصفحات الثورات في الأمم كالثورة البلاشفية في روسيا والثورة الفرنسية في أوروبا والثورة الإسلامية في إيران وبقية الثورات؛ أن عيادها الأساس هم الشباب. ويجد أيضاً أن معظم الحركات الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية تأسست على سواعد الشباب وهمتهم.

فالشباب هم الماكينة الدافعة للتغيير عبر التاريخ سواء كان التغيير نحو الأحسن كما حدث في الثورة الروسية والثورة الفرنسية والثورة الإسلامية في إيران، أو كان التغيير نحو الأسوأ كما يجري في المطالبات بالحقوق المثلية وحقوق الشاذين وحقوق المدمنين، أو كما هم كذلك عماد تنظيم القاعدة الإرهابي في جميع البلدان والدول. فقد مارست المنظمات الشبابية في ألمانيا دوراً بارزاً في بث الأفكار الهتلرية وفي إيصال هتلر إلى الحكم حتى بات الشباب معروفين باسم «الشبيبة الهتلرية - Hitler Jugend» ومن تلك المنظمات: «منظمة الشبيبة الهتلرية» عام ١٩٢٦م ووصل عدد أعضائها في عام ١٩٣٢م ١٣٥,٠٠٠ عضو، وأمسى لاحقاً على من أراد الانضمام للمنظمة في سن الرابعة عشر أن يلتحق في سن العاشرة إلى منظمة تسمى «بيمفن»، وقبلها عليه منذ الثامنة أن يمر في آل «جونغفولك». وعلى الصعيد النسائي، كان «اتحاد الشابات الألمانيات» يستقطب الفتيات ما بين سن الـ ١٤ والـ ٢١ متوازياً بذلك مع «الشبيبة الهتلرية»^(٢).

(٢) موسوعة السياسة: ٤٣٨ / ٣.

لذا نجد أن شباب الجامعات وشباباتها كانوا عماد تشكّل النقابات الطلابية المعبرة سياسياً عن قبول أو رفض الواقع المعاش كما جرى ذلك في دول المغرب العربي وأوروبا ودول شرق آسيا، وباتوا اليوم هم الشريحة التي تقوم عليها أغلب مؤسسات المجتمع المدني في العالم قاطبة.

من هم الشباب؟

يلاحظ عند محاولة تحديد السن المقصود من مفردة «الشباب» وجود التداخل في أغلب التعريفات المتخصصة للمرحلة العمرية عند الشباب بين تعريفات سن المراهقة وما بعدها، لذا فضلنا طرحها قبل الدخول في تعريفاتها النفسية والاجتماعية وتوصيفاتها. منها ما جاء في آيات القرآن المبين، ومنها ما جاء في العلوم الأخرى، وسنذكر بعضها على نحو الاختصار غير المخل ونسأل الله التوفيق في ذلك. وسنبدأ بالأيات والروايات:

﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَىٰ يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(٣). جاء في بعض كتب التفسير أن إبراهيم عليهما السلام أقي في النار لم يكن عمره يتجاوز سنتين عشرة سنة، وذكر البعض الآخر أن عمره عند ذاك كان (٢٦) سنة. وعلى كل حال فإنه كان في عمر الشباب^(٤).. وجاء في تفسير الآية: أي أن في المدينة شاباً يذكر الأصنام بسوء لعله هو الذي صنع هذا الصنيع^(٥).

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهَا لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُطْبَةً﴾^(٦). قال موسى لفتاه: أي شابه الذي كان يلازمته ويخدمه، وهو يوشع بن نون، وقد كان وصيّاً لموسى^(٧).

وجاء في آية ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا﴾^(٨)، الفتى الغلام الشاب، والمرأة فتاة^(٩). وفي آية ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٌ﴾^(١٠)، والتقدير: فسجن يوسف ودخل معه السجن فتيان أي شبابان حدثان^(١١).

وفي آية ﴿إِذْ أَوَى الْفِتِيَّةَ إِلَى الْكَهْفِ﴾^(١٢)، الفتية جمع فتى، أي الشبان^(١٣)، وقيل:

(٣) سورة الأنبياء .٦٠.

(٤) تفسير الأمثل: ١٣٩ / ١٠.

(٥) تقرير القرآن: ٥٥٣ / ٣.

(٦) سورة الكهف .٦٠.

(٧) تقرير القرآن: ٤٠٢ / ٣.

(٨) سورة يوسف .٣٠.

(٩) مجمع البيان: ٢٩٦ / ٦ - ٥.

(١٠) سورة يوسف .٣٦.

(١١) مجمع البيان: ٣٠٠ / ٦ - ٥.

(١٢) سورة الكهف .١٠.

(١٣) تقرير القرآن: ٣٦٤ / ٣ والميزان: ٢٠٠ / ١٣.

إذا التجأ أولئك الشبان إلى الكهف^(١٤). وفي آية «إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ أَمَّنُوا بِرَبِّهِمْ»^(١٥)، أي أحداث وشباب^(١٦). وقيل: أي شبان^(١٧).

ومما جاء في الروايات المفيدة في موضوع تحديد سن الشباب:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «يرف (يربب) الصبي سبعاً ويؤدب سبعاً ويستخدم سبعاً، ومنتهى طوله في ثلث عشررين سنةً، وعقله في خمس وثلاثين، وما كان بعد ذلك فبالتجارب»^(١٨).

قال النبي عليه السلام: «الولد سيد سبع سنين، وعبد سبع سنين، ووزير سبع سنين»^(١٩).

وهنا، بعض الأقوال والتعريفات المساعدة، منها: المراهق هو الشخص الذي تجاوز مرحلة الطفولة ولم يبلغ الحلم بعد. وتعتبر معظم المجتمعات الشخص مراهقاً من سن ١٣ إلى ١٨ سنة على الأقل. اليوم يصبح الفرد بالغاً قانوناً في سن ١٨ في معظم البلدان^(٢٠).

الفتي: والفتية: الشاب والشابة^(٢١). الشباب: جمع شاب^(٢٢). وجمع شبيةة شبائب: الفتاء وهو من سن البلوغ إلى الثلاثين تقريباً^(٢٣). الشباب: هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين، أي الذين أتموا عادة الدراسة العامة^(٢٤).

يعتبر علم الاجتماع، الشباب: جماعة عمرية يشتراك أعضاؤها ببعض الصفات مثل العمر والعرق والثقافة المترابطة وأبرز صفاتهم:

- ١- درجة عالية من التضامن الاجتماعي.
- ٢- تنظيم متدرج.

٣- رموز رافضة تستخدم للمقارنة مع قيم الراشدين وخبرائهم^(٢٥).

ويطلق الأرضيون - وبعض نصوص التشريع أيضاً - اسم (المراهقة) على بداية المرحلة الراشدة... وإن مرحلة (المراهقة) تُعد في البحوث الأرضية ذات خطورة من نمط آخر. وقد أضافت البحوث في الحديث عن طاب المراهقة بكل تفصيلاتها، فيما يمكن لها في خصوصيتين رئيسيتين هما: استقلال الشخصية، وتموجاتها. ويتقصد بالاستقلال: أن الشخصية تبدأ

(١٤) مجمع البيان: ٥٨٤/٦-٥.

(١٥) سورة الكهف: ١٣.

(١٦) مجمع البيان: ٥٨٦/٦-٥.

(١٧) تقرير القرآن: ٣٦٦/٣.

(١٨) وسائل الشيعة: ٥/١٠٥/١٥.

(١٩) وسائل الشيعة: ٧/١٠٥/١٥.

(٢٠) الموسوعة العربية العالمية: ٧٥/٢٢.

(٢١) الموسوعة الجامعية لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ٢٠٢٥/٢.

(٢٢) لسان العرب: ١٠/٨.

(٢٣) المنجد في اللغة والأعلام: ٣٧١.

(٢٤) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٤٥٢.

(٢٥) معجم علم الاجتماع المعاصر: ٣٣٤.

بالتحسّن بأنها كيان مستقل عن أسرته. أما تموّجاتها، فيقصد من ذلك الاضطراب أو القلب أو التردد في الانتهاء إلى الموقف الحاسم الذي تختطه الشخصية لمستقبلها سواءً أكان ذلك متصلًا بمشكلاتها الفكرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بعامة^(٢٦).

وهناك صورتان لحالة الشباب قد يظنهما البعض متناقضتين، بينما هما ليستا كذلك، لأنهما حالتان طبيعيتان يعيشهما الشاب في مرحلة المراهقة. فمن جهة يرغب الشاب في أن يكون قوي البنية جسدياً، جميل المظهر في طلته وزينته، يتمنى أن يكون الأفضل بين أقرانه، لديه حس الإبداع والمبادرة، سريع التأثر، حب التغيير والميل للتجديد والتجديد دائمًا، الرغبة في الاستقلال الاقتصادي والحصول على صلاحيات التصرف بماله، المطالبة بالمزيد من الحرية... ومن جهة أخرى قد يحب الانزواء والوحدة، عنده رغبات جامحة وبعضاها وهمية، وأحلام عاطفية، يمتاز بالحساسية المفرطة، قد يكون عنده اضطرابات نفسية أو فكرية أحياناً، التردد بين التمرد على العادات والتقاليد أو التقييد بالتقاليد السائدة، العناد والكسل، الميل لإبراز الشخصية وجلب انتباه الآخرين وحب الظهور^(٢٧).

هاتان الصورتان يجعلان الشاب يعيش مجموعة من الصراعات مع الذات، صراع بين الرغبات العاطفية والمتطلبات العقلية، صراع بين التقليد والتجميد، صراع بين الاستقلالية والتبعية، صراع بين العاطفة والعقل، صراع بين الانطلاق في الحرية والتقييد بالقانون والنظام والقيم والأعراف، صراع بين الحب في الحوار والنقاش والتفور من الوعظ والإرشاد... لذا نجد الشاب -المراهق- ينتقل من مزاج إلى آخر، وتبدل حالته النفسية من وضع إلى ضده. ويبدو أن هذه الحالة هي ما أراد التعبير عنها نبينا محمد ﷺ بقوله: «الشاب شعبة من الجنون»^(٢٨). أما ما يجعل الغلبة لجانب دون آخر فهو مجموع العوامل الذاتية المكونة لشخصية الشاب والعوامل المحيطة به في بيئته الأسرية والاجتماعية والسياسية. وكما يلاحظ في العالم العربي اليوم غلبة العنصر السياسي كعامل تأثير به الشباب وتفاعل معه على الكثير من العوامل الأخرى. قال أمير المؤمنين ع: «لا يزال العقل والحمق يتقابلان على الرجل إلى ثمانية عشرة سنة، فإذا بلغها غالب عليه أكثرهما فيه»^(٢٩).

هل تفهم الأمة شباب العصر؟

قال صديقي الخمسيني وهو من حملة الدكتوراه: أنا لا أدعني فهم شباب اليوم، وأجد

(٢٦) دراسات في علم النفس الإسلامي: ١٠٠

(٢٧) للمزيد من الإلمام والتوضيح في هذا الجانب يمكن مراجعة كتاب: الشاب بين العقل والعاطفة، للشيخ محمد تقي فلسيفي.

(٢٨) موسوعة أحاديث أهل البيت ع: ٢٦٠/٥ ح ٥٩٦.

(٢٩) بحار الأنوار: ١ / ٨٦ . ٤٩

أن اللغة بيني وبينهم قاصرة عن مد جسور تفهمهم، لأن لهذا الجيل، اليوم، لفته الخاصة ومشاكله الخاصة، وهي بحاجة إلى جهد لفهم والتفهم. ما قاله صديقنا قد عبر عنه بعض الدارسين الاجتماعيين والتابعين بطرق أخرى، لكنها مجتمعة تقييد بضرورة إعادة قراءة وصياغة فهم أوضاع الشباب دراسة مشاكلهم وتفهم حاجاتهم ولغة التواصل بينهم لإدراك بيئتهم التي يسبحون فيها، ومن ثم امتلاك القدرة على التفاهم والتواصل معهم.

أهمية هذه النقطة لا تتبع من كونها المدخل لمعرفة ارتباط تطلعاتهم وطموحاتهم تجاه الإصلاح والتغيير في الأمة فحسب، بل هي المدخل لمجموعة من المسارات المؤثرة في حياتهم ومستقبلهم. الآباء والأمهات بحاجة لها ليتمكنوا من التعامل مع أبنائهم. علماء الدين بحاجة لها ليتمكنوا من وضع البديل الشرعية لتوجيههم. مدراء المدارس والجامعات والمعلمون بحاجة لها لينطلقوا منها نحو تفعيل آليات وأدوات ومبادئ تؤسس لتعليم ناجع للشباب. جميع مؤسسات المجتمع المدني بحاجة لها، لأن أغلب المتطوعين فيها من جيل الشباب كالأندية الرياضية والفنية وغيرهما...

وتزداد أهمية هذه النقطة عند العنيين بالتخفيط لهذه الفئة في الدول والمجتمعات، وعند رسمي مناهج التربية والتعليم، وكذلك التعليم العالي، وخاصة وأن هذه الفئة تُشكل ما يفوق على ٥٠ في المائة من سكان العالم بما فيها البلدان الإسلامية والعربية. لذا فإن المطلوب من الجميع بحث ودراسة هذا الموضوع، الأسرة، قطاع التعليم، المخططين، مدراء وأصحاب مؤسسات المجتمع المدني، كلهم معنيون بمحاولة فهم وتفهم جيل شباب اليوم.

لأنه لا ينبعي المبالغة في طرح الموضوع. لذا، وقبل كل شيء، ينبغي عدم تهوين أو تهويل مسألة فهم وتفهم الشباب. هم شريحة اجتماعية قائمة بيننا، فالحديث عنهم ليس حديثاً عن فئة تعيش في كوكب آخر لا نعرف أوصافها وحجمها وببيئتها الغريبة عنا، وإنما الحديث عن فئة تعيش بيننا وتعامل معها بشكل يومي. وللقليل أن يقول: فلماذا يتم طرح هذا الموضوع؟. نقول: ما جعل الموضوع مثاراً للطرح في السنوات العشر الأخيرة تقريباً هو ثورة الاتصالات والتواصل الجديدة بين الناس. في زيارة لي للولايات المتحدة الأمريكية قبل اثنين عشرة سنة، وجدت حينها، أن بعض مراكز الدراسات والأبحاث الأمريكية المرتبطة بالدولة والجامعات تبحث في الفجوة الاجتماعية الآخذة بالتزايد بين الأبناء والآباء والأمهات بسبب انشغال جيل الشباب والشابات بالإنترنت ومتابعة الفضائيات.

قبل أشهر شكت لي إحدى الأخوات وضع زوجها الشاب المنشغل بمتابعة صفحاته في الفيسبوك وتويتر لدرجة الانغماس مما جعله حاضراً غائباً عنها وعن أولادها، حتى عندما يجتمع مع والديه وإخوانه وأخواته، يكون مشغولاً عن الجميع بآلية فون لمتابعة شبكة الإنترت! ويقول قريب لنا: ذات يوم أسبوعي يجتمع فيه أفراد عائلتنا لاحظت وجود عشرة من مشغلي إما بآلية فون أو باللابتوب طوال ساعات في مجلس واحد!

أظهرت دراسة أمريكية أن واحداً من أصل كل ٢٥ مراهقاً في الولايات المتحدة يقول: إن لديه «نزوعاً لا يُقاوم» نحو زيادة الوقت الذي يمضيه على الإنترنت، الأمر الذي حدا بالخبراء إلى التساؤل عن ظاهرة «إدمان الشبكة» لدى جيل الشباب. كما وجدت الدراسة، والتي شملت أكثر من ٣٥٠٠ طالب وطالبة من طلاب المدارس الثانوية في ولاية كونيكتيكوت الأمريكية، أن المشاركون الذين يعانون من «مشاكل في استخدام الإنترنت» هم أكثر احتمالاً للإصابة بأعراض الاكتئاب والسلوك العدواني وتعاطي المخدرات، وذلك مقارنة بنظرائهم الذين ليس لديهم مثل تلك المشاكل. ففي مقال نشروه في مجلة كلينيكال سيكولوجي (فصلية علم النفس السريري)، قال الباحثون: «قد يكون الاستخدام الإشكالي للإنترنت موجوداً لدى حوالي أربعة بالمائة من طلاب المدارس الثانوية في الولايات المتحدة»^(٣٠). دق مراسل صحيفة كريستيان ساينس مونيتور ناقوس الخطر في تقرير مطول من واشنطن، يتطرق فيه إلى تأثير وسائل الإعلام الإلكتروني الجديد على الصحافة التقليدية. ومما جاء فيه:

لدينا الفيسبوك وتويتر اللذان أصبحا منهل الشباب للحصول على الأخبار. وفي بحث لمركز بو للأبحاث يرى ٦٠٪ من الفئة العمرية ١٨-٢٩ أنه من الضروري مشاركة الأخبار والحوادث مع الآخرين عبر رفعها على الفيسبوك أو بواسطة البريد الإلكتروني. يذكر أن هذه النسبة هي الأكبر بين جميع الفئات العمرية الأخرى. وهنا يتطرق تشيني إلى تهديد يعتبره في غاية الأهمية، حيث يقول: إن خبراء الديمقراطية أبدوا مخاوف عميقة من حبس الشباب لأنفسهم داخل مجموعة من الأصدقاء عبر الفيسبوك، وهم في الغالب أصدقاء يعرفونهم شخصياً أو تجمعهم بهم اهتمامات أكademية ومعرفية، وينحدرون منخلفية متشابهة^(٣١).

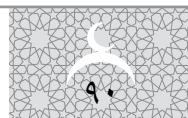
تلك اللقطات ليست للحصر وإنما لتقرير الصورة للذهن. وهي ليست حالات فردية فتتجاوزها، وإنما حالات واسعة تحتاج إلى التوقف عندها والتأمل فيها. فهاتف الجوال، وأنواعه المتطورة للتواصل بالصوت والصورة والنت، واللاتوبات، وصفحات الفيسبوك، وصفحات تويتر، جميعها كانت أساس التواصل الاجتماعي الذي شكل بيئه حراك الشباب العربي في تحريك الشارع فاسقط أنظمة، وجعل بعضها يترنح، وجعل أخرى تستبق الأحداث عبر خطوات استباقية تتقى بها ما حدث في غيرها من الدول. حراك الشباب اعتمد على هذه الوسائل في نقل همومهم وطموحاتهم من الصفحات الافتراضية على الشبكة العنكبوتية

(٣٠) موقع بي بي سي العربي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/scienceandtech/2011110520/05/_internet_addiction.shtml

(٣١) تقرير صحفي في ١٥ / ٥ / ٢٠١١ بعنوان: في ظل تنامي استخدام الإنترنت وسيلة إخبارية، هل ولى زمن الصحافة التقليدية؟ / موقع الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6A4A6965-DF9043-DF-A3AE-7FB7A9C9A9C5.htm>



إلى ميادين التحرير وشوارعها في تونس ومصر ولibia واليمن وسوريا والبحرين. حتى أشهر قليلة كانت الصورة المنطبعة في أذهان الكثريين، ربما، تقلب عليها الجانب السلبي من الانشغال والتشاغل بتلك الوسائل عن الأسرة والمجتمع. بيد أن ما حدث في «ربيع الثورات العربية» بدل شيئاً من تلك الصورة. لا يعني ذلك انتقاء الصورة السلبية، وإنما سطوع للجانب الإيجابي منها، لأن ما قام به الشباب يعبر عن قدرة على نقل مجتمعهم الافتراضي في النت، أو الوهمي كما يسميه البعض، إلى مجتمع حقيقي وواقعي على الأرض وفي الساحات والأزقة. هنا هو «مجتمع الفيسبروك» أو «مجتمع شباب الفيسبروك».

لم يكن مجتمع الشباب في الفيسبروك مقنعاً للكثيرين بأنه مجتمع حقيقي وواقعي ومن الممكن أن يصنع تفاعلاً بين أهله وعناصره. بمعنى آخر لم يكن ذلك المجتمع منظوراً ولم يمدوّساً على الأرض، لذا أطلق عليه اسم «المجتمع الافتراضي» أو «المجتمع الوهمي». لا لأنه غير موجود، وإنما لأنه، مقارنة بالمجتمع الطبيعي، غير متشكل في بيئته تتكون من أفراد يحتكرون ويحاكون بعضهم وجهاً لوجه، يقرؤون تفاعل الآخرين تجاههم من حركات أحاسادهم ووجوههم، فيلمسون رضاهم أو رفضهم أو مواقفهم من خلالها وعبر ما يسمعواه بأذانهم منهم مباشرة، غالباً ما يكون هذا الاحتكاك الاجتماعي بين أفراد يعرفون بعضهم، أو في طريقهم للتعرف المباشر. منذ خلق الله البشرية والتدافع الاجتماعي بين الناس يقوم على الاحتكاك والمحاكاة المباشرة بين أفراد المجتمع. لا يزال هذا التدافع هو القائم والسائل في المجتمعات العالمية. الجديد اليوم، أننا أمام مجتمع من نوع آخر «مجتمع الفيسبروك».

يقتصر التفاعل بين أفراد «مجتمع الفيسبروك» على الكتابة النصية فيأغلب الأوقات، وعلى الصوت في بعض الأحيان، وفي أوقات أقل يكون التفاعل بالصوت والصورة. هنا، يجد المراقب لهذا المجتمع أو المعامل معه، أن هناك لغة نصية غير مألوفة يتم تداولها بين المشتركين فيه. حروف ترمز إلى أشياء، وكلمات ترمز إلى صفات، ومصطلحات ترمز إلى تقنيات محددة... وتزداد هذه الحيثيات غموضاً كلما كان المشتركون مسجلين بأسماء حقيقة، لأن بعضًا من التكافش في تناول الموضوعات بالأسماء المستعارة يجعلها أقل غموضاً. فنسبة الغموض التي تصل إلى السرية في تداول الموضوعات أو الأسماء هي من سمات المجتمع الإلكتروني.

ومن الملاحظ على مجتمع «الفيسبروك» أن المشترك يتعامل مع مجتمع واسع وشرائط متداخلة وكثيرة، ومن جنسيات لا محدودة، بل تسقط القطرية والحدود الجغرافية بين المشتركين، وهذا ميزة أخرى لهذا المجتمع، وهي ارتفاع حواجز نفسية ورسمية بين المتواصلين فيه الذين تربطهم هموم مشتركة وصفات ذاتية تجمعهم في هذه الصفحة أو تلك. بيد أن المشتركين يتحولون بالتدريج إلى مجتمعات أضيق بحثاً عن هم واحد مشترك أو مطلب واحد جامع بينهم، صفحة علمية أو سياسية أو فنية... إلخ، وكما يحدث في المجتمع الطبيعي بين التضييق والتتوسيع في بناء الشلال الاجتماعية وتفككها هو كذلك في مجتمع النت،

ولكن بقدر ما طريق تفكيرك الشلل الاجتماعية غير سهل الحدوث، يمكن القول: إن شالية مجتمع النت سهلة التفكك والخروج منها بمجرد أن يقرر الفرد المشترك ذلك.

في مجتمع النت ليس للمشتركيين المشاركيين في صفحة منه ضرورة التقارب بين أفراده في العمر والصفات كما هو الأغلب والأعم على المجتمع الطبيعي. فقد يجد المشارك أحمر متباعدة ومترادفة ومتداخلة في صفحة واحدة، لكن كلما كانت موضوعات الصفحة أكثر عمقاً موضوعياً في مجالات العلوم والفكر والسياسة تتقلص غالباً الصفة العمرية بين المشاركيين لتجتمع كل فئة عمرية على مطاليبها المشتركة. هنا لا نجد الأمر يتعلق بالشباب بشكل خاص، ولكن غالباً ما يجتمع الشباب على هموم مشتركة قد يبتعد عنها الأكبر سنّاً وذلك لوجود فوارق نفسية تجمعهم وتبعدهم عن الأكبر سنّاً كالحماس وحب المغامرة والرغبة في التجديد والتمرد على الحياة التقليدية، وهو ما حصل في موضوع «مجتمع شباب الثورات العربية» على شبكة الإنترنت.

ربما هناك نقطة إضافية على ما سبق، وهي أن الشاب في مجتمع النت وجد حياة بديلة عن حياته الطبيعية، وإن لم تتعوده كل التعويض، فقد وجد من يُصنفي إليه، ويستمع لمشاكله وفضضاته، ويناقشه فيها، وقد يبادله المشاعر ويواسيه إذا ما احتاج للمواساة، ويضاهكه ويسايره في كل لحظة ويوم، ويأتي ذلك في عالم المجتمع الطبيعي الذي تشاغل فيه الآباء والأمهات عن أبنائهم بهموم ومتطلبات الحياة اليومية استجابة لسرعة إيقاع الحياة العصرية والركض اليومي وراء الالتزامات التي لا تتوقف. فلا غرابة من وجود حالة من الغربة بين الأبناء والآباء عندما يعيش الجميع هذه الحالة، فيغياب التواصل وتضعف لغة التفاهم والتفهم وتبدأ الفجوة بين الجيلين في الاتساع.

لذا، ومن جهة أخرى مهمة، لم تعد صياغة شخصية الشاب والشابة مرتبطة حسراً بالمؤسسات التقليديتين الأسرة والمدرسة ومجتمعه الصغير وال الطبيعي كالسابق. سيبقى دورهماأساسي، ولكن لا ينحصر بهما، إذ بات للمجتمع الإلكتروني تأثير واضح على تطلعاتهم ونوعية همومهم وطبيعة ميولهم وطرائق تفكيرهم، لأن الشباب، جل الشباب، وجدوا في مجتمع النت تلبية لأغلب حاجاتهم ابتداءً بالألعاب المسلية والمتنوعة التي تستجيب مع طبيعة تفكير كل واحد منهم، ومروراً بالواقع الرياضية المتعلقة بالألعاب الرياضية المحببة لديهم، وصفحات التعارف بين الجنس الواحد أو بين الجنسين، وصفحات التعليم والتعلم، وصفحات البحث والإعلام والموضة والحوارات السياسية المثيرة والساخنة، وانتهاءً بجميع الواقع والصفحات، الصالحة منها والطالع. فبصفحة زر صغير يدخل الشاب في عالمه الأقرب إلى نفسه وفكره ومزاجه في كل وقت وكل مكان.

مما يدفع الشاب للدخول والتفاعل مع هذا المجتمع: الرغبة في المشاركة وإثبات وجوده وحضوره والتعبير عن رأيه، والحماس لما يحب ويرغب، والتمرد على الروتين الاجتماعي،

وحب المغامرة عبر اقتحام كل الأبواب، وحب الفضول لمعرفة كل شيء بوقت قصير، الاندفاع لكل جديد والميل للتجدد، وربما الهروب من الواقع، أو الرغبة في إفراج شحنة من الغضب والعاطفة... إلخ.

لا يعني جل ما سبق، لفهم الشباب وتقديرهم، أنهم يعيشون في العالم الافتراضي فقط، بالطبع لا، وإنما تلك الصورة باتت اليوم الأكثر سطوعاً في حياتهم، والتي تتطلب مزيداً من البحوث الميدانية والاجتماعية لمعرفة مقدار تأثيرها في حياتهم، ومعرفة حجم أهميتها في صياغة شخصيتهم. وتبقى للحياة الاجتماعية التقليدية، الأسرة والمدرسة والحرارة والأصدقاء، تبقى لها دائرة التأثير الأولى، بل تبقى هذه الحياة هي الأساس لتحديد مجتمع النت الذي يختاره، وهي المفتاح الذي يُشكل ويرسم قرارات الشاب حول اختياراته وتقاليده داخل مجتمع الفيسبروك، فإذا ما مالت شخصيته للدين والمتدينين كانت خياراته النتية في هذا الاتجاه، وإذا ما كانت نفسيته ميالة للسياسة والسياسة ستترك حينها للمواقع النتية ذات الطابع السياسي، وإذا ما شطع مزاجه للانحراف والمنحرفين، لا سمح الله، سيخوض مع وفي مجتمع النت الفاسد والعياذ بالله.

لا يمكن الادعاء بأن أمتنا اليوم تفهم شبابها، ولا يمكن الزعم بأنها لا تفهمهم، ولكن يمكن القول بأنها تعيش حالة قصور عن تفهمهم والتفاهم معهم. فالآمة اليوم، الأسرة والمدرسة والمجتمع والدولة، بحاجة إلى إعادة صياغة فهمها للشباب بمنظار جديد يأخذ بالاعتبار كل الظروف المحيطة بهم، لاسيما تلك المجالات التي تأخذ العيز الأكبر من اهتماماتهم وانشغالاتهم.

مشاكل الشباب

لا بد لفهم وتقدير الشباب معرفة مشاكلهم وشكواهم. لا شك في وجود مشاكل خاصة بهم كبقية الشرائح الاجتماعية. نتحدث هنا عن مشاكل عامة يعيشها معظمهم، لا المشاكل الفردية الخاصة. مشاكل تسبب إشكالات متعددة، تارة لأنفسهم، وأخرى لحيطهم. سناحوا على التطرق لبعضها كشوادئ لما نريد طرحه، مثل الفراغ وسوداوية المستقبل، وإلا فالموضوع بحاجة إلى دراسة منفصلة.

مشكلة أوقات الفراغ الطويلة التي يعني منها قطاع واسع من الشباب على مدار السنة، لاسيما فترة الصيف عندما تتعطل الدراسة في المدارس والجامعات. قد أشبعـت كتابات وبحوث كثيرة مشكلة الفراغ عند الشباب، ولكن هل فهمـت أمـتنا حـجم المشـكلـة وتبـعـاتـها عـلـىـ الشـابـ والـمجـتمـع؟ نـأملـ ذلكـ الـدـراسـاتـ المتـوفـرةـ حولـ الشـابـ عـلـىـ مـسـطـوىـ الـخـلـيجـ وـالـوـطـنـ الـعـرـبـيـنـ خـلـالـ الـعـقـودـ الـثـلـاثـةـ الـماـضـيـةـ الـتـيـ تـنـاوـلـتـ قـضـائـاـ الشـابـ مـنـ زـوـاـياـ وـأـبعـادـ مـخـلـصـةـ،ـ تـؤـكـدـ أـغـلـبـهاـ أـنـ مشـكـلـةـ أـوـقـاتـ الـفـرـاغـ الـزـائـدـةـ فيـ حـيـاتـهـمـ مـنـ الـمـسـبـبـاتـ الرـئـيـسـيـةـ السـلـبـيـةـ

لأوضاعهم السيئة على جوانب حياتهم المختلفة، منها ما أشار إليه الباحث عبدالعزيز بن حمود الشري من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأن (٨٣٪) من عينة دراسته توجد لديهم أوقات فراغ طويلة لا يستطيعون شغلها.

إلا الشباب (من ١٥ إلى ٢٠ سنة) يشعرون في هذه المرحلة بالتغييرات النفسية والجسدية فيهتمون بمظاهرهم الشكلية وقوتهم البدنية، ويحتاجون إلى صرف نشاطهم وحيويتهم وطاقاتهم في مجالات تحافظ على توازنهم النفسي والعقلي والعاطفي وينفع أيضاً ويصب في تشكيل مستقبلهم. وتحقيق ذلك يستلزم وجود دوافع ذاتية تكون بمثابة المولدات التي لا تخدم عن تحريكم وتتوافق في الوقت ذاته مع حالي الحماس والتمرد اللتين ترافق هذه المرحلة العمرية.

الدوافع الذاتية تكون من خلال سد الفراغ العنوي والعقلي والروحي عندهم، وبالتالي تساهم هذه العملية في خلق مجموعة من الآفاق النظرية والعملية مما ينعدم مع وجودها حالة الفراغ الزائد في حياتهم وأوقاتهم، فالفراغ العنوي يجعل الشاب عرضة لاهتزاز هويته وضعف طموحاته الحياتية والفراغ العقلي يُفضي إلى توقيف مسيرته العلمية وحمله تطلعاته الأسرية والاجتماعية، والفراغ الروحي يؤدي إلى انزلاقه في الطرق الوعرة فكريّاً وسلوكياً، ومن ثم تصبح معالجته أكثر كلفة وعودته تتطلب مشاريع تستنزف الجهد والمال والوقت.

لا نريد أن نكرر ما بحثه الآخرون في هذه المشكلة، ولكن نسلط الضوء على حاجات الشباب والأدوار المطلوبة فقط، عبر اللقطات التالية، وهي تحدث طوال العام ولكنها تتسع وتتكبر في فترة الصيف لوجود فراغ كبير عند الشباب:

السفر من أجل السياحة. اللعب رغبة في التسلية. السهر في الليل والنوم في النهار. التسوق والتمشية في الأسواق والمجمعات التجارية. رحلات برية للشباب في العمق الصحراوي. وأخرى بحرية لشباب السواحل. متابعات للحفلات الفنائية والمسرحية. متابعات للبطولات الرياضية، الصغيرة والكبيرة، وسباقات السيارات. ملاحقة أخبار أبطال الرياضة والفنانين. التنقل عبر الفضاء من قناة إلى أخرى. الدردشة الطويلة على موقع الإنترنت. نسبة الوقت خارج البيت هي الأساس. يعودون للمنازل للنوم وتغيير الملابس، وكأنها فنادق الصيف للشباب غير المسافر.

صيف الشباب العربي، في كل عام، يتكرر مع قليل من التغيير. العناوين السابقة من صور ممارساتهم الصيفية تعبر عن طبيعة النشاطات التي تعكس شخصية الشاب العربي في فترة الصيف. بيد أن أغلبها غير منتج. فتميل شخصية الشباب أو الشابات نحو عادة الاستهلاك وإدمانه، أكثر من مجرد التفكير في أن يكونوا منتجين. ولكنها تعبر أيضاً عن مكنونات تريد الانبعاث. وعن طاقات تبحث عن التصريف والاستثمار. وعن حاجات نفسية

تحتاج إلى من يفهمها ويعرف كيفية التعاطي معها. وعن حاجات عاطفية ينبغي استيعابها واحتواها. وأهم من كل ذلك معرفة حاجات الشباب ومتطلباتهم الحقيقية. إن أهم حاجات الشباب، كما شرحتها، قبل سنوات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، هي:

- الحاجة إلى الشعور بالأمان.
 - الحاجة للتعبير الابتكاري.
 - الحاجة إلى الانتماء.
 - الحاجة إلى المنافسة.
 - الحاجة إلى خدمة الآخرين.
 - الحاجة إلى الحرية والنشاط.
 - الحاجة إلى الشعور بالأهمية.
 - الحاجة إلى ممارسة خبرات

من هنا يتبين الفرق بين النشاط المقنن والآخر غير المقنن. فال الأول يصب في خانة احتياجات الشباب، وبالتالي يسير وفق النسق الذي تتطلبه الخطط التنموية. بينما الثاني يسير «وفق ما اتفق» مع حالة الشاب ووضع أسرته وأصدقائه ومجتمعه ومحیطه. بل يسير استجابة للحظة الراهنة وبأي اتجاه تأخذه الأجيال حينها. لاسيما الشباب ذوي الطموحات البسيطة والثقافة السطحية. لهذا تأتي ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة تحديد الأدوار المطلوبة من الشباب والشابات فيما يخدم النفس والمجتمع والوطن. وخاصة تلك الأدوار التي تردد كل فروع التنمية البشرية علمياً وتقنياً واقتصادياً وثقافياً. وهي كثيرة جدّاً.

نكتفي بالإشارة لبعض الأدوار المذكورة في البرنامج الإنمائي السابق. وهي:

- ١- المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع المختلفة وإعداد الخطط اللازمة تبعاً لقدراته.
 - ٢- المشاركة الفعلية في بناء أمن المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة.
 - ٣- إسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية.
 - ٤- المشاركة في البرامج التعليمية التربوية مثل محو الأمية، ودورات التثقيف والتوعية.. إلخ.
 - ٥- الإسهام في ترسیخ الحضارة والترااث الشعبي والوطني.
 - ٦- توصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى وانتقاء الأفضل والصالح لخدمة المجتمع.
 - ٧- المشاركة في حماية أمن وسيادة الوطن^(٣٢).

ويعاني الشباب من مشكلة تقلّفهم كثيراً، وهي سوداوية المستقبل وفقدان الأمل بمصيرهم لا سيما بعد التخرج من الثانوية أو الجامعة، وخاصة مع وجود زيادة سكانية

(٣٢) من مقال للكاتب تم نشره في صحيفة عكاظ السعودية في ١٢ / ٧ / ٢٠٠٧ م.

مقلقة في جميع البلدان. قد يعني التخرج من الجامعة بالنسبة للشباب الخروج من الحياة النظرية والولوج في الحياة العملية، والطلاق من حياة العزوبيّة للالتصاق بعش الزوجية وبناء أسرة تنعم بالرفاء والبنيان. وقد تتلخص أهداف أغلب الشباب وفي هذه المرحلة العمرية، في الحصول على الوظيفة والزواج وتأمين السكن المستقبلي. فهل يبشرهم المستقبل بها أم أن استشرافه يفضي إلى التساؤم؟

ذكرت السيدة ثريا أحمد عبيد المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمناسبة اليوم العالمي للسكان في ١١ / ٧ / ٢٠٠٣ م أن «نصف سكان كوكبنا البالغ مجموعهم ٦,٣ بلايين نسمة تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة ويوجد أكثر من بليون إنسان تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٩ سنة بحيث يمثلون أكبر جيل من الشباب في تاريخ البشرية». ويلحظ المتتبع للإحصاءات تعداد السكان في البلدان العربية بروز ارتفاع نسبة الشباب في المجتمعات العربية، فهي تصل بين ٥١٪ - ٦٠٪ في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، وهموم وطموحات الشباب المستقبلية هي جزء من تبعات الزيادة السكانية في العالم والتي تختص الدول النامية بالعصة الكبرى منها، ففي مصر مولود جديد كل ٢٧ ثانية، وفي المملكة مولود جديد كل ١٩ ثانية، وهي إحصائيات قديمة! لذا سيكون الشباب، كما أتوقع، هم مدار التركيز والبحث خلال العقدين القادمين عند مراكز الأبحاث والمعنيين بالدراسات الاجتماعية وعلوم الاجتماع السياسي وغيرهم.

إن الطفرة السكانية ستكون مؤشراً إيجابياً ورافداً حضارياً إذا تم استيعابها بالإحصاءات المستمرة والتخطيط الفاعل للتنمية، وستكون دعماً للاقتصاد الوطني في كل دولة عربية إذا تم احتواها وتوجيهها كي تحول إلى قوة من الممكن استثمارها في النهوض بالبلدان العربية. بينما هذه الطفرة ستكون وبالاً خطيراً وكارثة مستقبلية إذا غابت الحكمة عن دراستها بما تمثله مستقبلاً من استنزاف للموارد والخدمات وبما تفرزه من بطالة وتبعات اجتماعية واقتصادية ونفسية.

لذلك فإن استشراف الأزمات المستقبلية المباشرة وغير المباشرة للزيادة السكانية، ومن ثم تناولها بالبحث والدراسة لمعالجتها، وبالتالي الاستعداد بالتخطيط النظري والبرنامج العملي للحد من شدتها وتقاومها، والأمثل الإعداد لعبورها من غير أن تمثل أزمة للمجتمعات والدول. وهذا الأمر يحتاج إلى التعاطي معها على طريقتين: الأولى أخذها كوحدة واحدة من الأزمات المستقبلية لما بينهما من تداخل وترابط، والثانية تقسيمها لما لكل أزمة ظواهرها وأسبابها وانعكاساتها الخاصة على المجتمع والدولة.

فالأرقام التي تملأ صفحات التقارير التنموية والإنسانية والإحصاءات المنتشرة في العالم عن الزيادات السكانية دفعت البعض إلى إطلاق جملة «الانفجار السكاني» على ما يحدث وسيحدث فيها، ونكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الأرقام المخفة والمعتدلة حول البلدان

العربية المتوقع أن يكون عدد السكان فيها عام ٢٠٥٠ م ٦٥٤ مليون نسمة بينما هياليوم ٢٨٧ مليون نسمة، وستكون مصر في المقدمة بتعداد السكان وحجمه ١١٣ مليوناً ثم اليمن ١٠٢ مليون ويليها السودان بـ ٦٣ مليوناً ثم السعودية بـ ٥٩ مليون وفي المركز الخامس العراق بـ ٥٣ مليون نسمة. وتتراوح توقعات زيادة سكان العالم في عام ٢٠٥٠ بين ٩ بلايين نسمة إلى ١٤ بلايين نسمة ومعظمها في العالم الثالث.

هذه الزيادات السكانية وبقدر ما تُربك الخطط التنموية فتخرجها عن مسارها لمواجهة المشاكل المستجدة، فإنها تبعث على تشوّم الشباب تجاه مستقبلهم المنظور وبخاصة مع تدني مستوى دخل الفرد سنويًا وغلاء المعيشة وصعوبتها، ولكن مبعث التفاؤل يمكن في سعي الدول العربية، حالياً، وبمشاركة القطاع الخاص، نحو وضع استراتيجيات وطنية متكاملة الأهداف والأبعاد لامتصاص الأزمات المستقبلية. ويضاعف هذا الوضع المسؤولية على الشباب في الاعتماد على أنفسهم أولاً وأخيراً، لبناء ذواتهم والحرفي الصخر لتشكيل مستقبلهم^(٣٣).

هناك مشاكل شبابية أخرى، للذكور والإإناث، نكتفي بالإشارة إليها مثل:

- مشكلة تقلب المزاج التي تظهر في سلوكيات غير متوقعة أو متناقضة، وأحياناً في فترات متقاربة جدًّا.
- مشكلة القلب في تحديد الشاب للبيئة التي يستقي منها الرأي والقرار، أهي دائرة البيت والأهل، أم دائرة الأصدقاء والأقران، أم هي دائرة المحبين إليه من المدرسين والمدراء. وهذه المشكلة تُشير مشكلة أخرى وهي: ما هي حدود الأخذ والعطاء مع هذه الدوائر من قبل الشاب نفسه؟
- مشكلة ضعف أو انعدام القراءة والمطالعة، وبالتالي ضعف نضج الحياة وضعف الوعي والثقافة.
- مشكلة حدود تأثير الدين والتدين في حياة الشاب وسلوكيه، ومن ثم تأتي مشكلة ضعف الوازع الديني وتعاناتها على نفسه ومحيطه.
- مشاكل الانحرافات المختلفة، وتتدرج من المزالق العاطفية إلى الجنح الجنائية حتى تصل إلى مستوى عمليات الإجرام، وهو ما يلاحظ على الفتاة العمريّة الشابة التي تحضنها سجون أغلب الدول.
- الإدمان بكل أنواعه وهي تتدرب في حياة الشباب: إدمان السهر بالليل، إدمان رغبة الشراء بحاجة أو دون حاجة، إدمان متابعة موضة الأزياء والزينة ومواد التجميل، إدمان متابعة المسلسلات، إدمان الإنترنـت، إدمان مشاهدة الأفلام الإباحية، إدمان المـخدـرات... إلخ.

(٣٣) من مقال للكاتب في صحيفة عكاظ السعودية في ٨ / ٧ / ٢٠٠٤ م.

مُسَأْلَتَانْ مُهَمَّتَانْ: السُّؤَالُ وَالتَّفَاعُلُ

مُسَأْلَتَانْ مُهَمَّتَانْ لِفَهْمِ الشَّابِ بِشَكْلِ أَفْضَلِ، وَلِتَصْوِيبِ حَسْنِ التَّعَامِلِ مَعْهُمْ: السُّؤَالُ وَالتَّفَاعُلُ. فَالسُّؤَالُ كَمَفْتَاحٍ لِلْعِلْمِ هُوَ مَفْتَاحٌ لِلفَهْمِ وَالْتَّفَاهِمِ أَيْضًا. وَالتَّفَاعُلُ كَمَا هُوَ تَعْبِيرٌ عَنِ التَّقْهِيمِ لِلآخرِ هُوَ كَذَلِكَ اسْتِجَابَةٌ لِحَاجَاتِهِ. يَحْتَاجُ الشَّابُ إِلَى هَاتِينِ الْعَمَلِيَّتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْآخَرِيْنِ وَمَحِيطِهِمْ وَمَجَمِعِهِمْ. فَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَى أَسْئَلَتِهِمُ الْعَرِيضَةُ وَتَسْأُلَاتِهِمُ الْكَثِيرَةُ، فَالْمَرْحَلَةُ الْعُمُرِيَّةُ الَّتِي يَمْرُونَ فِيهَا، وَقَلْةُ تَجَارِبِهِمْ قِيَاسًا بِالْأَبَاءِ وَالْأَجَادِ، وَنَسْبَةُ وَعِيهِمُ الْمَحْدُودُ، تَجْعَلُهُمْ فِي أَمْسِ الْحَاجَةِ مَنْ يَجِبُ عَنْ تِلْكَ التَّسْأُلَاتِ وَيَزِيلُ بَعْضَ الْإِلْتَبَاسَاتِ عَنْهُمْ فِي الْفَكَرِ وَالْسِّيَاسَةِ وَالْإِجْتمَاعِ.. وَبِالطَّبِيعِ هَذِهِ الْحَالَةُ تَسْتَدِعُ وَجُودَ مُعَلِّمِيْنَ أَكْفَاءَ فِي الْمَدَارِسِ، وَتَسْتَدِعُ بِذَلِكَ الْأَبَاءَ جَهْدًا مُتَقَدِّمًا وَوَقْتًا أَكْبَرَ لِلتَّزوِيدِ بِمَهَارَاتِ الرَّدِّ عَلَى أَبْنَائِهِمْ، وَإِلَّا لَنْ يَجِدُ الشَّابُ مَنْ يَجِبُ عَلَى تَسْأُلَاتِهِمْ مَا يَدْفَعُهُمْ إِمَامًا نَحْوَ الْبَحْثِ عَنْهَا بِطَرْقِهِمُ الْخَاصَّةِ وَهِيَ خَطْوَةٌ جَيْدَةٌ لَوْ حَصَلَتْ، أَوْ ارْتِجَالُ الْمَوَاقِفِ لِغَيَابِ التَّوْجِيهِ وَالْمَعْلُومَةِ وَهِيَ خَطْوَةٌ قَدْ يَكُونُ ثَمَنُهَا باهظًا. هُنَّ تَأْتِي أَهْمَيَّةُ مِبَادِرَةِ الْمُتَعَامِلِيْنَ مَعَ الشَّابِ نَحْوَ التَّجَاوِبِ مَعْهُمْ فِي هَذَا الإِطَّارِ. عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلِيِّهِ قَالَ: «بَادِرُوا أَحَدَاثَكُمْ بِالْحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ يَسْبِقُوكُمْ إِلَيْهِمُ الْمَرْجَةُ»^(٤).

التفاصل مع الشباب كعملية ثانية ومهمة لتفهمهم والاستجابة ل حاجاتهم هي المسألة الضرورية الثانية. عملية التفاصل تتم من طرفين، لا من طرف الشباب فقط كما يطالب به البعض، بل هي مطلوبة وأكثر ضرورة من الطرف الثاني، وهو المحيط الذي يحتك ويتعامل معه الشاب بشكل دائم. التفاصل مع الشباب لا يأتي بفرض الآراء والأفكار والسلوكيات عليهم، بل من خلال عملية تفاعلية يصل فيها الشاب إلى مرحلة القناعة الكلية والإيمان الواضح، سلباً أو إيجاباً، بما يتلقاه وينفتح عليه من ثقافات واعتقادات وأعراف ومواضيع عامة. فالأمر يعتمد على إرادة الشاب التي تتقوى من خلال رغبته في الوصول لأي شيء كالنجاح والتفوق علمياً، أو الالتزام الديني والأخلاقي المتقدمين. يمثل النزوع إلى التساؤل والميل إلى الفاعلية والحركة ميزتين للشباب، فإذا لم تُنْتَجْ الفرصة لهم كي يطرحوا الأسئلة، فإننا سنضطرهم إلى أن يكونوا متلقين وحسب، وبذلك تكون قد استأصلنا جذر إنسانيتهم الأساسي الذي يتمثل بالتفكير والتعقل^(٥).

هناك وسائل عديدة لخلق التفاصل مع الشباب، هنا نشير إلى بعضها:

- إشراك الشباب في عملية التفكير الجماعي فيما يرتبط بهم من قرارات، سواءً داخل الأسرة أو في المدرسة، وحتى على مستوى مؤسسات المجتمع المدني التي يعملون أو

(٤) وسائل الشيعة: ١٥ / ١٠٦ .

(٥) لمزيد من التوسيع في هاتين المسألتين، السؤال والتفاعل، يمكن مطالعة كتاب المجتمع المدني: مقاربات في دور المرأة والشباب، للسيد محمد خاتمي الرئيس الإيراني الأسبق.

يتطلعون للعمل فيها.

- الابتعاد عن أسلوب التلقين المباشر والتوجيه المنبرى قدر الإمكان في توجيههم ونصحهم وإرشادهم، والاستعاضة عنه بإثارة المواضيع المتعلقة بحياتهم اليومية لمناقشتهم فيها مثل: أوقات الفراغ واستئمارها، مستقبل الشباب... .
- إشراك الشباب في طرح وتتوسيع البديل في معالجة ما يواجههم من أزمات مع أفرانهم ومشاكل في أسرهم، مهما كانت في نظر الكبار أنها أمور صغيرة.
- إظهار الاهتمام بكل ما يطرحه الشباب من مواضيع واقتراحات ومشاكل، والإخلاص الكامل لهم. أي إظهار التعامل.
- تدريب الشباب ودفعهم، من خلال النقاش المستمر، على كيفية تشخيص ما يواجههم من مشاكل بحيث لا يهونوها أو يضخموها، عبر طرح السؤال تلو السؤال حول المشكلة المطروحة ذاتها، وبالتالي من خلال إجاباتهم يتعلمون على دقة التشخيص، ومن ثم يتعلمون على وضع بديل العلاج.
- دعم النشاطات الشبابية معنوياً ومادياً وفكرياً من خلال الحضور الفعلي ميدانياً وتدليل العقبات التي تواجههم.
- الدخول مع الشباب، عبر إظهار التعاطف مع همومهم النفسية، لأن للحب مكانة وتأثيراً في أنفسهم، الدخول في عملية تحديد الأولويات التي ينبغي على الإنسان وضعها كقواعد لمجمل حياته الأسرية والتعليمية والعملية، كقاعدة المحافظة على التدين ثم الأخلاق، ثم قاعدة المحافظة على القيم الأساسية كقيمة الأسرة وقيمة التعليم، ثم قاعدة المثل الاجتماعية الأساسية... .
- مشاركة الشباب، عبر التسويق المشترك للتفاعل المباشر، وهو أمر يعتمد على طبيعة الثقافة التراكمية التي يختزنها كل شاب، التسويق للإبداع في المجالات المحببة لديهم. في الفكر والفن والثقافة والرياضة والتقنية، وتشجيعهم على اختيار القدوة الحسنة في المجال ذاته الذي قد يدعون فيه، بل دفهم ليكونوا نجوماً في تلك المجالات.

من يرعى طموحات الشباب؟

ليس غريباً أن يتباكى الشعراء قديماً وحديثاً على مرحلة الشباب، لأنها من أشد مراحل عمر الإنسان من حيث الإقبال على الحياة والاندفاع نحو المستقبل وأحلام اليقظة اللا محدودة وعفوان القوة والصحة والشعور بالرجولة الكاملة. فهي مرحلة يأتي الشاب فيها منتقلاً من مرحلة الأخذ الدائم من الطفولة حتى الصبا، فيصل إليها مقللاً على العطاء والعمل ونشوة الإنجاز ترافقه في كل خطوة لشعوره بهذه النقلة الحساسة من حياته. يقول علماء الاجتماع عن مرحلة المراهقة والدخول في مرحلة الشباب: «وتتميز هذه المرحلة بأنها

مرحلة انتقالية إلى الرجولة أو الأمومة. ويختلط الأفراد فيها مرحلة التوجيه والرعاية ويكونون أكثر تحرراً، ولهذا تحتاج هذه المرحلة إلى عناية خاصة»^(٣٧).

مهمات لإدارة وتنمية الشباب

من المشاكل الحقيقة التي تواجه الأمم والدول والمجتمعات مسألة إدارة وتنمية الشباب. وهي من الخطورة بمكان بحيث لا تأتي معالجتها بشكل ارتجمالي. العقول التي تخطط للشباب ينبغي قبل كل شيء أن تتوافق في نظرتها إليهم، فإذا كانت النظرة السلبية تجاههم هي الخطوة الأولى للنجاح في إدارتهم وتنميتهن. الخطوة الثانية التعامل معهم كشريحة اجتماعية لها إمكاناتها وظروفها السلبية والإيجابية. أما الثالثة فتحديد نقاط ضعفها وقوتها لتدارك الأولى وتعزيز واستثمار الثانية. وفي الرابعة تحديد مسارات تميّتها عبر صياغة المخرجات المطلوبة منها.

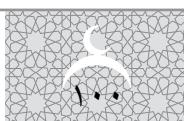
إزالة النظرة السلبية للشباب

يعاني الشباب في أغلب المجتمعات من النظرة السلبية لهم من قبل محبيهم، أو من قبل رجال الدين، أو من قبل الناس الذين يكبرونهم سنًا، أو من قبل معلميهم ورؤسائهم. بالطبع لم تأت هذه النظرة من فراغ، بل لها مبرراتها وأسبابها، ولكن تراكمها وانتشارها بحيث تصبح نظرة عامة عنهم، والتعبير عنها بصور مختلفة، لا شك بأنها عملية تؤدي إلى الشباب وتُنفرهم، وبالتالي تزداد فجوة التباعد بينهم وبين محبيهم، ومن ثم يصعب فهمهم والتفاهم معهم.

تعتمد النظرة السلبية للشباب على أنهم جيل أقرب للميوعة، لا للرجولة. وأنهم فئة لا تبحث إلا عن اللهو والملذات والشهوات والدوران في الشوارع والأزقة، وأنهم شباب صياعنة ولا ينفعون إلا لـ«الرياضة والكرة»، ميليون للموضة والأزياء والزينة والتزيين لا للجدية والاجتihاد. ولدى أصحاب هذه النظرة شوahed وقصص عنهم، ويستشهدون بما تقرّره تلك الحالة من أعمال جنائية وإجرامية جعلت السجون مليئة بالشباب والشابات.

إذا ما تحكمت هذه النظرة بعقول المعنيين بالشباب والمخططين لحاضرهم ومستقبلهم، فإن نتائجها وخيمة جدًا. ما يعنيه بالمعنيين والمخططين هم أولئك الناس الذين يتصدرون للتعامل مع الشباب والشابات، سواء كانوا من الناشطين الاجتماعيين، أو المبادرين للأعمال التطوعية، أو المؤسسين والمديرين لمؤسسات المجتمع المدني، أو من رجال الدين والمفكرين، أو كانوا من الجهات الرسمية في الدول كوزارات التخطيط والتنمية والمؤسسات الرياضية... إذا ما تحكمت النظرة السلبية بهؤلاء فإنهن سينظرون للشباب بعين تطل عليهم من

(٣٦) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٤٥٢.



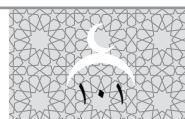
نظارة سوداء لا ترى منهم إلا الجانب الأسود. عندها، ستعمل عقولهم وفق منظور أمني وإرشادي لحمايةهم ولحماية الناس منهم، ومن جانب آخر سينصب جهد التخطيط لهم على المحافظة عليهم أكثر من التخطيط لتنميتهما واستثمارهما. بهذا تكون الخطط عاجزة عن تفهمهم والتفاهم معهم أو عن تنميتهما واستثمارهما، والحقيقة قد تكون خسارتهم كأساس أساس للمجتمعات والأمم.

شريحة لها إمكانات وظروف سلبية وإيجابية

لذا فإن الخطوة الأولى للنجاح في إدارة الشباب وتنميته هي إزالة النظرة السلبية عنهم من عقول الجميع لا سيما المعنيين والمخططين للشباب، والانتقال إلى النظرة المتوازنة والموضوعية تجاههم. على ضوء ذلك تأتي الخطوة التالية وهي التعامل معهم كشريحة اجتماعية لها إمكاناتها وظروفها السلبية والإيجابية. هم شريحة اجتماعية واسعة، فيها الصالحون والطالحون، فيها المجتهدون والمتسللون، فيها الناجحون والفاشلون، فيها المبدعون والساقطون، فيها المثقفون والبسطاء، فيها الأغنياء والفقراً، فيها المتدربون والمحرفون، ولكنهم جميعاً يشتكون في كونهم يرفضون الرتابة والروتين والتقلدية في الحياة، ويميلون إلى التجديد وينفرون من النمطية، ويسعون وراء اللذة والمتعة والاهتمام بالأناقة والولع بالغمارة والتمرد على كل أنواع السلطة.

فقد يكون الطريق لفهم إمكانات الشباب، وفهم ظروفهم السلبية والإيجابية كشريحة اجتماعية واسعة، يمر عبر تحديد طبيعة مجتمعهم وبلدهم الذي يعيشون فيه؛ لأن الاختلاف في طرائق حياتهم ودرجات سلوكهم ومستويات تفكيرهم بين الانفتاح والانغلاق، وبين الانفلات والتزمت، وبين المثالية والواقعية، وبين الجدية والهزل، وبين ترف العيش وضنكه، وبين صرامة الحياة وبساطتها، جميعها تساهم في صياغة شخصيات الشباب كولادة طبيعية ل מהية المجتمع ومستوى الدولة التي يعيشون فيها. ولتقريب الصورة يمكننا البحث والمقارنة بين وحال الشباب الكويتي وال سعودي والإماراتي والقطري مع وحال الشباب في لبنان وسوريا وتونس ومصر والسودان وإيران. لا يعني هنا التفضيل والتفاصل فيما بينهم، وإنما نقصد أن فهم واقع الشباب يمر من بوابة فهم المجتمع والبلاد التي يعيشون فيها.

في اعتقادي أن لدى الشباب في العالم العربي والإسلامي إمكانات متنوعة لم تساعد ظروفهم وواقع بلدانهم ومجتمعاتهم على اكتشافها وتشييدها وتفعيتها أو إتاحة الفرصة لبروزها، وبالتالي لم يتم تنميتهما واستثمارها. بينما يشاهد الزائر للبلدان الغربية في أمريكا وأوروبا، وكذلك في اليابان والصين، كيف نجح شبابنا في اقتحام الحياة العلمية والاقتصادية والإعلامية والسياسية والنجاح فيها والبروز والدرج في الوصول للمناصب العليا في تلك



البلدان. الشواهد كثيرة جدًا، بل لدى كل واحد منا أمثلة على ذلك. في زيارة لي للولايات المتحدة الأمريكية قبل عقد من الزمان، وفي مقابلة مع شركة أمريكية تعمل في مجال البرمجة الإلكترونية في هيوستن، يملكها ويدبرها أمريكيان، قابلت ثلاثة من الشباب، أحدهم من الأردن، والثاني من فلسطين، والثالث من الهند، هؤلاء الثلاثة هم المبرمجون لأكبر برنامج معنى بالرقابة والتحقق لمعامل النفط الكبيرة، وبيع هذا البرنامج ويصان سنويًا بالمثلث من الملايين لأكبر معلم نفط في العالم العربي. كذلك وجدت حال شبابنا في شركات عالمية كبيرة كمايكروسوف特 على سبيل المثال. ووجدت بعض شباب أمتنا يعملون بأخلاق وتفانٍ في شركة صناعة الطيارات المشهورة «إيرباص» في فرنسا.

الفارق بين إنتاجية شباب أمتنا عندما يعيشون في بلداننا أو يعيشون في تلك الدول لا يكمن في فوارق بين شخصياتهم هنا أو هناك. الشباب هم الشباب ذاتهم أبناء هذه الأمة وثقافتها وأصولها وتقاليدها، ولكن الفوارق تكمن في البيئة الحاضنة لهم، وفي وجود الفرص المتساوية والمتحدة أمامهم، وفي مستوى مدخلات التعليم الذي يتلقوه ليجعل منهم ما هم عليه اليوم من مخرجات عاملة ومنتجة، وفي تقديرهم واحترام ما لديهم من كفاءة وطلاقة. في هذه الفوارق تكمن أسباب هجرة كفاءات وعقول شبابنا للخارج. من خلال هذه الفوارق يمكننا الاقتراب من فهم وتفهم أوضاع شباب أمتنا. السلبيات والإيجابيات التي يعيشون في ظلها، ويطلوبن تحت وطأتها. فهمها وتفهمها هي الخطوة الثانية لمعنيين بالشباب والمخططين مستقبلهم.

تحديد نقاط الضعف والقوة

أما الخطوة الثالثة فهي تحديد نقاط ضعف شريحة الشباب وقوتها، لتشخيص ومعالجة وتدارك الأولى، أي نقاط الضعف، ولتقوية وتنشيط وتعزيز واستثمار الثانية، أي نقاط القوة؛ لأن الشباب هم مخزون الطاقة للمجتمعات والدول وعليهم المول لبناء حاضرها ومستقبلها.

قال الإمام الصادق عليه السلام للأحوج:

- أتيت البصرة؟

- قال: نعم.

- قال: كيف رأيت مسارعة الناس في هذا الأمر ودخولهم فيه؟

- فقال: والله إنهم لقليل، وقد فعلوا وإن ذلك لقليل.

- فقال: عليك بالأحداث، فإنهم أسرع إلى كل خير^(٣٧).

من مهام المعنيين بالشباب والمخططين لهم معرفة طموحاتهم و حاجاتهم. نعم، قد

يغيب عن الشباب، أو يصعب عليهم أحياناً، التفكير والفصل بين الآمال والطموحات الواقعية عن تلك الأحلام والمنشآت غير الواقعية، لأنهم يعتقدون بأن كل أفكارهم ومطالبهم ومتطلباتهم واقعية وقابلة للتحقق. السبب في ذلك قلة تجاربهم الحياتية، وضعف اطلاعهم على تجارب من سبقهم. نعم إنها نقطة ضعف عندهم، ولكنها في المقابل تستوطن نقطة قوة، وهي الحماس والاندفاع الذي يجعلهم حاليين أكثر من كونهم واقعيين، وإذا آمنوا وافتعوا بفكرة ما قد يبنلون أنفسهم من أجل تحقيقها. فبمقدار ما هي نقطة ضعف هي في الوقت ذاته نقطة قوة.

نعم، قد يصعب على الشباب أحياناً تقبّل العادات والتقاليد السائدة، أو مجازات الأعراف الاجتماعية المتبعة، أو الالتزام بثقافة وسلوكيات محظوظهم؛ لأنهم يظنون بأنهم جيل مختلف عن جيل الآباء والأمهات وغير ملزمين بما ألزم الآخرون به أنفسهم. السبب من وراء ذلك غياب ثقافة التمييز عندهم بين ما ينبغي التشبث به من قيم وبين ما ينبغي تجاوزه من مفاهيم مغلوطة. لا شك في أن ذلك يمثل نقطة ضعف عندهم؛ لأنهم سيصطدمون بالمجتمع في كل يوم وكل ساعة: لاختلاف مسلكهم وتصرفاتهم عن السائد في المجتمع. بيد أن نقطة الضعف هذه تستوطن نقطة قوة كامنة، وهي رغبتهم الشديدة في التجديد وكسر رتابة الحياة وتجاوز البيروقراطية الاجتماعية القاتلة للإبداع، ولذا نجدهم كالطيوور الباحثة عن الانطلاق في آفاق الله الواسعة.

نعم، قد يصعب على الشباب أحياناً تقبل القيود الأسرية والاجتماعية، التي في مجملها تجعلهم تحت رقابة الآخرين، سواءً في البيت أو في المدرسة أو في الجامعة أو في الحارة أو في الشارع، وعليه، تنتج مجموعة من المشاكل اليومية معهم بسبب رفضهم للرقابة الدائمة عليهم ومنعهم من سلوك هذا المسلك أو ذاك، لأنهم يعتقدون بأنهم باتوا رجالاً ينبغي إعطاؤهم الثقة، ويمكنهم الاعتماد على أنفسهم في تحديد السلوك الصائب وتمييزه من السلوك الخاطئ. هذه الحالة لا شك في أنها تشكل نقطة ضعف عندهم، إلا أنها تتضمن نقطة قوة كامنة لديهم، وهي الحجم الكبير من الثقة بالنفس عندهم، والتي يحتاجها المرء لخوض غمار أمواج الحياة وصعوباتها. وهنا، مقابل نقطة الضعف هذه، نجدها تستوطن أيضاً نقطة قوة أخرى وهي مطالبهم بالحرية والتحرر والسباحة في رحاب الله الفسيحة.

مثل تلك الصور من نقاط الضعف والقوة ما يمكن استخلاصه من تجربة الشباب في الفترة الماضية في خضم حراك الشباب في الثورات العربية. بينما ساد الاعتقاد، قبل انطلاق هذا الحراك، بأن الشعوب العربية خاضعة للواقع السياسي المتطرف، ومستسلمة للواقع الاقتصادي المزري، وخانعة للنظم الديكتاتورية القائمة، ومنهزمة أمام التكتلات الدولية، مما يعني وجود نقطة ضعف كبيرة في الواقع العربي والإسلامي تتمثل في غياب، إن لم

نقل انعدام، الثقة بالنفس، واليأس المطبق من تغيير الواقع المريض. بيد أن الشباب بحركتهم اليومي من تونس في المغرب العربي حتى البحرين على ضفاف الخليج العربي مروراً باليمين المتمد على بحر العرب، استطاعوا أن يبدلوا ذاك الضعف إلى قوة عابرة للحواجز وقادرة على تبديل الخوف العام إلى شجاعة فارضة للتغيير.

نعم، هناك نقاط ضعف عند شريحة الشباب، ولكن مقابلها عندهم نقاط قوة. السبيل الأنفع لمعالجة مكامن ضعفها وتنمية واستثمار محاور قوتها هو دراستها لا الارتجال في تقييدها، وتحديدها بالاستبيانات الكثيفة لا بالتحليل النظري في توصيفها، وهو ما يحتاج إلى تبنّى من جهات متخصصة في كل بلد عربي. بعد ذلك، الدراسة والتحديد، يمكننا، تحليل واستقراء النتائج للانطلاق في رسم خطة تنمية للشباب واستثمارهم الاستثمار الأمثل المبني على قاعدة «الإنسان هو عنصر التنمية الأول».

تحديد مسارات تنمية الشباب والخرجات المطلوبة

أما الخطوة الأخيرة في مواجهة الأمم والدول والمجتمعات مسألة إدارة وتنمية الشباب، فتتمركز في تحديد مسارات تنمية الشباب عبر صياغة المخرجات المطلوبة منها، ولكن تحديدها يتطلب الإجابة عن سؤال كبير: مَنْ الشباب، وما الشباب، الذين تحتاجهم الأمة للمستقبل، على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد؟ هل هم صناعيون، تقنيون، فنيون، أكاديميون، تكنوقراطيون، إسلاميون، ليبراليون، سياسيون، اقتصاديون، باحثون، إداريون، دبلوماسيون، ثوريون، قانونيون، عسكريون، مفكرون، أطباء، كتاب، أدباء... .

تحديد تلك المسارات يأتي من خلال تدفق كم من المعلومات والتقارير القادمة من أعمال ونشاطات كافة قطاعات المجتمع الأهلية والخاصة والرسمية، التي بمجموعها تراكم وفق أنظمة وبرامج للفرز والتحليل لتحديد خلاصات المخرجات السابقة، ومن ثم تتبين مراكز النواقص ومحاور العجز المطلوب سدها للفترة القادمة، المتوسطة والبعيدة. الأشكال الخطير الذي تعاني منه أغلب الدول هو غياب أو ضعف برامج: برنامج تدفق المعلومات وسلامته وضبطه، وحسن اختيار برنامج فرز المعلومات وتحليلها بما يتوافق مع الرؤية التنموية للدولة. نقصد بمفردة «البرنامج» الجانين الجانب التقني والتكنولوجي، والجانب البشري المناسب للتقني.

بيد أن الأهم من تلك العملية وجود رؤية شاملة وواضحة عند المعنيين بالشباب والمخططين حول إدارة المجتمع والدولة، بحيث تصبح رؤية إدارة الشباب وتنميته منبثقة عنها لا منفصلة بمفرداتها، وبحيث تكون دورة التكامل في مجموع الخطط وفق تلك الرؤية الشاملة لإدارة جميع شرائح المجتمع وفئاته. أما الحديث عن رؤية الدولة العامة فليس مكانه هنا.

لا غنى، كما يقول علماء الإدارة، عن وجود جهة رقابية تراقب عبر معايير متعددة، ومن خلال برامج رقابية، مدى وصول خطة إدارة وتنمية الشباب لأهدافها. هذه الجهة غير معنية بتفاصيل التطبيق، هي معنية بالنتائج حول الوصول للأهداف أو عدم الوصول، وهو الأمر الذي يتراوح بين الغياب الكلي والضعف الشديد في الكثير من خططنا في العالمين العربي والإسلامي.

كيف تعامل الأمة مع الشباب؟

لا يكفي الأمة معرفة مشاكل وهموم ولغة ومتطلبات الشباب لفهمهم، وبالتالي التفاهم معهم؛ لأن تلك خطوة تمثل نصف الطريق، والنصف الآخر يتمحور في كيفية التعامل معهم، وهو أمر، بالإضافة إلى ما جاء في الصفحات السابقة، يتمحور في محورين، وهما:

الأول: أسس وقواعد التعامل معهم.

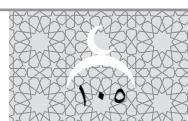
والثاني: المسارات والجهات التي تعامل معهم.

أسس وقواعد التعامل مع الشباب:

اختيار قاعدة ما للتعامل مع الشباب، بالإضافة لأهميتها، فهي عملية خطيرة؛ لأن نتائجها وإفرازاتها متعددة الأبعاد على الصعيد الفكري والروحي والنفسية والحياتي والمستقبلية والمادي للشاب والشابة. فكل قاعدة ستبعها سلوك يضبط إيقاع التعامل معهم، ولغة تحدد مسالك التواصل معهم، بل كل قاعدة يبتعد عنها برنامج عمل كامل للتتفاهم معهم وإدارة شؤونهم. لذا ينبغي إعطاء مسألة اختيار هذه القاعدة أو تلك أهمية قصوى كي ينجح المعنيون بالتعامل معهم في الوصول للأهداف المرجوة من ذلك. وهنا ننطرق لبعض من تلك القواعد:

- الخطاب المتبوع مع الشباب، فهو خطاب تلقيني أم خطاب تبادلي، فهو خطاب ديني أم خطاب ثقافي، فهو خطاب تعليمي أم خطاب تربوي تعليمي، فهو خطاب قيمي أم خطاب معلوماتي فقط، فهو خطاب روحي أم خطاب مادي؟
- منهج تعاملهم مع الشؤون الحياتية، هل ينبغي على النظرة المادية للحياة أم على المنهج المعنوي، هل ينبغي على الارتجال في مواجهة المشاكل اليومية في معرك الحياة أم على التدريب المستمر للتشخيص والمعالجة؟
- السلوك المتبوع كردة فعل تجاه تصرفاتهم. بالغضب والتوتر والعقاب المباشر، أم بالهدوء وال الحوار والاحتواء للمعالجة؟

- سلم الأولويات في حياتهم، هل مصدره الأهداف الحياتية كالشهادة والوظيفة والزواج والمنزل، أم مصدره الدين والقيم والأخلاق والعلم، أم هو جمع بين أمرين؟



- منهج التعويم على النظر للمستقبل، أيقوم على التشاؤم واليأس من سوداوية الحال القائم دائماً والاستسلام للواقع، أم على التفاؤل والأمل بالثقة بالنفس وتطوير إمكانات الذات؟ أيقوم على مزمار التغنى بأمجاد الماضي، أم على مزمار التغنى المفرج ببناء الذات والاعتماد عليها؟

- منهج التعاطي تجاه إجادتهم ونجاحاتهم. بعدم الالكترات والتهوين والاكتفاء بالمكافأة المادية، أم بمشاركتهم فرحهم والتشجيع والجمع بين المكافأة المادية والمعنوية؟

- منهج التعاطي تجاه أخطائهم وفشلهم. بالاستهزاء والسب وغليظ القول، أم ...

- منهج التعاطي مع أفكارهم ومبادراتهم وأحلامهم. بالرفض والتثبيط والتسخيف، أم بالقبول والنقاش والتعديل والتطوير.

المسارات والجهات التي تتعامل مع الشباب:

الشباب جزء من المجتمع والأمة. الكل يتعامل معهم. بيد أننا سنحاول، هنا، تقسيم الحديث على ثلاثة مسارات:

الأول: مسار المحيط الاجتماعي الذي يعيشه الشباب، الأسرة والمدرسة والحرارة والمجتمع العام.

الثاني: المسار الأهلي بما فيه الحركات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

الثالث: مسار الدول والحكومات التي يعيش الشباب ويتنفس في ظل أنظمتها وقوانينها ودستورها ووزاراتها.

المسار الأسري والاجتماعي:

هو مسار كتب وتحديث عنه الكثيرون، ولا يزالون، من الأطياف الفكرية المختلفة لاسيما كتابة وحديث الم الدينين عنه. فقد أشبعوه درساً وبحثاً وخطابة فلا حاجة أو مسوغ لتكرار ما تناولوه بالنفس والمعانى والمطالب والمؤديات ذاتها. كالحديث عن أهمية الصداقة والشللية وتأثيرهما في الشباب. الحب والعواطف. الشباب بين الأسرة والمدرسة. الشباب بين التقيد والحرية... إلخ. الدين والعقيدة والشباب. لهذا سنكتفي في هذا المسار بالتطرق لبعض الأفكار المختصرة التي ربما تذكّر بالنواقص أو تتبّه إلى ملاحظة ما أو تطرح اقتراحًا ما أو تؤكّد على ملاحظات قديمة حديثة:

لا يزعم أحد بوجود رضا عام حول كيفية تعامل الأسر والمحيط الاجتماعي مع الشباب. كذلك لا يدعّي أحد النجاح العام في تعامل الجميع معهم، لكن يوجد حالة شبه عامة بعدم الرضا عنها. من جهة أخرى، وكما أشرنا في صفحات سابقة، لدينا حالة من الطرف الآخر، وهو التعاملون مع الشباب، الذين يجدون صعوبات في فهم وتفهم الشباب

وفي التعامل معهم. يُنبئنا ذلك بأهمية التوصل لقناعة علمية عن الموضوع، فلا إطلاق الأحكام عليها أمر مرضي عنه سواء بالفشل أو النجاح أو الرضا، ولا التوقف عن الحكم أمر مرضي عنه.

يوجد نقص معلوماتي في معرفة نظرة الشباب لكيفية تعامل محيطهم معهم. منشأه غياب الدراسات الميدانية، النفسية والأسرية والاجتماعية. يعود النقص لقلة مراكز الدراسات والأبحاث المهتمة بهذا الشأن. نعم، توجد بعض المراكز في مصر والمغرب ولبنان وغيرها، لكنها منشغلة بالأبحاث الاقتصادية والسياسية، وقليل منها مهتم بالشأن الاجتماعي كالمركز القومي المصري، وهو مركز معنى بالمجتمع المصري، بينما حاجة الأمة ومجتمعاتها المتعددة بحاجة إلى دراسات ومراكز في كل بلد منها.

من جانب آخر، مهما عملنا على بث القيم والأفكار حول حسن واحترام التعامل مع الشباب، ومهما نشرنا من كتب حولها، ومهما صدحت المنابر عنها، فإننا بحاجة إلى ابتداع مناشط جديدة تساهم في إعادة إنشاع الجميع حول قيم التعامل مع الشباب وحقوقهم علينا، على سبيل المثال: إقامة ورش عمل دورية و مختلفة للأباء والأمهات والمعلمين في المدارس والجامعات حول أوضاع الشباب وحقوقهم، والتعرّف على همومهم ومشاكلهم، والإدراك الخارطة الذهنية والنفسية والعاطفية عندهم. الكتاب والمنبر وغيرهما كوسائل تقليدية لا تُغيب عن تنشيط الوسائل والتقنيات الحديثة وهي محبة لدى الشباب مع تطوير آلياتنا السابقة؛ لأن الخصية تكمن في عجز وسائلنا الحالية عن الوصول إليهم، فتموت وسائلنا ولا نحسن التواصل معهم بوسائلهم.

أما على صعيد الحرارة الاجتماعية التي تجمعهم فتحن بحاجة إلى التفكير الجاد في الاستفادة منها لتكون عاملاً مساعدًا لهم على الإنجاز والنمو والتطور، فلا نتعامل مع صداقاتهم في الحرارة الصغيرة أو الكبيرة من منظار المحافظة عليهم وحمايتهم من شرورها فقط، وهي الطريقة المتبعة عند أغلب الأسر والمجتمعات. فإذا أحسنا في طرح المقترنات البديلة التي تجمعهم ولا تفرقهم، والتي تُنشطهم في فعاليات تخدمهم وتخدم مجتمعهم في آن واحد، لا سيما إذا كانت تتماشى مع ميولهم وهوایاتهم.

مسار مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته:

محاولة انتقال مجتمعاتنا من مجتمعات كلاسيكية إلى مجتمعات مدنية هي محاولة تطويرية للمجتمع بصورة أخرى، لكنها محاولة لا تزال في بداياتها، وكون الشباب هم الشريحة الأكبر من المجتمع، فإن هذه المحاولة، كي يكتب لها النجاح، ينبغي أن تركز مؤسسات المجتمع المدني عليهم، لأنهم الرافد الأساس لأفرادها والعاملين فيها. من جهة ثانية: عليها أن ترتكز، لا على النشاطات العامة للمجتمع فحسب، وهي بلا شك مهمة، بل

تركز على المنشط ذات الصلة باهتماماتهم ومشاكلهم وتطلعاتهم وطموحاتهم. ثالثاً: عدم التعامل معهم كعمال وموظفين بقدر ما تتيح لهم الفرصة للمشاركة الإدارية في التخطيط وإعادة التخطيط، وفي التنفيذ والمراجعة والتقييم. رابعاً: تشجيعهم على توليد الأفكار وترجمتها عبر تحويلها إلى أعمال مؤسساتية على الأرض.

هناك غياب واضح للحواضن المؤسساتية، التي تعمل على تجميع شباب الأمة وتنمي قدراتهم وتطور موهبهم. شباب الأمة لديهم قابليات ومواهب تتساوى مع ما لدى شباب العالم الذين عندما أتيحت لهم الفرصة أصبحوا نجوماً في الميادين المختلفة للحياة كالرياضية والفن والعلوم والتقنية والكتابة والهندسة والطب... شباب أمتنا ذخائر عظيمة، وأكبر شاهد على ذلك ما نشاهده اليوم، عندما انفجرت هذه الذخائر فشكّلت لوحة إبداعية أطلقت عليها ما بات يعرف بـ«ربيع الثورات العربية».

من جهة أخرى هناك عجز شاخص عند أغلب الحركات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمانية والتنويرية في مستوى وحجم قدراتها على استقطاب واحتواء الشباب في المجتمعات العربية والإسلامية، وهو عجز ناتج عن أسباب عديدة، منها: قلة الكوادر في هذه الحركات أو ضعف في كفافتها، وعن تحول بعض الحركات إلى تجمعات نخبوية فيضعف معها عميقها الاجتماعي، وعن بيروقراطية بعضها مما جعلها تقليدية في طرحها وفاعليتها، وعن عقم عند بعضها في توليد أفكار مشاريع عملية تُنمّي الشباب وتستثمر طاقاتهم فيها. وعلىه تصبح هذه الحركات، إن لم تكن بعيدة عن التعامل مع الشباب، فهي قليلة الاهتمام بشؤونهم. ونتج عن هذا الوضع ضعف في التواصل مع الشباب وابتعاد الشباب عنها. لذا ينبغي على التنظيمات والحركات القائمة في بلداننا أن تُعيد النظر في سياساتها ومناهجها ووسائلها، وإنّا ستجد نفسها:

أولاً: خارج سياق منظومة الشباب الاجتماعية وحركتهم السياسي، ويلاحظ ذلك في تجربة الأشهر الستة الماضية، حيث وجدت هذه الحركات نفسها بعيدة عن تقرير مسار الحراك الشبابي، وإن حاول البعض استثمار ذاك الحراك.

ثانياً: قد ينجح الشباب في صنع تكتلاتهم السياسية لتجاوز ما قد تشكّله أو تطرحه تلك الحركات من مبادرات ومشاريع، قد يقرؤها الشباب غير مناسبة لتطوراتهم أو تصطدم مع سقف طموحاتهم، أو ربما يجدونها تخدمبقاء الأنظمة والحكومات التي يراها الشباب سبباً لاستمرار الفساد، بينما يرى الشباب أن إصلاح الأمة يمر عبر تغيير تلك الأنظمة.

المسار الحكومي:

لدى الحكومات والدول الحواضن الأكبر للشباب والشابات. ف مجال التعليم، الأولى من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية، وكذلك التعليم العالي في الجامعات والكلليات

المتنوعة والمعاهد الفنية والتقنية، جميعها تُعدّمواً الحواضن الأكبر للشباب. ناهيك عن الهيئات والمؤسسات الرياضية وما تحتضنه من أعداد هائلة من الشباب. أربعة أطراف تشتهر في رسم معاذلة التعامل القائم بين هذه الحواضن والشباب. سياسة الدولة وقوانينها، الإدارات التنفيذية في هذه الحواضن ولوائحها الداخلية، الشباب أنفسهم وأهدافهم الدافعة للتواجد في فيها، وأخيراً نظرة المجتمع بما فيه الإعلام تجاه هذه الحواضن.

هي أطراف متداخلة في علاقتها بتلك الحواضن أحياناً، وأخرى هي منفصلة بذاتها عنها، لكن تشتهر مجتمعة في إنشال أو إنجاح التعامل مع الشباب. الشاب في هذه الحاضنة أو تلك لديه هدف تعليمي أو خلافه، لكنه يكون أمام طريقين، إما أن تحسن هذه الحاضنة التعامل معه ففيتحقق هدفه منها وبيني على ذلك تحقيق أهداف أخرى، أو أنه يعتبرها مجرد جسر لتحقيق هدفه الأولي دون ربطه بأهدافه المستقبلية. مشكلة هذه الحواضن تساعد الشباب على الانحباس في الاتجاه الثاني، وقليل منها يتحول إلى بوابة حقيقة للمستقبل. من جهة أخرى يساعد الإعلام الحالي ونظرة المجتمع على تكريس حالة التوقف عند ما تحققه هذه الحواضن من أهداف آنية للشباب.

وزارة للشباب

حيث إن نصف سكاننا، كما هو في معظم البلدان، تقلّ أعمارهم عن عشرين سنة، وبالتالي ستترسّح عن هذه الشريحة الشبابية الآخذة في الاتساع مجموعة كبيرة من الظواهر الاجتماعية الجديدة، السلبية والإيجابية. والظواهر الاجتماعية هي: نماذج من العمل والتفكير والإحساس تسود مجتمعاً ما فيتكيف الأفراد نفسياً معها أو مجبرين على اتّباعها في سلوكهم أو عملهم أو تفكيرهم^(٢٨).

مما يعني أننا مقبلون على كم كبير من المشاكل الشبابية. لذا نحن بحاجة ماسة إلى تهيئه أنفسنا، كأفراد ومؤسسات ودولة، لاستقبال تلك الظواهر والاستعداد العلمي والعملي للتعامل معها. بالطبع هذا لا يأتي بالجهود الفردية والمؤسسات الصغيرة فحسب، بل هي عملية بحاجة إلى إمكانات الدولة في كل بلد لمواجهة هذه الحالة والتكيّف مع إفرازاتها.

وحيث إن الوقاية خير من العلاج، نجد أن من الاقتراحات المناسبة الدعوة إلى إنشاء وزارة للشباب في كل دولة، تكون من مهامها الأساسية:

- دراسة أوضاع الشباب بشكل دوري ومستمر.
- دراسة الظواهر المرافقية لافتتاحهم وحياتهم اليومية.
- تحديد مشاكلهم الرئيسية التي تمثل معاناة لهم.
- تحديد احتياجاتهم في كل فترة.

(٢٨) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٣٩٢.

- وضع الإصبع على العوامل السلبية والإيجابية في تكوين شخصياتهم.
- استكشاف ميول وطاقات الشباب ومن ثم توجيهه من يلزم لتعديلها أو تعزيزها وتطويرها.
- يتعاون جهاز هذه الوزارة ويتدخل مع جميع الجهات والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالشباب (من الجنسين) فيما يخدم أهدافها ويفعل خططها، حتى لو بلغ هذا الترابط والتداخل بحيث يكون في كل مدرسة عنصران من هذه الوزارة يقومان بمهامها، حتى يُصبح لكل مواطن اهتمام خاص باكتشاف طاقاته وميوله وتنميتهما^(٣٩).

نعم، يوجد في بعض بلداناً جهات أو مؤسسات باسم الشباب، وفي بعضها وزارة معنية بالشباب، ولكن ما يُشكل به عليها، هو قيامها بأدوار تقليدية صرفية، بعيداً عمّا ننشده من فكرتنا، وبعيداً عن حاجات شباب الأمة الحقيقية، بل أغلبها مرتبطة بجانب النشاطات الرياضية المتنوعة والكترونية. هذا الاهتمام مطلوب ويعالج مناحي مهمة في حياة الشباب، إلا أن شبابنا بحاجة إلى وزارة تُعنى بشؤونهم في صورة أشمل وأشمل كما أسلفنا في مهام هذه الوزارة. فجملة «رعاية الشباب» تعني: الجهود التي تهدف إلى مساعدة الشباب على أن يجتازوا مراحل النمو بنجاح، وحتى يكتسبوا قدرات ومهارات واتجاهات تساعدهم على أن يكونوا مواطنين صالحين^(٤٠).

لذا فإنّ شباب أمّتنا بحاجة إلى وزارة تبني فكرة ونظام «الرعاية الشاملة» للشباب والشابات. بمعنى الرعاية الفكرية والعلمية والثقافية والنفسية والأخلاقية والرياضية والفنية والتقنية... إلخ، بحيث تكون هذه الرعاية متكاملة مع ما أنتجته الجهات المختلفة السابقة لوصول الشباب لمرحلتهم العمرية الحالية، منذ رياض الأطفال ومروراً بالصبا والمراحل التعليمية المتتالية حتى حاضرهم. هي رعاية متقدمة على ما هو سائد في أغلب بلدان العالم. وهي رعاية تراعي الانفتاح على الثقافات المختلفة التي يقدر ما هي إيجابية ولها مردودات رائعة، إلا أنها تتضمن مخاطر لا يمكن تجنبها إلا برفع منسوب الإيمان الفردي بزخم روحي متكرر بين آنٍ وآخر □

(٣٩) من مقال للكاتب نشر في صحيفة عكاظ السعودية في ٩ / ١٢ / ٢٠٠٤ م.

(٤٠) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٤٥٢.

الثورات

بين التحرك الجماهيري وحاكمية النخبة

* السيد محمود الموسوي

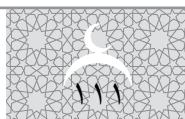
إن ما قد جرى في العالم العربي والإسلامي من حراك ثوري وتغييري بغية إصلاح وضع الأمة، مطالباً بالكرامة وتوفير مناخات الحرية، وتعديل ظروف العيش الكريم، وتحقيق العدالة والإنصاف، كما في تونس ومصر والبحرين ولبيبا واليمن منذ مطلع عام ٢٠١١ الميلادي، وما نلاحظه من تأثير لذلك الحراك الضاغط على سياسات مستبدة ظالمة عاثت في الأرض فساداً حتى أهلكت الحرج والنسل، كل ذلك يقودنا إلى الحديث عن العقليات التي تشكل الرؤى وتغذى المجتمع لتصوغه من خلال بث أفكارها فيه. تلك العقليات التي تمتلك نظرة في التحولات التاريخية، وتقلبات السياسة، وبالتالي فإنها تقوم بالتبشير بتلك الرؤية في خطابها الملقى على الجماهير باعتبارها قيادة معرفية.

وإن أهمية دراسة هذا الخطاب في بعده الناظر للتحولات السياسية، من الأهمية بمكان، باعتباره مؤثراً في العقلية المجتمعية، مما يحدد مدى استجابتها لتلك التحولات، وإلى مدى اغتنامها لفرص التاريخية التي تُتاح للأمم بين فترة وأخرى، وفي الأغلب لا تكون تلك الفرص متعددة بشكل سريع، وإنما هي ضمن نظام أن «الفرصة سريعة الفوت، بطيئة العود»^(١) كما يقول الإمام علي عليه السلام.

والسؤال هنا: كيف تنظر تلك العقليات إلى مجريات الأحداث وتحولات الواقع

* عالم دين، باحث من أسرة التحرير، مملكة البحرين.

(١) نهج البلاغة، الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.



السياسي؟ وبأي منظار وآليات تعمل على تفسيره؟

من الواضح أن هناك عقليتين تقومان بقراءة الواقع:

الأولى: العقلية المتأثرة بالحدث نفسه، وبالتحولات ذاتها، فتعمل على صياغة فكرها وثقافتها بناء على المعطيات التي تلامسها، وهذه العقلية إنما تخضع للواقع، وتحاول الملاعنة بينه وبين ما تؤمن به من فكر وعقيدة في محاولة استقرائية.

وهي ذاتها العقلية البراغماتية أو الذرائعة التي تتبنى المذهب الفلسفى السياسي الذى لا يقوم على أي تفسير أيدىولوجي لحركة المجتمع والتاريخ، وإنما ينظر إلى النتائج الآنية، فترى أن البعض من الداخل الإسلامي يتبنى هذه النظرية دون أن يعي حقيقتها، أو دون أن يصرّح بها.

الثانية: العقلية التي تقرأ الواقع من خلال السنن الإلهية والسنن التاريخية الثابتة، لتكتشف أسرار التغيير لتبني من خلاله التحرك، معززة كل ذلك بالثابت من رؤاها وعقيدتها، التي لا تقبل التغيير ولا التحويل، باعتبارها سنن (تاريخية) إلهية.

إن العقلية السنئية التي تكتشف السنن وتؤمن بثبوتها فتبني الأسباب، هي ذاتها البصيرة النافذة للأحداث والواقع، فلا تنظر للأحداث المؤثرة في الحراك الاجتماعي والسياسي إلا كتطبيقات عملية واقية للسنن، فإن: الظالم مآل إلى الهلاك وكلما أمعن الظالم في ظلمه فإن أجله يقترب، وإن الإرادة والتعاون يصنعن المعجزات في التغيير. فلا ينخدع ذو البصيرة بزخم الإعلام ولا بدعايات الأنظمة الجائرة، ولا يخاف من تهديدهم، ولا يتنازل عن طموح التغيير.

إن الله تعالى ذكر في كتابه في عشر آيات متطابقة نصاً هذه الحقيقة: إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ^(٢)، ناهيك عن ورود المعنى نفسه في أشكال متعددة في آيات عديدة، وقد ذكر الله عز وجل: إِنْ يَنْصُرُكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ^(٣).

فلذلك فإن صاحب البصيرة لا يستسلم للواقع في رؤاه ولا يتنازل عن طموح التغيير، فهو يعمل وينادي على الدوام: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَصْرُّوا اللَّهُ يَتَصْرُّكُمْ وَيَتَبَيَّنُ أَقْدَامَكُمْ^(٤). ليأخذ الناس بالأسباب التي توصلهم إلى حياة الكرامة، كما كان ذو القرنين، الذي قال عنه تعالى: إِنَّا مَكَنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا. فَأَتَيْنَاهُ سَبَبًا^(٥).

وهناك سنة كبرى تتحرك خلالها سائر السنن، وهي سنة التحول والتغيير في حال

(٢) سورة المائدة، آية ٥١.

(٣) سورة آل عمران، آية ١٦٠.

(٤) سورة محمد، آية ٧.

(٥) سورة الكهف، آية ٨٤ - ٨٥.

الأمم والمجتمعات من حال إلى حال، حيث يداول الله تعالى الأيام بينهم قوة وضعفاً، صحة ومرضاً، فقرأً وغنى، تقدماً وتخلفاً، انتصاراً وهزيمة، وتنجلى تلك السنة الكبرى في قول الله عز وجل: ﴿وَتُلَكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ أَذْنِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذُ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^(١).

إن المشكلة تكمن في تلك العقليات التي تتأثر بالواقع فيكون الواقع هو الذي يصيغ ثقافتها ورؤاها، فتراهم ينتشون وينتفضون وينادون بإمكان التغيير بينما يعيشون انتصارات الآخرين، وتلك الانتصارات التي يعيشها البشر بلا شك تبعث برسائل للعقل لعله ينفض عنه غبار الهزيمة، كما حدث من انتصار المقاومة في لبنان على العدو الإسرائيلي، وكما حدث في تونس من هروب الدكتاتورية، وعواصف التغيير في مصر، إلا أن هذه العقلية التي تركب قناعاتها على التحولات وتكون آليات تفكيرها هي انتصارات الآخرين، لا يمكن الوثوق بها في واقع الظلم وحياة الكبت، ذلك الوقت الذي يحتاج فيه الإنسان إلى الحركة من أجل تغيير واقعه أكثر من أي شيء آخر.

المُغلَّبُ الرُّومُ؟

نعم لقد غُلِّبتُ الرُّومُ في عهد النبي ﷺ، حيث هزمهم الفرس المجروس آنذاك، وقد أصاب المؤمنين غمّ وحزن، لأن الرُّوم أقرب إلى المسلمين باعتبارهم أهل كتاب، ولكن الله تعالى أخبرهم بسننه وبوعده حيث قال: ﴿وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلِيْبِهِمْ سَيَغْلِبُوْنَ. فِي بِضَعِ سِنِّيْنِ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُوْنَ﴾^(٢).

إن القرآن الكريم يعطينا شواهد وتحولات كانت في المجتمع الإسلامي لكي نستوعب كيفية حركة العقل، ونعي تماماً ما هي آليات صياغة الوعي وعلاقته بالواقع. وتلك الشواهد القرآنية تؤسس لثوابت حركية يُصاغ من خلالها الفكر، ويمكن تتبع الآيات القرآنية ليجد المتبع وعد الله للمؤمنين بوراثة الأرض، وبالنصر عندما ينصرُون الله، ووعد الظالمين بالهلاك وما شابه ذلك، مما يحرر الإنسان من عقلية الانهزام أمام الواقع، وعدم الاستسلام لظروفه وتحولاته التي هي محل تغيير دائم باعتبارها حدث طارئ. وتحقيق ذلك ضمن السنة القرآنية التي صرّح بها القرآن الكريم في هذا الصدد في قول الله عز وجل: ﴿وَكُمْ قَصَمْتُمَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْتُمَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِيْنَ﴾^(٣).

فمع الأسف الشديد إننا رأينا وقرأنا ومنذ زمن بعيد وإلى وقتنا الراهن، كيف أن بعض المنظّرين والباحثين ينقلبون على أعقابهم في أوضاع يكون الناس أحوج إليهم فيه من غيرها، فيشيرون ثقافة التبرير والاستسلام باسم عدم القدرة وباسم السلام.

(١) سورة آل عمران، آية ١٤٠.

(٢) سورة الأنبياء، آية ١١.

تكمّن خطورة هذه العقلية في أنها لا تكتفي بتبرير تحركاتها، بل تسعى لإعادة قراءة التاريخ بنفس انهزامي، ذلك التاريخ المعصوم الذي تجلّت فيه بصيرة المعصوم المتطابقة مع الوحي المقدس.

فيكون عند أولئك أن أهل البيت عليهما السلام ابتداء بالإمام علي عليهما السلام وانتهاء بالإمام العسكري عليهما السلام قد صالحوا ولم ينتهوا نهج الجهاد ومقاومة الحكام الظلمة، ماعدا الإمام الحسين عليهما السلام في آخر عمره اضطر لذلك -حسب أدعائهم-، ولم يفكروا في أن الإمام الحسين عليهما السلام إنما كان اضطراره للمواجهة بالسيف، وليس في مبدأ السعي نحو التغيير، فإن التغيير وإرادته هو مبدأ يقرره الواقع واحتياجاته، وهو الذي قال: «وأنا أحق من غير».

من الواضح أن عقلية التأثر بالتحولات السياسية والمسؤولة بالواقع، تتبع منهجاً تجزئياً في قراءة التاريخ؛ لأن القراءة الاستيعابية لحركة المعصوم بأكملها أو لحياة المعصومين كوحدة واحدة ومطابقتها مع القرآن الكريم لا تخدم هذا التوجه.

كل من أسره الواقع وشعر بصعوبة التغيير نادى بأن هذه مرحلة من مراحل الاضطرار، فيؤسس رؤاه تبعاً لذلك الشعور أو التشخيص، والحال أن زمن الاضطرار الذي واجهه أهل البيت عليهما السلام كانت فيه الإبادة للخلّاص الذين لا يوجد بديل لهم، وكان الإسلام والولاية في خطر، أما الآن فإن مجالات الاضطرار ضيقة جدّاً، ومبدأ المستحيل قد استحال، هذا ما ثبته التحولات من حولنا، فسقوط الطاغية صدام وهزيمة إسرائيل وهروب الدكتاتور التونسي، وإسقاط الدكتاتور المصري ومحاكمته، ومن قبلهم طوفان الثورة الإسلامية في إيران، كل تلك التحولات ثبتت أن التغيير ممكن، وأنه لا اضطرار في العمل تحت قباب القصور.

عندما يكون خيار المتصدّي للشأن السياسي هو العمل مع الظالمين بحسب تشخيصه، فإن ذلك يكون أهون من خيار الفكر والمثقف والعالم الذي يختار الخيار الأضعف، لأنه يبدأ بالتأسيس الفكري لخياراته وإياده قراءة التاريخ وفق مساراته الجديدة، وذلك يعد تزييفاً للوعي وظلماً لنتاريخ أهل البيت عليهما السلام، وظلماً للعباد.

إن صاحب بصيرة والعارف بالسنن الإلهية يستبشر بالتحولات السياسية التي تجلّت فيها روح الكرامة لتأسيس لتجيير الظلم إلى العدل، ويُسعي إلى التبليغ بهذه الحقيقة ليغذّيها الشعوب قيادة منه للعقل، وصياغة للوعي، أما الذين يصوغ الواقع وعيهم، فلا بد أن تكون هذه التحولات بمثابة ثورة وانتفاضة تزيح التوجسات والتراجعات عنهم، لتعيد العقل إلى رشده باتباعه سنن الله تعالى التي لا تقبل التبدل أو التحويل.

القيادة المعرفية في زمن التحولات السياسية

القراءة الجديدة التي ينبغي أن يُسلط عليها الضوء في المشهد الراهن للثورات العربية المتتالية، تحتم علينا أن ننزل للتصنيف المحرك لتلك الثورات، والقوى الدافعة باتجاه التغيير

والتحول السريع، ألا وهم: الجماهير والنخبة، ومن ثم معالجة أهم إشكالية في العلاقة بينهما، وهي الصراع بين القوى الجماهيرية والقوى المركزية المتمثلة في النخبة، وهي القيادة المعرفية المفترضة للجماهير، إن كان ثمة صراع.

لقد برزت مجموعة من التحليلات التي تقول: إن الجماهير تجاوزت قيادتها المعرفية والنخب، لأن النخب عبر تنظيراتها ومساوماتها، ومن خلال حركتها البطيئة في المطالبة بالحقوق، لا تلبّي حاجات الناس، لهذا فقد انفجر الوضع وأصبحت الثورات ثورات جماهيرية بامتياز، ولم يعد يؤثر فيها البعد المركزي والحزبي أو القيادي الشخصي. ولكننا إذا تفحصنا حراك الشعوب في ثوراتها الأخيرة سوف نجد مجموعة من الملامح المهمة التي تراكم فيها الوعي الكبير، وهذا التراكم هو بفعل وجهود النخبة بلا أدنى شك.

لا يمكن لأي قارئ لمسارات الوعي في المجتمعات أن يتجاهل جهود النخبة من العلماء والمفكرين في صياغة شخصية الأمة، فإن أي وعي يتحول إلى وعي جماهيري فهو يعني بالضرورة أن هناك بُعداً ملهمأً ووعياً شاملاً، استوعب المساحات الواسعة من العقول، وإن كان ذلك الوعي من غير ملامسة مباشرة لمضائق المعرفة والوعي، وذلك الوعي لم يأت من فراغ، بل أتى بفعل تراكم جهود عبر عمل امتد لسنين، واتسعت رقعته لمساحات واسعة.

وبفعل أدوات الاتصال والإعلام الذي أصبح من ضروريات الحياة اليومية لأغلب الشعوب، فإن الوعي يتسرّب إلى العقول ويصوغها بالمواد التي تبث فيها، وذلك الوعي هو فعل النخبة، فالنخبة التي تحمل في جعبتها خطاباً حضارياً ورامياً للإصلاح في الأمة قد حصلت على متنقِ دائم، وبشكل أوسع، وإن تمثل ذلك بصورة إجمالية مغایرة لخصوصية الانتماء الحزبي، فإن هذا النوع من الوعي هو نتاج تراكم المعرفة العامة، ونتاج تضافر الجهود وتتوّعها.

ويمكّنا أن ندلّ على ذلك، ونكتشف حقيقة تأثير النخب في الوعي، وبالتالي نخرج بنتيجة مهمة وهي أن للنخبة من العلماء والمفكرين دوراً في الثورات العربية والحراف الذي يقوم بمطالب الإصلاح في الأمة، من خلال ملاحظة مجموعة من الجوانب التي أصبحت عوامل مشتركة في ثورات الشعوب العربية الأخيرة -تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين-، وهي على النحو التالي:

١- هناك إجماع على المطالبة بالكرامة الإنسانية وتقدير إنسانية الإنسان وتعزيز مكانته ورد الاعتبار لشخصيته المنتهكة، وتقديم تلك الكرامة على المطالبات الآنية المنحصرة في الغمز والقوت اليومي، وقد اعتبرت الثورات العربية تلك المشكلات المعيشية إنما هي نتيجة وليس سبباً للحال الذي هم عليه، فالكرامة مقدمة على العيش في الذلة، وقد شاهد الناس تسجيل الفيديو لتلك الفتاة المصرية التي تصرخ: إلى متى سيكون همنا هو المعاش، فتحن بشر؟!. وقد أصدرت القوى الشبابية في إحدى هذه الدول فيلماً وثائقياً عن الكرامة

يظهر فيه شيخ طاعن في السن يردد: إن رغيف خبز صغير يكفيوني، ولكنني أريد أن أعيش بكرامة.

٢- المطالبة بالعدالة والمساواة ورفض التمييز على أساس طائفية أو عرقية في مختلف الشؤون، فقد قامت الثورات تطالب بأن يكون كل فرد له من الفرص ما للفرد الآخر دون تمييز، دون أن يبخس أحد حقه فيما يريده ويحققه، سواء كان ذلك في التعليم أو في العمل أو في المشاركة السياسية أو غير ذلك.

٣- من المسائل المهمة واللافتة هي مطالبة الشعوب بالوطنية الصادقة وبالاستقلالية وعدم التبعية للدول المستقلة، فالوعي الجماهيري العام يعي تماماً ما الذي تعنيه التبعية، فهو يريد أن يمثل نفسه ويصنع شخصيته ويحتفظ بخصوصياته وينطلق بها في المشاركة في مسيرة الحضارة البشرية، فلا يكتفي بالحصول على وسائل الرفاه، وإنما لابد أن يقرر مصيره ويقرر دوره في الحياة السياسية بخصوص القضايا التي يؤمن بها، تأييداً ورفضاً.

وبذلك ظهرت مقولات أن الوطنية هي الانتماء للوطن، وحب الوطن هو حبمصلحة من هم في الوطن، وأن التبعية هي خيانة للوطن. وقد فرقت الثورات في خطابها بين الولاء للوطن والولاء للحاكم.

٤- لقد حرصت الثورات على مبدأ مهم من مبادئ العمل في آلياته، وهو مبدأ السلمية في التحرك، والعمل على الاستفادة من الحقوق المكفولة دولياً للإنسان، ومنها حق التظاهر وحق التعبير عن الرأي وحق تقرير المصير وحق المشاركة السياسية وما إلى ذلك من الممارسات التي من حق الإنسان أن يمارسها، وقد سارت بالفعل كافة الثورات على هذا المنوال، إلا ما اضطررت إليه الثورة في ليبيا اضطراراً في ظروف موضوعية خاصة.

ومن معالم التحرك السلمي الذي مورس في الثورات الأخيرة هو العصيان المدني وتوابعه من الضغوط التي تمارس في العمل السلمي للوصول إلى الأهداف المنشودة.

٥- كما أن الاستفادة من الإعلام ووسائله الحديثة هو ما أشعل تلك الثورات، وهو ما ربط بين الجمهور دون الحاجة إلى مبانٍ أو قاعات مؤتمرات، فتلك الوسائل التي يحاول الغرب أن يؤثر من خلالها في الجماهير والشعوب الإسلامية والعربية، استطاعت الشعوب أن تفتتح وفرتها وسهولة الوصول إليها في التحشيد وفي التنظيم وفي إيصال صوت الثورة إلى أبعد مدى، بل أصبحت الأداة الإعلامية هي محل للصراع، ومن خلالها يمكن إثبات الوجود والمصداقية في تحدي كبير للإعلام الرسمي المحتكر من قبل السلطات والذي يدعم توجهاتها الخاصة.

٦- التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية هو أمر مشترك أيضاً لكافة الثورات، فقد تمكنت الثورات من التواصل الإيجابي لبيان مصادفيتها وإظهار مظلوميتها، لتكون تلك

المنظمات وسيلة ضغط مهمة وفاعلة في الثورة.

٧- كما أنه من المهم أن تؤكد على شعارات الثورة وندياناتها التي تعبر عن ثقافتها ووعيها وخصوصيتها الدينية، فللثورات شعارات تعبر عن مطاليبها السياسية المباشرة، سواء الإصلاح والعدالة أو الرحيل والمحاكمة، وهناك شعارات تعبر عن ثقافة الشعوب ووعيهم وانتماءاتهم كشعار (الله أكبر) أو (هيئات منا الذلة) أو (منصورين والناصر الله)، كما لاحظنا أن من أهم المظاهر التي كانت في عمق الحدث هي الصلاة والدعاء، ففي تونس أقيمت أول صلاة جماعة بعد انتصار الثورة، والتي لم يسمح لهم بإقامتها منذ عقود من الزمن، كما أن المظهر الغالب في ميدان التحرير في مصر هو صلاة الجمعة والجماعة والدعاء الجماعي لرب العالمين بالخلاص والنصر، وهكذا في ليبيا حيث عبر الثوار عن تواجههم بصلاة الجمعة. وكذلك في اليمن والبحرين.

فمن خلال عرض هذه النقاط المشتركة بين ثورات الشعوب يتضح لنا أن هذه الثورات لم تكن ردة فعل أو تمرد من الشعوب على العلماء والقادة والأحزاب، وإنما هي حراك جامع ومعزّز ومستفيد من كل تلك القوى، ولكنه سيل جارف ولحظة من اللحظات التاريخية المهمة التي استفادت منها الشعوب لتمثل وعيها الذي اكتسبته من جهود علمائها ومفكريها، وبالتالي فإننا لا يمكن أن نبخس حق العلماء والمفكرين جهودهم في هذه الثورات. فلقد كانت الثورات الشعبية الأخيرة عبارة عن استجابة إجمالية وبشكل غير مباشر للقيادة المعرفية، التي تمثلت في التوجيهات ضمن الخطاب الجماهيري، أو الدراسات التأصيلية والبحوث التي تعالج مشاكل الأمة وتبيّن عوامل تخلّفها ومقومات نهوضها الحضاري □

الدولة والمجتمع

حكومة الإمام علي نموذجاً

* إبراهيم محمد جواد

لم تكن الشجاعة والإقدام، والثبات والفاء، والعفو والصفح، وحدّها هي ما يميّز أمير المؤمنين علياً عليه السلام عن سواه، فإنه قد تميّز بصفاتٍ أخرى كثيرة، من الزهد والعنفة والعبادة والكرم والعلم والعلم، ولكن الأهم من كل ذلك اهتمامه بإقامة حكومة العدل الإنسانية، التي هي هدف الإسلام وغايته، والتي شعارها المساواة بين جميع بني البشر، وإفشاء العدالة فيهم دون تمييز.

فعندما وصلت الخلافة للإمام علي عليه السلام، ورضي أن يستلم زمام الأمور، تحت الضغط الشديد من جمahir المسلمين في المدينة المنورة، كانت أمور الدولة الإسلامية الناشئة، قد أخذت مساراً انحرافياً عما رسمه الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم، وخطط له الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيما أثر عنه من قول وعمل وإقرار.

هذا المسار الانحرافي قد غيّر نفوس الكثير من المسلمين، فأدى بهم إلى أن مالوا إلى الدنيا ونعيها، واستجابوا لزخرفها وفتنتها، واستشرى الفساد السياسي والمالي في أركان الدولة، وخاصة في الولايات البعيدة عن المركز، كالشام ومصر والبصرة وسواها، الأمر الذي انتهى إلى الثورة على الخليفة الثالث وقتله، وأتاح للطامحين إلى السلطة والطامعين بالخلافة، إلى البروز والظهور، والتحرك السريع، جارين وراءهم جيوش المتنفذين والمرتشين، ولم

* إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق - سوريا.

يُكَفَّرُ أَمَامُ الْإِمَامِ عَلَىٰ الْبَلْلَةِ بَدْ مِنَ التَّصْتِي لِهُؤُلَاءِ الَّذِينَ تَحْرِبُوا ضِدَّهُ، وَالْانْجِرَارُ إِلَى حِرْبٍ مَّوْالِيَّةٍ طَاحِنَةٍ مَعْهُمْ.

ورغم انشغال الإمام علي عليه السلام بهذه الحروب، فقد التقت أيضًا إلى الوضع المتردي وال fasid في سياسات الدولة، وفي نفوس المسلمين بسبب تلك السياسات، وحاول أن يعود بالدولة والأمة إلى تعاليم الإسلام وقيمه، وقد ظهر كل ذلك جلياً واضحًا في توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية، سواء في تصرفه وسلوكه المباشر، أو في توجيهاته إلى ولاته، ومن أهمها عهده للبيهقي إلى مالك الأشتر، عندما أرسله والياً على مصر.

ففي التوجهات السياسية:

١- بدأ برسم الخطوط العامة لسياسة الدولة، فأوضح في البداية وبلا لبس ولا غموض، أنَّ الحاكم الأول لدولة الإسلام، ينبغي أن يكون مرضيًّا من قبل الأمة، أي ينبغي أن يصل إلى منصبه القيادي عن طريق الشورى الصحيح، سواء عن طريق أهل الحل والعقد، أو عن طريق الانتخاب العام، أو عن طريق البيعة الجماهيرية، وأنَّ الأمة هي التي تحدد في كل عصر الأسلوب الذي يؤدي إلى الشورى الصحيحة.

وهنا ينبغي أن نوضح أمراً مهمًا يتعلق بموضوع الإمامة، التي هي فرع عن النبوة، فالإمام كما النبي يكون تعينه من الله بالجعل الإلهي:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(١).

﴿وَإِذْ أَبَلَّكَ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنْأِلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾^(٣).

﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٤).

والأمة ملزمة أمام الله تعالى باتباع الأنبياء والرسل والأئمة عليه السلام، ولو أنها اختارت بعد رسول الله عليه السلام ما اختاره لها الله ورسوله، لعاشت في دنياهَا حياة سعيدة، ولظفرت في آخرها بحياة أسعد.

ولكن كثيراً من الناس لم يتبعوا أنبياءهم ورسلهم، وقتلواهم، فشققا في دنياهم

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٢٤.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

(٤) سورة القصص: الآية ٦٨.

وأخر لهم، فهو لاء هذا هو اختيارهم، وقد لقوا في الدنيا نتيجة هذا الاختيار، وحسابهم على الله في الآخرة.

وحيث إنه لا بد للناس من أمير وقائد، بـرًا كان أو فاجرًا كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام^(٤)، لأنه لا يقوم كيان الأمة بسوى ذلك، كان على الأمة أن تختار نفسها قائداً، فإن تراحت عن ذلك، تقدم إلى الإمارة من يسْتُولِي عليها عنوة بالقوة والغلبة، وهذا هو واقع الناس في كل العصور والأزمان على مر التاريخ الإنساني.

وهذا ما فعلته الأمة الإسلامية كذلك، فحيث إنها قدّمت - بعد نبيّها عليه السلام^(٥) - ما اختارته لنفسها على ما اختاره الله ورسوله لها، وصل الأمر بها سريعاً إلى الملك العضوض، الذي هضم حقوق الأمة، واستأثر بالجاه والمال والنعمة، وحكمها بالجور والظلم فأعنتها وأشقاها.

ومن هنا فإن أمير المؤمنين عليه السلام، لم يقبل بيعة الناس له بعد مقتل عثمان، حتى استوثق من قبول جمahir الناس له، وإقبالهم على بيعته ورضاهem باستخلافه، رضا سليماً لا تشوبه شائبة من إكراه، راسماً بذلك السلوك السوي، المنهج الواضح والطريق السليم، لاختيار الخليفة القائد.

- والأمر الثاني المهم جدًا، الذي رسّخه الإمام بأقواله وأفعاله على السواء، هو الشورى في الحكم، فليس للقائد أن يستبد بأمور الأمة دون مشورتها، وهذا أمر قد قرره القرآن الكريم، فقال في وصف المؤمنين:

﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَأَنْزَلُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٦).

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِئَلَّا هُمْ، وَلَوْ كُنْتَ فَظَّا غَلِيلَ الْقَلْبِ لَانْفَضُوا مِنْ حُوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(٧).

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الآية نزلت بعد أحداث معركة أحد، بما خلفت من دروسٍ وعبر، والذي يتعلق بهذه الآية من أحداث معركة أحد أمران:
الأمر الأول: أن الرسول عليه السلام^(٨)، كان قد استشار أصحابه للخروج إلى موعد قريش

(٤) نهج البلاغة، تحقيق وتنسيق علي أنصاري، ط٤٠، ص ٥٣-٥٤، وقد وردت ردًا على قول الخوارج: لا حكم إلا لله، فأجابهم علي عليه السلام: «كلمة حق يراد بها باطل، نعم إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون: لا إمرة، وإنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتؤمن به السبل، ويؤخذ به للضعف من القوي، حتى يستريح بر ويستراح من فاجر».

(٥) سورة الشورى: الآية ٢٨.

(٧) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

بعد معركة بدر، فأشاروا عليه بالخروج الذي كان له كارهاً، فليس النبي لامة حربه نزولاً عند مشورة أصحابه، لكن الأصحاب تذاكروا الأمر فيما بينهم، وتلاؤموا على تسرّعهم في الإشارة على الرسول ﷺ بغير ما يرغب، فاعتذروا له، وأبدوا تراجعهم عن شوراهم السابقة، فقال ﷺ: «لا ينبغي لنبيٍّ ليس لامة حربه أن يضعها حتى يحكم الله بينه وبين أعدائه»^(٨)، وهكذا خرجوا إلى أحدٍ، وحلّت بهم تلك الهزيمة المعروفة.

والامر الثاني: أن النبي ﷺ، كان قبل المعركة قد وضع بعض الرماة على ظهر جبل أحدٍ، وأكد عليهم الوصيّة أن يلزموا أماكنهم، وألا يتركوها سواء انتصر المسلمين في المعركة أم انهزوا، فلما رأى هؤلاء الرماة هزيمة المشركين، أخلَّ كثيرٌ منهم مواقعهم التي وضعهم بها النبي، والتحقوا بالمسلمين يجمعون الفنائيم، فاغتتم خالد بن الوليد هذه الفرصة السانحة، والتقدّم على المسلمين بعساكره من خلف جبل أحدٍ، مما أدى إلى تلك الهزيمة التي حلّت بال المسلمين في هذه المعركة.

وفي هذا الجوّ من ظلال معركة أحدٍ جاءت الآية الكريمة لتوّكّد على الشوري، فهي الدواء الناجع في النهاية، لأنها أولاً توّحد الصفت الداخلي، وتتضفي على الأمة الأنس بقائدها، وهي ثانياً تدعوها إلى الاندفاع بعزّم وجديّة لتنفيذ ما أشارت به ورغبت فيه، لأنّه قرارها الذي اتّخذته بملء إرادتها ورغبتها.

إذا كانت مشاورة النبي والإمام للأمة مطلوبة ومرغوبـة، فهي في حق القائد المنتخب من الأمة واجبة وجوباً مؤكداً، وإلا اعتبر مستبداً وخارجـاً على تعاليم الإسلام ومناهجه السامية.

وقد أكدّ النبي ﷺ الشوري في مواطن عديدة، يوم بدر ويوم أحد ويوم الأحزاب (الخندق) وسوى ذلك، فقال:

«ما تشاور قومٌ إلّا هُدوأ لأرشد أمرهم»^(٩).

وقال: إذا كان أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاءكم، وأمركم شوري بينكم، فظاهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا كان أمراؤكم شراركم، وأغنياؤكم بخلاءكم، ولم يكن أمركم شوري بينكم، فبطن الأرض خير لكم من ظهرها»^(١٠).

و كذلك فقد أرسى أمير المؤمنين عليه السلام أسس الشوري، ورسّخ أحكامها في جميع مراحل حكمه، ومن أقواله في هذا المجال:

«لا ظهير كالمشاورة»^(١١).

(٨) سيد هاشم معروف الحسني، سيرة المصطفى نظرة جديدة ص ٣٩١ - السيرة الحلبية / ٢٢٢.

(٩) بحار الأنوار ٧٥ / ١٥٠.

(١٠) تفسير أبو الفتوح ٣ / ٣٢٨.

(١١) وسائل الشيعة ٨ / ٤٢٥.

«من شاور ذوي الألباب دُلَّ على الرشاد»^(١٢).

«ما ضلَّ من استشار»^(١٣).

«من أُعجب برأيه ضلَّ، ومن استغنى بعقله ذلَّ»^(١٤).

«من استبدَّ برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها»^(١٥).

ونجد أنفسنا في غنىً عن تتبع المصاديق العملية لسياسة الشورى عند الإمام علي عليه السلام،
كي لا يطول بنا البحث، ومن رام التفصيل في هذا المجال، فليرجع إلى كتب التاريخ والحديث.

٤- اعتماد الصدق وعدم المداهنة في الشؤون السياسية، وعزل ولاة الجور والظلم،
والولاة الخونة والفسقة، وتقريب واستعمال واستباح الصلحاء والأتقياء منه، والاستعانة
بهم في شؤون الحكم، ومراقبتهم، ونبذ فكرة (الغاية تبرر الوسيلة)، التي كان أعداؤه
والخارجون عليه يتکون عليها، ويتبعون أساليبها من الخيانة والغدر والمكر.

ولقد قال في إحدى خطبه عليه السلام:

«والله ما معاوية بأدھي مني، ولكنھ یغدر ويفجر، ولو لا کراهية الغدر لکنت من أدھي
الناس، ولكن كلُّ غدرٍ فجراً، وكلُّ فجراً کفرًا، وكلُّ قادرٍ لواءٍ یعرف به يوم القيمة، والله
ما أستفضل بالمکيدة، ولا أستغمض بالشدیدة»^(١٦).

وورد في عهده مالك الأشتر^(١٧): «وإن عقدت بينك وبين عدوك عقداً، أو أبسطته منك
ذِمَّةً، فمحظ عهده بالوفاء، وارع ذمتك بالأمانة، واجعل نفسك جُنْحةً دون ما أعطيت، فإنه
ليس من فرائض شيء الناس أشدُّ عليه اجتماعاً - مع تفرق أهوائهم وتشتت آرائهم - من
تعظيم الوفاء بالعهود، وقد لزم ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمين، لما استوبلوا من
عواقب الغدر، فلا تغدرن بذمتك، ولا تخيسن بعهدهك، ولا تخيلن عدوك، فإنه لا يجري
على الله إلاّ جاھلٌ شقٌّ»^(١٨).

ومن خطبة طويلة له عليه السلام، تسمى خطبة الوسيلة، قال: «تصفية العمل أشدُّ من
العمل، وتخليص النية من الفساد، أشدُّ على العاملين من طول الجهاد، هيئات، لو لا التقى
لکنت أدھي العرب»^(١٩).

(١٢) بحار الأنوار /٧٢ /١٠٥.

(١٣) غرر الحكم ص ٤٤٢.

(١٤) بحار الأنوار /٧٢ /١٠٥.

(١٥) المصدر السابق /٧٢ /١٠٤، وللاطلاع على نظام الشورى بشكل أكثر تفصيلاً يمكن الرجوع إلى كتابنا (دراسات إسلامية - فصل: الشورى في الإسلام).

(١٦) نهج البلاغة، جمع الشيريف الرضي، ضبط الدكتور صبحي الصالح ص ٣١٨.

(١٧) هو مالك بن الحارث الأشتر المذججي، الساعد الأيمن لأمير المؤمنين عليه السلام.

(١٨) نهج البلاغة جمع الشيريف الرضي، ضبط الدكتور صبحي الصالح، الكتاب رقم ٥٣ ص ٤٤٢.

(١٩) الكافي للشيخ الكليني ج ٨ ص ٢٤ الحديث رقم ٤ الذي يروي خطبة الوسيلة.

وفي التوجهات الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية السليمة هي عصب الحكم الصالح السليم، وعليه تقوم أركانه ويرتفع هيكله، وبقدر ما يكون اقتصاد الأمة سليماً، بقدر ما يرتفع شأنها، وتستقر أحوالها، وتشاد أعمدة حضارتها ومدنيتها.

وقد حاول أمير المؤمنين على عليه السلام في فترة حكمه القصيرة، أن يُرسِّي سياسات القرآن الاقتصادية بخطوطها الرئيسية العامة، التي من أهمها قوله سبحانه وتعالى في سورة الحشر:

﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، كَيْنَ لا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ، وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُنُودُهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٧) للفقراء المهاجرين الذين أُحرجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَتَّقْنُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرَضْوَانًا وَيَصْرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ، يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ حَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلُحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْرَانَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غَلَّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَوُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

هذه الآيات الكريمة، توضح جانباً مهمّاً من السياسة الاقتصادية التي حضّ عليها الإسلام، وهي:

- توزُّع الثروة في أيدي أفراد الأمة جميعاً، وعدم السماح بأن يكون تداولها محصوراً بين الأغنياء فقط.

- الثروة العامة هي ملك للحاضرين في ذلك الزمان، من المهاجرين والأنصار، والذين أتوا من بعدهم، وللذين سيأتون من الأُمّة بعدهم حتى قيام الساعة.

- توزُّع أموال الخراج والفيء والخمس والزكوات والصدقات على مستحقيها من الفقراء واليتمى والمساكين، والعاملين عليها وابن السبيل والغارمين، وفك رقاب العبيد والأرقاء، وفي سبيل الله بشتى مجالاته، من الإعداد والاستعداد، وما تتطلبه مهام التسلیح والتدريب وتحصین الثغور، وما إلى ذلك.

ولذلك فقد بيّن على عليه السلام سياسته هذه، في اليوم الثاني لبيعته، إذ خطب في المسلمين قائلاً: «ألا إن كل قطعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله، فهو مردود في بيت المال، فإن الحق القديم لا يُبطله شيء، ولو وجدته وقد تزوج به النساء، وفرق في البلدان، لرددته إلى حاله، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عنده الحق فالجور عليه أضيق»^(٢٠).

(٢٠) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد / ١، ٢٦٩، وفي رواية: «لو وجدته وقد تزوج به النساء وملك به الإمام لرددته فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق»، نهج البلاغة، الدكتور صبحي الصالح، خ ٥٧، نهج البلاغة، تحقيق وتنسيق علي أنصاريان، خ ١٥ ص ٢٥.

ثم قال: «وإذا كان غداً - إن شاء الله - فاغدو علينا، فإن عندنا مالاً نقسمه فيكم، ولا يختلفن أحد منكم عربيٌ ولا عجمي، كان من أهل العطاء أو لم يكن، إلا حضر إذا كان مسلماً حرّاً».

كان على عليه السلام يساوي في العطاء بين الناس، العربي والعجمي والقرشي والأنصاري، فجاء بيت المال فدعا بما اجتمع فيه، ثم قسمه بين من حضر من الناس كلهم، ثلاثة دنانير ثلاثة دنانير، وولى على بيت مال المدينة عمّار بن ياسر وأبا الهيثم بن التيهان، فأتاه سهل بن حنيف بمولى له أسود، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا غلامي بالأمس وقد أعتقته اليوم، مما تعطيه؟ فقال عليه السلام: نعطيه كما نعطيك، فأعطى كل واحد منهما ثلاثة دنانير^(٢١)، فلما عותب في ذلك ردّ قائلاً:

«أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيما وليت عليه؟ والله لا أطور^(٢٢) به ما سمر سمير^(٢٣) وما أتم نجم في السماء نجماً، ولو كان المال مالي لسويف بينهم، فكيف وإنما المال مال الله!، ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الآخرة، ويكرمه في الناس ويهينه عند الله»^(٢٤).

وكان هنا أول ما أنكروه من كلامه عليه السلام، وأورثهم الضفن عليه، وكرهوا عطاءه وقسمه بالسوية، وقد تخلف عن هذه القسمة يومئذ طلحة والزبير، وعبدالله بن عمر، وسعید بن العاص، ومروان بن الحكم، ورجال من قريش وغيرها.

فبعث إلى طلحة والزبير وكانا معتززين على في ناحية المسجد، فقال لهم: نشدتكما الله هل جئتماني طائعين للبيعة ودعوتيني إليها وأنا كاره لها؟ قالا: نعم، قال: غير مجبرين ولا مقصورين، فأسلمتما لي بيعتكم، وأعطيتكمي عهدكم؟ قالا: نعم، قال: فما دعاكما بعد إلى ما أردت؟، قالا: أعطيناك بيعتنا على ألا تقضي الأمور ولا تقطعها دوننا، وأن تستشيرنا في كل أمر ولا تستبد بذلك علينا، ولنا من الفضل على غيرنا ما قد علمت، فأنت تقسم القسم وتقطع الأمر، وتمضي الحكم بغير مشاورتنا ولا علمنا، فقال عليه السلام لهم: لقد نقمتما يسيراً وأرجأتما كثيراً فاستغفرا الله يغفر لكم، ألا تخبرانني، أدفعكم عن حق وجب لكم فظلمتكم إياه؟.

قالا: معاذ الله، قال: فهل استأثرت من هذا المال لنفسي بشيء؟، قالا: معاذ الله، قال: أفوق حكم أو حق لأحد من المسلمين فجهله أو ضعف عنه؟، قالا: معاذ الله، قال: بما الذي كرهتما من أمري حتى رأيتما خلافي؟

(٢١) الاختصاص ص ١٥٢، أمال الطوسي ص ٦٨٦ حدث رقم ١٤٥٧، المناقب لابن شهرashوب ٢/١١١.

(٢٢) لا أطور به: لا أقربه ولا أعمل به، أي الجور.

(٢٣) ما سمر سمير: أي ما اختلف الليل والنهر.

(٢٤) نهج البلاغة، تحقيق وتنسيق علي أنصاريان خ ١٢٦ ص ١٧٢.

قالا: خلافك عمر بن الخطاب في القسم، إنك جعلت حقنا في القسم كحق غيرنا، وسوّيت بيننا وبين من لا يماثلنا، فيما أفاء الله تعالى علينا بأسياافنا ورحمانا وأوجفنا عليه بخيانا ورجلنا، وظهرت عليه دعوتنا، وأخذناه قسراً قهراً ممن لا يرى الإسلام إلا كرهاً.

فقال لهم عليهم السلام: فأما ما ذكرتماه من الاستشارة بكم، فوالله ما كانت لي في الولاية رغبة، ولكنكم دعوتموني إليها وجعلتموني عليها، فخفت أن أرركم فتخالف الأمة، فلما أفضت إليّ، نظرت في كتاب الله وسنة رسوله فامضيـت ما دلّني عليه واتبعـته، ولم أحتج إلى آرائكم فيه ولا رأيـ غيركمـا، ولو وقع حكمـ ليسـ في كتاب اللهـ بيـانـهـ، ولاـ فيـ السنـةـ برـهـانـهـ، واحـتـيـجـ إـلـىـ المشـاـورـةـ فـيـهـ لـشاـورـتـكـمـاـ فـيـهـ، وأـمـاـ القـسـمـ وـالـأـسـوـةـ فـإـنـ ذـلـكـ أـمـرـ لـمـ أـحـكـمـ فـيـهـ بـادـعـ بـدـءـ، فـقـدـ وـجـدـتـ أـنـاـ وـأـنـتـمـ رـسـوـلـ اللهـ عليـهـ سـبـلـهـ يـحـكـمـ بـذـلـكـ، وـكـتـابـ اللهـ نـاطـقـ بـهـ، وـهـوـ الـكـتـابـ الـذـيـ لـاـ يـأـتـيـهـ الـبـاطـلـ مـنـ بـيـنـ يـدـيـهـ وـلـاـ مـنـ خـلـفـهـ، تـنـزـيلـ مـنـ حـكـيمـ حـمـيدـ، وأـمـاـ قـوـلـكـمـاـ: جـعـلـتـ فـيـئـنـاـ وـمـاـ أـفـاعـتـهـ سـيـوـفـنـاـ وـرـمـاحـنـاـ، سـوـاءـ بـيـنـاـ وـبـيـنـاـ وـبـيـنـاـ، فـقـدـيـمـاـ سـبـقـ إـلـىـ إـلـاسـلـامـ قـوـمـ وـنـصـرـوـهـ بـسـيـوـفـهـ وـرـمـاحـهـمـ، فـلـمـ يـفـضـلـهـمـ رـسـوـلـ اللهـ عليـهـ سـبـلـهـ فـيـ الـقـسـمـ، وـلـاـ آـثـرـهـ بـالـسـبـقـ، وـالـلـهـ سـبـحـانـهـ مـوـفـ السـابـقـ وـالـمـجـاهـدـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ أـعـمـالـهـمـ، وـلـيـسـ لـكـمـ وـالـلـهـ عـنـدـيـ -ـوـلـاـ لـغـيـرـكـمـ- إـلـاـ هـذـاـ، أـخـذـ اللـهـ بـقـلـوبـنـاـ وـلـوـلـبـوـكـمـ إـلـىـ الـحـقـ، وـأـلـهـمـنـاـ وـإـيـاـكـمـ الصـبـرـ، ثـمـ قـالـ: رـحـمـ اللـهـ اـمـرـأـ رـأـيـ حـقـاـ فـأـعـانـ عـلـيـهـ، وـرـأـيـ جـوـرـاـ فـرـدـهـ، وـكـانـ عـوـنـاـ لـلـحـقـ عـلـىـ مـنـ خـالـفـهـ^(٢٥).

وفي التوجهات الاجتماعية:

يعتبر الإمام المجتمع الإسلامي بكافة مكوناته، وحدة إنسانية متكاملة فيما بينها، لا فرق لديه بين عربي وأعجمي، ولا بين مسلم وذمي، فالناس كلهم عبيد الله سبحانه، خلقهم من طينة واحدة، وخطبهم القرآن الكريم بقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ»، وقال رسول الله عليـهـ سـبـلـهـ: «أَيُّهَا النَّاسُ، كُلُّكُمْ لِأَدَمَ وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ، لَا فَضْلٌ لِعَرَبٍ عَلَى أَعْجَمٍ، وَلَا لِأَبِيسٍ عَلَى أَسْوَدٍ إِلَّا بِالْتَّقْوَى وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ».

وقد جاء في فقرة من عهد أمير المؤمنين عليـهـ مـالـكـ الأـشـترـ، عندما أرسله واليًا على مصر: «.. وأـشـعـرـ قـلـبـكـ الرـحـمـةـ لـلـرـعـيـةـ وـالـمحـبـةـ لـهـمـ وـالـلـطـفـ بـهـمـ، وـلـاـ تـكـونـنـ عـلـيـهـمـ سـبـعاـ ضـارـيـاـ تـغـتـمـ أـكـلـهـمـ، فـإـنـهـمـ صـنـفـانـ: إـمـاـ أـخـ لـكـ فـيـ الدـيـنـ، أـوـ نـظـيرـ لـكـ فـيـ الـخـلـقـ»^(٣٠).

(٢٥) شرح نهج البلاغة لعبد الحميد بن أبي العميد المعتزلي، ج ٧ ص ٣٦.

(٣١) نهج البلاغة، تحقيق وتنسيق علي أنصاريان ص ٤٣٤، ويعتبر هذا العهد منهج عمل كامل متكامل للولاية والحكام، يحتوي على الأسس العامة للسياسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية وحقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق، كان عليهما يعم الجميع بعدله والمساواة بينهم في الحقوق، ولا يفرق بينهم في المكانة والمنزلة، وهو القائل: «القوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، والضعف قويٌّ عندي حتى آخذ الحق له»، وقال في كتابه إلى الأسود بن قطبة، صاحب جند حلوان: «أما بعد، فإن الوالي إذا اختلف هواء منه ذلك كثيراً من العدل، فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء، فإنه ليس في الجور عوض عن العدل»^(٢٧).

ومن حكمه عليهما: «لا يكون العمران حيث يجور السلطان»^(٢٨).

و عمل عليهما على ترسیخ مفهوم الحرية بجميع أشكالها، ولجميع أصناف الناس، ومن هنا جاءت صرخته العالية في الناس: «إن آدم لم يلد عبداً ولا أمّة وإن الناس كلهم أحرار»^(٢٩). دخل عبدالله بن عباس على أمير المؤمنين عليهما السلام، فابتدره قائلاً: أعندي خبر يا بن عباس؟ قال: نعم، رأيت طلحة والزبير .. فقطعه عليهما السلام قائلاً: إنهما استأذناني في العمرة، فاذنت لهما بعدهما استوثقتهما منها بالآيمان لا يغدا، ولا ينكتا، ولا يحدثا فساداً، والله يابن عباس ما قصدا إلا الفتنة، فكأنني بهما وقد صارا إلى مكة ليستعينا على حربى، وسيفسد هذان الرجالان على أمري، ويسفكان دماء شيعتي وأنصارى.

فقال ابن عباس: إذا كان الأمر عندك كذلك، فلم أذنت لهم؟ وهلّا حبستهما وأوثقتهما بالحديد، وكفيت المسلمين شرّهما؟

فقال عليهما: يا بن عباس، أتأمرني أن أبدأ بالظلم، وبالسيئة قبل الحسنة، وأن أعقب على الظنة والتهمة، وأأخذ بالفعل قبل كونه؟! كلا والله، لا عدلتُ بما أخذ الله عليَّ من الحكم بالعدل، والقول بالفصل، يا بن عباس، إنني أذنت لهم وأعرف ما يكون منهم، لكنني استظررت بالله عليهم، والله لا أقتلهم، وليخيبن ظنهم، ولا يلقىان من الأمر مُناهما، فإن الله يأخذهما بظلمهما لي، ونكثهما بيعتي، وبغيهما عليَّ^(٣٠).

وروى الطبرى في تاريخه، أنه بينما كان الإمام عليهما السلام ذات يوم يخطب الناس على المنبر، إذ قام رجل من جانب المسجد فنادى: لا حكم إلا لله، وقام آخر فقال مثل قوله، ثم توالت بعدهما عدة رجال يقولون مثل قولهما، فقال عليهما السلام: الله أكبر، كلمة حق يراد بها باطل، أما إن لكم عندنا ثلاثة ما صحبتونا: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفيء مادامت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدؤونا، ثم رجع إلى مكانه الذي كان فيه من خطبته^(٣١).

(٢٧) نهج البلاغة، تحقيق وتنسيق عليّ أنصاريان ص ٤٥٨.

(٢٨) غرر الحكم، الحكمة رقم ١٠٧٩١.

(٢٩) بحار الأنوار ٢٢ / ١٣٤، حدث رقم ١٠٧، الكافي ٨ / ٦٩ حدث رقم ٢٦.

(٣٠) كتاب الجمل ص ١٦٦.

(٣١) تاريخ الطبرى ٥ / ٧٣، البداية والنهاية ٧ / ٢٨٢، الكامل في التاريخ ٢ / ٣٩٨، السنن الكبرى ٨ / ٢١٩، ١٦٧٦٣، دعائم الإسلام ١ / ٣٩٣.

وروى ابن شهر آشوب في مناقبه، أن علياً عليه السلام كان جالساً في أصحابه، فمررت بهم امرأة جميلة، فرمقها القوم بأبصارهم، فقال عليه السلام: إن أبصار هذه الفحول طوامح، وإن ذلك سبب هبابها^(٣٣)، فإذا نظر أحدكم إلى امرأة تعجبه فليلامس أهلها، فإنما هي امرأة كامرأتها، فقال رجل من الخوارج: قاتله الله كافراً ما أفقهه!، فوثب القوم ليقتلوه، فقال لهم عليه السلام: رويداً، إنما هو سبب سبب، أو عفواً عن ذنب^(٣٤).

ومن هذا المنطلق كذلك، فقد سعى عليه السلام إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الناس في القضاء أيضاً، فقد مضى عبد الله بن الحار الجعفي، بعد مقتل عثمان إلى معاوية في الشام، وقاتل معه أمير المؤمنين علياً، حباً لعثمان، وكانت له زوجة في الكوفة، فلما طالت غيبته عنها، زوجها أخوها لعكرمة بن الخبيص، فلما علم عبد الله بذلك، قدم إلى الشام، وخاصم أخاه إلى علي عليه السلام، فلما مثل أمام علي عاته قائلاً: ظاهرت علينا عدوانا؟ فقال: أي يعني ذلك من عدلك؟ قال: لا، فقضى علي ببرد زوجته إليه، وكانت حاملة، وبالولد لعكرمة^(٣٥).

وجاءه يوماً جعده بن هبيرة فقال: يا أمير المؤمنين، يأتيك الرجالان، أنت أحب إلى أحدهما من نفسه -أو من أهله وماله-، والآخر لو يستطيع أن ينبحك لذبحك، فتقضي لهذا على هذا -أي لمبغضك على محبك-، فقال له عليه السلام: إن هذا شيء لو كان لي فعلت، ولكن إنما ذا شيء للله^(٣٦).

وروى أن علياً عليه السلام وجد درعاً له عند نصراني، فأقبل به إلى شريح القاضي، وقال: هذه درعي، فقال النصراني: ما هي إلا درعي ولم يكتب أمير المؤمنين، فقال شريح لعلي: ألك بيضة؟ قال وهو يضحك: لا، فأخذ النصراني الدرع ومشى يسيرأ، ثم عاد وقال: أشهد أن هذه أحكام الأنبياء، أمير المؤمنين قدمني إلى قاضيه وقاضيه يقضي عليه!^(٣٧). ثم أسلم واعترف أن الدرع سقطت من علي عند مسيره إلى صفين، ففرح علي^(٣٨) بسلام النصراني، ووهب له الدرع وفرساً، فشهد معه قتال الخوارج.

في التوجهات القضائية:

انصب اهتمام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الجانب، على إصلاح نظام القضاء، ووضع لائحة بحقوق الناس يرجع إليها القضاة، ففي حال الخصومة بين مسلم ومسلم، أو بين

(٣٢) هبابها: هباجها.

(٣٣) المناقب لابن شهر آشوب ٢ / ١١٣، نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي، تحقيق علي أنصاريان، حكمة رقم ٤١٢ ص ٥٥٤ - ٥٥٥.

(٣٤) الكامل في التاريخ ٣ / ٢٥.

(٣٥) تاريخ اليعقوبي ٢ / ٣٠٦.

(٣٦) الكامل في التاريخ ٢ / ٤٤٣.

مسلم وذمي فالرجوع هو القرآن، وأما في حال الخصومة بين ذمٍي وذمٍي، فالرجوع في القضاء بينهما هو الكتاب الذي يدينون به، ما لم يرضوا بالاحتكام إلى القرآن.

وكذلك اهتم عليه السلام، باختيار القضاة المعروفين بالعلم والتقوى والعدل، وإبعاد ما سواهم عن سدة القضاء، وباصطحاب الوالي الصالح العادل، للقاضي الصالح العادل، تنتظم أمور الناس، وتستقر العدالة في المجتمع، في ظل المساواة بين جميع شرائح المجتمع أمام القانون.

ويعتبر عهد أمير المؤمنين مالك الأشتر، حين ولأه على مصر، وثيقة صادقة ناطقة بما مررت الإشارة إليه، وقد ورد فيه قوله عليه السلام: «ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك، من من لا تضيق به الأمور، ولا تمكّنه الخصوم، ولا يتمادي في الزلة، ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه إلى طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وأخذهم بالحجج، وأقلّهم تبرّماً بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكثّف الأمور وأصرّهم عند التّضاح الحكم، من من لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء، وأولئك قليل»^(٣٧).

ثم أمره عليه السلام بمراقبته وتعهد أقضيته، والسخاء في البذر له حتى لا يحتاج للناس، يقول في عهده له:

«ثم أكثر تعاهد قضائه، وأفسح له في البذر ما يزيح علته، وتكل معه حاجته إلى الناس، وأعطه من المتزلة لديك ما لا يطعم فيه غيره من خاصتك، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك»^(٣٨).

وأمير المؤمنين عليه السلام، هو أول من أسس ما سمي فيما بعد بالحكمة العليا، فقد ورد في عهده السابق مالك الأشتر: «وليس لقاضيين من أهل الله أن يقيموا على اختلاف في الحكم، دونما رفع ذلك إلىولي الأمر فيكم، فيكون هو الحاكم بما علمه الله، ثم يجتمعان على حكمه فيما وافقهما أو خالفهما»^(٣٩).

وقد حذر علي عليه السلام القضاة كثيراً، من الجور في الأحكام التي يصدرونها على الناس، ومن أقواله المأثورة عنه في هذا المجال:

«من جارت أقضيته، زالت قدرته»^(٤٠).

«أفظع شيء ظلم القضاة»^(٤١).

كما كان عليه السلام يأمر بإقامة الحدود على القريب والبعيد، دون تمييز ولا استثناء، فقد

(٣٧) نهج البلاغة، تحقيق علي أنصاريان، الكتاب رقم ٥٣ ص ٤٤٢.

(٣٨) المصدر السابق ص ٤٤٣.

(٣٩) تحف العقول ص ١٣٦.

(٤٠) غرر الحكم، حكمة رقم ٧٩٤٣.

(٤١) المصدر السابق حكمة رقم ٢٠١١.

روى ابن شهر آشوب في مناقبه أن أمير المؤمنين عليه السلام، قال عمر بن الخطاب: «ثلاثة إن حفظتهنّ وعملت بهنّ كفتكم ما سواهنّ، وإن تركتهنّ لم ينفعك شيءٌ سواهنّ»، قال: وما هنّ يا أبا الحسن؟ قال: إقامة الحدود على القريب والبعيد، والحكم بكتاب الله في الرضا والسخط، والقسم بالعدل بين الأحمر والأبيض، قال عمر: لعمري لقد أوجزت وأبلغت»^(٤٢).

وحدث أنه عليه السلام أمر قبراراً أن يضرب رجلاً حدًا، فزاده قتبر ثلاثة أسواط، فأقاده على عليه السلام من قبر ثلاثة أسواط^(٤٣).

وكان عليه السلام قد استقضى في خلافته شريحاً القاضي، وربما باشر القضاء بنفسه في بعض الأمور، حيث كانت له في الكوفة دكّة معروفة، تسمى (دكّة القضاء).

هذه دراسة موجزة للتوجهات وتوجيهات الإمام علي عليه السلام، للإصلاح في كافة مجالات وأمور الدولة والأمة الإسلامية، والحمد لله رب العالمين □

(٤٢) المناقب لابن شهرashوب ج ٢ ص ١٤٧.

(٤٣) الكافي للشيخ الكليني ج ٧ ص ٢٦٠ الحديث رقم ١.



رأي

شمعة أمل

الاحتجاجات الشعبية.. قراءة لعهد جديد

* الشیخ صاحب الصادق

تماماً عندما كان أباطرة الأنظمة العربية يتربعون بزهو وخياله على عروشهم الفرعونية وهم ينفضون أيديهم من قضايا الأمة التي سلموها جملة وتفصيلاً بيد أمريكا.. راعية الأنظمة الطاغية والمستبدة في المنطقة.

وتاماً عندما كانت بعض النخب السياسية تلهث وراء أصحاب السلطة والماء، متلهفين لإشراكهم في اللعبة السلطوية، حتى ولو كان بشمن التخلّي عن المبادئ والأهداف، والاكتفاء بالشعارات المظهرية، لمواصلة استدرار الرزق من خزينة السلطان من جهة، ولتزويق أعتى الأنظمة استبداًً بمساحيق الديمقراطية والتعددية الزائفة.

وتاماً عندما كانت المؤسسات المشرفة على البثّ الفضائي تلحس قصاع وزراء إعلام السلاطين في إغلاق هذه القناة، والتشويش على الأخرى، وطرد الثالثة من نادي القنوات الفضائية، بهدف احتكار الأجواء الإعلامية العربية، في عالم قفز بعيداً إلى التحرر من كل القيود السلطوية التي تعوّدت الأنظمة فرضها على الأقلام والأفواه والأبصار والأسماع. وتماماً عندما كان وعاظ السلاطين هنا وهناك يبتدعون فتاوى لم ينزل الله بها من سلطان لتعزيز قوائم العروش الطاغية المستبدة التي يطلقون على المتربيين عليها عنوان (أولي الأمر) زوراً وبهتاناً.

* كاتب وباحث، الهيئة الاستشارية، أستاذ الدراسات العليا في حوزة الإمام القائم العلمية، العراق.

تماماً عند كل هذا وذلك يتفجر الشارع العربي بشبابه وشباباته - انطلاقاً من تونس ومصر - ليشطب بقلم الوعي والإرادة على كل المعادلات العربية الخانعة في القصور الفخمة المترهلة.. ولويوقظ الأباطرة - الذين ولد بعضهم ملكاً أو أميراً، والبعض الجمهوري الآخر رشح نفسه وانتخبها لعدة مرات وهو يعُد أولاده لوراثة العرش- ليوقظهم على وقع أصوات لم يألفوها طوال عقود متمادية من الزمن: الشعب - يريد - إسقاط - النظام !! عجباً.. لماذا يريد الشعب هذا الشيء الغريب؟

وأساساً: هل فعلاً الشعب يريد هذا أم هو افتراء يبئه الدخلاء والعملاء باسم الشعب المسكين؟

إنّ وزراء الإعلام ورؤساء المباحث والمخابرات يكتبون في تقاريرهم اليومية: إن الشعب يسبّح بحمد السلطان ليل نهار، وكل الأمور تسير على ما يرام. والعلم سام، وأصحاب العيون الزرقاء، وأبناء يعقوب كلهم راضون عن أداء الأنظمة للأدوار المرسومة لها بكل تفانٍ وإخلاص.. إذن، فهذا الصوت دخيل.. وقد لا يكون صوتاً من بشر، بل هو تسجيل يُثبت لتعكير الأجواء!!

وبعد فترة اكتشف أحد سلاطين جنوب الجزيرة العربية: أن انطلاق هذه الأصوات تُديّرها غرف عمليات في واشنطن وتل أبيب.

وكان هذا من أعظم اكتشافات القرن، إذ أزاح الستار عن أعقد معادلة عاشتها المنطقة العربية منذ اغتصاب فلسطين حتى اليوم.. حيث عرفنا بذلك أن سلاطين بلادنا -الوراثيين والجمهوريين على حد سواء- كانوا ممنهكين في التخطيط والعمل من أجل تحرير القدس ودحر العدو الصهيوني طوال العقود الماضية إلا أن الشعوب المرتبطة بغرف عمليات واشنطن وتل أبيب كانت هي العقبة أمام هذا الإنجاز العظيم الذي أقسم زعماً وآتنا البواسل على الالتصاق بالكرسي إلى آخر لحظة من حياتهم لتحقيقه!

حُقُّا إن المستبد لا يرى شيئاً أبعد من روثة أنفه. إن مشكلة العالم العربي كانت -ولاتزال- تكمن في الاستبداد الجاثم على صدره.

فعمدما اضطر الاستعمار المباشر على الرحيل من بلادنا تحت ضغط الشعوب من جهة، ولأن الثمن المدفوع بإزاء استمرار الاستعمار المباشر كان قد أصبح باهضاً جداً من جهة أخرى، زرع وراءه أنظمة استبدادية حتى النخاع. وسواء كانت وراثية أم جمهورية، فقد أتقنت اللعبة باستغلال الجهل والتخلف اللذين كان يلقيان بظاللهما الثقلة على بلادنا، وبدعم الخبرة السياسية والاستخباراتية المستوردة.

استغلت السلطات في بلادنا صمت الأكثريّة من أبناء الشعب لتجيّرها في مصلحتها وتعزيز قوائم عروشها.

وبصراحة - وقد تكون هذه الصراحة مؤلمة- إن الشعوب تحمل القسط الأكبر من

مسؤولية استمرار الأنظمة الاستبدادية وتربيتها على العروش لحقب طويلة دون أي تغيير يُذكر؛ ذلك لأن انشغالها بالبحث عن الرزق اليومي، ونسبة ضئيلة من العيش المادي المحفوظ -في أكثر الأحيان- بالصعوبات والمشاق، وتوجيهه اهتماماتها إلى الأمور الهامشية في الحياة، والغفلة التامة عن الكرامة الإنسانية التي استباحتها السلطات المستبدة، والتغاضي عن سحق الحرريات، والسكوت عن عمليات النهب الواسعة بواسطة البطانات الملتقة حول العروش، كل تلك شكّكت الأجواء المناسبة لنمو شجرة الاستبداد الخبيثة ومد جذورها في أعماق حياة الشعوب. والآن وحيث تسلّحت الشعوب بالوعي والإرادة وكسرت حاجز الصمت والغفلة، وتحرّكت في الاتجاه الصحيح، عليها أن تحرص على هذا السلاح، وألا تقرّط به، فالعودة إلى الوراء، والانغماس من جديد في غياه布 الصمت والغفلة، جريمة لا تُغفر بحق الذات والأجيال القادمة. إن المسؤولية الكبرى -بعد الثورة نفسها وإنجاحها- هي المحافظة على وعي الثورة والتشيّب بروح التغيير والإصلاح المستمررين.

وبهذا الصدد أمام الشعوب التي تحررت -كشعبي تونس ومصر المجيدتين- خطران كبيران يهددان المكاسب التي رُويت بدماء الضحايا الأبراء الذين أعطوا أرواحهم ودماءهم ثمناً باهضاً للحرية والكرامة.

الخطر الأول هو محاولات بقايا الأنظمة الفاسدة المندرحة للالتفاف على أهداف الثورة وإيقاف عجلة التغيير عن التقدم إلى الأمام، بل وإعادتها إلى الوراء إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وطريقهم إلى ذلك: الرموز التي لم تسقط حتى الآن وظلّت تراوغ في مكانها بانتظار الفرص السانحة للانقضاض على مكاسب الثورة، إلى جانب المؤسسات التي رعتها الأنظمة الفاسدة واستندت إليها في تعزيز دعائم الاستبداد والديكتاتورية كالمؤسسات الإعلامية، والأمنية، والاستخبارية، والحزبية، وما شاكل.. إن الثورة لا تضمن استمرارها وبقاءها إلّا بالخلص من عباء هذه الرموز والمؤسسات بشكل عام. والتغاضي عن هذا الخطير وعن ذرئة هو الموت المحتم للثورة، وإهدار دماء الضحايا التي سقت شتلات التغيير في ساحات الاعتصام وتحدي الطغيان.

أما الخطير الثاني، فيكمن في المواقف الحقيقية للدول الغربية وأمريكا من انتصار الحراك الشعبي. فرغم التعاطف الإعلامي، والتصرّفات السياسية الرسمية المعنة المؤيدة بشكل من الأشكال لرحيل الأنظمة المنبوذة شعبياً، إلا أن هذا الظاهر لا يعكس بالضرورة الموقف الحقيقي الذي يتخذه الغرب وأمريكا خلف الكواليس وفي الدوائر الاستخباراتية وفي اللقاءات والاتصالات الخاصة برموز الأنظمة المنبوذة، فالغرب يهمه أولاً وقبل كل شيء مصالحه في المنطقة، وهذه المصالح مقدمة على شعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، والتي تُستخدم للاستهلاك الإعلامي في أغلب الحالات، إنما المهم عندهم في النهاية هو ضمان المصالح وعدم المساس بها. ولذلك فعلى شعبي تونس ومصر -ومن حذا

لذا، أخذت الحيوانات والحيطات والحدائق في التعامل مع القوى الأجنبية، والتمسّك بقوّة بمكاسب الثورة والتغيير، والإصرار على حفظها وتعزيزها في الواقع السياسي والاجتماعي.

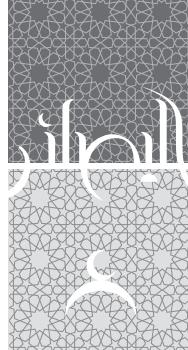
وكلمة أخيرة: إذا كان التغيير في تونس ومصر قد أوقف شمعة الأمل في نفوس الشعوب المقهورة والمضطهدة بهبوب رياح التغيير والإصلاح في بلادها، فإن علينا جميعاً أن نعرف حقيقة هامة، وهي أن رياح التغيير في البلاد الأخرى لا تكون بسهولة هبوبها في تونس ومصر، بل سوف يكتنفها الكثير من التحديات والصعوبات والتضحيات، لأن الأنظمة ومن يسندوها من القوى الخارجية فتحت عيونها جيداً، وأخذت تحاطط من أجل التصدي للرياح الآتية من ساحات التغيير والإصلاح لتطويل أمغارها يومين آخرين.

ولكن بالاستعانة بالله تعالى، والإرادة الفولاذية التي انطلقت من وراء أسوار الصمت والغفلة، وبروح التحدى والاستقامة، سقطت الشعوب المضطهدة ثمار تحركها الطيب كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء □

تم تصميمه على ذوقك



WWW.ALBASAER.ORG



منتدي البصائر

الحراء الجماهيري

قراءة في مستقبل الإصلاح والتغيير في الأمة

كلمة المنتدى

تواكب الأمة الإسلامية اليوم هبوب رياح التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي، تلك الرياح التي بدأت دوامتها من (سيدي بو عزيز) في تونس، فما لبثت أن اجتاحت مصر، ووصلت إلى ليبيا والبحرين وسوريا والأردن، وقد آتت بعض ثمارها في مناطق مثل تونس ومصر، ولا زالت تصراع من أجل النجاح في مناطق أخرى.

والملقى -الديني وغير الديني- يرى نفسه إزاء هذه التغيرات أمام مسؤولية عظيمة تتطلب منه البوح لا الصمت، والفعل لا السكون، وال موقف لا التفرّج، وأن يُغنى هذه المسيرة بفكره: قراءةً واستلهاماً وتوجيههاً ومشاركةً فاعلةً دينامية، ويرى نفسه أمام لحظة تاريخية هامة، وحدثاً مصيرياً رائداً، ربّما لم تشهده الأمة منذ قرون في حياتها السياسية والاجتماعية أو في اجتماعها السياسي، فهو يشهد قيام حركة شعبية تغييرية استفاقت لتطيّح بالكثير من العروش التي عُيّر عنها بـ(الراسخة)، وـ(المستقرة)، وتسعى لرسم خارطة جديدة في القيم والفكـر وال فعل معـاً، والإسهام في عملية التنظير والتطبيق على حد سواء، في مشهد يحكـي سـأـمـها من تلك الدسـاتـير الباردة التي قـضـتـ علىـ الأـمـةـ بالـسـكـونـ والـخـدرـ والـتـلـفـ، ويـحكـيـ سـأـمـهاـ منـ تلكـ التطـبـيقـاتـ الـدـيـكتـاتـورـيـةـ الـتـيـ كـمـمتـ حرـيـةـ الـفـكـرـ وـحرـيـةـ الـفـعـلـ.

وهكذا استفاقت في الأمة حركة إصلاحية تغييرية يُجمع المخلدون على أنها تميّزت بسمات منها:

- التحرّك الشعبي الجماهيري بدلاً من النخبوي والفتوي.
- سيادة الطابع الشبابي، والتحلي بمواصفات التغيير الناجح بدءاً من الإصرار على الوصول إلى الهدف، ومروراً بامتلاك الرؤية والحكمة والشجاعة والسلم، وانتهاء بالمشاركة في تشكيل المنظومة القيمية والمعرفية للدستور الجديد، والمساهمة الفعلية في قيادة دفة السياسة والحكم.

ومن ثم آثرنا -في مجلة البصائر-، ونحن نعيش هذه الأحداث العظيمة المفصلية التي تمّر بها الأمة ألاّ نفوّت هذه الأحداث دون القيام بقراءة واعية مركزة لها، تسعى لتمسّ مكامن القوة، ومعرفة مناطق الضعف؛ لتكريس أولاهَا في جسد الأمة، وتلافي ثانيتها.

وسعيّنا من أجل الوصول إلى هذه القراءة العمقة للواقع، واستشراف المستقبل، أن نقدم مجموعة من الأسئلة لنجهة من الأعلام والمطلعين؛ ليسيّموا في عملية العطاء المعرفي والترشيد العملي لهذه النهضة الفريدة الواعدة، علّ الله يكحل عين أمّتنا برؤية ثمارها يانعة.

ويشاركونا في هذا المنتدى الحواري أبجدياً:

- سماحة الشيخ حسن موسى الصفار: عالم دين، باحث في الشأن الإسلامي، من أبرز علماء الشيعة شرق السعودية، أستاذ الدراسات العليا في الحوزة العلمية، له العديد من البحوث والدراسات المنشورة في الصحف والمجلات، من أعماله: التعددية والحرية في الإسلام.. بحث في حرية المعتقد وتعدد المذاهب.

- سماحة الشيخ حيدر حب الله: عالم دين، باحث في الشأن الإسلامي، من لبنان، ماجستير في علوم القرآن والحديث من كلية أصول الدين في إيران، أستاذ البحث الخارج في الحوزة العلمية في قم، وأستاذ في تاريخ أصول الفقه وفلسفة الدين وعلم الكلام الجديد، من أعماله: نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي.. التكوين والصيرورة.

- الدكتور صلاح الفضلي: أستاذ أكاديمي في جامعة الكويت، تخصص نظم معلومات وفلسفة، باحث وكاتب، له العديد من الكتابات والبحوث المنشورة في الجرائد والمجلات. من أعماله: التفكير الناقد.

- سماحة الشيخ محمد حسن الحبيب: عالم دين، باحث في الشأن الإسلامي، ناشط على المستوى الاجتماعي والثقافي في شرق السعودية. أستاذ الدراسات العليا في حوزة الإمام القائم العلمية، أشرف على إدارة الحوزة العلمية في السيدة زينب عليها السلام. له العديد من البحوث والدراسات المنشورة في المجالات الدراساتية. من أعماله: عاشوراء وعوامل التقرّيب بين المسلمين.

قراءة في واقع الأمة

منتدى البصائر: بدءاً.. تشهد الساحة العربية والإسلامية حراكاً جماهيري يطالب بالتغيير على المستوى السياسي، وهذا الحراك ربما يعبر عنه بالاحتشان الداخلي، والنتائج التي حققها هذا الحراك هي الإطاحة بنظامي -تونس ومصر- اللذين جثما على صدر الأمة عقوداً من الزمن، لم تشهد الساحة العربية والإسلامية خلالها إلا الظلم والاستبداد والتقهقر.

السؤال. هو: كيف تقرؤون هذا الحراك المطالب بالتغيير من حيث دلالات شموليته للعالم العربي والإسلامي، ومن حيث تأثير العامل الدولي، وما هي نتائجه المستقبلية؟.

الشيخ الصفار:

الحراك الجماهيري الذي تشهده الساحة العربية والإسلامية، للمطالبة بالتغيير السياسي، هو استكمال لحركة التاريخ الإنساني في مواجهة الاستبداد والطغيان، ذلك أن تاريخ البشرية يسير باتجاه تحقيق إنسانية الإنسان، وتعزيز حريته وكرامته.

وقد تجاوزت البشرية عبر مسيرتها الصاعدة كثيراً من محطات الظلم والجور، كظلم الأنظمة الإقطاعية التي كانت سائدة في أوروبا خلال العصور الوسطى، حيث كان النبلاء يفرضون سيطرتهم على الأراضي والفلاحين العاملين فيها، وكان على الفلاحين أن يؤدوا مراسيم البيعة للسيد الإقطاعي، ليقروا بولائهم له ويعهدوا بالقتال من أجله، ويزرعوا الأرض بجهدهم وعرقهم ليتعم السيد الإقطاعي بثارها ونتاجها. وقد نشأ النظام الإقطاعي على يد العصابات الجرمانية المقاتلة التي كانت تجوب مساحات شاسعة في أوائل القرون الوسطى، وكانت حيازة الأرض تعني الهيمنة على الفلاحين العاملين فيها، واستمر هذا النظام الإقطاعي عدة قرون، حتى تجاوزته البشرية بعد النضال والتطور الاجتماعي، وتلاشت آخر آثاره من بعض أجزاء وسط وشرقي أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

كما واجهت البشرية ظاهرة الرق والاستعباد، وما تعنيه من سحق لإنسانية الإنسان وامتهان لكرامته، وكان الرق منتشرًا في مختلف أنحاء العالم، بسبب الحروب والصراعات، ثم جاءت أعمال القرصنة الأوروبية منذ أواسط القرن الخامس عشر الميلادي، على شكل غارات وحملات خطف منظمة لأبناء القارة الأفريقية، ونقلهم إلى أمريكا الشمالية ومناطق أوروبا لبيعهم كعبد أرقاء، واستمرت معركة البشرية ضد هذا الظلم الفادح منذ أواسط القرن الثامن عشر الميلادي، حيث أصدر مجلس الثورة الفرنسي قراراً بإلغاء الرق في جميع المستعمرات الفرنسية، ثم جاء إعلان أبراهام لنكولن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة

١٨٦٣ م بتحرير الرق، وكان ذلك من أسباب اغتياله سنة ١٨٦٥ م، مروراً بالاتفاقية التي وقعت عليها الدول المشتركة في عصبة الأمم للاحتجاج تجارة الرق والمعاقبة عليها سنة ١٩٢٦ م، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانتهاءً بالإعلان العالمي لحظر الرق وتجارة الرقيق الذي أصدرته عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ م. وتخلصت البشرية من مأسى الرق والاستعباد. وفي محطة ثالثة واجهت البشرية ظلم الاستعمار، حيث زحفت موجات بشرية من الأوروبيين لتوسيع نفوذ بلدانها كثيرة، أو تستولي عليها عسكرياً، وتحكم سيطرتها على مواطني تلك البلدان، وكانت بدايات الاستعمار الأوروبي مع القرن الخامس عشر الميلادي من قبل البرتغال وأسبانيا، حيث نجحت البرتغال في السيطرة على البرازيل، ونجحت إسبانيا في السيطرة على أجزاء من أمريكا الشمالية ومعظم أمريكا اللاتينية، وفي القرن السابع عشر دخل الهولنديون والبريطانيون على خط الهيمنة الاستعمارية ونجحوا في احتلال أندونيسيا والهند، كما انضمت فرنسا إلى نادي المستعمرات.

وساعدت الثورة الصناعية وظهور القومية الأوروبية على توسيع الاستعمار في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ليستوعب معظم أفريقيا وأسيا، حيث تقاسمت مناطقها مختلف الدول الأوروبية: بلجيكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا، كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية الفلبين، وضمت اليابان إلى إمبراطوريتها كوريا وتايوان.

وهكذا عاشت معظم الشعوب في ظل الهيمنة الاستعمارية الغازية، وتحركت الإرادة في أوصال الشعوب المستمرة، وتولت الثورات التحريرية، كما تحرك الضمير الإنساني على المستوى العالمي، لينحصر مد الاستعمار وتثال الشعوب استقلالها بعد معارك ضارية، وكفاح مرير، وتوج ذلك قرار هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ م منح شعوب العالم غير المستقلة حق تقرير المصير، وفي نوفمبر ١٩٦١ م أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة لتصفية الاستعمار، وهكذا تجاوز قطار البشرية محطة الاستعمار، ليقف في مواجهة ظلم الاستبداد، حيث كانت معظم الشعوب تخضع لسلطة القوة دون أن يكون لها رأي في اختيار الحاكمين، أو شكل نظام الحكم، ولا المشاركة في اتخاذ القرار وإدارة الشأن العام.

وخلقت الشعوب معركة انتزاع سيادتها من أيدي المستبددين، وأنجحت تجارب البشرية، وتطور فكرها السياسي، وتبلور إرادتها في الحرية والكرامة أنموذج الحكم الديمقراطي، الذي ينبعق من إرادة الشعب، ويعبر عن رغباته، وذلك باتفاق الشعب على دستور للحكم، وانتخاب السلطة شعبياً، وتمثيل الشعب في اتخاذ القرارات، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، واستقلالها عن بعضها، والتداول السلمي للسلطة.

وقد أصبحت معظم شعوب العالم تتمتع بميزات هذا النظام الديمقراطي، وتخلصت من مأسى الاستبداد واحتقار السلطة، إلا من بعض الشعوب ومنها معظم مجتمعاتنا العربية

والإسلامية لا زالت في مرحلة النضال والسعى لانتزاع حريتها وحقوقها السياسية. وفي هذا الإطار نقرأ ما تشهده الساحة العربية والإسلامية من حراك شعبي سياسي، أنه تعبير عن إرادة هذه الشعوب وتطلعها للالتحاق بركب المجتمعات البشرية، التي تجاوزت عهود الاستبداد، وأصبحت تعيش حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في ظل أنظمة ديمقراطية، هي أقرب لتطبيق مفهوم المواطنة، والالتزام بحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة والحرية، ومن ثم إنجاز التنمية والتقدم.

الشيخ حب الله:

أعتقد أنّ العناصر المبرّرة والدّوافع الكامنة خلف الحركة الثورية الأخيرة في عالمنا العربي لا تقف عند حدود هذا البلد العربي أو ذاك؛ لأنّها مشتركة، مع الحفاظ على الخصوصيات هنا وهناك، مما يعطل بعض العناصر هنا لصالح عناصر أخرى والعكس هو الصحيح.

ولو عدنا قليلاً إلى بعض هذه العناصر لوجدناها على نوعين:

- ١- الدّوافع الراجعة إلى تردّي حال الداخل العربي والوطني على الصعد السياسية والاقتصادية، وعلى مستوى الحرّيات وقضايا الأمن والشباب وغير ذلك.
- ٢- الدّوافع الراجعة إلى تردّي الموقف العربي والوطني إزاء القضايا الكبرى التي تهمّ الأمة وسيادتها وكرامتها وعنوانها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

عندما تكون المبرّرات مشتركةً بين بلداننا العربية، فمن الطبيعي أن تترك الحركة في مصر وتونس تأثيراتها على مجلّم هذه البلدان. إنّ فشل القومي والعربي والقطري في تقديم أنموذج سليم في التجربة العربية دفع نماذج أخرى للظهور بهدف صيرورتها بديلاً عن الوضع القائم المتردّي، وإذا كان الأنماذج السلفي لم يقدر على اجتذاب الشارع العربي في تجربته السلطوية، نظراً لما رأه المواطن العربي في تجربة طالبان وباكستان وغيرها من انكاسات وتداعيات وفشل على مستوى بناء الجماعة والأوطان، وإذا كان الأنماذج الصوفية -إذا صحّ التعبير- لم يقدر على تحسين أوضاع السودان، ولا أخرج المغرب الإسلامي من مأزقه، فإنّ المجتمع العربي اتجه فترةً للأنموذج الإيراني بعد أن رأى بعض منجزاته، لاسيما على صعيد القضايا الكبرى للأمة.

ويبدو لي أنّ النفح في النيران الطائفية قد ساعد على تضعضع الصورة الحسنة للأنموذج الشيعي -إضافة إلى مشكلات داخلية خاصة- فتراجع تأثيره بشكل بارز في الفترة الأخيرة، وشكل الملفّ العراقي مادةً دسمة ومركزاً خصباً لبناء جدار الفصل بين المجتمعات العربية من جهة وهذا الأنماذج الجديد من جهة ثانية، ساعد على ذلك بعض المظاهر السلبية التي أبدتها هذا الأنماذج في السنوات الأخيرة عن نفسه، لاسيما بعد الانتخابات

الأخريرة في إيران.

إن تراجع سلسلة نماذج كانت لها رياضتها من القومية إلى القطرية إلى السلفية إلى الصوفية إلى الشيعية السياسية، أو بناء المعوقات أمامها، أدى إلى حركة شعبية في الوطن العربي لا تطلق من خلفية هذه الأيديولوجيات، وتحاول أن تقرّ من شيء إلى شيء لم تجده في جميع أو أغلب هذه التجارب، وهو قضايا الإنسان اليومية وحاجاته الأساسية من الحرّيات والعدالة والحقوق والمشاركة في القرار وال موقف، والتوزيع العادل للثروة وتحقيق حدة الشرخ الطبقي القاتل و... إن أغلب هذه النماذج لم يوفر استجابةً حقيقةً وعميقةً لهذه الحاجات؛ لهذا لجأ الشباب العربي لصرخة تعرف ما لا تريد لكنها حتى الآن لا تعرف ماذا تريد؛ لأنها لم تختبر بديلاً واضحاً يمكن بناء الوضع عليه، من هنا لاحظنا سعيًّا غربيًّا للاستفادة من مشهد الفراغ الأيديولوجي هذا ربما لتكريس ما يشبه الأنماذج التركى المعتدل الذي يقدر على تلبية الحاجات العاطفية والدينية للشعوب العربية مع حدّ معقول من الرجولة السياسية في القضايا المتعلقة بفلسطين المحتلة، إلى جانب إسلامية معتدلة تعاطى الديمقراطيّة وتستطيع التعايش مع أشدّ أنماط العلمانية تطرفاً.

هنا يظهر العمل الدولي في اشتغاله على سوق هذه الحركات الشبابية الناهضة نحو نماذج في الحكم والتغيير تسجم مع المصالح الكبرى للدول الأجنبية والكيان الفاصل، وأعتقد أنه إذا لم يشتعل أصحاب المشروع الإسلامي الحركي على نقد ذاتي جاذب ليخرجهم من مجموعة المفاهيم القاتلة في الاجتماع الإسلامي، فسوف يزداد الشرخ بين الشارع العربي والحركة الإسلامية بالمعنى العام، ما سيعزّز التفозд الإسلامي المتطرف أو التفозд الليبرالي المشبوه، ويزيد من صعوبة الموقف في المستقبل.

الدكتور الفضلي:

من يستقرئ التاريخ الإسلامي وخاصة في شقه العربي يجد أن ظاهرة الاستبداد كانت هي العلة الرئيسية التي عطلت تطور المجتمعات الإسلامية والعربية. ونتيجة لترابط حالة الاستبداد في هذه المجتمعات كان لابد أن تصلك الشعوب إلى حالة الانفجار، وبما أن الشعوب العربية في مجملها تشتراك في هذه المشكلة فإن مطالب التغيير التي كانت خافته خرجت كناراً جباراً لكي تنتشر في المجتمعات العربية بشكل سريع ومفاجئ أذهل الجميع. حسب استقراءي لما يجري فإنه لن يكون هناك دولة مستشارة من مطالب التغيير، وإن كان ذلك سوف يتم بوتيرة مختلفة بحسب المجتمع، فالدول التي تعيش شعوبها حرماناً معيشياً وقمعاً أمنياً سوف تكون لها الأولوية، ومن ثم تتبعها بقية الدول التي تعيش شعوبها بحبوحة من العيش، ولكنها لن تكون بمنأى عن مطالبات التغيير والإصلاح. وصمام الأمان الذي سوف يجنب هذه الدولة أو تلك من عاصفة التغيير الجذری هو إمكانية تداول السلطة فيها.

من يتبع مجريات الأحداث في الثورات العربية المتالية يكاد يجزم أنها ثورات انبثقت من رحم الشعوب المحرومة، وأن ليس للعامل الدولي تأثير عليها أو في تسخيرها، فالدول الكبرى مصدومة بما يحدث وانعكس ذلك في التناقض والتبخبط في التصريحات. عدم وجود تأثير دولي في قيام هذه الثورات لا يعني أن الدول الكبرى لا تبذل جهد للتأثير في سير هذه الثورات من باب الخروج بأقل الخسائر، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. أما ما يخص نتائج مطالب التغيير التي تبلورت كثورات مطالبة بتغيير النظام فإن توالي هذه الانتفاضات الشعبية سوف يؤدي إلى تغيير شبه كامل للمشهد السياسي في العالم العربي، وسوف يقوم على انقضاض النظام العربي القديم، أنظمة تحترم شعوبها وتعطيها حقوقها.

الشيخ الحبيب:

الحركة الذي يجتاح المنطقة العربية هو حراك إيجابي هام حول الشعوب العربية من متلقٍ ومستكين، وفي كثير من الأحيان دمية أو ضحية، إلى فاعل مؤثر يثار لكرامته ويناضل لنيل عزته، ويقاوم من يتصادر حريته ويسرق خيراته. فأصبح بذلك لاعباً رئيساً في ساحة الصراع المصيري.

ويمكن أن تقرأ دلالات شموليته للعالم العربي وتأثير العامل الدولي بأمور:

- 1 - في البدء ينبغي أن نلتفت إلى أن الثقافة التي ينتمي إليها الإنسان العربي هي ثقافة مناهضة للاستبداد ورافضة للظلم والقهر والإذلال، والمهم في الأمر أن هذه الثقافة ترتكز في الأساس على نبع لا ينضب أبداً أعني القرآن الكريم والسنّة النبوية قولهً وفعلاً وتقريراً، وعلى ماضٍ حافل بالبطولات في مقاومة الظلم ورفضه، ويضاف إلى ذلك الواقع التاريخي القريب المناهض للاستعمار، بل وكذلك الحاضر المقاوم للمحتلين والمستبدرين.

كل ذلك جعل لثقافة النهضة وثقافة الإصلاح والتغيير والمقاومة حضوراً في وعي هذا الإنسان وأخذت موقعاً متقدماً على الصعيدين النظري والسلوكي.

وبالرغم من المحاولات المتكررة التي قامت بها قوى الاستبداد والظلم على طول التاريخ من القمع والترغيب والعمل الجاد على تحويل الدين إلى أداة لتدجين النفوس إلا أنها باعت جميعها بالفشل.

ولعل من أبرز الدلائل على ذلك هو ما قام به أصحاب النهضة من استعادة الجمعة ورمزيتها، والمسجد ومنبره في يوم الجمعة، بعد أن تم اختطافهما من قبل الدكتاتوريات العربية.

في يوم الجمعة تحول من مجرد كونه يوم عطلة وتعبد إلى يوم مميز في كافة الحركات العربية، وأصبح أكثر أيام الأسبوع قلقاً لأنظمة الدكتاتورية، ومحطة من محطات الاستنفار الأمني المشدّد في العديد من البلدان، فأصبح هذا اليوم نذير شؤم عليهم تمنوا أنه غير

موجود في الأسبوع أصلًا! خصوصاً، وأن العد التنازلي لبقاء الحكم يحسب بأيام الجمع، فيقال: بقي على هذا جمعة أو جمعتين أو ثلاثة... وهكذا.

هذا من حيث الزمان، أما المكان فقد تحول المسجد (بيت الله) إلى موقع تحشد فيها الجماهير المطالبة بالحرية والعزّة والكرامة؛ لتعبر عن رأيها، وتطلق نحو التغيير أو الإصلاح.

وهذا يعني أن المحاولات التي قامت بها قوى الظلام في عالمنا العربي قد أخفقت في إبعاد دور الدين والثقافة الدينية عن الثورة والتحرر ونيل الحقوق المشروعة كالعدالة والمساواة. وتمكن الشبان العرب من خلال رمزية الجمعة والمسجد من استعادة دورهما المسرور من قبل السلطات السياسية. وأصبح المسجد ليس للتبعد فقط وليس للدعوة للسلطان أو لطاعة ما يسمونه بولي الأمر مهما طفى وتجبر وعاث في الأرض فساداً، بل هو بيت الله تُستحضر فيه القيم التي أرادها الله، ويُعمل على تطبيقها، وجامع لكل المسلمين يُعمل فيه على تدبير شؤونهم ورعاية مصالحهم وتدالو أمرهم.

وينبغي أن نُنوه إلى أن ما قيل لا يعني أن الحركات الإسلامية هي من تقف وراء الحراك النهضوي في العالم العربي اليوم، بل ما أردنا قوله هو: إن ثقافة المجتمعات العربية هي ثقافة نابعة من الدين، وهذه الثقافة لها دور أساس في هذه الحركات، فما يحصل اليوم أعم من عمل الحركات الإسلامية. نعم كان للحركات الإسلامية الدور البارز في مقاومة إبعاد هذه الثقافة، وكان لها الدور المتميز في نشرها وتميمها، والريادة لعقود خلت في قيادة الصراع مع قوى القهر والاستبداد.

٢- بدأت رحلة التحرر في العالم العربي منذ زمن طويل، وقدم العرب الغالي والنفيس لنيل التحرر والوصول إلى الموقع المنسجم مع ثقافتهم، والمكانة المناسبة لهم بين سائر الشعوب المتقدمة.

وما حدث في القرن الماضي من ثورات ضد المستعمر وتضحيات جسيمة أدت إلى الاستقلال (العراق ١٩٣٢م - لبنان ١٩٤٣م - ليبيا ١٩٤٣م - سوريا ١٩٤٦م - الجزائر ١٩٥٤م - تونس ١٩٦٥م - البحرين ١٩٧١م). وفي خمسيناته من انتفاضات شعبية وإنقلابات عسكرية، وتصاعد دور حركات التحرر في البلاد العربية؛ دليل على الإرادة الصادقة والجادة نحو الانعتاق من كل ألوان الظلم والاستعباد. وكان المؤمل من كل تلك التضحيات الوصول إلى دولة الحق والعدل والحرية والقانون، إلا أن ما وقع لم يُقصد وما قُصد لم يقع !!

ومع تامي حالة الاستبداد والقهر، وتراجع التطوير والتنمية على مختلف الصعد، وتقديم المزيد من التنازلات في قضايا الأمة، واستمرار مسيرة التحرر التي أخذت ألواناً وأشكالاً متعددة؛ جاءت الثورة التونسية لتطلق شارة الحراك عند مختلف الشعوب العربية.

وقد أبان التجاوب في الحراك، بل السرعة فيه، أن هذه الشعوب متقاربة في الألم والأمل، وأرادت من حراكتها أن تبعث برسالة من قد يفهمها أو يعيها، ومفادها أن الأنظمة الاستبدادية مهما جمعت من أسباب القوة والجبروت، وأعدت من وسائل البطش والإرهاب؛ فإن مصيرها إلى زوال، كما أنها تؤكد أن الثورة والتغيير والإصلاح هو نتيجة لترانيم كم من الجهد والجهاد اليومي ضد القهقر والظلم والجبروت، وأن هذا التراكم سيصل لحظة يتحقق من ورائه النهوض الشامل.

٣- الشعوب العربية ليست بمعزل عما هو موجود في العالم، وما يجري اليوم فيه، خصوصاً بعد أن ألغت ثورة الاتصالات كل الحواجز وأزاحت كل الحجب، فمن الطبيعي أن تتطلع الشعوب العربية لتجاوز حالة الدكتاتورية والظلم والخلف القائم على شعوبها والسير نحو العدالة والحق والحرية والقانون.

وما أُنجز في هذا المجال من أغلب شعوب العالم يمكن للشعوب العربية إنجازه، خصوصاً وأن القوانين والمعاهدات الدولية من المفترض أنها تعين على ذلك وتساعد عليه. نعم، يلحظ الإنسان العربي أن بين الأنظمة الحاكمة في بلاده والغرب، وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، مشتركات تهدف إلى إبعاد الشعوب عن دائرة الفعل والتأثير. وهذا وإن كان مخالفًا للقيم التي يُقدمُ الغرب نفسه من خلالها إلى العالم، إلا أن المصالح بلحاظ الأهم فالمهم تجعل الأخيرة تتقدم على غيرها، وإن ساهم ذلك في انتهاك صارخ لكل الأعراف والشرائع التي يتبنونها.

لذا أصبحت الدوائر الرسمية، وكل ما تملك من أدوات سياسية أو إعلامية وغيرها، عديمة التأثير، خصوصاً بعد أن أثبتت لمرة الألف أنها منحازة لمصالحها فقط.

بقي الشق الأخير من السؤال وهو: النتائج المستقبلية للحراك العربي فنقول: إذا كانت الأنظمة تجلس وتتفاوض وتعمل سوياً على ما يثبت أنظمتها، وإن أدى ذلك إلى الاشتراك في القمع والتنكيل بالناس؛ فمن حق الشعوب أن تعمل سوياً للانعتاق مما هي فيه من القهقر والظلم والإذلال، والتحرر كامة تتجاوز الأفخاخ الطائفية والإقليمية والعرقية. وكما هو واضح أن الشعوب العربية تتجه نحو ذلك، وهذا ما يبشر بمستقبل مزهر إن شاء الله.

عن الإصلاح

□ منتدى البصائر: الأيقونة المستجدة (الشعب يريد تغيير النظام) تفتح الباب على جملة أسئلة: ما يتصل بسياق الحوار هو مقاربة مفهوم (الإصلاح) الذي يقترب من (الثورة)، أو ما يُتداول في أدبيات النهضة من الإصلاح الشمولي والجذري.

كيف تنتظرون لعملية الإصلاح من حيث المفهوم، ومن حيث إمكاناته؟

الشيخ الحبيب:

قبل الحديث عن الإصلاح ينبغي التفريق بين النظام والسلطة لأن المستهدف من عملية الإصلاح أيّاً كانت جذرية أم جزئية، والفرق بينهما هو أن النظام يعني الأسس التي تقوم عليها الدولة، فيحدد شكلها وصفتها ودستورها وقوانينها، أما السلطة فهي الجهة التي تحكم البلاد وترعاى الشؤون العامة فيها من خلال النظام، بغض النظر عن العدد فرداً أو عدداً أفراداً.

وعليه حينما ينادي شعب من الشعوب بالتغيير أو بالإصلاح لأي من الأنظمة فهذا يعني أنه اعتبر نفسه المرجع للنظام وصاحب السيادة عليه، وإن كانت مرجعيته تلك تستند إلى أسس دينية أو اعتبارات عرقية أو غيرها.

ومن الواضح أن الأنظمة الجمهورية تقرر سلفاً أن مرجعية النظام هو الشعب، وبالتالي إذا قرر الشعب التعديل أو التبديل فالأمر من الناحية النظرية يعود إليه، وإن كان الأمر عسيراً جداً من الناحية العملية؛ للتباين الكبير بين النظام الجمهوري في البلاد العربية والنظام الملكي في المسلك العملي.

ويبقى الإشكال في الأنظمة التي تزعم أن مرجعيتها الدين، أو أنها تعتمد على الغلبة؛ لأن النظام فيهما لا يرى للشعب الحق في إبداء الرأي والنظر في النظام أو السلطة.

ومع أننا لا نجد نظاماً دينياً يقول مطلق إلا إذا كان صادراً عن المقصوم (النبي والأئمة الاثني عشر عند الشيعة الإمامية)، إلا أن ادعاءات كثيرة برزت إلى السطح في تاريخنا الإسلامي ومارست القهر والسلطان والاستبداد، وهي لا تزال موجودة إلى زماننا وإن كانت نادرة حتى أصبحت من ندرتها صاحبة الامتياز.

وعليه فإن المنداد بأن (الشعب يريد) تستبطن أنه المرجع والأساس للنظام، وعلىه يكون من حقه التغيير أو التطوير ما لم تصطدم مع الأسس التي ينتمي إليها ويدين بها ك testim الدين الإسلامي الحنيف.

هذا من ناحية النظام أما من ناحية التغيير أو الإصلاح فنقول:

1 - يمكن القول بعدم الفرق بين مفهومي التغيير والإصلاح كمفردتين في الاستعمالات الشرعية في الكتاب والسنة، فكلا المفردتين وردتا، ويفهم من الاستعمال، ولو بمساعدة القرينة، أن المراد منها واحد، وهو التحول والانتقال من وضع معين غير ملائم إلى وضع آخر ملائم. وقد يكون التحول: في الشكل، أو النوعية، أو الحالة، بغض النظر عن مستوى الهدم ودرجة البناء في عملية الانتقال والتحول. فقد يتطلب التحول إلى هدم كلي وبناء جديد مختلف تماماً، وقد لا يحتاج من الهدم إلا القليل، وحينها يصح الترقيق والترميم،

وربما اضطر الإنسان إلى القبول باليسير من الإصلاح كمقدمة للإصلاح الشامل. وبكلمة أخرى: المهم في عملية الإصلاح هو تحقيق الانتقال إلى الوضع الملائم، وهذا الانتقال قد يُصار إليه بالتدريج أو دفعة واحدة، حسب الظروف الموضوعية، والخطوة التي تُوصل إلى الانتقال السليم.

٢- والتغيير قد يكون لتصحيح خلل سابق، وقد يكون تطويراً لنجاح حاصل، وقد رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُنْكِرْ بِيَدِهِ إِنْ أَسْتَطَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيْقَلِّهِ، فَحَسِبْتُهُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ أَنَّهُ لِذَلِكَ كَارِهٌ». وروي عن أمير المؤمنين ع: «مَنْ لَمْ يَتَعَاهِدْ النَّفْصَ مِنْ نَفْسِهِ غَلَبَ عَلَيْهِ الْهُوَى، وَمَنْ كَانَ فِي نَفْصِ فَالْمَوْتِ كَيْرِ لَهُ».

فالنظر إلى الدعوات المطالبة بالإصلاح أو التغيير بعين الريبة مجانية للصواب ومخالفة للسنن.

الشيخ الصفار:

لا شك في أن الاستبداد السياسي هو أصل تنشأ منه وتترعرع عنه مختلف المفاسد والمشكلات، فحين تختطف إرادة الأمة بيد شخص أو فئة، تهيمن على جميع المقدرات، فإن كل شيء سيكون تحت رحمتها، والنتيجة ستكون قمع الكفاءات، ووأد الطاقات، ويصبح كل شيء في خدمةبقاء السلطة واستمرارية هيمنتها، فلا يتحقق تقدم علمي، ولا تطور اقتصادي، ولا تنمية اجتماعية، ولا حرية فكرية.

والاستبداد يُنتج التخلف وينشر الفساد، ويضعف وحدة المجتمع وتماسكه، ويخلق الأرضية للتبعية الخارجية.

من هنا فإن مدخل الإصلاح هو مقاومة الاستبداد السياسي، لذلك رفع الإمام الحسين عنوان الإصلاح في مواجهته للاستبداد السياسي حيث قال ع: «إنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي».

وإذا كانت الحركات والأحزاب في العقود الماضية تتبنى فكرة إعداد المجتمع فكريًا وثقافياً لكي تتحرك نحو التغيير السياسي، وتضع خططاً تستغرق زمناً طويلاً، فإن انتشار التعليم، وتطور وسائل الإعلام، وتكنولوجيا التواصل المعلوماتي، وانفتاح البشرية على بعضها البعض، كل ذلك إضافة إلى تراكم التجارب رفع مستوى الوعي عند الشعوب، وأوسهم في إنضاج إرادتها، وأكسبها خبرات تمكناها من التحرك السياسي المباشر.

من هنا فإن شعار تغيير النظام أو إصلاح النظام الذي يرفعه الشعب الآن في أكثر من بلد عربي، يجسد الإيمان والقناعة بأن ذلك هو طريق الإصلاح والتغيير.

وحين يتحرك الشعب بغالبيته كما حصل في إيران سنة ١٩٧٩م، وحدث في تونس

ومصر مطلع هذا العام ٢٠١١م، وكما هو حاصل الآن في اليمن ومناطق أخرى؛ فإن هذا الحراك الجماهيري الواسع يخلق روحًا جديدة، وفاعلية خلّاقة، تتجاوز بالشعب الكثير من نقاط الضعف في الفكر والسلوك، وتدفع به نحو الرقي والتقدم في أفق التفكير والوعي، وعلى مستوى العلاقة بين مختلف أطياف الشعب ومكوناته، وقد رأينا ذلك جليًّا في مسيرة هذه الثورات الشعبية.

بقي أن نُشير إلى أن ما راهنت عليه بعض الأحزاب والحركات السياسية، من إمكانية العمل ضمن الأنظمة السياسية القائمة لإنجاز عملية الإصلاح من داخلها بشكل تدريجي، هذا الرهان قد أخفق في إثبات نجاحه في معظم البلدان، بسبب الخلل في بنية تلك الأنظمة، وسعيها لاستيعاب محاولات الإصلاح باللماءلة والتسوييف، وتقديم بعض التنازلات الضئيلة لامتصاص النسمة وذر الرماد في العيون.

أمام هذا الواقع كان لا بد للشعوب بعد أن يئست من إمكانية إصلاح هذه الأنظمة، أن تأخذ زمام المبادرة باتجاه التغيير الشامل، والذي يمثل ثورة حقيقة يُنجزها تحرك شعبي سلمي.

إن الواقعين المخلصين في كل المجتمعات يتمنون لو أن الأنظمة الحاكمة تستجيب لطلعات شعوبها في الإصلاح، وتبادر للتغيير، وحينها تتجنب الأوطان تداعيات المواجهة والثورة، وما ينتج عنها من خسائر وتضحيات.

الشيخ حب الله:

الإصلاح حاجة طبيعية متكرّرة تتطلّبها حياة الفرد والجماعة باستمرار؛ وفاءً للديمومة وتواصل العيش، يتخذ الإصلاح شكلين أساسيين عادةً: أحدهما عندما يتراجع المستوى الميداني للأداء الفرد والجماعة بسبب انحرافات حصلت أو اكتشاف خطأً ما في الرؤى والأفكار، أما النوع الثاني من الإصلاح، فلا يختزن بالضرورة فرضية وجود مرض ما في م كان ما في حياة الفرد والجماعة، فعندما تتطور الحياة وتتعقد تحتاج الرؤى والأفكار والممارسات إلى إصلاح، بمعنى أن نسقاها القديم لم يعد كافياً فصار لابد من إجراء تعديلات فيها يُقدرها على الاستجابة الصحيحة للمتغيّرات.

يعتقد كثيرون متنًا أن الإصلاح والتجديد يختزنان صورة سلبية مفترضة عن الذات الفردية والجماعية، وحيث تكون الذات هذه هي التراث والتاريخ والعمق الحضاري للأمة، سيعني مشروع الإصلاح افتراضًا نقديًّا لهذا التراث وتمردًا عليه ورغبةً في كشف عورته.. القضية ليست كذلك دائمًا، فقد يكون التاريخ والتجربة والموروث الديني والاجتماعي وغيرهما ناجحاً، لكنَّ ذلك لا يعني بالضرورة قدرته على تحقيق النجاح في اللحظة التاريخية المعاصرة، هذا ما يفرض إعادة بنائه أو إجراء تعديلات عليه، إما بحذف جزء أو

إضافة آخر أو بإعادة تنظيم الأجزاء ومواعدها في الخارطة العامة.

يمكن الاشتغال على الإصلاح بهذين المديرين له دون أن يجرّ ذلك إلى وضعنا قهراً في مواجهة وجودية مع التاريخ والتراث، لكن إمكانات هذا الموضوع تظلّ عسيرةً؛ لأنّ الإصلاح هنا سيعني تلقائياً أنّ موقع السلطة في المجتمع العربي والإسلامي والتي تبلورت على أساس الوضع السابق، سوف تتعزّز تلقائياً للاهتزاز بفعل تغيير الأفكار والممارسات والأهداف ولو تغييراً جزئياً معقولاً، الأمر الذي يضع حركة الإصلاح أمام مواجهة مباشرة مع السلطة.. إنّ جرّك إلى هذه المواجهة قهريٌ ولا يمكنك الفرار منه.

لو أخذنا حركة الأنبياء لوجدنا كيف وضعتهم في مواجهة مباشرة (وجودية) مع الملا بالمفهوم القرآني، وهم السلطة المالية والسياسية والدينية بمفهومنا المعاصر.. وعندما تكون في مواجهة السلطة فمن الطبيعي أنك ستقف في موقع الذي لا يملك الإمكانيات التي تملّكها السلطة. وبتعبير آخر: لا تملك حصة السلطة في الوجود؛ لأنّ سلطويتها جاءت من إمساكها بمقاصل القوّة في المجتمع، وهي القدرة والمال والنفوذ الروحي.. وعندما يشتّد الصراع بين الطرفين ستتجدد السلطة نفسها مضطّرّة للقمع والكبت والجسم، مما يفرض المنطق الثوري حينئذ، أي الإصلاح الشمولي والجذري الذي يمكن المصلحين من تحقيق نتائج تماماً كما في المواجهة الحادة بين الأنبياء وللهؤم حيث كان ضرب الأساس الاعتقادي بمثابة إعلان حرب شاملة على كلّ مواقع السلطة التي تعناش على هذه العقيدة.

لا أريد أن أميل لفكرة العول الجذرية؛ لأنني أعتقد - فقهياً - أنّ هذا النوع من الإصلاح في الداخل الإسلامي يمثل الاستثناء لا القاعدة، وهو موضوع يتصل بمعالجة فتية مطلولة للمسألة لسنا بصددها الآن، لكنني أريد الإضاعة على أنّ الإصلاح الجذري قد تتدفع الأمة إليه بطريقة غير مدروسة، وبتعبير آخر: ليس للثورة لحظة مقرّرة من قبل، إنّها لحظة ذاتها التي لا يمكن التنبؤ بها على وجه الدقة دائماً.

الدكتور الفضلي:

الإصلاح من حيث المفهوم يقصد به إصلاح ما هو معوج من أوضاع متمثلة في الاستبداد والفساد وانحطاط القيم وغيرها من المشاكل البنوية، وطالما كانت المطالبات في العالم العربي خافتة نتيجة للقمع الممارس من قبل الأنظمة على الشعوب، أما وإن حاجز الخوف قد انكسر عند هذه الشعوب فإن الشرط الأساسي لقيام عملية الإصلاح يكون قد توفر، ويتبقى أن تكتمل عملية الإصلاح بوجود رؤية مستقبلية لشكل المجتمع والنظام الجديد، وأجد أن عوامل تحقق الإصلاح متوافرة في المجتمعات العربية، فهي غنية بالكفاءات القادرة على صياغة واقع جديد للدول.

* * *

منتدى البصائر: عندما نتحدث عن ضرورة الإصلاح في الأمة، فذلك يستدعي وجود مبررات تستدعي ذلك الإصلاح، وأيضاً يستدعي وجود قدرة عند مجتمع ما.. على ممارسة الإصلاح، وأيقونة (الشعب يريد تغيير النظام) تتوجه رأساً نحو الإصلاح السياسي من خارج قوانين اللعبة السياسية المعتمدة.

فهل يعني ذلك أن مجتمعاتنا تجاوزت الإصلاح الثقافي؟.

الدكتور الفضلي:

هناك عدة مستويات للإصلاح، وهناك الإصلاح المعيشي، وهناك الإصلاح السياسي، ومن بعده يأتي الإصلاح الثقافي، وما نشهده من ثورات دمجت المرحلتين الأولى والثانية من الإصلاح، لعدم إمكانية تحقيق الإصلاح المعيشي وحده بسبب ما مارسته غالبية الأنظمة العربية من قهر واستبداد بحق شعوبها، ولذا كان لابد من التغيير في بنية النظام السياسي بشكل جذري، بدلاً من الإصلاح المتردج الذي يحدث في المجتمعات ذات الأنظمة الديموقراطية. ولكن بعد أن تستقر الأمور فإن من واجب الأنظمة الجديدة الالتفات إلى الإصلاح الثقافي الذي عاثت به الأنظمة السابقة فساداً.

الشيخ الحبيب:

مما لا شك فيه أن مجتمعاتنا تعاني من مشاكل كثيرة ومتعددة من أبرزها التخلف في شتى شؤون الحياة؛ ولذا نحن بحاجة إلى نهضة شاملة لا تقتصر على البعد السياسي وإنما تشمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها. ومن المؤكد أن الأخير ينبغي أن يقدم الجميع؛ لأنه يقوم بدور المحدد لوجهة المجتمع وحركته.

وللوضوح ذلك نقول: إن الحركة الوعية للإنسان ترتبط بأمرتين بينهما وبين الثقافة ارتباط وثيق:

الأول: من المعلوم أن الحكم على شيءٍ فرع تصوره، والتصور هو عملية ذهنية عقلية في الأساس، وهذه العملية لا يمكن أن تتم بشكل صحيح مع الجهل؛ لذا توفر الثقافة الأرضية الصالحة لإنجاز هذه العملية.

الثاني: الفاعلية، وهي عملية نفسية تدفع الإنسان أو المجتمع للانتقال من حالة الجمود والركود إلى حالة الحركة والفاعلية. وهذا الأمر هو الآخر مرتبط بالثقافة؛ فالتحفيز والدفع يأتي نتيجة الأمر الأول والثقافة.

ولهذا فإن عملية الإصلاح السياسي، بل وغيره كالاجتماعي أو الاقتصادي، تتبع من حاجة ما.. ثم تصبح مطلباً يتشكل في المجتمع وفق تصوره له، ويطلب فاعلية تدفع نحو تحقيقه وإيجاده، وهذه «الفاعلية» هي من نتائج الثقافة قبل أي شيء آخر.

و حينما يقفز الإصلاح إلى السياسي فهذا يعني أن حركة المجتمع الإصلاحية إن كانت عن وعي فقد عالجت جزءاً من البعد الثقافي، وعليها أن تكمل المشوار فيما بقي منه وفي الأبعاد الأخرى، وإلا سينتج عنها أزمة داخل المجتمع كما هو الحال في مجتمعاتنا؛ حيث إن التعرض لتجاوز عرف من الأعراف الاجتماعية أو القبلية يحرك الشارع والحكومة معاً، بينما المساس بقيم تجمع عليها الإنسانية والديانات السماوية والشريعة الأرضية كالحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان وغيرها لا يحرك ساكناً.

الشيخ الصفار:

حين تختمر إرادة الثورة والتغيير في نفوس نخبة من أبناء الأمة، نتيجة إدراكتها لعمق فساد الواقع، ولاملاكها مستوى متقدم من الوعي والفكر تستشرف به المستقبل وتخطط له، وأنها تحمل رسالة وتومن بقيم ومبادئ تسعى لتطبيقها وتنفيذها في الحياة. فإن هذه النخبة الرسالية الثورية ستسعى لكسب جمهور الأمة إلى جانبها، حتى تستطيع إنجاز عملية التحول الثوري الرسالي، وهنا تحتاج إلى زمن لترعى تربية جيل أو جيال تومن بتلك المبادئ والقيم، وتحتاج إلى بذل جهود كبيرة لنشر ثقافة تدفع الناس إلى تبني خيار التغيير والثورة.

وهذه هي معادلة التغيير والإصلاح ضمن منهجية العمل الحزبي والتنظيمي، لكن هناك منهجية أخرى للتغيير وهي انبعاث الحركة الجماهيرية والثورة الشعبية، حين تصل درجة الغليان عند شعب من الشعوب إلى حد الانفجار، بسبب شدة القمع السياسي، وامتهان كرامة الناس، وانتشار الفقر والحرمان في أوساطهم.

هذا الواقع المأساوي قد يدفع الناس نحو الانفجار والثورة في لحظة ما، قد يحسن التقاطها قائد ملهم كالإمام الخميني في إيران، أو حركة رائدة كشباب ٢٥ يناير في مصر، أو شرارة تمثل صاعق تغيير كحادثة (بوعزيزي) في تونس.

كما تستلهم الشعوب من تجارب بعضها، ف تكون انطلاقاً ثورة شعبية في مكان ما دافعاً لشعب آخر، يعيش ظروفاً مشابهة.

وكلنا شاهد على ما سبق فإن بعض المحللين والمتبعين لأوضاع الساحة المصرية في أواخر عهد حسني مبارك كانوا يتوقعون الانفجار في أي لحظة، لأن الضغوط على عامة الشعب قد تجاوزت حد الاحتمال.

وهذا لا يعني إلغاء دور النخب الثورية، ولا تجاهل أهمية الإصلاح الثقافي، فالثورات والانتفاضات لا تولد من فراغ دون مقدمات، بل هي نتاج لتراكم حراك ثقافي واجتماعي، وغالباً ما تكون خلفها تجارب ومحاولات سابقة.

لكن على النخبة ألا تكون أسيرة قوالب نظرية جامدة تمنعها من التفاعل مع التطورات

السياسية والاجتماعية، وألا تعيش عالمها الحزبي والتكتيكي الخاص بعيداً عن نبض الشارع، وتقاعلات الساحة الشعبية.

الشيخ حب الله:

يؤسفني القول بأنّ الأمة كانت تتجه في الستينات والسبعينات ثم في التسعينات نحو إصلاح ثقافي، إلا أنه باء بالفشل؛ ولأنّه كذلك، لا نجد ديناميات أيديولوجية أو ثقافية تحرك المشهد الثوري في عالمنا العربي اليوم، وإن حاول كثيرون اعتبار هذا المشهد امتداداً لهم، مع الإقرار بأنّ مفاهيم الديمقراطية والحرية و.. تعبّر عن رؤية ثقافية ما.

هل يقدم الإصلاح الثقافي على السياسي أم العكس هو الصحيح؟ لكنّ واحد من الخيارين سلبياته وإيجابياته، فتقدّم الإصلاح السياسي على الثقافي قد يُفضي إلى فرض أفكار الأمر الواقع، وهي أفكار وإن اتسمت بالواقعية حيث تستجيب للواقع لكنّها تظلّ الأمر الثاني المترعرع على الواقع دون أن يصنع واقعاً.. فهناك فرق بين أن تصنع واقعاً وبين أن يصنع الواقع، لقد كانت هناك إمكانية في لحظة ما أن تنتقل الأمة من مرحلة إلى أخرى انتقالاً واعياً، إلا أنّ سوء إدارة الأنظمة والسلطات السياسية وغيرها فوّت علينا هذه الفرصة التاريخية التي تعالج مشكلات الأمة دون حاجة إلى عمليات جراحية.

لكن ثمة مصلحة تكمّن خلف تجاوز الإصلاح الثقافي، وهي ولادة المثقف من جديد، فقد بات عالمنا العربي يشهد غياب المثقف النهضوي والعلمي لصالح المثقف المقاول، كما يحبّ بعض علماء الاجتماع العرب أن يسمّيه، وأظنّ أنه لا يجوز منح هذا النوع من المثقف موقع ريادة نهضة الأمة؛ لأنّ المثقف المقاول أو المنفعي ليس جديراً ولا أهلاً لإطلاق مشروع إصلاحي في الأمة؛ لهذا تركته الأجيال الشابة، ففي الغرب الحديث كان المثقف إلى جانب الشاب يتغامّن في أيقونة التغيير والصيرونة، لكن عندما يرى شبابنا العرب محمّلة مثقفنا وتعاليه وجده مجتمعه وإجاده التلاعب بالأفكار لصالح شخصية، فلن يكونوا على استعداد لفعل شيء من أجل أفكاره.

ربما نحن بحاجة إلى ثورة مؤمنة شبابية داخل الجسم الثقافي تطيح بالأصنام المتکلّسة التي باتت تحكم حياتنا الثقافية والدينية معاً.

* * *

□ منتدى البصائر: الآمال أصبحت كبيرة منذ شرارة (بو عزيزي)، لكن التعقيبات التي تشهد لها المجتمعات العربية من الحالة القبلية والطائفية وضعف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، ومن كونها موضع تأثير وتجاذبات الدول الكبرى فإن عوامل القلق أيضاً كبيرة، السؤال:

عن التحديات الأساسية التي تواجه الحراك التغييري وسبل تخطيها؟

الشيخ حب الله:

تبدو مخاطر الحالة القائمة من عدة نواحٍ، فنحن من جهة لا نجد قيادة ذات تجربة في العمل السياسي أو النهضوي، الأمر الذي يجعلها عرضة لأحد أمرتين: إما الاندفاع السطحي الحماسي نحو خيارات غير مدروسة أو الذوبان في مشاريع الآخرين دون إحساس بذلك مما يعرض منجزات الثورة للاضمحلال، ومن ثم فتحن أمام مصيرين: إما التطرف والجمود المكثفين أو التلاشي والفشل. وهذا ما يفرض مساعدة العلماء والمثقفين الناضجين في مشروع دعم هذه الثورة وترشيدها دون ممارسة وصاية عليها، إنّ مسؤولية العلماء والمثقفين تكمن في هذه المرحلة في التواصل مع الحركة الشبابية لتبادل الرؤى والأفكار معها أو مدها بما ينفعها من إرشادات وأفكار.

وأذكر هنا مشاركة السيد محمد باقر الصدر في تدوين دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، فإنّ هذا العالم المثقف لم ينتظر من الحركة الثورية أن تطلب منه المساعدة أو مدد يد العون، وإنما قام من تلقاء نفسه بالمشاركة وقبل انتصار الثورة في الترشيد الثقافي والديني دون أن يسأل عن إمكانات استجابة الفريق الآخر له في رؤيته الفكرية هذه، لاسيما ونحن نعلم أنّ بعض الأجنحة لم تكن على صلة جيدة به، لكنّ هذا لم يمنعه من العمل من موقع المسؤولية.. إنّ مسؤولية علماء الدين والمثقفين الراعين اليوم أن يكتبوا ويتكلموا أو يعبروا ويساهموا ولو لم يُطلب منهم في أيّ موقف أو قضية من القضايا التي تهمّ الحركة الشبابية دون أن يتعاطوا معها بمنطق الوصاية أو على طريقة الأب القاهر.

المشكلة الأخرى التي نلاحظها اليوم هي دخول بعض التيارات الدينية المتطرفة على الخطّ مستفيداً من الحالة القائمة، ونحن نعرف أنّ هذه التيارات المتطرفة لا تؤمن حتى بأصول الحركة الشبابية هذه، مثل الديمقراطية والتعددية المجتمع المدني ومنطق المؤسسات؛ لأنّها تعيش على الفردية والاستبداد وتتنقّع من الديمقراطية للوصول إلى مآربها حتى إذا بلغتها نحرت الديمقراطية نفسها.. هذا الخطّ يهدّد الحركة الشبابية إذ إنّها أو تتجزّ إلى التصادم والاصطدام معه، وعلى كلا التقديرين نحن أمام مشكلة جديدة، إذ قد تكون الغلبة للتيار المتطرف؛ لأنّ مواجهته قد تجعل القاعدة الشعبية تشعر أحياناً -نتيجة عدم وجود وعي ديني متقدّم- بأنّ الحركة الشبابية تقف ضدّ الدين، وهو عنوان سيشكل وصمة عار لهذه الحركة في مجتمعاتنا ذات الطابع الديني المحافظ.

مشكلة أخرى في هذا السياق هي الاندفاع نحو تمثيل الأنماذج الغربي بطريقة غير منسجمة مع الأصول العقدية والتراثية والحضارية لأمتنا، مما يضع التجربة أمام حالة التبعية للغرب، لهذا من الضروري أن تُبْدِي الحركة الناهضة شكلاً معتدلاً ومعقولاً من

أشكال الممانعة والخصوصية لا يفضي إلى تقوّع، ولا يعزلها عن التواصل مع الغرب بوصفه مركزاً من مراكز العلم وحضارة للحظة الحاضرة.

الدكتور الفضلي:

تختلف التحديات التي تواجه كل حالة من حالات المطالبة بالإصلاح بحسب واقع المجتمعات التي تختلف من حيث التركيبة المذهبية والطائفية والعرقية، ولكن أكبر التحديات وأكثرها خطورة هو اللعب بورقة الصراعات الطائفية والعرقية، والتي قد تقودنا إلى حروب أهلية - لا سمح الله -، وهي محاولة من هذه الأنظمة لاستثارة العصبيات المذهبية والطائفية لتشويه سمعة التحرّك الإصلاحي. ومن ضمن التحديات أيضاً محاولة اختطاف الثورة أو حرفها عن مسارها الصحيح من قبل أتباع الأنظمة السابقة أو من قبل الدول الكبرى للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية. ومن ضمن التحديات التي تواجه الثورات العربية عشوائية هذه الثورات وافتقارها لقيادة الحكيمه التي تعرف كيف تدير عملية الانتقال إلى الوضع الجديد.

الشيخ الحبيب:

التحديات التي تواجه الشعوب العربية التواقة للتحرر كثيرة وكبيرة جدّاً، وربما نجد اختلافاً فيها من حيث الحجم والخطورة من مكان لأخر، إلا أن التحدّي الأبرز في هذه المرحلة يمكن في شراك وحبائل الاستبداد التي هيكلت بخيوط القمع والتنازل الشكلي وتعقيدات الواقع الاجتماعي، ويشترك في هياكتها المستبد في الداخل أو أتباعه من ذوي الأطماع، وقوى الخارج ذات النفوذ والمصالح.

و واضح من التجربتين التونسية والمصرية اللتين تقدّمتا كثيراً بالقياس إلى اليمنية واللبيبية والبحرينية أن محاولات بذلت ولا تزال تبذل للوقوف عند نقطة تعيد الأمور إلى ما يقترب من السابق من حيث المضمون. أما الشكل كما هو مطروح اليوم فهو أمر مسكون عنه ومؤجل إلى حينه.

هذا التحدّي يستفيد من كل الأفخاخ والقنابل الموقوتة التي زرعها المستبد، ويجمع كل أصحاب المصالح في الداخل والخارج والمتضاربين أيضاً لمواجهة المستقبل الذي تنشده الشعوب العربية من بناء دولة الحق والعدل والقانون والحرية.

ولا شك في أن مواجهة هذا التحدّي يحتاج إلى قوة توازيه أو تزيد عليه كمّا وكيفاً، وإنما قيل سابقاً عن بعض الثورات ضد المستعمرين: إن المستعمر خرج من الباب لكنه عاد ودخل من الشباك.

ولمواجهة هذا التحدّي نحتاج إلى أمور في كل مراحل التغيير والإصلاح، وليس في

المرحلة الأولى منه فقط:

١- التكتل والتعاون والتآزر:

من المعلوم أن انتتماءات أبناء المجتمع متعددة قبائياً ومناطقياً ومذهبياً وحزبياً، وبما في بعض المجتمعات دينياً وقومياً أيضاً، والمتوقع من الجميع التعاون لمواجهة هذا التحدى. والتعاون لا يعني التنازل عن الخصوصيات وإنما العمل وفق المشتركات، وهذا يتطلب من الجميع البحث عن المشتركات وتوضيحها والتعاون فيها.

ومما يُسجل هنا في هذا المجال الاندماج الواسع والكبير في الحركات العربية، حيث غابت عنها كل الألوان التي ظهرت الانقسام والتفرق، وكان التعاون والتآلف هو سيد الموقف؛ شعارات واحدة ورایات واحدة وأهداف واحدة.

٢- الحذر واليقطة:

الأنظمة الدكتاتورية لم ولن توفر وسيلة تخدم استمرارها وبقاءها إلا تستخدمها، بل لن توفر جريمة إلا ترتكبها إن كانت تمد في عمرها وتوّمّن مصالحها؛ لذا ينبغي الحذر من التورط فيما ترمي إليه وخاصة الاحتراق الداخلي كما في التجربة الليبية.

إن استخدام ما أطلق عليه بـ(البلطجية) كما في العديد من الساحات العربية، أو المرتزقة كما في البحرين، في قمع الناس والاعتداء عليهم والتنكيل بهم كان الهدف من ورائه استثارة الناس لاستخدام العنف وجراهم إلى معركة يكون فيها الجمهور معتمداً ومعتمد عليه، ولكنهم أحبطوا كل ذلك بالحفاظ على سلمية تحركهم، وواجهوا أزيز الرصاص وأصوات القنابل بالحجارة، وفتحوا صدورهم العارية لتواجه آلة البطش والعذوان لديهم.

٣- التوكل والانفتاح:

مع تامي الحراك في أي بلد وتصاعد الثورة نجد في المقابل حراكاً إقليمياً ودولياً محموماً، وكان المراد من هذا الحراك إبقاء ما كان على ما كان للحفاظ على مصالحه. وهنا نحتاج إلى التوكل على الله، والذي يعني فيما يعني الأخذ بالأسباب والاعتماد على الله سبحانه وتعالى: (عقل وتوكل). فليس صحيحاً ترك الأخذ بالأسباب تحت ذريعة التوكل؛ لأن هذا توكلًا وليس توكلًا، كما أنه ليس صحيحاً الأخذ بالأسباب دون الاعتماد على الله سبحانه.

وفي هذا المجال ربما يكون الحراك الدولي أو الإقليمي من الأسباب فتحتاج إلى الحوار دون الارتماء والتبعية، خصوصاً وأننا نعلم أن العامل الدولي شريك لما بنا من سوء. ولا يجوز أن تتقدم على الأسباب الحقيقة المقطوع بها وهي الناس بكل ألوانهم

وأطيافهم وانت茂اتهم، والقوة الداخلية التي إذا تلاقت مع الناس أحدثت القدرة على مواجهة كل التحديات.

الشيخ الصفار:

عملية التغيير الاجتماعي والتحول السياسي نحو الديمقراطية ليست عملية سهلة، والطريق أمامها ليس مفروشاً بالورود والرياحين، وحتى لو سقط حكم الاستبداد كما حصل في تونس ومصر، فإن ذلك لا يعني نهاية الشوط، ولا تجاوز الأخطار والتحديات، فإن صعوبات وتحديات مرحلة البناء أكثر وأخطر من مرحلة الهدم والثورة.

فهناك تحديات داخلية من أبرزها تعقيدات الواقع الاجتماعي، والخلل القائم في العلاقة بين مكونات هذه المجتمعات حين تتتنوع في انت茂اتها القبلية والطائفية والقومية والسياسية.

وكذلك ما تعانيه هذه المجتمعات من آثار سياسة الاستبداد، التي أضعفـت روح العمل الجماعي، وعوقـت بناء مؤسسات المجتمع المدني، واحتزلـت مؤسسات الدولة وأجهزتها في شخصـ الحاكم أو الفئةـ الحاكمة.

إضافة إلى انعكـاسـاتـ حالةـ الاستـبـدادـ عـلـىـ مـخـتـلـفـ جـوـانـبـ حـيـاةـ المـجـتمـعـ،ـ مـاـ يـضـعـفـ بـنـيـتهـ،ـ وـيـعـوـقـ حـرـكـتـهـ وـنـهـضـتـهـ.

وهـنـاكـ التـحـديـاتـ الـخـارـجـيـةـ الـمـتـمـثـلـةـ فـيـ مـطـامـعـ الدـوـلـ الـكـبـرـىـ،ـ لـلـاحـفـاظـ بـأـكـبـرـ قـدـرـ

وـأـوـسـعـ نـطـاقـ مـنـ النـفوـذـ وـالـتأـثـيرـ فـيـ وـاقـعـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ.

وـمـنـ الـطـبـيـعـيـ أـنـ تـفـكـرـ هـذـهـ الدـوـلـ فـيـ خـدـمـةـ مـصـالـحـهـاـ وـتـعـزيـزـ نـفوـذـهـاـ،ـ كـمـاـ أـنـ بـيـنـ هـذـهـ

الـدـوـلـ تـنـافـسـاـ وـتـجـاذـبـاتـ تـعـكـسـ عـلـىـ سـاحـاتـ أـوـطـانـاـ وـمـجـتمـعـاتـاـ.

كـلـ ذـلـكـ قدـ يـدـفعـ هـذـهـ الدـوـلـ الـكـبـرـىـ لـتـعـوـيقـ عـمـلـيـةـ التـغـيـيرـ فـيـ الـمـجـتمـعـاتـ الـإـسـلـامـيـةـ،ـ أوـ

مـحاـوـلـةـ التـأـثـيرـ فـيـ اـتـجـاهـاتـ التـغـيـيرـ بـمـاـ يـكـونـ أـنـسـبـ لـخـدـمـةـ مـصـالـحـهـاـ،ـ وـأـقـلـ إـضـرـارـاـ بـمـسـتـوىـ

نـفوـذـهـاـ.

وـمـعـ خـطـورـةـ هـذـهـ التـحـديـاتـ الـدـاخـلـيـةـ وـالـخـارـجـيـةـ وـضـرـورـةـ عـدـمـ تـجـاهـلـهـاـ أوـ التـقلـيلـ

مـنـ شـأنـهـاـ،ـ إـلاـ أـنـ هـنـاكـ مـعـطـيـاتـ اـيجـابـيـةـ تـرـفـعـ درـجـةـ الثـقـةـ وـالـأـمـلـ فـيـ إـمـكـانـيـةـ نـجـاحـ حـرـكـةـ

الـتـغـيـيرـ الـتـيـ تـقـومـ بـهـاـ جـمـاهـيرـ الـأـمـةـ الـيـوـمـ فـيـ أـكـثـرـ مـسـاحـةـ عـرـبـيـةـ وـإـسـلـامـيـةـ فـيـ مـوـاجـهـةـ

هـذـهـ التـحـديـاتـ.

وـمـنـ أـبـرـزـ تـلـكـ الـمـعـطـيـاتـ مـاـ ظـهـرـ مـنـ تـقـدـمـ مـسـتـوىـ النـضـجـ السـيـاسـيـ فـيـ شـارـعـ جـمـهـورـ

الـأـمـةـ فـيـ أـكـثـرـ مـسـاحـةـ،ـ حـيـثـ تـوـحدـتـ الشـعـارـاتـ،ـ وـتـقـارـبـتـ المشـاعـرـ،ـ وـغـابـتـ الرـايـاتـ الـحـزـبـيـةـ

وـالـفـئـوـيـةـ وـالـطـائـفـيـةـ،ـ لـتـرـقـعـ رـاـيـةـ الـوـطـنـ،ـ إـنـهـ حـرـاكـ جـمـاهـيرـيـ حـقـيقـيـ لـاـ يـسـيـطـرـ عـلـيـهـ

حـزـبـ،ـ أـوـ اـتـجـاهـ مـعـينـ،ـ وـتـشـارـكـ فـيـ مـخـتـلـفـ الـأـطـيـافـ وـالـمـكـونـاتـ،ـ وـالـأـهـدـافـ وـالـشـعـارـاتـ فـيـهـ

موحدة محددة، حتى لا تلعب أي جهة داخلية أو خارجية على التناقضات. ولعل من أهم مظاهر هذا النضج الجماهيري هو الإصرار على سلمية التحرك، وعدم الوقوع في فخ الاستفزاز الذي نسبته الأنظمة الحاكمة، باستخدام العنف ضد المتظاهرين والمعتصمين، لتدفعهم للرد بالمثل، حتى يأخذ التحرك مساراً آخر.

إن ضبط الأعصاب الذي تحلّى به جمهور الثورة في تونس ومصر واليمن مثير للإعجاب والتقدير، ومحفز لرفع مستوى الثقة والتفاؤل. وخاصة في مثل حال الشارع اليمني، والذي سعى النظام ولا يزال لاستفزاز مشاعر الجمهور التائر، بالعدوان المتكرر على ساحات المعتصمين، مما أدى إلى سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، ومع أن السلاح متوفّر بكثافة في أيدي اليمنيين، وكان من المتعارف استخدامه في الساحة اليمنية على الصعيد السياسي والاجتماعي، إلا أن الجمهور لا يزال يحبّط محاولات النظام لجر الحركة إلى نفق العنف واستخدام السلاح.

هذا المستوى من النضج في وعي الجماهير وممارستها الثورية يكشف عن استيعاب الجمهور للتجارب السابقة في تاريخه، وعن مدى استفادته من تجارب الشعوب الأخرى، وأخذه بالنافع من الثقافات والمعارف المتداولة عالمياً.

وبهذا فاجأ الجمهور القيادات التاريخية والأحزاب العريقة، وكان سابقاً لهم ومتقدماً عليهم في المشهد السياسي الحاضر.

وعلينا أن نتفاعل بهذا النضج ونعقد الآمال عليه في مواجهة مختلف التحديات، كما أن على النخب الوعائية في المجتمعات الإسلامية من علماء ومفكرين وشخصيات قيادية وحركات وأحزاب أن تلتّجم مع هذا الجمهور، وتعزّز حالة النضج في موافقه.

ثورة الشباب

منتدى البصائر: الروح الجديدة (الشبابية) طرحت تساؤلات عن الريادة وصناعة المبادرة بين النخبة والشباب، وأعادت الاعتبار للعمل الجماهيري الشعبي.. بيد أنّ ظاهر بعض المجتمعات خصوصاً في الشريحة الشبابية أنه يعيش حالة من اللا اهتمام بالشأن العام والروح التغييرية.

ما رأيكم بذلك، وما السبيل لخلق تحولات في اهتمام الشباب في العالم العربي والإسلامي نحو مسؤولية الإصلاح؟

الشيخ الصفار:

لقد راهنت المجتمعات الإسلامية كثيراً على مختلف الطرюّحات والوسائل في السعي

لتغيير واقع التخلف والفساد، لكنها لم تتحقق لها ما كانت تطمح إليه من حرية وكرامة وتقدير.

ففي خمسينات القرن الماضي راجت صرعة الانقلابات العسكرية، تحت شعارات تحقيق العدالة والحرية، ووضع حد للحكم الملكي الوراثي، وظن الناس في البداية بهذه الانقلابات خيراً أملاً في تحسين أوضاعهم، وتنمية أوطانهم. لكن الانقلابيين بيسوا وجوه من سبّهم، حيث أذاقوا الناس الأمرين، وأمعنوا في إدلال الناس والبطش بهم.

وحين بزغ نجم الحركات الإسلامية التفت حولها قطاع واسع من جماهير الأمة أملاً في الخلاص والإنقاذ، لكن طبيعة العمل الحزبي قادت معظم تلك الحركات المنهجية العمل النحبوi والفتوي، وأوقعتها في بعض النزاعات البينية، كما أن الأنظمة واجهتها بقسوة فرضت عليها المواجهة، ولجأت بعض أجنحتها إلى العنف، فأصبحت محدودة القدرة والتأثير، ولم تتمكن من إنجاز التغيير المأمول، والحركات التي أتيحت لها فرصة المشاركة السياسية، جرى تعوييمها ولم تستطع التأثير من داخل المعادلة إلا بشكل محدود.

وكاد اليأس أن يسيطر على النفوس من إمكانية التغيير من داخل الأمة، وهنا توجهت أنظار البعض إلى التماس المساعدة من الخارج، والاستعانة بتدخل الدول الكبرى لإزالة كابوس التخلف والاستبداد، خاصة وأن هذه الدول ترفع شعارات حقوق الإنسان، وتدعى السعي لتعزيز نموذج الديمocratique، وقد تامت في مجتمعات الدول الكبرى توجهات تهتم بأوضاع حقوق الإنسان بمفهومها الشامل على المستوى العالمي، وتأسست منظمات للمجتمع المدني الأهلي، بدأت تنتزع لها دوراً ومكانة للتأثير في القرارات الدولية.

من هذا المنطلق جاء الاهتمام من أوساط بعض المهتمين بالشأن العام وقضايا التغيير في الأمة بالتواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية، وبالتوارد في المؤتمرات واللقاءات التي تُعنِي بالأوضاع الإنسانية والعالمية، وبعضهم طرق باب الحوار ومد جسور التواصل مع بعض الواقع السياسي في أمريكا وأوروبا.

ووصل الأمر إلى قبول تدخل تلك الدول عسكرياً حين أصبح الوضع لا يُطاق في بعض البلدان كأفغانستان وال العراق وليبيا مؤخراً.

لكن خيار المراهنة على الدور الخارجي والتدخل الأجنبي محفوف بالكثير من المخاطر والمشاكل، فتلك الدول لها أطماعها ومصالحها، وتدخلها يؤدي إلى تعقيدات ويخلق ردات فعل، ويجعل البلاد ساحة تجاذبات إقليمية دولية.

وقد دفع الشعب الأفغاني وكذلك الشعب العراقي ولا يزال ثمناً باهظاً من سيادتهما وأمنهما وثرواتهما جراء ذلك التدخل.

إذاء هذه الخيارات الصعبة في التغيير، وبعد فشل تلك التجارب المريرة، لاح في أفق الأمة أمل جديد للنجاة والخلاص يتمثل في الحراك الشعبي والانتفاضة الجماهيرية السلمية،

وقد عاشت الأمة نجاح تجربة هذا الخيار قبل ثلاثة عقود من الزمن في ساحة إيران بانتصار الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩م، حيث استطاعت الجماهير الإيرانية المسلمة بقيادة الإمام الخميني أن تُسقط سلطة من أعتى السلطات في المنطقة، بفضل تلاحم جميع الفئات والشرايع والاتجاهات، عبر حراك جماهيري سلمي أذهل العالم.

وها هي شعوب الأمة اليوم في أكثر من ساحة وموقع تعود إلى الخيار الجماهيري ذاته، لتأكد من صوابيته ونجاحه مرة أخرى، ويبدو أن ما تحقق من نجاح وتقدم في الساحة التونسية والمصرية سيعزز هذا الخيار، ويدفع جماهير الأمة في مختلف بقاعها إلى الأخذ به، مما يبشر بعصر جديد للأمة إن شاء الله.

ومن الطبيعي أن يكون للشباب دور الريادة وصناعة المبادرة في حركة الجماهير، لأنهم الشريحة الأكثر حيوية، واستعداداً للتضحية والعطاء، كما أن ضغوط واقع الاستبداد والفساد يجعلهم أكثر معاناة وقلقاً على المستقبل، إنهم يعانون في معظم البلدان الإسلامية من صعوبات في فرص التعليم العالي، وفي الحصول على فرص العمل، حيث ترتفع نسبة البطالة في أوساطهم، وتواجههم أزمة السكن وتعقيدات الزواج، وتقييد حرياتهم في الإبداع والانطلاق، وهم ينفتحون على العالم، ويررون مستوى التقدم لدى سائر الشعوب، مما يزيد في نقمتهم وغضبهم، ويدفهمهم باتجاه السعي للتغيير.

وإذا كان نجد بعض ظواهر الامبالاة والتزوير للانفلات من الضوابط والالتزامات في بعض قطاعات الشباب، فذلك من تأثير البيئة التي يعيشون فيها، وحين تطلق أي مبادرة إيجابية في أوساطهم، ويرون أنموذجاً مشرقاً من شريحتهم، فإنهم سرعان ما يستجيبون لتوجهات الفعل الإيجابي، ويأخذون موقع النضال من أجل الإصلاح والتقدم، وكما وصف الإمام جعفر الصادق عليه السلام الشباب: «أنهم أسرع إلى كل خير».

الشيخ حب الله:

يحتاج هذا الأمر إلى تغيير ما في نمط الحياة والتفكير، سآخذ مثلاً؛ فبعض مجتمعاتنا ما زال تفكيرها الدينى سكونياً، إنها تثور لحدث طفقي بسيط قد يُفضي إلى جرح نرجسي، لكنها لا تتحرّك إزاء أكبر قضايا الأمة، ما هو السبب؟ أحد الأسباب هو نسق الوعي الدينى الذي لم يرَعِ منطق الأولويات، فقدّم ما حقّه التأخير وأخرّ ما حقّه التقديم، إذاً فتحن بحاجة في بعض المجتمعات الحكومية لنسق التدين التقليدي إلى حفر معرفي جديد للتغيير الوعي؛ لأنّ بعض أشكال التدين التقليدي ذات نمط تعطيلي، فليس التعبرية هي الاتجاه التعطيلي الوحيد في الأمة، بل هناك التيارات التي تتخذ من الطاعة أساساً للتدين، إنّ هيمنة فكرة الطاعة بشكلها المفرط في بعض النظريات عند هذا المذهب أو ذاك قد سدّ الأفق أمام حياة نقدية وأمام منطق الشورى والنصح للحاكم.. إنه منطق تعطيلي؛ لأنّه يعطل دور

الأمة في المشاركة السياسية بل في الحياة السياسية عموماً.. من هنا أظنّ أننا بحاجة إلى إصلاح ثقافي في بعض هذه المجتمعات كي يوفر المناخ المحيط لولادة فاعلية شبابية. الأمر الآخر هو نمط العيش ودخول بعض مجتمعاتنا العربية - وهي تعيش الأمان والاستقرار - في النمط ما بعد الحادثي للحياة، إِنَّه نمط يقتصر من مدى النظر، ويجعل منتهى الآمال في أن يلبس بطريقة خاصة أو يعيش كالفتان الفلامي أو ينشغل بمتابعة الرياضة الفلامية بطريقة إفراطية.. هذه الثقافة السطحية تلعب وسائل الإعلام العربية أكبر الأثر في خلقها، إنّها ممتازة في تسريح الوعي وتعليق الأفكار والأذهان وصناعة العقول الناجزة، مما يحوجنا إلى نهضة في وسائل الإعلام تقدر على تغيير نمط الوعي وإيجاد تحويل في المثل - القدوة التي تصنع لشبابنا اليوم.

ومن الضروري أن نشير إلى أمر، وهو ألا تأخذنا الحماسة لاستنساخ تجربة مصر وتونس في كلّ البلدان العربية قبل دراسة مقومات وإمكانات وظروف كلّ بلد، إنّ هذا الخطأ حصل في بداية الثمانينيات بعيد انتصار الثورة في إيران، ثم توصل قادة الثورة أنفسهم بعد زمن إلى أنّ هذه الطريقة غير صحيحة، وأنّ عملية الاستنساخ هذه لابد أن تدرس بدقة، فليس من الضروري لو نجحت تجربة في مكان أن تتجدد في مكان آخر، حتى نقوم بجلد ذواتنا وأجيالنا الصاعدة بحجّة عدم حركتها.

الدكتور الفضلي:

في السابق كانت المطالبات بالإصلاح تم من قبل نخبة صغيرة من المثقفين، ولكن كان هناك انفصال شبه كامل بين هذه النخبة المثقفة التي اكتفت بالتنظير بعيد عن الواقع والقاعدة الشبابية التي هي عماد كل تغيير، وكانت من نتيجة ذلك أن انتشر الإحباط بين الشباب لفترة طويلة في غياب النموذج والقيادة المقنعة، وترتب على ذلك إحباط الشباب عن الاهتمام بالشأن العام والانغماس في بيئة اللهو، ولكن بعد تطور أدوات التواصل بين الشباب من خلال أدوات التواصل الإلكترونية وجد الشباب أنهم من الممكن أن يقوموا بالمهمة لوحدهم، وهذا ما حدث بالفعل حيث أخذ الشباب المبادرة وقدروا الجميع خلفهم، واضطر الجميع أن يلحقوا بالشباب بما فيهم النخب المثقفة التي أصبحت تابعة بدلاً من أن تكون قائدة. ولا أعتقد أن هناك حاجة لخلق تحولات في اهتمام الشباب في الوقت الحالي؛ لأنّهم هم بالفعل من يقود الساحة ويصنع الفارق.

الشيخ الحبيب:

لقد حقق الشباب في بعض البلدان العربية المراحل الأولى من التغيير، وما زال أمثالهم في البقية يعملون أو يأملون في إحداث الأمر ذاته. ولكن المهمة الأصعب والأخطر على

الجميع هو تحرير إرادة الإنسان لأنه إذا تحرر يكون قادرًا على تحرير البلاد من كل ألوان التخلف والجهل والتبغية.

المستبد لم يعث في البلاد فساداً وحسب بل عاث في العباد فساداً أيضاً، وهو لم يختطف الحكم والقضاء والمسجد والدين فقط بل اختطف روح وضمير من تمكّن من اختطافهم، وقبل ذلك وبعده اختطف إرادة الأمة.

والتحرير يبدأ من تحرير الإنسان واستعادة إنسانيته، وعليه ينبغي البدء بتحرير روح الإنسان من الخرافات والجهل والخوف بكل أنواعه، وسيطرة الظلم والاستبداد بكل أشكالها وألوانها.

وبهذا يكون الإنسان الشاب وغيره قد استعاد إنسانيته فأصبح حِزَّاً عزيزاً كريماً، تنفجر طاقاته وتتطلق قدراته لتعيد ما قد ضاع من حضارة أمتنا العظيمة.

هذه هي مهمة شباب النهضة تجاه أقرانهم □



نافذة الأدب

غربة القمح

* عبدالله علي الغاوي

تموج على عيونك سورة الفتح
أيا نصراً تبسم في فم الجرح
ويا سحباً على سحبٍ
تدفق منك ألفُنبي
بأيديهم يثور الورد يطعن قسوة الرمحِ
أيا وجع التراب إذا تلمس غربة القمح
فما إلاك سيدةً على الأمواج
فاسمع صرخةَ الملحِ
ألا هيئات من ذلي ومن ذبحي:
هي البحرين
بنت الطف لا تطفو على زبده من الصلحِ
ولو أمست رمال شوارعي ثكلى
فما أحلى

* شاعر، السعودية.

شهيداً في فمي يُتلى
أنا غصبُ السماواتِ
تجارت من يد العباس راياني
وهذا الدم لا يهزم
لووجه الله قد صلى
أنا من خلف هذا الليل أغازل بسمة الصبح
وفي صدري أرى الشهداء ترسم سورة الشرح □



من الذاكرة الإسلامية

كلمات تشفع نوراً مدي الآيام من ثراثنا الخالد

قوى الاستبداد وطرق مكافحته (١ - ٢) *

* المرجع الديني الشيخ محمد حسين النائيني

وهي تشمل على مقصدين:

المقصد الأول:

في استقصاء منابع الاستبداد وقواه المعونة

وهي:

١- الجهل وعدم إطلاع الشعب على حقوقه ووظائف الدولة: وهو الأصل والمنشأ وروح كل القوى والمنابع الأخرى. فكما أن العلم ينبع لكل الف gioضات والسعادات، كذلك الجهل منبع لكل الشرور وصولاً إلى أسف الدركات.

* تبييه الأمة وتتنزيه الله، ص ١٩٣، تعریب: عبدالحسن آن نجف، نشر: مؤسسة أحسن الحديث - إیران، ط: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩.

** ولد الشيخ محمد حسين النائيني في سنة ١٢٧٣ هـ، في مدينة نائين التابعة إلى أصفهان. أخذ علومه ومعارفه على يد أبرز أساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف وسامراء، حيث حضر أبحاث السيد المجدد محمد حسن الشيرازي، والسيد إسماعيل الصدر، والسيد محمد الأصفهاني، له تعاون علمي وسياسي مع آية الله العظمى الشيخ محمد كاظم الغراساني. برز الشيخ النائيني على صعيد المرجعية الدينية بعد وفاة شيخ الشريعة الإصفهاني، شارك في الجهاد ضد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٢٣٣ هـ / ١٩١٤ م، كما كان له دور بارز في ثورة عام ١٩٢٠ م. من أشهر أعماله: (تبييه الأمة وتتنزيه الله)، وفي العام ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م توفي الشيخ النائيني، وشيع جثمانه تشيعاً مهيباً، ودفن في العراق.

الجهل هو الذي يدعو الإنسان إلى عبادة الأوثان وإشراك الفراعنة والطواوغيت في أسماء وصفات الذات الأحدية، وهو الذي يؤدي به إلى الشقاء والبؤس ونسيان حريته ومساواته في الحقوق مع الجبابرة والطواوغيت؛ فتراء يضع طوق الرقية والعبودية على رقبته بكلتا يديه، ويفعل عن أعمق الموارب والنعيم التي أغدقها الله سبحانه وتعالى عليه وبعث من أجلها الرسل والأنبياء ألا وهي الحرية، بل إنه يدها ضرباً من الخيال والوهم!

والجهل هو الذي يدعو الإنسان الصوري السائر بسيرة البهائم إلى بذل ما يملك من القوى في سبيل إحكام أساس رقيته واستعباد الآخرين له؛ فبدلاً من أن يجدّ ويجهّد في سبيل خلاصه واستنقاذ إخوته في الدين والوطن من أننياب الاستعباد والاسترقاق، وبدلًا من المطالبة بالحرية والسعادة لهم، تجده يسفك دماءهم وينهب أموالهم، ويهتك أعراضهم، زاعماً أن الاستهتار بالدين والقيم ضرباً من الشجاعة والشهامة، وخدمة الوطن والدولة! ومن بواسع الشرف، فهم يقومون بقتل وأسر العلماء والساسات والأعيان والأحرار، ويفتخرون بهتك أعراضهم ونهب أموالهم، ولا يعتريهم أي خجل في أن يكونوا في عدد اليزيديين، شأنهم في ذلك شأن أراذل الكوفة وأوباش الشام!

ومن غباء هذا الصنف من الحيوان الذي يسير على قدمين، والذين هم أضل من الأنعام، أنهم يتحدون مع أعدائنا الروس الذين لم يكن لهم هم إلا محو الدين والدولة واستئصال الأمة وابتلاع البلاد، ويرتكبون مثل هذه الشنائع باسم الدين وبنعوان خدمة الدولة، عوضاً عن بذل النفس والنفيس في سبيل حفظ الدين وحراسة الوطن الإسلامي. إن السجود للفراعنة والطواوغيت، وعبادة الهنود للأبقار، وتملّك الأمويين والعباسيين لرقب الناس، وتبعية الإيرانيين وغيرهم من المسلمين لكل ناعق وميلهم مع كل هوى، وغفران البابوات ذنوب أمّتهم الخاطئة، وجلوس اليهود انتظاراً للنبي الموعود، واعتقاد الأزليين والبهائيين في صاحبهم أنه خالق العالم والفاعل لما يريد، وتبعية المسلمين لعبدة الظلمة وبقایا خوارج النهروان في آخر الزمان، وغير ذلك من الشنائع والفضائح، ما هو إلا نتيجة من نتائج الجهلة التي هي ألم الشرور والأمراض. وما وقع بلاء على رأس أمة أو سيقع منذ ابتداء العالم إلى حين انفراضه إلا وهو نашئ من هذه الأم الخبيثة، وإحصاء بعض ذلك يحتاج إلى دفاتر وطاوامير، وهو خارج عن وضع هذه الرسالة الموضوعة على سبيل الاختصار.

٢- شعبة الاستبداد الديني: وهي القوة الملعونة الثانية التي عرفناها حقيقتها بنحو مجمل في المقدمة. وهي أخطر من باقي القوى ويصعب علاجها إلى حد الامتناع، لأنها راسخة في القلوب ومعدودة من لوازم الدين، وحقيقة عباره عن الإرادات التحكيمية التي بيديها المتلبسين بزي الرئاسة الروحية بعنوان الدين، والذين خدعوا الشعب - اعتماداً على جهالته وعدم خبرته بمقتضيات الدين - بوجوب طاعتهم. وعرفت أيضاً أن هذه الطاعة

والاتّباع الأعمى ولعدم استنادها إلى حكم إلهي هي الأخرى معدودة في مراتب الشرك بالذات الأحادية بنص الآية المباركة: ﴿تَخْدُلُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحِ ابْنَ مَرْيَمَ﴾^(١).

والأخبار الواردة بشأن هذه الآية فسرتها بعبادة الأحبار والرهبان^(٢). كما أن رواية الاحتجاج التي مرت الإشارة إليها آنفاً تساعد على ذلك أيضاً.

إن هذه الشعبة تعتبر من إنشاء وابتکار وبدع معاوية بن أبي سفيان، وقد سحرها في حربه ضد الإمام علي عليهما السلام حينما جمع حوله عدة من عبيد الدنيا أمثال عمرو بن العاص ومحمد بن مسلم ومسلم بن مخلد والمغيرة بن شعبة وأشباحهم من الذين كانوا يعدون في أنظار العوام في عداد الصحابة.

وبهذا الاعتبار حصلوا على نفوذ بين الناس وكلمة مسمومة لدى العوام. وقد كرسوا ذلك من أجل تفريق الكلمة عن الإمام علي عليهما السلام.

ومن جهة أخرى كان معاوية آيساً من معونة أبي موسى الأشعري له، ولكنه كان يكتفي منه بالاعتزال وخدلان الإمام علي عليهما السلام؛ فإن صدور ذلك من مثل أبي موسى الأشعري كان من شأنه خداع الناس عن الحق. وعلى أساس ذلك أحكم معاوية أساس الاستبداد في تاريخ الإسلام اعتماداً على تلك الفئة التي قادها زخرف الحياة الدنيا إليه وسكت الطائفة الأخرى واعتزالها عن عالم السياسة. وبمرور الوقت أخذ الاستبداد الأموي بالاستحكام والاشتداد حتى انتهى برواج سبب أمير المؤمنين علي عليهما السلام على منابر المسلمين الذين سمعوا ذلك ووعوه، لكنهم رأوا مصالحهم واعتباراتهم الشخصية، فانتسموا بين معين له على هذا الكفر العلني وساكت عليه! فكانوا قاعدة استعلن بها طواغيت الأمويين والعباسيين وأخلاقهم على تملك رقاب الأمة ومحو أحكام الشريعة الإسلامية؛ فقد كانوا دائماً يسيرون على سيرة معاوية هذه من الاستعانة بمساعدة قوم وسكت قوم آخرين.

وبمرور الأجيال والعصور استحكم الاتحاد بين الاستبداد السياسي المأخوذ من سيرة معاوية والاستبداد الديني الموروث من أمثال عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري. وهذا الاتحاد بين الشعبتين الذي وصل إلى الدرجة الحالية أصبح سبباً لنفوذ الكلمة والطاعة الكاملة. كما أصبحت مساعدة شعبة الاستبداد الديني أو سكوتها رأس مال يُشتري ويُباع، فيضلال به هؤلاء العوام الذين هم كالأنعام أو أضل سبيلاً، ولا بيان بعد العيان ولا أثر بعد

(١) سورة التوبة، الآية: ٢١٠

(٢) الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان، ج٩، ص٢٥٥، وذكر مصادر هذه الأحاديث ونقل عن الكافي للكليني الخبر الآتي بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله؟! فقال: أما والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعواهم إلى عبادة أنفسهم ما أجابوهم، ولكن أحلوا لهم حراماً وحرموا حلالاً، فعبدوهم من حيث لا يشعرون.

عين، ولنعم ما قيل:

إن الماء العذب يبقى عذباً والماء المالح يبقى مالحاً

وكل شيء يبقى على طبيعته إلى يوم النفح بالصور^(٣)

ومضمون هذا البيت مأخذ من الأخبار الواردة عن طينة الإنسان^(٤).

٣- ومن تلك القوى المشؤومة أيضاً التزلف للسلطان وإظهار الخضوع له، حتى يصبح بديلاً عن الكفاءة العلمية والعملية وسائر الامتيازات الحقيقية، وتكون النتيجة أن الرجل يُمنح المنصب في ضوء ما يبديه من التزلف، وبمقدار ما يقدمه من الخضوع للسلطان يفوض إليه من زمام الأمور.

إن تكريس هذه الظاهرة هو من أخطر المقدمات المؤدية لاستعباد رقاب الأمة، ولها درجات مختلفة باختلاف درجات استرقاق الأمة؛ وهي التي جعلت الجهل والخمول بحالة لا يرجى معها علاج ناجع، وأبعدت عوامل العلم والمعرفة وسائر موجبات السعادة للحياة الوطنية عن البلاد، وبالتالي فإنها تقضي على طاقات البلد وتجعل الجميع أمام الأجنبي كصفار العصافير في مخالب الصقر، حتى أصبحت الأمة بأمس الحاجة إلى أشياء طالما كانت متعممة بها وعلى أحسن حال.

إن انتشار ورسوخ هذه الظاهرة جعل حتى المتلبسين بزي أهل العلم -فضلاً عن العام- يُزيّنون للناس المشاركة فيها! رغم قيام الضرورة من الدين على حرمة إعانة طواغيت الأمة في فاعلية ما يشاؤون والحاكمية بما يريدون، وإنها من أعظم مرارات الشرك بالذات الأحدبية. فيظهر ذلك على أنه دين، ويقدمون على هذه الوصمة الشائنة في ساحة الدين الإسلامي، ويحملون الناس على بذل ما عندهم في سبيل هذه العبادة الصنمية من حيث لا يشعرون، وبذلًا أصبح كل دنيء وسارق وغير كفء يمسك بزمام الأمور ويملك الرقاب، وينتزع بكمال القوة والشوكة، ومن دون جهد واستحقاق، كل ما تحت يد هؤلاء الأرقاء الأذلاء، وبسبب جهله ودناءته وخلوه من الغيرة الوطنية والدينية يبيع جميع ثروات الشعب وإمكانات البلاد ويعرض استقلال المسلمين إلى الخطر، وذلك بإبرام معاهدات مشؤومة مع الأجنبي الغائم ويدلّنا نحن الإيرانيين شعباً وببلاداً حتى تكون أذل من قوم سباً، مقابل الحصول على أقل نفع شخصي ومطعم خاص.

إن التفتت والفرقة في الدولة والشعب والتنافر القائم بين الأمة والسلطان وهلاك الحكم السابق، إنما هو من نتائج خيانات هذه القوة الخبيثة. إن توغلهم البعيد في اغتصاب ثروات الأمة وإمكاناتها يجعل قلوب الرعية متغيرة من السلطان، كما أن إظهارهم الولاء

(٣) مضمون بيت شعرى باللغة الفارسية.

(٤) المجلسى، محمد باقر، بحار الأنوار، ج ٦٤، ص ٧٧ - ١٢٩، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر وبالعكس.

المطلق له والتزلف أمامه وادعاءهم حراسته والذود عنه من هجوم الأمة عليه يوجب تغير السلطان من الأمة. وبحكم التجربة والتاريخ تكون النتيجة بمثل هذا الحكم هو الزوال والانقراض. وهذا ما لم يغفل عنه أمير المؤمنين عليه السلام فقد كتب في عهده إلى مالك الأشتر محدداً إيماناً من هذه الفرقة ومن مساعديها وإنعانتها قائلاً:

«ليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤنة في الرخاء وأقل معونة له في البلاء وأكره للإنصاف وأسائل بالإلحاد وأقل شكرأ عند الإعطاء وأبطأ عنراً عند المنع وأضعف صبراً عند ملمات الدهر من أهل الخاصة، وإنما عمود الدين وجامع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة، فليكن صفوكم لهم ومليك معهم...».

ومراده من أهل الخاصة هو هذه الفرقة الطففية المتنزلفة للسلطان.

ويقول عليه السلام أيضاً في لزوم قطع دابر هؤلاء: «ثم إن للوالي خاصة وبطانة، فيهم استئثار وتطاول وقلة إنصاف في معاملة؛ فاحسّم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال، ولا تقطعن لأحد من حاشيتك وخاصتك قطيعة، ولا يطعنون منك في اعتقاد عقدة تضليل بينك وليها من الناس في شرب أو عمل مشترك يحملون مؤنته على غيرهم، فيكون مهناً ذلك لهم دونك، وعيبه عليك في الدنيا والآخرة، وألزم الحق من لزمه القريب والبعيد...»^(٥).
إلى آخر ما كتبه صلوات الله عليه وآلـه الطاهرين.

٤- ومن القوى المشؤومة أيضاً إلقاء الخلاف بين الشعب وتفرق كلمته، وبالرغم من أن أصل هذه القوة الخبيثة وأساسها وتحقّقها في الخارج وصورها مستمد من الاستبداد الديني وعبادة السلطان، وغير مستقل عنه، وإن هذا يلزم منه ألا يكون في عرضه، ولكن بما أن عمليات الاستعباد التي وقعت في التاريخ قديماً والتي تقع حالياً على الأمم تنتهي إلى تفرق الكلمة الوطنية والشعبية، وإن القوى الثلاث المتقدمة هي بمثابة المقدمات لها والعوامل المعدة لها، والتفرق بمثابة النتيجة والجزء الأخير من العلة، لهذا كانت جهات الاستعباد في لسان الآيات والأخبار مستندة إلى هذه النتيجة؛ قال عز من قائل: «إِنْ فِرْعَوْنَ عَلَى الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيعَأَ يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُدَبِّغُ أَبْنَاءَهُمْ»^(٦).

كلمة شيع تعني متفرقين. وفي هذه الآية دلالة واضحة على أن عملية التفرعن والاستعباد تحدث نتيجة لهذا الشتت وتفرق الكلمة. وللإمام علي عليه السلام في الخطبة القاسعة التي نقلنا منها في المقدمة نصوصاً تتعلق بحقيقة الحكم الاستعبادي تصريحات مهمة أحبتنا نقلها هنا من أجل تشخيص الداء وتتبع الدواء، ولفرض إطلاع أولئك التشيعيين المخلصين الحالين من شوائب الأغراض الاستبدادية الاستعبادية على توجيهات إمامهم وسيرته العلمية اللازمة للاتّباع، رغبة في التنبيه على شناعة التزلف إلى الظلمة والتقرب إليهم وقبع عدم

(٥) صبحي الصالح، تنظيم نهج البلاغة، الكتاب ٥٣.

(٦) سورة القصص: الآية ٤.

موافقتهم على استقاذ حرثتهم المفتسبة.

قال عليه السلام: «واحدروا ما نزل بالأمم من قبلكم من المثلات بسوء الأفعال وذميم الأفعال، فتذكروا في الخير والشر أحوالهم، واحدروا أن تكونوا أمثالهم؛ فإذا تفكرتم في تقاوٍت حالهم، فالزموا كل أمر لزمه العزة به شأنهم، وزاحت الأعداء له عنهم، ومدت العافية فيه عليهم، وانقادت النعمة له معهم، ووصلت الكرامة عليه حبلهم، من الاجتناب للفرقة وللزوم للألفة والتحاضن عليها والتواصي بها، واجتبوا كل أمر كسر فقرتهم وأوهن متنهم، من تضاغن القلوب وتشاحن الصدور وتدابر النفوس وتخاذل الأيدي. وتذبّروا أحوال الماضين من المؤمنين قبلكم، كيف كانوا في حال التمحيق والبلاء، ألم يكونوا أثقل الخلائق أعباءً، وأجهد العباد بلاءً وأضيق أهل الدنيا حالاً، اتخاذهم الفراعنة عبيداً فساموهم سوء العذاب، وجرّعوه المرار، فلم تبرح الحال بهم في ذل الهلة وقهقرة الغلبة، لا يجدون حيلة في امتناع، ولا سبيلاً إلى دفاع، حتى إذا رأى الله جد الصبر منهم على الأذى في محبتة، والاحتمال للمكروره من خوفه، جعل لهم من مضائق البلاء فرجاً، فأبدلهم العز مكان الذل والأمن مكان الخوف، فصاروا ملوكاً حكاماً وأئمةً أعلاماً، و[قد] بلغت الكرامة من الله لهم ما لم تذهب الآمال إليه بهم، فانظروا كيف كانوا حيث كانت الأملاء مجتمعة والأهواء متفقة [مؤتلفة] والقلوب معتدلة، والأيدي متراقبة، والسيوف متناصرة، والبصائر نافذة، والعزائم واحدة؛ ألم يكونوا أرباباً في أقطار الأرضين، وملوكاً على رقاب العالمين؟! فانظروا إلى ما صاروا إليه في آخر أمورهم حين وقعت الفرقة وتشتت الألفة واختلفت الكلمة والأفندة، وتشيعوا [تشعيبوا] مختلفين وتفرقوا متحاربين، قد خلع الله عنهم لباس كرامته وسلبهم غضارة نعمته، وبقي قصص أخبارهم فيكم عبراً للمعتبرين - منكم -. واعتبروا [فاعتبروا] بحال ولد إسماعيل وبني إسحاق وبني إسرائيل عليهم السلام، مما أشد اعتدال الأحوال وأقرب اشتباه الأمثال، تأملوا أمرهم في حال تشتيتهم وتفرقهم، ليالي كانت الأكاسرة والقياصرة أرباباً لهم يختارونهم [يجتازونهم] عن ريف الأفاق وبحر العراق وخضرة الدنيا إلى منابت الشيخ ومهافي الريح ونكد المعاش، فتركوههم عالة مساكين إخوان دبر ووبر، أذلّ الأمم داراً وأجدهم قراراً، لا يأowون إلى جناح دعوة يعتصمون بها، ولا إلى ظل ألفة يعتمدون على عزها. فأحوال [الأحوال] مضطربة والأيدي [الأيدي] مختلفة والكثرة متفرقة في بلاء أزل وإطباق جهل، من بنات مؤدة [مؤودة] وأصنام معبدة وأرحام مقطوعة وغارات مشلونة. فانظروا إلى موقع نعم الله عليهم حين بعث إليهم رسولًا فعقد [بملته] طاعتهم وجمع على دعوته أفتهم، كيف نشرت النعمة عليهم جناح كرامتها، وأسألت لهم جداول نعيمها، والتفت الله بهم في عوائد بركاتها [بركتها]، فأصبحوا في نعمتها غرقين وعن خضرة عيشها فكهين، قد تربعت الأمور بهم في ظل سلطان قاهر، وأوتهم الحال إلى كنف عزّ غالب، وتعطفت الأمور عليهم في ذرى ملك ثابت،

فهم حكام على العالمين وملوك في أطراف الأرضين». إلى آخر ما أفضى (صلوات الله عليه) على الأمة من العلم والحكمة. وفي موقع آخر من خطب أمير المؤمنين عليه السلام وسائر الأخبار أنسنت الذلة والاضمحلال والضياع الذي يصيب الأمم إلى تفرق الكلمة، وهذا من البديهييات الأولى؛ فإن الضرورة قائمة على أن العامل الذي يحفظ حقوق كل أمة وحريتها وناموسها الأعظم (الدين) واستقلالها منحصر بالرابطة التي تجمع أفراد الأمة، بعد أن تكون انعدمت في البين إمكانية الدفاع عند هؤلاء، وأصبحوا لا ملجاً لهم ولا مفر من الخضوع لتحكمات الأشقياء والمتجررين، الذين أفلحوا في استئصال القوى الداعية لدى الأمة وأنهوا وحدتها وما يمكنها من الوقوف على قدميها في استنقاذ حريتها في الداخل ومواجهة الأعداء المهاجمين في الخارج. وبالتالي فإن أعمال ال欺辱 والاستبعاد والقضاء على العلم والمعرفة ورسوخ ظاهرة التزلف للسلطان وقمع كل ما من شأنه بعث الحياة والنهوض في الشعب تؤدي جمياً إلى الواقع في مخالب الأجانب وتنتهي إلى حالة ﴿تَحَاوُلُونَ أَنْ يَعْكِفُوكُمُ النَّاسُ﴾^(٧). وما حالتنا الحالية السيئة في إيران إلا عيان لهذا البيان ووجودان من هذا البرهان.

٥- ومن تلك القوى الملعونة أيضاً قوة الإرهاب والتخييف والتعذيب والتنكيل المأخوذة من سيرة الفراعنة والطواويت؛ وهي القوة المستخدمة ضد دعاة الحرية الموهوبة من قبل الله سبحانه وتعالى، وأتباع السيرة المقدسة للأنبياء والأولياء عليهم السلام، حيث يسلط عليهم الطواويت أنواع العذاب من الأسر والقتل والتنكيل والحبس ودس السموم وهتك الأعراض ونهب الأموال، وغير ذلك من الأساليب التي لا يبقى معها أحد. وأعمال هؤلاء القساة الطغاة ناشئة عن التشفي من أولئك الأشراف والأمجاد، وبهدف قلع وقمع شجرة الإباء والحرية لئلا تسري إلى عامدة الشعب، والإرباب الشعب من أجل أن يبقى تحت أسرهم ورقبيتهم. ولهذه الأعمال درجات مختلفة باختلاف مراتب القسوة والانسلال عن الفطرة الإنسانية وعدم الاعتقاد بالمبأدا والمعاد والقيامة والعذاب. وكما وصلت دورة الطواويت والفراعنة وامتحان الأمة بالأسر وال欺辱 والذل والعبودية في هذه الأيام إلى نقطتها الأخيرة، كذلك نشاهد وصول درجة القساوة والصلافة والابتعاد عن الدين ومتابعة مبدأ الطواويت إلى أعلى حالاتها، حتى أصبحت الكلمة المترددة على الألسن من أن يزيد وابن زياد وشمرأ وعمر بن سعد وسنان وغيرهم موجودون في كل وقت، وأن الذي يقف بوجههم دائماً هو سيد المظلومين والأحرار (صلوات الله عليه وعلى المستشهدين بين يديه)؛ أصبحت هذه الكلمة مشهودة للجميع. وقد أشارت الأخبار الواردة في باب الطينة وتشابه مكونات ومكونات النقوس إلى ذلك. ومنها أخذ البيت الشعري المذكور آنفاً الذي يفيد أن الماء العذب يبقى عنباً والماء المالح يبقى مالحاً إلى الأبد.

(٧) سورة الأنفال: الآية: ٢٦.

٦- والقوة السادسة من هذه القوى الملعونة هي رسوخ رذيلة الاستبداد والاستبعاد إزاء الضعفاء في جبنة وفطرة الأقوباء وذوي النفوذ والوجهاء، حتى انتشر القهر والاستبداد والتحكمات الشخصية بين كل الطبقات وأصبح أمراً مألوفاً بين الناس.

ومن هنا اتحد الأقوباء والوجهاء في البلد، ونتيجة لإحساسهم بأن المساواة تتنافى مع أغراضهم وجهلهم بأن حفظ دينهم وشرف استقلالهم متوقف عليهما، وغلبة حب الدنيا على الآخرة، والأهواء الزائلة على الإدراكات العقلية؛ نتيجة لذلك كله اتحد هؤلاء مع منشأ الاستبداد وأصل الاستبعاد، وأصبحوا بمنزلة الأغصان والفرع لهذه الشجرة الخبيثة.

وعندما هبت نسائم العدالة والحرية على إيران في بداية ظهور الحركة الدستورية، وعندما كان أمرها غامضاً وكان يظن أن الاستبداد أمر خاص برؤساء الحكومات فقط ولا يشمل أعضائهم، وأنه سيُسلب عن هؤلاء الرؤساء فقط، كانت جميع الطبقات من العجميين الفاسدين لزي العلماء ومن المالكين وغيرهم تبذل كل جهدها في سبيل إقامة هذا الأساس وتدعيم هذه الحركة وتتفق جميع ما عندها من أجل تنفيذ هذا المشروع ظناً منهم بأن الهلاك سيقع على الجيران، وأنه لن يطالهم، حتى إذا ارتفع الستار وتجلّ ضوء النهار انقلبوا رأساً على عقب وشنّت الهجمات المتتالية تحت عناوين مختلفة؛ فالاستبداد الديني صوب سهامه تحت شعار الحفاظ على الدين وأعوان السلاطين تشبعوا بالوطنية وحب الدولة، وهكذا الأمر بالنسبة إلى بقية الناهبين المحتالين ومصاصي الدماء؛ كل شهر السلاح الذي يجيد استخدامه بوجه الدستورية، وأصبحت أحكام الحفاظ على الدين والرد على رؤسائه المدرجة في عنوان «إنما بحكم الله استخف وعلينا رد؛ والردد علينا كالردد على الله وهو في حد الشرك بالله»^(٤)، أصبحت هذه الأحكام كالعدم، وعادت قصة «نكث طائفة وفسق أخرى ومرق آخر»^(٥).

ويجدر أن نتذكر هنا مرة أخرى البيت الشعري السابق المأخوذ من الأخبار «الماء العذب يبقى عذباً والماء المالح يبقى مالحاً إلى الأبد».

٧- ومن القوى الملعونة أيضاً مصادر إمكانات البلاد المالية والعسكرية وتكريسهَا في

(٨) روى الكلباني في الكافي بسنده إلى عمر بن حنظلة أنه سأله الإمام الصادق عن التحاكم إلى السلطان، فأجابه الإمام (عليه السلام) بجواب مفصل، منه قوله: «ينظران من كان منكم من قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليفرضوا به حكماً، فإني قد جعلتكم عليكم حاكماً؛ فإذا حكم بحكمتنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والردد علينا الراد على الله، وهو على حد الشرك بالله». (الكافي، ج١، ص٢٧، ط بيروت). وأورد الشيخ الطوسي هذه الرواية في التهذيب، مرتين، ورد الذيل في إحداهما هكذا.. «إنما بحكم الله استخف وعلينا رد والردد علينا الراد على الله وهو على حد الشرك بالله»، (التهذيب، ج٦، ص٣١٢٠)، ولم يرد في أي منها عبارة «كالردد على الله وهو في حد». الواردة في المتن.

(٩) صبحي الصالح، تنظيم نهج البلاغة، الخطبة الثالثة، فقرة يقول فيها الإمام علي عليه السلام: «فَلِمَ نَهَضْتْ بِالْأَمْرِ نَكْثَ طَائِفَةٍ وَمَرْقَاتِ آخَرِيْ وَقَسْطَ آخَرِونَ».

مجال القضاء على نفس الشعب. إن انتخاب القادة العسكريين من بين الأجانب والمعاندين للدين المبين وإعطاء زمام الجيش لهم وتقويض تربية الجندي إليهم، كل ذلك يهدف إلى تكريس الاغتصاب، وناتج عن إهمال وعدم مبالاة هؤلاء الجحّال الذين لا يفقهون شيئاً ولا يعرفون واجباتهم الملقاة على عواتقهم.

ولذا فهم لا يتورعون عن مخالفه الأحكام الشرعية وقتل النفوس المحترمة وهتك الأعراض ونهب الأموال وإثارة النعرات بين القبائل والعشائر. والعامل المكمل لهذه القوة، بل إن علة علل الجميع هي الجهل الذي تنتج عنه جميع الاختلالات □



كتب دراسة ونقد

سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية

في التعامل مع المطالب الشيعية.. دراسة مقارنة

* السيد حسن الحسن

الكتاب: **سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨)**: دراسة مقارنة.

تأليف: شحاته محمد نصر (مصر)

الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م، (٤٣٢ صفحة، وزيري).

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان).

يتكون الكتاب من خلاصة ومقدمة وخمس فصول وخاتمة على النحو التالي:

١- الشيعة عبر التاريخ الإسلامي.. المنطلقات الفكرية والدور السياسي.

٢- أوضاع الشيعة في البحرين والكويت والعربية السعودية.

٣- سياسات النظم الحاكمة في التعامل مع مطالب الشيعة قبل عام ٢٠٠٣.

٤- تنامي مطالب الشيعة بعد عام ٢٠٠٣.

٥- سياسات النظم الحاكمة في التعامل مع مطالب الشيعة بعد عام ٢٠٠٣.

* * *

أهمية هذا الكتاب (الدراسة) تبع من معالجته لموضوع الأقليات المذهبية وفي منطقة

* كاتب، عضو منتدى القرآن الكريم، الكويت.

مهمة، واهتمامها بالتحليل المعمق لأوضاع الشيعة في الدول الثلاث (السعودية، الكويت والبحرين)، لاسيما أن ليس ثمة دراسات عربية سابقة تناولت الموضوع بالقدر نفسه من الشمولية والعمق، مع الإشارة إلى ظهور لافت للدراسات الأجنبية في الموضوع في السنوات الأخيرة، وهو نابع من رغبة الغرب في فهم الظاهرة الشيعية، أدى إلى تحسّن معرفة الغرب للظاهرة وبالتالي تغيير أسلوب التعاطي معها.

بشكل أو آخر فإن الأهداف السياسية والانتيماءات المذهبية والدينية كانت ظاهرة في معظم الدراسات السابقة التي كُتبت حول الشيعة - وخصوصاً العربية منها -، مما كان له أبلغ الأثر في النتائج أو الأفكار التي حملتها، ونان من موضوعية كثير من الدراسات. وهذا ما وضح بشكل خاص في الحديث عن أطروحة (الهلال الشيعي) وفكرة صعود الشيعة الإقليمي^(١).

يركز الكتاب بشكل أساسي على الديناميكيات الداخلية للمسألة الشيعية (الشيعة الاثني عشرية دون سواها من الفرق الشيعية الصغيرة، باعتبارهم يمثلون الأغلبية العظمى من الشيعة في العالم بالعموم وفي المنطقة خصوصاً)، حيث يعتقد الباحث أن المعطيات الداخلية هي المعطيات الجوهرية في توجيهه لفاعلات القضية، على عكس كثير من الدراسات السابقة التي تركز على المعطيات الخارجية دورها، وهنا تبرز أهمية البحث في جدلية العلاقة بين ما هو خارجي وما هو داخلي.

إن دراسة الظاهرة الشيعية في منطقة الخليج تعني الحديث عن منطقة ٧٠٪ من سكانها هم من الشيعة وتحتوي على ثلاثة أرباع المخزون العالمي للنفط، ومن هنا يأتي اهتمام الغرب بدراسة هذه الظاهرة بعد سنوات من التهميش والتهميشه عن هذه الحقيقة، حيث لم يعد الشيعة يقبلون بوضع التهميش أو الاستبعاد الذي عاشوه أعواماً طويلاً.

كان بروز تأثير الشيعة السياسي في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة - وخصوصاً بعد ٢٠٠٣ - وبالنظر إلى طبيعة المذهب الشيعي التي يقول عنها الباحث: «تمنح الشيعة قوة ثورية وتحصنهم ضد الذوبان الذي يقضي على خصوصيتهم، كما أن التاريخ يثبت أن السنة لم يستطعوا تذويب الشيعة رغم عقود تهميشهما واستبعادهم الطويلة»^(٢)، فكان هذا البروز وبهذه الطبيعة دافعاً كبيراً لتفهم هذه الظاهرة والقبول بها بعد أن كان الغرب - وعلى مدى أعوام طويلة سابقة - ينظر إلى المنطقة من (منظار سني) بسبب الهيمنة السنوية على مقاليد الحكم، «أي أن الولايات المتحدة انتقلت من العداء للإسلام الشيعي إلى التحالف معه، ومن التحالف مع الإسلام السني إلى العداء معه»^(٣)، وإن كان هذا الاستنتاج

.٦٩ ص(١)

.٥٩ ص(٢)

.٢٥٥ ص(٣)

أكثر من متسرع، فالعراق كمؤشر لهذا التبدل ليس فقط حالة استثنائية وإنما صيغة النظام السياسي في العراق على أساس الأنماذج اللبناني، نعم المؤشرات تسمح بتحول من القطعية والسلبية إلى محاولة الفهم وإقامة جسور للتحاور. وهذا البروز يعني - كما يقول الباحث - «أن شرق أوسط جديد سيولد، للشيعة فيه دور كبير وأساسي»^(٤).

رغم حداثة التجربة الشيعية في الحكم فقد أشار الباحث إلى «أن البلدان التي يسيطر عليها الشيعة هي في وضع أفضل من حيث فرصة تحقيق الديمقراطية والنمو الاقتصادي من تلك التي يسيطر عليها السنة - باستثناء تركيا». ^(٥)

أبدى الباحث تفهماً بارزاً لكثير من جوانب التشيع، ودرسها بعناية وعمق ولم يغفلها، وطرحها بموضوعية - رغم أنه من المذهب السنّي -، مغايراً لكثيراً من سبقوه الذين طفت مذهباتهم في دراستهم للشيعة والتشيع، فمواضيع مثل المرجعية وطبيعة العلاقة بين المكّف والمراجع وتتقّع المرجعيات وتوزعها بين العراق وإيران ولبنان، مثل هذه المواضيع وغيرها كانت واضحة في فهم الباحث، فكانت النتائج أكثر صدقية.

الخلط واضح بين التعاطف والتشابك الاجتماعي والثقافي وبين إلصاق تبعية وولاء الشيعة لإيران ومحاولة تحويل الشيعة طموحات إيران وسياساتها، فإيران كدولة كبيرة ومهمة فمن الطبيعي أن تكون لها طموحات تتجاوز حدودها -سياسياً وثقافياً-، ومن هنا يجب أن يتم التعامل مع إيران كدولة عليه دون تخوين الشيعة؛ لأن إيران تعامل مع كثير من الأمور بمنطق الدولة، وإيران من منطلق الدولة تعامل مع الدول ذات الطبيعة السنّية ومع الجماعات والأحزاب السنّية وتتبني دعم المقاومة الفلسطينية السنّية، فالربط القسري بين إيران كدولة والشيعة العرب والخليجيين خصوصاً هو ربط سياسي بعيد عن الواقع. فُسرَّ كثير من مواقف الشيعة المدافعة عن إيران بحسب ونوايا متربصة، فمن باب أن إيران دولة مسلمة ولها أدوار إيجابية في كثير من المواقف، ومن باب أن إيران جار قوي - بل أقرب جار - وضرورة السياسة التعامل مع القوي بحذر وكياسة، لكن هذا كان له تفسير العمالقة والتبعية، وهذه الرؤية تنطبق على بلد كتركيا مثلاً، ولكن إيران أصبحت - رغم كل إيجابياتها - العدو، ووصم كل دفاع عنها والخوف عليها بأنه تبعية.

وفي إشارة للتحولات السياسية عند شيعة الخليج يصف الباحث الظاهرة بـ«تنامي مطالب وطموحات الشيعة بعد ٢٠٠٣»، وخصص لها فصلاً تحت هذا العنوان^(٦)، رغم أنه في تحليله لوضع الشيعة قبل هذا التاريخ يؤكّد على التهميش والإلغاء والقطعية، فالأخص أنها مطالبات حقوقية مشروعة للحد الأدنى، من قبيل المشاركة السياسية والتمثيل العادل

.٦١) ص ٦١.

.٦٧) ص ٦٧.

.٣٠٠ - ٢٤٥) ص .

والمساواة مع المواطن الآخر والحرية في ممارسة الطقوس وإبداء الرأي، وينقل قول لرجل الدين الكويتي السيد محمد باقر المهرى: «إن التغيير السياسي في العراق بات حافزاً للشيعة في الكويت لتحقيق مطالب قديمة»^(٧)، أو قول رجل الدين السعودي الشيخ حسن الصفار: «نأمل أن تؤدي التغييرات في العراق إلى تحسين أوضاع الشيعة السعوديين»^(٨)، فأين هذا من مصطلح (تامى مطالب وطموحات)؟، بل قل: هي تأكيد المطالب ولكن بنبرة أعلى وجراة أكثر؛ نظراً لتغير الظروف الدولية وتوسيع فضاءات الحرية والتحرر، حيث يؤكد على ذلك بالقول: «على الرغم من المبالغات ومظاهر الخلل التي شابت بعض الأطروحات مثل (الهلال الشيعي) و(حملات التشيع الإيرانية) فقد ساهمت في إقتحام الشيعة بأنهم أصبحوا رقمًا مهمًا في الشرق الأوسط لا يمكن تجاوزه، وهذا ما دفعها إلى طرح مطالبها بمزيد من الشجاعة والثقة بالنفس»^(٩)، والدليل أن شيعة الكويت - عكس شيعة السعودية والبحرين - لم يشروطوا أي مطالب اقتصادية بسبب عدم معاناتهم التمييز الاقتصادي ولهم وجودهم المهم في الحياة الاقتصادية الكويتية^(١٠).

يببدأ الباحث في فصل (ملامح الفكر السياسي الشيعي) بنتيجة صادمة عندما يعتبر السياسة لا الدين هو من يقف خلف نشوء التشيع، وأن التشيع «ولد من رحم السياسة ثم صبغ بصبغة دينية شرعية»^(١١)، رغم أن التشيع ولد من مناصرة الإمام علي عليه السلام إيماناً باعتباره خليفة رسول الله عليه السلام، وبالتالي كما يدعى الشيعة وكما يُقر الباحث بهذا الإيمان^(١٢)، فهل دعوة النبي عليه السلام وحركته نحو حكم مكة كانت دعوة سياسية مصبوغة بالدين لكي نصبح حركة الإمام علي عليه السلام بذلك؟، ولو أردنا أن نبحث عن فرقية إسلامية ينطبق عليها توصيف الباحث لانتطبقت على السنة لاعتبارهم الخلفاء الراشدين حكاماً خلفوا النبي عليه السلام دون أن يدعوا التعيين الإلهي بل بالوسائل السياسية المعروفة.

ضمن مبحثه عن موقف الشيعة العرب من نظرية ولادة الفقيه وقف كثيراً عند بيان صدر أواخر ٢٠٠٨ اعتبره (مهماً) لمجموعة صنّفهم الباحث «١١ كاتباً وناشطاً شيعياً من العربية السعودية والكويت والعراق»^(١٣)، وطرح روبيتهم الرافضة لولادة الفقيه ونظام المرجعية ودفع الخمس وغير ذلك، ونريد أن نتبّه الباحث إلى أن البيان لم يكن بهذه الأهمية لا من حيث الموقعين حيث لا يعتبرون من الملزمين بمدرسة التشيع وإنما يمثلون تيارات

.٢٧٩) ص (٧)

.٢٨٤) ص (٨)

.٢٦٣) ص (٩)

.٢٩٠) ص (١٠)

.٧٥) ص (١١)

.٨٥) ص (١٢)

.١٠٥) ص (١٣)

فكريّة معاصرة لا تلتزم بأسس التفكير الديني أو المدرسة الشيعيّة. ولا من حيث المطالب التي تجاوزت النقد والإصلاح إلى رفض مسلمات لا يقبل بها سوى قلة تعد على الأصابع دون السواد الأعظم من الشيعة الذي يؤكّد الباحث على (محوريّة رجال الدين والمراجع) في كينونة الطائفة^(١٤)، والمشكّلة أنّ الباحث بنى على هذا البيان واستنتج منه نتائج^(١٥).

وضع الباحث مقارنة^(١٦) بين الشيعة والسنّة حول قيمة العدل، فقال «يُعلي الشيعة من قيمة العدل كشرط في الحاكم.. على عكس الفقه السياسي السنّي التقليدي الذي يُعلي من قيمة الوحدة والاستقرار» ليستدرك «هذا لا يعني أن الفقه السياسي السنّي لم يعط العدل أهميّة كبيرة، بل أنزله منزلة عالية، ولكن الحفاظ على الوحدة كان مقدماً لديه على ما عداه»، ويبّرر هذا التوجّه «تأثراً بالفتن والصراعات التي عانها العالم الإسلامي وما أنتجته من كوارث خطيرة»، ثم يشير إلى التغيرات التي طرأت على الفقه السياسي السنّي التقليدي «وظهور الجماعات الجهادية السنّية التي تُجيز الخروج على الحاكم غير عابئة بقضية الاستقرار التي أعطاها الفقهاء الأوائل أهميّة كبيرة»، وهنا المفارقة.. فالعدل أصيل في التشيع وأصل، أما «الفقه السياسي السنّي التقليدي» فقد ضاع بين العدل والوحدة فلما ثبتت هذه ولا تأصل الأولى، وكان المناطق في الأولوية في يد الحكومات دون الفقهاء الذين ينحصر دورهم في تشريع الأولويات السلطوية.

ضمن رصده لحركة المراجعة والتحول عن نظرية (ولاية الفقيه) عند ما أسماه (القوى الشيعية العربية) يقول في (ص ١٠٧): إن «أغلبها تحولت مع الوقت إلى تقديم اعتبارات سياسية على اعتبارات الأيديولوجيا..، أي أن هذه القوى خدت تضع قناعاتها الأيديولوجية جانبًا وتعامل مع الواقع السياسي وتعطي أهمية محورية للتوازنات المحلية..». ثم يستشهد بانخراط حزب الله اللبناني والأحزاب الشيعية العراقية والقوى السياسية في البحرين والسعوية في العمل السياسي الداخلي باعتبارها «آليات سياسية متعددة تأخذ بالمفهوم العلماني لا الديني»، ثم استنتج «أن من شأن ذلك تعميق التغيرات الأيديولوجية فيها ويزيد من ابعادها عن الفهم الديني للسياسة أو عن نظرية (ولاية الفقيه) بالنسبة إلى القوى المؤمنة بها»، وهذا قصور في استيعاب الباحث لسعة الفقه الشيعي ومرونته الذي وضع قواعد مؤطرة لكل الظروف السياسية، رغم إقرار الباحث بحيوية حركة الاجتهد والتجديد في فكر الشيعة السياسي و «إن إبقاء باب الاجتهد مفتوحاً لدى الشيعة -على عكس السنة- قد ساعد على ذلك كثيراً، وأدى إلى إنتاج فكر سياسي شيعي غزير عبر

(١٤) ص ١٠١.

(١٥) ص ١٠٦.

(١٦) ص ١٠٨ - ١٠٩.

التاريخ^(١٧). وتأكيد الباحث على المساهمات الأساسية للمرابع الدينية الشيعية في تأسيس جل الحركات والأحزاب الشيعية عندما أشار إلى السيد محمد باقر الصدر (حزب الدعوة في العراق)، والسيد محمد تقى المدرسي (منظمة العمل الإسلامي في العراق)، والسيد موسى الصدر (حركة أمل في لبنان)، والسيد الخميني (الحزب الجمهوري في إيران)، إضافة إلى قيادة رجال الدين لمعظم الحركات والأحزاب الشيعية في لبنان والعراق والكويت والبحرين وال سعودية وغيرها^(١٨).

يريد الباحث أن يقول -دون أن يصرح مباشرة-: إن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً جوهرياً في (الصعود الشيعي) من خلال إسقاط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، حيث يشير إلى تعاظم دور السيد السيستاني بعد الغزو الأمريكي للعراق (ص ٩٧)، ويقول في مكان آخر: «عقب سيطرة الشيعة على الحكم في العراق بعد سقوط صدام حسين»^(١٩)، أو «بعد التمكين السياسي للشيعة في العراق»^(٢٠)، واعتبار الغزو الأمريكي للعراق أدى إلى «صعود سياسي شيعي غير مسبوق في تاريخ الدولة العراقية الحديثة»^(٢١)، وفي (ص ٢٥٤) يصرح أكثر «كان لسياسة الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ وما بعدها دور كبير في زيادة طموحات الشيعة في الخليج»، وفي (ص ٢٥٦) يقول: «قام تحالف أمريكا مع الشيعة في غزو العراق على تصور محدد يتمثل في أن الانبعاث الشيعي في العراق سوف يؤدي إلى توازن مع سيطرة (المالك النفطية السنوية) في المنطقة». وفي (ص ٢٥٧) يقول: «أدت سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى تهيئة البيئة الإقليمية لصعود الشيعة»، و دراسته قائمة على تحديد العام ٢٠٠٣ منطلق في إشارة إلى ذلك رغم أن (الصعود الشيعي) لم يبدأ في هذا العام بل جاء سقوط صدام حسين ضمن سياق متواصل من الصعود وتتويج لعطاءات كبيرة للقوى العراقية المعارضة ولسنوات مديدة.

في وفته على شخصية ابن العلقمي^(٢٢) التي لاقت ألسن المناوئين للشيعة الكثير حول هذا الموضوع، كان الباحث منصفاً في إسقاطه لنظرية خيانة الشيعة أمام الغزو المغولي لبغداد والذي أدى لسقوط الدولة العباسية، وأشار إلى وقوف علماء الشيعة إلى جانب الدولة العثمانية (السنوية) ضد الغزو البريطاني للعراق رغم الاضطهاد العثماني للشيعة^(٢٣).

في مبحثه حول الوجود التاريخي للشيعة في الدول الثلاث محل البحث، يرد الباحث

.١١٠) ص ١٧٤.

.١١١) ص ١٠٢.

.١١٢) ص ١١٢.

.١١٣) ص ١١٣، ص ٢٤٩.

.١١٤) ص ٢٤٩.

.١١٥) ص ١٢٠.

.١١٦) ص ١٢٦.

على المشككين بأصل الشيعة العرب في تلك البلدان ويستنتج على: «أن وجود التشيع فيها وجود أصيل ومستقر منذ ما قبل تشكيلها دولاً وطنية مستقلة»^(٢٤).

في مبحث الحجم العددي للشيعة^(٢٥)، يقر الباحث بالنسب التقريبية للشيعة في البلدان الثلاث دون لف ودوران - كما يفعل غيره من يعيش العقدة الطائفية-، مما كان له فائدة معرفية كبيرة في دراسته، بل يطالب بإجراء إحصاءات سكانية رسمية تعكس النسب الحقيقية للسكان السنة والشيعة^(٢٦)؛ لأهميتها المعرفية والسياسية وتسكت الطائفيين، حيث يعد إنكار الحجم العددي للطائفية أدلة من أدوات تأجيج الصراع المذهبي، ويستشهد بدول متقدمة كأمريكا حيث توفر أرقاماً وافية ودقيقة حول جميع العرقيات والقوميات والأجناس، ولم يثر ذلك أي مخاوف من نزعات عرقية أو دينية أو قومية.

في مبحثه عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشيعة في البحرين يورد سبباً غريباً -بل اعتبرها سقطة للباحث- للبطالة المنتشرة بين الشباب الشيعي في البحرين، سوى كثرة معدل الإنجاب والفقر، هو « بسبب انتشار أنواع الزواج لديهم!»^(٢٧)، وفي مكان آخر « بسبب عادات الشيعة في الزواج والإنجاب!»^(٢٨)، نرجو التصريح.

«الشيعة الوحيدين في العالم العربي غير المعترف بهم كمسلمين»^(٢٩) ينقل الباحث هذا المقوله من كتاب (الشيعة العرب.. المسلمين المنسيون) لفولر وفرانكي، للتعبير عن حال الشيعة في السعودية نتيجة لوقف الوهابية منهم؛ «فقد عمّلوا منذ إنشاء الدولة السعودية على أنهم (مواطنون من الدرجة الثانية)».

في تفصيه للمدارس الشيعية في الكويت^(٣٠)، وبعد أن يذكر المدارس الثلاث المعروفة: (الشيخية) و(الإخبارية) و(الأصولية) يزيدهم الباحث بمدرسة رابعة أسمها (الخوئية)! ويعرّفهم بـ«شيعة الكويت من أصول إيرانية وهم يقلدون السيد الخوئي الذي كان يعيش في العراق»، ويضيف لهم مدرسة خامسة (الشيرازية). ولا يخفى أن (الخوئية/ الشيرازية) ليسا مدارس شيعية بالمعنى التقليدي فالعنانيين الثلاثة مدارس تشير لتنوع في الاستباط (الأصولية، الأخبارية، و الشيخية) إشارة لمدرسة تتبع للشيخ الأوحد الأحسائي التي لها طابعها الخاص في الكلام.

في حين أن السيدين الخوئي والشيرازي رحمهما الله عالمين ومرجعي تقليد ينتميان

. (٢٤) ص ١٣٢.

. (٢٥) ص ١٢٤.

. (٢٦) ص ١٤٠.

. (٢٧) ص ١٤٨.

. (٢٨) ص ١٤٩.

. (٢٩) ص ١٥٢.

. (٣٠) ص ١٥٧.

للمدرسة الأصولية، نعم يشكلان بوادر تنوع في الرؤى السياسية في المجتمع الشيعي الخليجي خصوصاً بين العزوف عن المناشط السياسية وبين المشاركة فيها... .

تحدث بإسهاب عن تأثير الثورة الإسلامية في إيران على الشيعة في الدول الثلاث وتحول نوع المطالب وسقفها بعد الثورة، وذكر في موارد كثيرة معارضة السعودية لأي إصلاحات في البحرين تصب في صالح الشيعة على فترات التاريخ المتواترة حتى ما قبل الثورة الإيرانية بعشرين السنين (ص ١٩٥ و ٢٣٠)، سوى القمع والتهميش والتكميل لهم في داخل السعودية^(٢١)، ويتبين أن الباحث كان بمقدوره تفسير ترحيب شيعة الخليج بالثورة الإسلامية في إيران بسبب هذا الظلم وشعور الشيعة بقدوم (دولة) يمكن أن تخفف الضغط عنهم بعد أن استضعفتهم حكوماتهم؟، خصوصاً -وكما يقول الباحث- أن «هبةهم بعد الثورة الإيرانية لم تكن تهدف إلى إطاحة النظام أو الاستقلال وإنما كانت هبة تهدف إلى تحسين الأوضاع»^(٢٢) .

لابد من الإشارة إلى أن أنظمة الحكم العربية لا تؤمن بحرية الشعوب وحقها بالديمقراطية، وما حدث من انفراجات كان بضغط غربي، ومنى ما انشغلت الولايات المتحدة بنفسها عادت الحكومات إلى سابق عهدها، فترمولت الحرية في العالم العربي يتبع ظروف الولايات المتحدة وأذماتها، ويورد الكاتب استشهادات عديدة في هذا المضمار^(٢٣) ، ومثال آخر عندما تخلت الولايات المتحدة عن مشروع دمقرطة الشرق الأوسط^(٢٤) .

كرد فعل لتعاطف الشيعة مع الثورة الإيرانية وهبةهم لنيل حقوقهم كان موقف الحكومات في السعودية والبحرين (الانحياز) والدعم للمؤسسة الدينية السنوية «وعلى الرغم من أنه وفر دعماً للنظام في الحالتين فإن نتائجه على المدى البعيد كانت خطيرة فيما يتعلق بسلامة النسيج الاجتماعي الداخلي وطبيعة العلاقة بين طوائفه»^(٢٥) ، وكذلك استخدام العنف «بدون أن تخشى انتقاداً أو ضغوطاً غربية عليها»^(٢٦) ، حيث كان نظام آل سعود مدعوماً بقوة من قبل السنة في الداخل والغرب من الخارج^(٢٧) .

يُحمل الباحث الشيعة هذا الفرز والاحتقان الطائفي في المنطقة - خصوصاً بعد ٢٠٠٣- في مواطن عديدة من الكتاب، فحينما يتحدث عن البحرين مثلاً يقول: «أدى الظهور القوي للشيعة البحرينيين على الساحة السياسية وفي الشارع وتصاعد نشاطهم داخل البرلمان

.٢٢٣ ص (٢١)

.٢٢٤ ص (٢٢)

.٢٧٧ ص (٢٣)

.٣٠٠ ص (٢٤)

.٢٣٦ ص (٢٥)

.٢٣٧ ص (٢٦)

.٢٣٦ ص (٢٧)

وخارجها بعد عام ٢٠٠٣ إلى إثارة حالة من الاحتقان الطائفي في المجتمع، فقد تحول مجلس النواب إلى صراع طائفي واضح بين السنة والشيعة^(٣٨)، والسؤال: هل بالإمكان توجيه اللائمة نحو الطبقة الحاكمة والمتغذين والذين هم من السنة (وتحميمهم سبب الاحتقان الطائفي بدلًا من تحويل من يرغب في العدالة والمشاركة بأنه سبب المشكلة؟). فهل المطلوب من الشيعة أن يخنعوا ويستسلموا لكي تستقر الأوضاع ويعود الوئام؟ أم المطلوب من السنة تفهم هذا الواقع الجديد والقبول به.

ويُحُمِّل السلطات أيضًا هذا الاحتقان الطائفي «السلطة في هذه الدول تحمل جانباً كبيراً من المسؤولية عن الوصول إلى هذا الوضع...، أهمها أنها ساعدت على نشوء هذا الجو الطائفي عبر التحالف مع السنة (البحرين)، ولم تبذل جهداً كافياً لمنع تضخمها أو توقف ضد مظاهر الإساءة المذهبية (السعوية)، أو أنها أدارتة بشكل سيء (الكويت)»^(٣٩).

رَدًا على تهمة العمالة للخارج يقول الباحث: «العامل الجوهرى في تحديد سلوك القوى الشيعية تجاه السلطة والحكم في البحرين هو العامل الداخلى الذي يتعلق بطبيعة تعامل الحكومة معها ومع مطالبها، في حين تؤدي العوامل الخارجية أدواراً مساعدة متفاوتة التأثير، ولا يمكن أن تمارس تأثيرها إلا من خلال عوامل وسيطة (داخلية في المقام الأول)»^(٤٠)، ويقول: «قدّم الشيعة في الدول الثلاث مطالبهم ضمن تأكيد ولائهم الوطني، حيث لم تخرج أية دعوة شيعية للانفصال أو الانضمام إلى إيران»^(٤١).

بعد أن يؤكّد أهمية التعاون المطلبي من أجل الإصلاح بين السنة والشيعة في السنوات التي سبقت الثورة الإيرانية، يؤكّد الباحث أن الشيعة من الناحية التاريخية الأكثر تحركاً من أجل الإصلاح في البحرين^(٤٢).

يشكك الباحث في تأكيد التنظيمات الشيعية على نشأتها قبل الثورة الإيرانية ويقول: «الواقع أن تأكيد ما سبق النشأة لقيام الثورة الإيرانية يُعد القاسم المشترك بين كثير من التنظيمات الشيعية التي ظهرت بعد الثورة تفادياً لاتهامها بالولاء لإيران»^(٤٣)، وواقع الحال أن الاستضعفاف للشيعة في تلك الفترة وضرورات السرية خوف التصفية والاعتقال لا يحتاجان إلى دليل.

يحلل الباحث سبب تحول الشيعة في البحرين إلى المعارضة ومقاطعة الانتخابات بعد تأييد الميثاق عام ٢٠٠١ بنسبة كبيرة وتجاوיבهم مع المشروع الإصلاحي وأعادوا هيكلة

.٣١٣) ص(٣٨).

.٣١٩) ص(٣٩).

.٢٥٠) ص(٤٠).

.٢٩٧) ص(٤١).

.١٧٦) ص(٤٢).

.١٨٧) ص(٤٣).

تنظيماتهم السياسية ومراجعة توجهاتهم تجاه الحكم وبالتالي «وعلى الرغم من توجهات حاكم البحرين الجديد الإصلاحية فإنها لم تتجاوب في تطبيقاتها النهائية على الأرض مع طموحات الشيعة أو غالبيتهم، كما أنها خضعت لضغوط داخلية (من داخل الأسرة) وإقليمية (من الإطار الخليجي المجاور)»^(٤٤)، وأيضاً «كان للعامل الإقليمي دوره في وضع سقف لمشروع الإصلاح في البحرين، وهنا يبرز دور العربية السعودية التي رأت في مشروع الإصلاح خطراً عليها لجهة مواقف وطموحات الشيعة في المنطقة الشرقية»^(٤٥).

في رصده لواقع الشيعة في الكويت تجاه الحكم (ص ٢٠٦ - ٢٢٣) يستعرض الباحث تحولين مهمين في الشيعة تجاه السلطة ويفل ثالثاً مهماً أيضاً، حيث يشير إلى التحول الأول الذي حدث بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩ من الموالاة إلى المعارضة والصدام، والتحول الثاني بعد الفزو العراقي للدولة الكويت ١٩٩٠ من القمع والمطاردة إلى التصالح وحرية الحركة، أما التحول الثالث الذي غفل عنه فهو الذي حدث بعد واقعة ما بات يسمى في الكويت (حادثة التأبين) عام ٢٠٠٦، حيث عادت الشيعة -وخصوصاً تيار (جمعية الثقافة) ذا القاعدة العريضة- إلى التحالف مع الحكم وصار أحد أفرادها وزيراً مقرباً من الحكم.

لنا اعتراض على رأيه الخاطئ الذي استنجه من أن «غلبة الأصل الإيراني على شيعة الكويت كانت عاملاً أساسياً في تشكيل سلوكهم السياسي ونمط تحالفاتهم»^(٤٦)، ويشير في مكان آخر إلى حركة (مسجد شعبان) عام ١٩٧٩ على أنها كانت تمثل الشيعة ذوي الأصول الإيرانية وعارضها الشيعة الحساوية من منطلق عرقي^(٤٧)، أو حتى موقفهم السلبي من القومية العربية -عكس شيعة البحرين وال سعودية- بسبب غلبة العنصر الإيراني^(٤٨).

في بحثه في السياق التاريخي لشيعة السعودية و موقفهم من حكم آل سعود، أخطأ الباحث مرتين^(٤٩) في اسم الشيخ علي الخنزيري قاضي القطيف خلال عام ١٩١٣ وسماه (الشيخ علي الخنزيري) !.

يلخص الباحث الوضع المتأزم للشيعة في السعودية إلى «التحالف التاريخي بين آل سعود والوهابيين»^(٥٠)، بل «إن المؤسسة الدينية (الوهابية) توفر شرعية لا غنى عنها لحكم آل سعود وسياسات الدولة في الداخل والخارج»^(٥١)، ولكن يتساءل الباحث عنَّ من يملك

.٢٠٠) ص ٤٤.

.٢٠٦) ص ٤٥.

.٢٠٩) ص ٤٦.

.٢١٥) ص ٤٧.

.٢٢٨) ص ٤٨.

.٢٢٤) ص ٤٩.

.٢٢٦) ص ٥٠.

.٢١٢) ص ٥١.

السيطرة الأقوى، وهل سطوة رجال الدين الوهابيين تمنع السلطة من أي خطوة إيجابية تجاه الشيعة؟ ويجيب «يظل دور الرجال الدين قوياً نظراً إلى أنهم يمتلكون أهم مصدر من مصادر شرعية النظام السعودي...، ولذا يحرض النظام ألا يتجاوز حدّاً معيناً في إغضابهم وإثارتهم، ويحرض ألا يتم أي تغيير لا يرضيهم إلا ببطء شديد»^(٥٢).

يورد الباحث ثلثة أسباب في تفسير التزايد في قوة الشيعة في المنطقة بعد ٢٠٠٣م (ص ٢٦٤ - ٢٦٥) : العقيدة المتماسكة، المركز الجغرافي لهم وكثافتهم السكانية فيها، سقوط نظام صدام مثل حافزاً لهم لتحسين وضعهم ولزيادة من المطالبة بالحقوق المهمومة لسنين طويلة.

ينفي الباحث أصلية مبدأ العنف أسلوباً للتغيير من قبل الشيعة في الدول الثلاث، بل جاء في مرات معدودة بسبب الإحباط بعد أن رأى أن قنوات التغيير والإصلاح قد تعطلت (ص ٢٩٥)، و«الكفاح الإسلامي أصبح خياراً استراتيجياً للتيار السياسي الرئيسي بين الشيعة في الدول الثلاث»^(٥٣).

الحقيقة التي يفضلها الباحث في الكتاب هو أن السعودية تعتبر نفسها رمز السنة في العالم (ص ٣٢٩) ومعقل السنة والحامى لمذهبهم في العالم^(٥٤)، والإيحاء للسنة أنها إذا ذهبت ذهب الأطراف، ولكن المز في هذه الحقيقة هو أن قوة هذه الدولة قائمة على النفط الذي يعتمد أكثر من ٩٠٪ من دخلها القومي على النفط الموجود في المنطقة الشرقية الشيعية، أي أن ٢٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط يسكن باطن المنطقة الشيعية - إضافة إلى الغاز^(٥٥)، ومن هنا نعرف أن الموقع الجغرافي لشيعة السعودية هو المهم وليس عددهم ونسبتهم من مجتمع الشعب.

يُرجع الباحث تراجع التيار الشيعي المعتدل وصعود الراديكاليين منهم إلى فشل الأول في الوصول إلى نتيجة مع السلطة في البحرين وال سعودية رغم مرور الوقت الكافي في هذا المسار القائم على إمكانية التغيير من خلال الآليات السياسية التي يتبعها النظام^(٥٦).

يشير الباحث إلى ملاحظة وجيهة وهي: «أن إحساس أقلية معينة بالاستهداف والعزلة... يؤدي إلى شعور بالخطر ومن ثم ارتدادها إلى انتماها الطائفي الضيق وتوحدها حتى مع وجود بعض الخلافات داخلها، في حين أن غياب هذا الإحساس يؤدي إلى اندماجها في المجتمع وذوبانها في الإطار الوطني الأوسع»^(٥٧).

.٣١٢) ص (٥٢).

.٣٧١) ص (٥٣).

.٢٥٦) ص (٥٤).

.٣٢١) ص (٥٥).

.٣٤٤) ص (٥٦).

.٣٥١) ص (٥٧).

يخلص في نهاية مبحثه المعنون (سياسات النظم الحاكمة في التعامل مع مطالب الشيعة بعد عام ٢٠٠٣) إلى النتيجة التالية: «كان للعوامل الخارجية الإقليمية والدولية الدور الأكبر والأهم في تقرير ملامح تعامل نظم الحكم في الدول الثلاث مع الشيعة فيها بعد عام ٢٠٠٣، فيما تأتي العوامل الداخلية في مرتبة ثانية من حيث التأثير»^(٥٨)، و«استخدمت الدول الثلاث الأساليب القديمة ذاتها التي استخدمتها منذ نشأتها في التعامل مع الشيعة لديها بدون أي إبداع بعد عام ٢٠٠٣م، لذلك تظل المشاكل نفسها مستمرة وبتفاصيلها ذاتها أيضاً»^(٥٩).

من النتائج المهمة التي خلص لها الباحث أن «هذه النظم الثلاثة ليس لديها إرادة إنهاء مشكلتهم مع مطالب الشيعة، وغير قادرة أو غير راغبة في بناء رؤية واضحة ومستقرة اتجاههم، وإنما الأمر يتعلق بسياسات تسكين مؤقتة تتأثر بمتغيرات الخارج وتراعيها أكثر مما تتأثر بمعطيات الداخل»^(٦٠).

في نهاية دراسته العميقية، ومن أجل حل ما أسماه الباحث (العقدة الشيعية) في الدول الثلاث، وتحقيق التعايش الداخلي؛ يوجه الباحث مجموعة مطالب للسلطات وللشيعة^(٦١). فالمطلوب من السلطة التالي: تعزيز مبدأ المواطنة، والابتعاد عن استغلال التعديدية المذهبية، والكف عن التشكيك في ولاء الشيعة ووطنيتهم، والتعامل مع التنوع المذهبي كواقع لا يمكن تجاهله وإدارته ليصبح مصدر ثراء، والتفريق بين الولاء للوطن والولاء للنظام، والتشجيع على وجود مراجع تقليد شيعية محلية، والقضاء على جميع أنواع التمييز ضدهم في وسائل الإعلام والمناهج وغيرها، وأخيراً فصل الصراع السياسي مع إيران عن التعامل مع الشيعة.

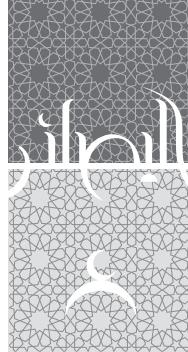
ومطلوب من الشيعة التالي: التحرك المطلبي ضمن الإطار الوطني والابتعاد عن المذهبية، والالتزام بالنهج السلمي في التعامل مع السلطة مهما كانت المحبطات، وابتعد رجال الدين تدريجياً عن العمل السياسي وتركه لرجال سياسة محترفين، والانفتاح على القوى السنّية، وعدم إثارة القضايا المثيرة للخلاف والجدل مع السنة، وأخيراً عدم استدعاء الخارج من أجل الضغط على الحكم □

٣٦٧ ص (٥٨).

٣٦٨ ص (٥٩).

٣٧٢ ص (٦٠).

٣٧٥ - ٣٨١ ص (٦١).



إصدارات حديثة

إعداد هيئة التحرير

على الترتيب التقليدي والمعتاد في الحوزات العلمية، وإن كان سماحته تناولها بمنهجيته النقدية، وأفاقه الفكرية الرحبة. من جهة أخرى فقد تناول السيد المدرسي قضايا علم الأصول وفق الرؤية التطويرية لهذا العلم، والتي يراها الأنسب له في موسوعته (التشريع الإسلامي: مناهجه ومقاصده)، وذلك في عشرة مجلدات مثل النظرية الأصولية وتطبيقاتها الفقهية تلك المقاربة التي اتسمت بالمعالجة القيمية لقضايا الاستنباط الفقهي.

يبدأ الكتاب بتناول مسألة تعريف علم الأصول وتحديد موضوعه، ثم ينتقل للحديث عن تاريخ علم الأصول والمراحل التي مرّ فيها ابتداءً من جذوره الأولى في مدرسة بغداد، وانتهاءً لما آل إليه حالياً. وفي الفصل الثالث يعالج المؤلف قضية الوضع اللغوي وأقسامه، متناولاً المسألة بصورة تجمع بين التراث التحليلي القديم والمستجدات الحديثة في علم الألسنيات واللغة. أما الفصل الرابع

فقه الاستنباط

دراسات في مبادئ علم الأصول

المؤلف: آية الله العظمى السيد محمد تقى المدرسي.
الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م، (٢٣٥ صفحة).

الناشر: دار محبي الحسين عليه السلام، طهران - إيران.

الكتاب الذي بين أيدينا، دراسة لجملة من مسائل علم الأصول، وتحديداً لقضايا التي تصنف على أنها مقدمات البحث الأساس في علم الأصول التي تتناول جملة من القضايا اللغوية والفنية، ابتداءً من تعريف علم الأصول وتحديد موضوعه، ومروراً بقضايا الوضع اللغوي والمجاز وتفاصيلها، وانتهاءً بمسألة المشتق.

يعتبر هذا الكتاب الجزء الأول من الموسوعة الأصولية للمرجع المدرسي التي جرى فيها على تناول المسائل الأصولية

تتفاوت مستويات المعيشة، ومن جهة أخرى البيئة صحراوية في الغالب، وزراعية في ضفافها، في الوقت الذي مكنت فيه الثروة والأهمية فرصة لأهل المنطقة للتواصل مع أحدث تطورات العالم تكنولوجياً وثقافياً نحواً ما. إلا أن كل هذه المفارقات لا تزال تتناقض وتتدافع على المستوى السياسي، وفي موضوع السلطة تحديداً.

السؤال الأهم والمركزي في عمل المؤلف هو حول سؤال التحول الديمقراطي في منطقة الخليج العربي، إذ بالنظر إلى هذه المفارقات يحاول الباحث بحث جذور التوقف الديمقراطي، ويتساءل حول المدى الذي ستصل إليه الأمور على ضوء تلك المفارقات، وهل تستطيع هذه المنطقة أن تصمد أمام التحول العالمي نحو الديمقراطية والمشاركة في القرار والسلطة.

للإجابة عن هذا السؤال تناول الباحث عدة زوايا ضمن قسمين رئисيين، القسم الأول **حُصُّص** للحديث عن الدولة والسلطة، تناول فيه خلال فصول الدولة المعاصرة، تطوير مفهوم الدولة، أنماط التحول الخمسة. فيما تناول في القسم الثاني، والذي كان تحت عنوان: المجتمع والدولة، ثلاثة فصول أخرى هي: دولة الأمير ودولة المواطن البحث عن توازن، المجتمع والدولة في الخليج تحديات الخارج ومعضلات الداخل، صناعة الديمقراطي في الخليج.

فقد تحدث فيه عن موضوع الحقيقة والمجاز والحقيقة الشرعية وما يتصل بالمسألة من فروع. في الفصل الخامس تطرق للحديث على الدلالة ومراحل تشكيلها في المعنى الديني، ابتداءً من الصوت (التجويد) وانتهاءً بتركيب الجملة. في حين خصص الفصل السادس لبحث أحد المسائل المكررة في علم الأصول وهي وضع المعنى للصحيح أم الأعم. ليصل في الفصل السابع لمسألة الاشتراك في اللغة، ويعقبه بالفصل الثامن عن استعمال اللفظ في أكثر من معنى، لينتهي أخيراً وبصورة موسعة نسبياً للحديث عن موضوع المشتق.

□ □ □

الحداثة المغلوبة

مفارقات الدولة والمجتمع
في الخليج والجزيرة العربية

المؤلف: أحمد شهاب.

الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م. (٢٨٨)
صفحة).

الناشر: التدوير للطباعة والنشر والتوزيع،
مركز دلتا للأبحاث المعمقة، لبنان
- بيروت.

تشكل العلاقة بين الدولة في الخليج العربي والمجتمع مسألة بالغة التعقيد، تعكس من خلالها تعقيد تركيب هذه المنطقة على المستوى الديمغرافي والحضاري على السواء. فهناك العديد من المفارقات في هذه المنطقة، حيث مصادر الطاقة الفنية والثروة التي تدرها على سكانها، وفي الوقت نفسه

□ □ □

ويستند الغذامي في كتابه إلى آراء بعض الفقهاء كالأمام الشاطبي، وبعض الدعاة كالقرضاوي وسلمان العودة، ليطلق دعوة للجمهور العام لخوض عباب الفقه للوصول لدرجة الاجتهد، وعدم حصر الأمر على طائفة من أهل العلم.



حجّة الوداع.. شعائر وقيم

المؤلف: الشيخ حسين علي المصطفى.
الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م. (٣٨٤ صفحة).
الناشر: المؤلف.

يستعرض الباحث المسار التاريخي لحجّة الوداع، وشعائرها وخطبها، من خلال الروايات المتعددة في كتب الحديث والسيرة، كما يركز الباحث على إبراز حجّة الوداع في تأصيل وتطبيق الركن الخامس من أركان الإسلام، وذلك لكونها المصدر الأول لأحكام الحجّ ومناسكه. كما يقرأ الباحث، ومن خلال حجّة الوداع، بعد الإنساني والاجتماعي، وعلاقة النبي الأكرم بأهل بيته وصحابته وال المسلمين. كما ترکزت تأملات الكاتب على الأبعاد الشرعية والقيم الحضارية التي تضمنتها خطبة النبي في حجّة الوداع.

تميّز الكتاب بعرضه للكثير من الصور الوثائقية للأماكن والمواقع الأثرية التي لها علاقة بحجّة الوداع.



الفقيه الفضائي

تحول الخطاب الديني
من المنبر إلى الشاشة

المؤلف: عبدالله الغذامي.

الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م. (٢٠٧ صفحة).

الناشر: المركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان.

يقصد بالفقيه الفضائي، هو الذي يأتي في مقابل الفقيه الأرضي، والذي يقصد به كل ما كان نعهده عن الفقيه الذي وظيفته الجوهرية التصدّي لاحتاجات الناس الفقهية والدينية بكل ما يتعلق بها من إجابات عن أسئلتهم وتعليم ديني وخطابة وتأليف ...

ويرى الدكتور الغذامي في كتابه هذا، أن الفقيه الفضائي وجد نفسه أمام تعبير وسائل ضخم يتمثل في الشاشات الثلاث: (التلفزيون، الإنترنـت، الموبايل)، والتي صارت سبلاً للتواصل ما بين الفقيه والجمهور، وبهذا فإنه يلزم الفقيه الفضائي أن يجعل خطابه ملائماً لهذه الفئات على اختلافاتها الكبرى، وهذا على نقىض الفقيه الأرضي الذي يتعامل عبر المنبر ومع جمهور محلي يعرفه ويعرف ظروفه.

وحول اهتمام الكاتب بعملية التحول في طريقة الخطاب الديني من على المنابر إلى الشاشات التلفزيونية والواقع الإلكترونية ووسائل التقنية الحديثة، يرى أن مردّ هذا التصور يأتي كمسألة تجذرـت من مقولـة أبي حنيفة حول الفقه، والتي يقرر فيها أن الفقه خطاب في الرأي، حيث يقول أبو حنيفة نصّاً: «كلامنا هذا رأي فمن جاعنا بخير منه تركنا ما عندنا إلى ما عندـه».

الإنسان المعاصر، وبمقدار ما تبدو هذه الظواهر محكمة ومتزنة في شكلها الخارجي مما يوجب انخداع الكثيرين بها وجريهم خلف سرابها، فإنها تتطوي في داخلها وفي عميقها على حالات من الضعف، أو «الهشاشة» كما يحلو للمفكر المستقبلي «جاك أتالي» أن يسميها، مذكراً بأن «الهشاشة» أصبحت ميزة عامة للأوضاع، والأدوات، والمساكن، والمؤسسات والوظائف، وال العلاقات الاجتماعية، والأزواج، والمهن، والمشاهير، والكتب، والتحف الفنية، والمعلومات، والذكريات، والثقافات، والأمم. وللتحديات أيضاً. ولكن رغم كل تلك الهشاشات فإن الكاتب لا يريد أن يكون سوداوياً وصاحب نظرية تشاؤمية، لأنه يعتقد -ولا يجد مناصاً من أن يعتقد- أن من وراء حطام الهشاشات لابد أن يولد فجر جديد بدت تباشيره تلوح في الأفق العالمي لتهمس في كل الآذان: «إِنْ مُوعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ؟».



إشكاليات التجديد الإسلامي المعاصر
شمس الدين، الترابي. الغنوشي، نموذجاً
المؤلف: د. حسين رحال.
الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ، ٢٠١١ م. (٥٠٠)
صفحة).

الناشر: دار الأمير، لبنان، بيروت.
الكتاب، في الأصل هو أطروحة جامعية (رسالة دكتوراه)، يشكل تجربة علمية في المنهج والتحليل والتقنيات، كما يشكل تجربة

الخروج من واقع الأزمة وتحرير عقلية التأزم

المؤلف: السيد محمود الموسوي.
الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ، ٢٠١١ م. (٢٧٢)
صفحة).

الناشر: دار الصفو، لبنان، بيروت.
يحيى الكتاب مجموعة من المقالات التي نشرت في فترات متباينة في الصحافة العربية، وبمجموعها تعالج مجموعة من التغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية والإدارية وفي التنمية البشرية. وفي منهجية العلاجة تعتمد الجنون الفكرية للأزمات والتي ترجع إلى أصول الأفكار، دون الاستغراف في عالم الأشخاص، وتنتظر لمجموعة من الأزمات المعاصرة بمناظر ثقافي تفكك عقلية التأزم لتعيد بناءها بمنظار القيم والسنن الربانية. ويعود الكتاب بمجملة عملية تطبيقية لتلك المنهجية.



هشاشات القرن ٢١

أحاديث آخر الزمان والإنسان الأخير

المؤلف: السيد كمال الهاشمي.
الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ، ٢٠١١ م. (٢٥٦)
صفحة).

الناشر: دار الأمير، لبنان، بيروت.
يحاول الكتاب رصد كثير من ظواهر الهشاشة التي أصبحت من سمات عصرنا الحديث تلف المساحة الأكبر من مصطلحات وterminologies وأفكار وقيم وسلوكيات ونتاجات

ظهور الحضارات وزوالها من منظار القرآن الكريم

المؤلف: كرمي فردین.

الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م (٤٤٥ صفحة).

الناشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت - لبنان.

لقد فتحت التطورات الفكرية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الإسلامية باب البحث الموضوعي في القرآن الكريم لاستخراج المعاني المجزأة. ويأتي هذا الكتاب في هذا السياق، حيث يبحث الكاتب، في رحلته الطويلة مع هذا الكتاب، عن القوانين المنظمة لحركة الاجتماع الإنساني وظهور الحضارات وزوالها. ولا غرو في ذلك؛ فقد قدّم القرآن الكريم روئيًّا حول أشياء تراوحت بين المهم والأقل أهمية، ومن مهمات ما تحدث عنه القرآن تلك الحضارات التي ظهرت ثم زالت بعثاب إلهي أو غيره. وينطلق الكاتب في معالجة موضوع كتابه من روؤية إلى المجتمع تفترض أن المجتمعات تتغير وفق قوانين يمثل اختيار الإنسان جزءًا مهمًا من أجزائها، وعليه فلا بد من أن يقدّم القرآن، وهو كتاب الهدایة الأولى، توصياته لهذا الإنسان المختار.

في قراءة مسار التجديد الإسلامي في أواخر القرن العشرين من خلال نموذج يركز أساساً على ثلاثة مفكرين؛ هم: الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الدكتور حسن الترابي، الشيخ راشد الفنوشي. والأطروحة، قراءة في الخطاب الإسلامي بين السوسيولوجي والمعرفي، ورحلة بحثية في تلافيذ الذهن الإسلامي المعاصر، وتجربة تبقى في النهاية قابلة للنقد والتوصيب والمناقشة.



تاريخ التشيع

المؤلف: إعداد لجنة التاريخ في مركز الحوزة والجامعة.

الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م (٤١٨ صفحة).

الناشر: لجنة التاريخ في مركز الحوزة والجامعة للأبحاث. قم، إيران.

يناقش الكتاب تاريخ المسلمين الشيعة الالثني عشرية، بالاستناد إلى الأسس العقائدية والثقافية الراسخة في القرآن والعترة. كما يتناول الكتاب عرض المسار التاريخي للتّشيع في عصر أئمة أهل البيت، مضافاً إلى المسار العلمي والثقافي للشيعة. كما يتطرق لقيام الحكومات والأسر الشيعية، وأثارها العلمية والثقافية، والتي لعبت دوراً مهماً في تقوية ونشر المذهب الشيعي في إيران.





متابعات وتقارير

إعداد هيئة التحرير

اطلاعها على ما يدور في البحرين. وقال اللورد إريك إفيري نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس اللوردات: إن وزير الخارجية البريطاني وليام هيرد أصدر بياناً واحداً عن البحرين ولم يتابع الموقف الذي يزداد سوءاً، مضيفاً: إننا نريد من الحكومة البريطانية موقفاً حاسماً؛ لأن الوضع في البحرين كارثي وعواقبه سوف تتواصل وتستمر لوقت طويل، ولا يمكن لصداقتنا أن تستمر مع دولة تمارس العنف ضد مواطنها.

وأضاف النائب البريطاني: إن على المجتمع الدولي أن يضع نهاية لما يجري في البحرين، وأن يحاسب المسؤولين أمام محكمة جرائم الحرب الدولية.

كما طالب المشاركون في الندوة بحظر دخول رموز نظام آل خليفة إلى بريطانيا، وتجميد أرصدمهم في هذا البلد، وتقديم مرتكبي الجرائم بحق الشعب البحريني إلى العدالة. وانتقدوا محاولات الإعلام

ندوة: الحرية والعدالة والمساواة

عقد في مجلس اللوردات البريطاني ندوة لنصرة الشعب البحريني، افتتح الندوة الباحث الحقوقي باللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان في بريطاني رضا كاظم، أكد أن القضية في البحرين ليست طائفية، ففي الوقت الذي يرفع فيه المتظاهرون شعارات الوحدة نجد محاولات الحكومة البحرينية والسعوية لتصوير الأمر كصراع طائفي وهو ما ينافق الواقع، فالشعب البحريني يتعاشر بسلام وتكافل، مضيفاً أن إحراق مساجد تعود إلى الشيعة هي محاولة لبث الخلافات الطائفية وإذكائها وإعطاء ذلك الانطباع لوسائل الإعلام وهذا ما ينافق الحقيقة.

من جهتها أكدت الناشطة السياسية البريطانية فيفيان هيو، أنه في الوقت الذي يكشف فيه الإعلام البريطاني تغطيته للأحداث في ليبيا لم أجده منه اهتماماً مماثلاً لما يحدث في البحرين. وأضافت: إنها فوجئت لدى حضورها هذه الندوة بعد

وممثلي المراكز الإسلامية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني. كما كان الحضور الإعلامي لافتاً، فقد حضر الندوة عدد من وسائل الإعلام العراقية والسويدية.

شارك في الندوة الدكتور فؤاد إبراهيم، رئيس اللجنة القانونية والدستورية في مؤتمر نصرة البحرين، المنبئقة عن المؤتمر الشعبي العام لنصرة الشعب البحريني الذي عقد في بغداد في ٢٩ آذار مارس الماضي.

وقد تطرق الدكتور إبراهيم إلى أن ما يجري في البحرين اليوم تجاوز حد قمع انتفاضة الشعب البحريني، أو حتى إعادة الأمور إلى ما قبل عام ٢٠٠٠، وإنما هي عملية تطهير عرقي تقترب القوات البحرينية بالتعاون مع قوات درع الجزيرة الفازية كل أنواع الجريمة، الأمر الذي يتطلب موقفاً مسؤولاً من كل الشعوب المؤيدة لحقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتحديد شكل الحكم السياسي الذي ترغب العيش في كنهه.

وطالب الدكتور فؤاد إبراهيم ممثلي الأحزاب والناشطين السياسيين والحقوقيين بإيصال مظلومية الشعب البحريني إلى الحكومات والمنظمات الدولية من أجل الضغط على النظام الخليفي لوقف عداونه الغاشم على الأهالي، ووقف العقوبة الجماعية التي يتعرض لها كل من شارك سلماً في المطالبة بتغييرات سياسية. كما شدد على الحاجة إلى الضغط على الحكومة السويدية باعتبارها عضواً في الاتحاد الأوروبي فيما تقوم بدور فاعل لنهاية دفع

في الغرب والخليج الفارسي عن عدم ومن خلال جهد واضح لإقصاء الانتفاضة الشعبية في البحرين عن سيارات مماثلة في تونس ومصر واليمن ولبيبا طالبت بالحرية والعدالة والمساواة، مؤكدين رفضهم للتدخل السعودي في البحريني والذي جاء لقمع المتظاهرين ودفعهم في سياق الطائفية وهز الاستقرار الاجتماعي. وممضيفين بأن استهداف المساجد يأتي في هذا الإطار.

ووصف برمليونين بريطانيون الوضع في البحرين بأنه كارثي، منتقدين رد فعل الحكومة البريطانية تجاه هذه الأزمة، التي اكتفت بتصریحات وصفها المتحدثون بأنها مجرد مسكنات لا تتناسب مع حجم المشكلة.



ندوة تضامنية للدائرة القانونية وحقوق الإنسان

تحت رعاية رابطة الفراتين الثقافية أقيمت ندوة تضامنية في استوكهولم باللغات الإنكليزية والسويدية والعربية لنصرة شعب البحرين في الخامس عشر من شهر يوليو ٢٠١١، حضرها مندوب عن منظمة العفو الدولي ومندوب عن الصليب الأحمر دائرة الهجرة السويدية وسفير جمهورية العراق وسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما حضر في هذه الندوة شخصيات سياسية بحرينية وخليجية وبعض ممثلي الأحزاب والقوى السياسية والحقوقية والاجتماعية

سماحة السيد محسن المدرسي إلى الرؤية التي تعتمد البصائر القرآنية تجاه قضية البحرين وموقف المؤمنين منها. حيث أكد أن الله سبحانه وتعالى يمتحن عباده عبر الابتلاءات المختلفة ومنها قضية الصراع بين الحق والباطل ليري موقف الإنسان منها.

وقال سماحته في إطار حديثه: «إن الله سبحانه وتعالى يستطيع بلحظة إرادة أن ينصر المؤمنين في البحرين، لكنه يمتحن المؤمنين في البحرين وكذلك فيسائر المناطق، يمتحن المؤمنين في البحرين بالصبر والاستقامة والعزم، ويختبر المؤمنين في العالم بالنصرة والاستعداد، وليرى هل أنهم ينصرون إخوانهم في البحرين أم يقفون موقف المترفين». كما وطرق سماحة السيد المدرسي إلى بعض الشبهات التي يبيثها المرجفون في داخل العراق لصرف أنظار الناس عن نصرة إخوانهم في البحرين وطرق المقابلة معها.

وعلى هامش المؤتمر تحدث سماحة الشيخ أبو ذر الشويفي أمين عام جمعية أصحاب الكفاءة الخيرية في لقائه مع قتادة العهد الفضائية عن الدور الذي أداء البحرينيون في الدعم المالي للأيتام والأرامل وفقراء العراق عبر المؤسسات الخيرية، ودعا المؤمنون في داخل العراق إلى رد المعروف بالنسبة إليهم، حيث إن أحد الشهداء الذي سقط برصاص الغدر السعودي كان قد كفل عدداً من أيتام العراق.

النظمتين الخليفي وال سعودي لوقف الجريمة ضد الشعب البحريني.



مؤتمر: نصرة الشعب البحريني

المظلوم واجب شرعي

أقامت اللجان الشعبية في العراق (تيار الرسالي)، وبإشراف من مكتب سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد تقى المدرسي في مدينة قلعة سكر، بالناصرية، جنوب البلاد. مؤتمرها السابع حمل شعار: (نصرة الشعب البحريني المظلوم واجب شرعي) وقد حضر المؤتمر عدد كبير من أبناء المدينة، والنخب والوجهاء، إلى جانب عدد كبير من المثقفين والمسؤولين الحكوميين، ومسؤولي اليتارات السياسية والدينية في المدينة.

وفي كلمة له أشار سماحة الشيخ علاء الكعبي الأستاذ في حوزة القائم عليه في كربلاء المقدسة، إلى ما يعانيه الشعب البحريني المظلوم من جرائم وحرب تكيل على الهوية يرتكبها نظام آل خليفة في البحرين بدعم من نظام آل سعود في ظل صمت دولي لاسيما من أمريكا والغرب. وأكد سماحته من خلال تدبراته القرآنية على وجوب نصرة هذا الشعب وعدم الاهتمام بالشبهات التي تنقل عبر الفضائيات المأجورة التي تعمل على تشويه حقيقة وصورة الثورة في البحرين.

وفي كلمة له خلال المؤتمر أشار



وبناء العقيدة الإسلامية». فعرض لتطور علم الكلام وأهميته وتعريفه وأهدافه ودوره في الدفاع عن المعتقدات الدينية، ثم تحدث عن «الخبر» و«السُّنَّة» في بناء العقيدة، شارحاً لفارق بينهما.

وتوصل في نتيجة بحثه إلى الخلاصة التالية: «لقد انقسم علماء الكلام إلى قسمين في قضيَّة العمل بإخبار الأحاداد، فمنهم من أنكر على خبر الواحد القدرة على إثبات قدرة كلاميَّة، ومنهم من أعطى للخبر هذه الصلاحية، ولكلٌ من الطرفين أدلة واعتباراته. فالخلاف وقع في العمل بخبر الواحد، وليس في السُّنَّة أو في الخبر المتواتر، وإنَّ الأخذ بالخبر لا بدَّ من أن يكون خارج دائرة العقليَّات، وإلا فالمرجع في العقليَّات هو العقل دون غيره».

وهيبي: المنهج العقلي والمنهج النَّقْلي تحدث الشَّيخ مالك وهبي، عن «المنهج العقلي والمنهج النَّقْلي»، مؤكداً أنَّ المنهج النَّقْلي يرتكز أساساً على المنهج العقلي، وأنَّه من غير الصَّحيح وصفهما في حالة تناقض أو تعارض.

ومما قاله: «ليس هناك في عالم المعرفة من منهج إلا المنهج العقلي، إلا أنَّ العقل قد يقرِّر الحاجة إلى النَّص أحياناً، وال الحاجة إلى التجربة في أحياناً أخرى. وإنَّ العقل هو الذي يؤسس أولًا لقيمة النَّص، حتى يستطيع أن يعطي النَّص اعتباره في مجال المعرفة الدينية».

«ثم تحدث عن أقسام العقائد، ومتى يمكن العودة إلى النَّص، مشيراً أخيراً إلى

ندوة: المنهج الروائي والإخباري

في البناء العقائدي الإسلامي

وسط حضور علمي حاشد أقامت مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر بيروت ندوة حوارية حول (البناء العقائدي الإسلامي)، تحت عنوان: (المنهج الروائي والإخباري)، بمشاركة الباحثين في الحوزة العلمية، سماحة الشيخ مالك وهبي، والشيخ محمد زراقط، وأدار اللقاء سماحة الشيخ عباس النابلي.

افتتح الحوار سماحة الشيخ النابلي، قائلاً: «لا يمكن الادعاء أبداً أنَّ العقيدة الإسلامية بُنيت على مرِّ التاريخ بفعل العقل وحده، ولم تكن العقيدة الشيعية بالتحديد مرآةً لفلسفة والمنطق فحسب، بل ولا يمكن القول أيضاً رغم اقتحام العقل وسيطرته على مجمل العقول المعرفية الإسلامية: إنَّ النَّص الديني بشقيه القرآني والروائي، أصبح على هامش النَّظر والتفكير... إلا أنَّ الاعتماد على الرواية كأساس في استنباط الفكر العقائدي، هو أمر دونه عواقب ومشكلات، فلا نكاد نقرأ روايةً تشمل على فكرة عقائدية، إلا ونجد نقضاها في رواية أخرى. لذا فإنَّ هناك أهميةً كبيرةً لدى دراسة «المنهج الروائي والإخباري في بناء العقيدة الإسلامية»، وهذا ما تتناوله هذه الحلقة الحوارية».

زراقط: المنهج الإخباري الأثري في علم الكلام.

تحدث الشَّيخ محمد زراقط في مداخلته عن «المنهج الإخباري الأثري في علم الكلام

وإنما صدر العديد من المؤلفات باللغة العربية عن الأدب الفارسي وباللغة الفارسية عن الأدب العربي، أغنت المثقفين في كل من إيران والدول العربية. وأشار إلى الدور الكبير الذي تبذله الجهات المعنية في سوريا وإيران لتعليم اللغة العربية/ الفارسية لغير الناطقين بإحداهما، مثمناً الجهد في مجال تأليف الكتب الخاصة بهذا الموضوع.

من جانبه قال مستشار وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني الأستاذ في جامعة طهران الدكتور محمد علي آذرشوب: «إن سوريا لها باع طويل في القيام بدور التواصل العربي الإيراني، وتقرير الأفكار، وفتح الأبواب على مصراعيها من أجل خلق جو التقارب بين الدول العربية وإيران»، مضيفاً: «إن لدمشق أهمية بالغة في مجال الالقاء العربي الإيراني، معززاً ذلك بأمثلة من خلال تجربته كمستشار ثقافي سابق لإيران في سوريا، واحتراكه المباشر مع المثقفين السوريين». ولفت آذرشوب إلى أن الحضارة الإسلامية ازدهرت من خلال اللقاء العربي الإيراني، وأنتجت ثماراً يانعة عندما ولدت في بيت الحكم في بغداد وتنامت لتنتشر في معظم العالم العربي والعالم الإسلامي لاحقاً.

وأوضح آذرشوب العناصر الرئيسية التي تقوم عليها عملية الترجمة وقال: «إن عملية الترجمة هي عملية استئناف حضاري، وإنها عملية قائمة على فكرة التعارف...»، مشيراً إلى «أن التعارف يعني تفاعل طرفين مع بعضهما، وخروج كل طرف من ذاتيته من خلال الإيمان بأن الآخرين يمكنون أيضاً شيئاً ما».

أنه إذا كان هناك بعض المعارف العقائدية التي يكون للعقل فيها موقف سلبي، أو يرى استحالتها في نظر العقل، فإنه لا يمكن أن يؤخذ من النّصّ، بل يُعرض عن النّصّ لو دلّ على هذا المستحيل».



ندوة: أهمية الترجمة بين العربية والفارسية

على هامش فعاليات معرض الكتاب الدولي بطهران في دورته الرابعة والعشرين لهذا العام ٢٠١١م، أقام المركز الثقافي العربي السوري في طهران ندوة تحت عنوان (أهمية الترجمة بين العربية والفارسية). حضر الندوة جمع غير من المهتمين بالشأن الثقافي وطلاب من الجامعات الإيرانية وعدد من العرب والأجانب المتواجدون في المعرض ووفد وزارة الثقافة السورية إلى المعرض.

وفي مستهل الندوة قال مدير المركز غسان كلاس: «إن الأدبين العربي والإيراني غنيان بشخصيات بارزة تركت بصمات واضحة في الحياة الأدبية والفكرية والثقافية، وخاصة من خلال دورها البارز في ترجمة أمهات الكتب وعيون الإبداعات العربية والفارسية». واعتبر كلاس أن الترجمة على مدى العصور والأزمان أحد أبرز حوامل الحضارات وتبادل المعرف وتعزيز الروابط بين الشعوب والأمم». وعرض كلاس لنماذج بارزة مترجمة بين اللغتين موضحاً أن الأمر لم يقتصر على الترجمة فحسب،

وقد مرّت هذه العلاقة بمنعطفات ومنحنيات كثيرة، كان بينها الاهتمام الثقافي والعلمي لحضارة الشرق، وتحديداً ما يتصل بما يسمى بالدراسات الإسلامية؛ والتي تشمل دراسة التاريخ الإسلامي، وعلوم السيرة، والفقه، والأصول، والحديث والرجال، ناهيك عن الفلسفة الإسلامية، بل بات حقل الدراسات الإسلامية اليوم في الغرب معنى حتى بقضايا معاصرة في المجال الإسلامي؛ قضية المرأة، والفكر الأصولي، والحركات الإسلامية... وغيرها.

هناك العديد من مجلات الدراسات والأبحاث المعنية بشؤون الدراسات الإسلامية، وهذا التقرير محاولة لرصد أهم هذه المجالات، وعرض أهم القضايا المطروحة فيها، وهي تقتصر على المجالات باللغة الإنجليزية فقط.

مجلة الفقه الإسلامي والمجتمع

أحدى أهم المجالات المتخصصة بقضايا الفقه الإسلامي مجلة «الفقه الإسلامي والمجتمع» (Islamic Law and Society) (Islamic Law and Society) والتي تصدر عن دار برل (Brill) المشهورة بعنيتها بالدراسات الأكاديمية الاحتفاصية. ففي عددها الأول لسنة ٢٠١١ في المجلد ١٧ من المجلة، تتصدر المجلة ثلاثة دراسات رئيسية، تتطرق الدراسة الأولى؛ والتي جاءت تحت عنوان: «حتى لو لم يكن صحيحاً فهو صحيح: استخدام الأحاديث غير المعتمدة في الإسلامي السنوي» (Even If It's Not True) Even If It's Not True: Using Unreliable Hadīths

وشاطر مدير مكتب الأدب العربي في الحوزة الفنية موسى بيدج الدكتور آذر شب رأيه بأن: «الترجمة هي عملية مزدوجة تشمل التأليف والترجمة. موضحاً أن الترجمة تحمل في طياتها الكثير من الفن والإبداع، وأنها عملية أكثر تعقيداً من التأليف بحد ذاته».

ومن خلال عرضه لتجربته في ترجمة نماذج من الأدب العربي المعاصر وبعض أعماله، شدد بيدج على أن الجغرافيا والتاريخ يحكمان التواصل الثقافي العربي الإيراني، وأشار إلى بعض الدراسات التي تبرز عمق هذا التواصل الذي وصل إلى درجة التداخل والتقارب اللغوي، مثل بعض الدراسات القائلة بوجود ٤٧ كلمة فارسية الأصل في القرآن الكريم.

واختتم كلاس الندوة داعياً إلى توحيد الجهود في مجال الترجمة من خلال هيئة ثقافية عليا على مستوى العالم الإسلامي، ومن خلال متخصصين وأكاديميين وخبراء كبار ليضطلعوا بهذا الموضوع ليحقق الفائدة والتنوع والانتشار، لتعود مهمة الترجمة إلى سابق عهدها ناقلاً للحضارة والثقافة والمعارف بأطيافها وأشكالها المعددة.



المشهد الثقافي لمجلات

الدراسات الإسلامية الغربية

اهتم الغرب بشؤون الشرق منذ عصور قديمة، حيث كان هنا الاهتمام جزءاً من التواصل بل والتدافع الحضاري بين الطرفين،

ال المسلمين تشكلت بصورة تدريجية منذ القرن الثالث لتصل إلى صورتها التقليدية في القرن الخامس، خلافاً لما يتصوره البعض من أن الآية ٢٨ من سورة التوبة هي الأصل لهذا الحكم، بل إن الآية استخدمت لاحقاً لتبرير الموقف الجديد. من هذا المنطلق فإن الدراسة تستخدم المدونات الحديثة للشيعة والأعمال الفقهية منذ القرن الثاني وحتى القرن الخامس الهجريين لمتابعة ظهور معايير النجاسة بالنسبة لغير المسلمين وذبائحهم. والنتيجة التي توصل إليها الباحث أن الفوارق بين الموقفين السنوي والشيعي في القضية محل البحث تعكس تصور الشيعة والسنوة للمجتمع الإسلامي نفسه.

أما الدراسة الأخيرة في هذا العدد فكتبها هوليا كانباكا (Hülya Canbakal) تناولت النذور في الفترة العثمانية ودلائلها، جاءت الدراسة تحت عنوان: «النذور كعقود في الحياة العثمانية العامة في القرنين السابع عشرة والثامن عشر الميلاديين» (Vows as Contract in Ottoman Public Life 17th-18th centuries). يجادل هوليا أن النذور في الفترة العثمانية كانت تستخدم كنوع من العقود في الحياة العامة، وهذا يمثل نوع من توظيف القانوني والأخلاقي للشريعة في الحياة اليومية، كما أنه -حسب هوليا- نوع تأطير لهذه العقود في المجال الفقهي. وعلى مستوى ثان تقدم الدراسة مواد جديدة في الثقافة السياسية المعاصرة وتساؤلاً عن التعديدية الفقهية في السياق العثماني.

(in Sunni Islam)، تأليف: جوناثن براون Jonathan A.C Brown)، إلى قضية استخدام الأحاديث الضعيفة وغير المعتمدة في الخطاب السنوي، وفي قضيائاً حساسة ومهمة خارج إطار الفقه. يأتي هذا الموضوع في سياق ما اعتبره الباحث أمراً غريباً؛ إذ إن علم الحديث في الوسط السنوي مرّ بمراحل طويلة من التقييم العلمي، ضمن مسار جهود قديمة وحديثة في فرز الحديث الصحيح عن غيره، إلا أن استخدام الحديث الضعيف لا يزال شائعاً. والأغرب من ذلك -بالنسبة للباحث- أن شيوخ هذا النوع من الاستخدام لا يقتصر على التوجهات السلفية بل حتى عند التوجهات التجديدية أو التي تحاول المعاصرة والتجدد. وبهذا فإن الدراسة مخصصة لمتابعة واكتشاف المدارس الفكرية في الوسط السنوي التي استخدمت الحديث الضعيف، وذلك من القرن الثالث الهجري وإلى اليوم.

كما وجاء في العدد نفسه دراسة أخرى عن قضية معايير نجاسة غير المسلم في الفكر الشيعي، فقد كتب ديفيد فريدينر (David M. Freidenreich) دراسة بعنوان: «آثار عدم الإيمان: متابعة ظهور القناعات الشيعية التمييزية فيما يتصل بطعم ونجاسة غير المسلمين» (The Implications of Unbelief: Tracing the Emergence of Distinctively Shi'i Notions Regarding the Food and Impurity of Non-Muslims)، يجادل الباحث أن القناعة الشيعية بنجاسة غير

مجلة أوكسفورد للدراسات الإسلامية

ومن ضمن أهم مجلات الدراسات الإسلامية باللغة الإنجليزية (مجلة أكسفورد للدراسات الإسلامية) Journal of Islamic Studies)، التي تناولت في عددها الثاني من السنة ٢٠١١ المجلد ٢٢، ثلاثة دراسات. أولى هذه الدراسات جاءت عن أدلة الوجود العقلي عند الملا صдра، فقد تناول الباحث روكسانی ماركوت (Roxanne D. Marcotte) في دراسة له بعنوان: «المسائل القدسية وأدلة الملا صдра للوجود العقلي» al-Masā'il al-Qudsiyya and Mullā (Sadrā's Proofs for Mental Existence قضية الوجود العقلي وكيفية استدلال الملا صдра عليه، خصوص بعد أن باتت قضية الوجود العقلي -حسب ماركوت- قضية مركزية في المسائل المعرفية اليوم. فقد تناول المسألة سابقاً ابن سينا، وتوسعت أكثر على يدي الفخر الرازي ونصر الدين الطوسي، إلا أن الملا صдра توسيع في المسألة بصورة كبيرة، وقد أفرد لها ثلاثة أدلة: الدليل الغائي، وقابلية الحكم، ودليل كلية المفهوم العقلي. يجادل الباحث أنه بدراسة الأدلة الثلاثة، فإن الذي يبدو أن الملا صдра كان مهموماً بالسؤال الوجودي أكثر مما كان مهموماً بالسؤال المعرفي وكيفية تطابق الوجود الذهني مع العالم الخارجي.

الدراسة الثانية في هذا العدد كانت عن موضوع أسلمة التشريعات القانونية في إندونيسيا، وتدافع القضية بين الجهات العلمائية والسياسية. تناول المسألة الباحث

موك نور إشوان (Moch Nur Ichwan) وذلك في دراسة له تحت عنوان: «العلماء الرسميون وسياسة إعادة الأسلامة: المجلس الاستشاري لعلماء أندونيسيا، تطبيق الشريعة، والسلطة الأتشية المتنازع عليها فيما بعد نظام آشتة الجديد» Official Ulema and the Politics of Re-Islamization: The Majelis Permusyawaratan Ulama, Sharī'atization and Contested Authority in Post-New Order Aceh، ترتكز هذه الدراسة على خلفية ما يدور في إقليم آيشته في إندونيسيا والتي اعتبرت في سنة ٢٠٠٤م أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع في الإقليم. يحاول الباحث دراسة دور المجلس الاستشاري العلمائي في قضية أسلامة القوانين، ويجادل أن القضية ليست منحصرة في إطار النقاش الديني العلمي، بل تتدخل معها عدة عوامل على رأسها دور الأحزاب العلمانية في مسارات تطبيق الشريعة. وعلى الرغم من جهود ما يقارب العقد إلا أن مناقشات القضية منحصرة في إطار رسمي، ويرجع إشوان القضية إلى عاملين هما: تهميش العلماء المستقلين عن أن يؤدوا دوراً، وغياب حركة إسلامية أصولية في بداية طرح قضية أسلامة القوانين.

أما الدراسة الأخيرة في العدد فهي عن كيفية تفسير الأحلام في الوسط الإسلامي وعلاقته بثقافات البيئة الشرقية القديمة. إذ إن الباحثة من جامعة ليدز البريطانية إليزابيث سيرييه (Elizabeth Sirrieh)

الدراسة الأولى كانت من قبل الباحث ميشيل كويبرز (Michel Cuypers)، الذي تناول موضوع استخدام بعض أدوات التحليل التي استخدمت في تفسير نظم النصوص الإنجيلية كأداة لتفسير النظم القرآني، منطلاقاً من اعتبار تشابه اللغة في جذورها في النصين، أي الجذور السامية. الدراسة بعنوان: «البلاغة السامية كمفتاح للتساؤل هو نظم Semitic Rhetoric as a) Key to the Question of the name of the Qur'anic Text»، يدعى الباحث أن النص القرآني واجه السؤال نفسه الذي واجهه نص الكتاب المقدس في اليهودية والمسيحية، وهو السؤال عن كيفية نظم النص فيهما، مما يبدو من أنه «سوء» نظم فيما شجع الدارسين للنصوص الإنجيلية إلى تطوير آليات في تحليلهما، وإحدى هذه الآليات هي: التحليل البلاغي. يحاول الباحث ومن خلال هذه الدراسة تطبيق هذه الآلية أو الأداة التحليلية على النص القرآني، ويدعى صلاحيتها لاعتبار تشابه الجذر السامي بينه وبين النصوص الإنجيلية المقدسة. وقد حاول تطبيقها على خمس سور قرآنية.

تناولت الدراسة الثانية في العدد موضوع سورة مريم، بعنوان: «سورة مريم: المعجم، الصدى المعجمي، الترجمة الإنكليزية» Sūrat Maryam (Q. 19): Lexicon, (Lexical Echoes, English Translation)، حيث اعتبرها الباحث شوكت تورواوا (Shawkat Toorawa) إحدى السور التي حظيت باهتمام علمي من الشرق والغرب

تناولت الموضوع في دراسة لها تحت عنوان: «النجمون العربية، الكلاب الآشورية، الملائكة اليونانية: كيفية تفسير الأحلام إسلامياً» (Arab Stars, Assyrian Dogs and Greek 'Angels': How Islamic is Muslim Dream Interpretation). بعد أن تقسم الباحثة نوعية تفسير الأحلام عند المسلمين إلى تفسير إلهامي، وأخر استنتاجي، فإنها تركز في دراستها دراسة كيفية تفسير الأحلام عند المسلمين في النوع الثاني. إذ إن التفسير الاستنتاجي ينطلق من رمزية ما يراه الرائي في منامه، فكل شيء له دلالة ورمزية، ابتداءً من الرموز المقدسة كالله -عز وجل- أو النبي ﷺ، مروراً بالقرآن والملك والأولياء، وانتهاءً بالحيوانات والطبيعة. على الرغم من أصلية تفسير الأحلام بدلالة القرآن والسنة وبعمل العلماء قديماً حيث كان أول عمل علمي على يد أبو قتيبة، إلا أن الباحثة تجادل بوجود ثمة ارتباط في هذا الحقل - حقل تفسير الأحلام - مع إرث الحضارات الشرقية القريبة من المحيط الإسلامي، كإرث المدار الهلنستية، والديانات اليهودية والمسيحية، بالإضافة إلى الموروث الفارسي. والسؤال الأهم في الدراسة هو عن مدى قدرة العلماء المسلمين آنذاك على التواصل مع هذه الموروثات الحضارية.

مجلة إنديرا للدراسات القرآنية

تصدرت مجلة الدراسات القرآنية (Journal of Qur'anic Studies) عن جامعة إنديرا البريطانية في عددها الأول من عام ٢٠١١م المجلد ١٣، ثلاثة دراسات.

الباحث جونز (A.H. Johns) ضمن مقاربة جديدة بعنوان: «مقاربة بشرية للإعجاز في القرآن: تبدل اللغة» (A Humanistic Approach to I'jāz in the Qur'an: (The Transfiguration of Language حيث ترى الباحث أنه ربما يكون من المفيد تناول مسألة الإعجاز القرآني بالنظر إلى القرآن من زاويتين، الأولى على أنه مسيرة من التشكيل، والثانية على أنه حدث. إذ إن الباحث يدعى أن النظر إلى القرآن من هذين البعدين يزيد فهم المعنى القرآني باعتبار أنه تواصل مع المجتمع الذي نزل فيه، ومن جهة أخرى على أنه وحدة بنوية من التركيب اللغوي. وكلاهما يسلطان الضوء مسألة الإعجاز القرآني □

على السواء، فهناك العديد من البحوث التي أجريت على هذه السورة بالخصوص، بل هناك كتب مخصصة عن هذه السورة، فهي تشكل اهتمام الباحثين في مجال الأديان المقارنة، وذلك لما تحتويه من عناصر مشتركة بين الديانات. فمن قضية عفة مريم عليهما السلام، إلى ولادة عيسى عليهما السلام، وأخيراً نظرة القرآن للمجتمع اليهودي آنذاك. إلا أن الباحث يرى أنه لا توجد بحوث مخصصة لدراسات الجانب المعجمي من السورة. لذا فإن دراسته ستكون معنية بالجانب المعجمي، وتحديداً تناولت الدراسة نهايات بنية الكلمات، والكلمات المكرر وجذورها في السورة. أما الدراسة الثالثة والأخيرة في العدد فكانت حول قضية الإعجاز القرآني، تناولها

دعوة للمشاركة

كان حديث الإصلاح بمختلف أبعاده ولا يزال أحد أهم الأولويات في خطاب النخب الفاعلة في المجتمعات العربية - الإسلامية؛ فالحديث عن توسيع دائرة المشاركة الشعبية في القرار، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، والشفافية في الأوضاع الاقتصادية للبلدان كل هذه المسائل وغيرها تتصل بنحو أو آخر بعمق الحديث عن الإصلاح. وقد حاول العديد من المفكرين، والفعاليات الاجتماعية والسياسية تقديم رؤى وأفكار لمشروع الإصلاح في الوطن العربي.

ألا أن المسألة اليوم تمرّ بمنحي مختلف، تَوْقُّعه الكثير إلا أنهم لم يتصوروه. إذ إن مفردات الثورة عادت من جديد في الخطاب السياسي والثقافي، وبعد أن كان التناظير لمسألة فرديةً من قبل مفكرين أكاديميين، بات اليوم جمعيًّا وبيد الشباب في عصر تداخل فيه العالم بمنظوماته المعرفية الثقافية. هذه المخاضات تفتح الباب لمراجعة وإبداع خطاب إصلاحي مختلف عن سابقه في المعالجة، والطموح، والآليات.

وقد أرتأت مجلة البصائر أن تفتح أبواب هذا الملف أمام الكُتاب والباحثين والمفكرين من أجل إنضاج رؤية في المشروع الإصلاحي وخطابه، ليُدلوا بدلواهم في مختلف الزوايا المرتبطة بالموضوع؛ سواء باجتهاد معين في مجال ما، أم بقراءة تحليلية لزاوية ما، أم بنظرة لمجالات تراثية معينة.

وفي السياق ذاته فإن المجلة تطرح بعدين يتفرع عن كل منها تفاصيل تنصب في نهاية المطاف في مجال إغناء المحور العام:

البعد الأول: آفاق الإصلاح

حيث يمكن أن يتناول فيه ثلاثة مجالات أساسية

• العدالة الاجتماعية: حيث يمكن معالجة مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها، وال المجالات التطبيقية لها في واقعنا الاجتماعي؛ كدور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية.

• آليات الإصلاح: حيث يمكن معالجة جملة من آليات الإصلاح، كقضايا التحرّكات السلمية، وظاهرة الشباب في العمل الإصلاحي، والرقابة المجتمعية، وحرية

التعبير ووسائل الإعلام.

• تجارب معاصرة في الإصلاح: حيث يمكن تسليط الضوء على تجارب إصلاحية منّوعة كدور المؤسسات أو الحركات الدينية في الإصلاح، أو منظمات حقوق الإنسان، وتحركات شبابية، أو مجتمعات إعلامية كان لها دور في الإصلاح المعاصر.

البعد الثاني: قراءات في الفلسفة السياسية في المجال العربي - الإسلامي

وفيها يمكن التركيز على ثلاثة مجالات:

• قراءات تاريخية/ تراثية: حيث يمكن إلقاء الضوء على قراءة لمعالجات في مجال الفكر والفلسفة السياسية في التراث العربي - الإسلامي، كالمعالجات التي قدمها العالمة الثانية في تأسيس موقع الأمة في النظام السياسي.

• جدل معاصر: حيث يمكن تناول أفكار معاصرة في الفكر السياسي لها صدى في العالم العربي - الإسلامي، والخوض في حوار وجدل معها؛ كفلسفه كارل بوبر في المجتمع المفتوح، أو مفهوم الدولة الوطنية والمواطنة، أو المجتمع الليبرالي.

• محاولات تأصيلية: حيث يمكن الاجتهاد في تقديم روئي وأفكار تأصيلية لقضايا تشغل الفكر السياسي في المجال العربي - الإسلامي؛ خصوصاً في مجال تأصيل دور الأمة؛ حق الأمة في عزل الحكم، أو النموذج الممكن للدولة التعاقدية، أو التعددية الثقافية والسياسية. فللراغبين في المشاركة في هذه المحاور أو ما هو قريب منها الرجاء مراجعة ضوابط النشر والتواصل مع إدارة التحرير.

شروط النشر

- آخر موعد لاستلام البحث في ١٥ رمضان ١٤٣٢هـ، الموافق: ١٥ أغسطس ٢٠١١م.

- الالتزام بشروط (قواعد النشر) الواردة في أولى صفحات المجلة.

- ألا يزيد عدد صفحات البحث عن خمس وعشرين صفحة بمقاس (A4).

- يرسل البحث على العنوان البريدي التالي: albasaer.research@gmail.com

والله ولي التوفيق ، ، ،

من إصدارات مركز الدراسات والبحوث الإسلامية في حوزة الإمام القائم العلمية



- **بصائر في نظرية المعرفة**
نظرة تأصيلية في فكر سماحة المترجم الديني
آية الله العظمى السيد محمد تقى المدرسي
- **الشيخ مختصم سيد أحمد**
- **سنة النشر:** ط١ / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.



- **ثقافة الإسلام وثقافة المسلمين**
الاتصال والتلاقي أم الانفصال والقطيعة؟!
- **علي علي آل موسى**
- **سنة النشر:** ط١ / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.



- **التحديات الكونية**
ومتطلبات ترميم الحضارة
- **آية الله السيد هادي المدرسي**
- **سنة النشر:** ط١ / ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٩ م.



- **تأملات في نظام التفكير**
(المحلّي مثلاً)
- **محمد الصليوات**
- **سنة النشر:** ط١ / ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

ALBASA'ER

المشاركون في العدد

المراجع: محمد حسين الثنائي
جعفر العلوى
محمد محفوظ
علي آل موسى
معتصم سيد أحمد
كاظم الشبيب
محمود الموسوي
إبراهيم جواد
صادق الصاحب
حسن الصفار
حيدر حب الله
صلاح الفضلي
محمد الحبيب
عبدالله الغاوي
حسن الحسن

موقعنا على الانترنت: www.albasaer.org